

شؤون فلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

نيسان (ابريل) ١٩٧٧

رقم ٦٥

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة .
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .

يشارك في التحرير : محمود درويش .

مدير التوزيع : غازي خورشيد .

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء
منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني
(متفرع من السادات) ، رأس بيروت ، بيروت - لبنان ،
ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦١ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ،
برقبا مرابحات ، بيروت .

ثن العدد : ١/٢ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ فلسا في الكويت والعراق ، ٨ دراهم
في دولة الامارات العربية ، ١/٢ ل.ل. في سائر الاقطار العربية .

الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٥٠ ل.ل. في لبنان وسوريا ، ٦٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ،
٨٠ ل.ل. في اوروبا وامريقيا ، ١٠٠ ل.ل. في امريكا واستراليا وآسيا .

الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

الغلاف بريشة
جمانه الحسيني

المحتويات

صفحة ٤	المجلس الوطني الفلسطيني ، الدورة الثالثة عشرة ، دورة الشهيد كمال جنبلاط : الاعلان السياسي .
٧	استشهاد كمال جنبلاط ضريبة الانتماء الى المستقبل ، جوزيف سماحة .
١٢	اللامركزية المطروحة في لبنان : ادارة ام سياسية ، الدكتور محمد المجذوب .
٢٨	الازمة اللبنانية وصياغة المستقبل ، شفيق الحوت .
٥٤	الجليل في يوم الارض : (١) عرب الجليل والنضال الفلسطيني ، الدكتور الياس شوفاني . (٢) مطالب حدودية واحتمالات مفتوحة ، صبري جريس . (٣) الجليل - الجنوب : المشروع الثوري الجذري في مواجهة المشروع الصهيوني - الانعزالي ، محمود سويد .
٧٢	البيير ميمي : موضوعية التاريخ والوهم الصهيوني ، الدكتور فيصل دراج .

-
- صفحة ٨٩ ميزان القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، المقدم
الهيثم الايوبي *
- ١٠٣ . البحرية الاسرائيلية قبل وبعد حرب ١٩٧٣ ، محمود عزمي *
- ١١٧ الموت الجانبي (قراءة راشد حسين في مجموعاته الثلاث) ،
الياس خوري *
- ١٢٧ للزورق نهر ، للغصن الفائر شجرة ، علي الخليلي *
- ١٤٠ تقرير : الرضع العسكري في جنوب لبنان ، خليل بركات *
- ١٥١ مناقشات : نقد البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير
فلسطين ، هاشم علي محسن *
- ١٧٣ اسرائيليات ، حنه شاهين *
- ١٨٤ التركيب الاقتصادي لشرق الاردن : مقدمات التطور المشوه
(١٩٥٠/١٩٢١) القسم الثاني : نشوء الدولة في شرق الاردن
(١٩٢١) ، هاني حوراني *

المجلس الوطني الفلسطيني الدورة الثالثة عشرة - «دورة الشهيد كمال جنبلاط» :

الاعلان السياسي

ان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة ، « دورة الشهيد كمال جنبلاط » ، انطلاقا من الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية السابقة ، ومن الحرص على الانتصارات والمكتسبات السياسية التي حققتها م.ت.ف على الصعيدين العربي والدولي خلال الفترة التي تلت دورته الثانية عشرة ويعد دراسة ومناقشة اخر تطورات قضية فلسطين ومختلف اوجه نشاطات الثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية داخليا وعربيا ودوليا ، وكذلك الموضوعين العربي والدولي وتاكيدا على دعم مسيرة النضال الوطني الفلسطيني وتحقيق اهدافه في جميع الميادين والمحافل العربية والدولية ، فان المجلس الوطني الفلسطيني يؤكد ما يلي :

اولا : يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني ان قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي - الصهيوني واساسه ، وان قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ يتجاهل الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة في وطنه ، ولذلك فان المجلس الوطني يؤكد رفضه لهذا القرار ورفض التعامل على اساسه عربيا ودوليا .

ثانيا : يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني موقف م.ت.ف من تصميمها على مواصلة الكفاح وما يترافق معه من اشكال النضال السياسي والجماهيري ، لتحقيق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني .

ثالثا : يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني ان النضال في الاراضي المحتلة بكافة اشكاله العسكرية والسياسية والجماهيرية يشكل الحلقة المركزية في برامجه النضالية ، وعلى هذا الاساس تناضل م.ت.ف من اجل تصعيد الكفاح المسلح في الاراضي المحتلة ، وتصعيد كافة اشكال النضال الاخرى المترافقة معه وتقديم جميع اشكال الدعم المادي والمعنوي لجماهير شعبنا في الارض المحتلة ، من اجل تصعيد هذا الكفاح ودعم صمودها لاجل الاحتلال وتصفيته .

رابعا : يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني موقف م.ت.ف برفض جميع

اشكال التسويات الاستسلامية الاميركية وكافة المشاريع التصفوية ، ويؤكد تصميم م٠ت٠ف على التصدي لافشال اي تسوية تتم على حساب حقوق شعبنا الوطنية والثابتة ، ويطالب الامة العربية بتحمل مسؤولياتها القومية وحشد جميع طاقاتها لمواجهة هذه المخططات الامبريالية الصهيونية .

خامسا : يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على اهمية وضرورة الوحدة الوطنية عسكريا وسياسيا بين جميع فصائل الثورة الفلسطينية في اطار م٠ت٠ف ، لكونها شرطا اساسيا من شروط الانتصار ، ولذلك يتوجب ترسيخ الوحدة الوطنية على مختلف المستويات وجميع الاصعدة على قاعدة الالتزام بهذه القرارات ووضع البرامج الكفيلة بتنفيذ ذلك .

سادسا : يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني حرصه على حق الثورة الفلسطينية بالتواجد على ارض لبنان الشقيق في اطار اتفاقية القاهرة وملاحقتها المبرمة بين م٠ت٠ف والسلطات اللبنانية ، كما يؤكد تمسكه بتنفيذها نصا وروحا ، بما فيها الحفاظ على سلاح الثورة وامن المخيمات . ويرفض اي تفسير لهذه الاتفاقية وملاحقتها من جانب واحد مع حرصه على سيادة لبنان وامنه .

سابعا : يحيي المجلس الوطني الفلسطيني الشعب اللبناني المشقيق البطل ويؤكد حرص م٠ت٠ف على وحدة تراه وشعبه وامنه واستقلاله وسيادته وعرويته ، ويؤكد اعتزازه بمساندة هذا الشعب المشقيق البطل لـ م٠ت٠ف التي تناضل من اجل استرداد شعبنا لحقوقه الوطنية في وطنه وحقه في العودة اليه ، ويؤكد بشدة على ضرورة تعميق وترسيخ التلاحم بين جميع القوى الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية .

ثامنا : يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة تقوية الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية وتعميق التلاحم مع جميع القوى الوطنية العربية المشاركة في جميع اقطار الوطن العربي ، كذلك ضرورة تصعيد النضال العربي المشترك ، والارتقاء بصيغة دعم الثورة الفلسطينية لمواجهة مخططات الامبريالية والصهيونية .

تاسعا : يقرر المجلس الوطني الفلسطيني تعزيز النضال والتضامن العربي على قاعدة النضال ضد الامبريالية والصهيونية والعمل على تحرير كافة الاراضي العربية المحتلة ، والالتزام بدعم الثورة لاسترداد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني دون صلح او اعتراف .

عاشرا : يؤكد المجلس الوطني حق م٠ت٠ف في ممارسة مسؤولياتها النضالية على المستوى العربي والقومي وعبر اية ارض عربية في سبيل تحرير الارض المحتلة .

حادي عشر : يقرر المجلس الوطني الفلسطيني مواصلة النضال من اجل استعادة الحقوق الوطنية لشعبنا وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني .

ثاني عشر : يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على اهمية تعزيز التعاون والتضامن مع البلدان الاشتراكية والدول غير المنحازة والدول الاسلامية والدول الافريقية ومع جميع حركات التحرر الوطنية في العالم .

ثالث عشر : يحيي المجلس الوطني الفلسطيني مواقف ونضالات جميع الدول والقوى الديمقراطية التي وقفت ضد الصهيونية بصفتها شكلا من اشكال العنصرية وضد ممارساتها العدوانية .

رابع عشر : يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على اهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية في داخل الوطن المحتل وخارجه التي تناضل ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة ويدعو جميع الدول والقوى المحبة للحرية والعدل والسلام في العالم الى قطع جميع اشكال المساعدة والتعاون مع النظام الصهيوني العنصري ورفض الاتصال به وباندواته .

خامس عشر : ان المجلس الوطني الفلسطيني ، اخذا بعين الاعتبار الانجازات التي تمت على الساحتين العربية والدولية منذ انتهاء الدورة الثانية عشرة للمجلس ، وبعد استعراض التقرير السياسي المقدم من اللجنة التنفيذية يرى ما يلي :

أ - يؤكد حرصه على حق م . ت . ف للاشتراك بشكل مستقل ومتكافىء في جميع المؤتمرات والمحافل والمسااعي الدولية المعنية بقضية فلسطين وبالصراع العربي الصهيوني ، بغرض تحقيق حقوقنا الوطنية غير القابلة للتصرف ، وهي الحقوق التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة منذ سنة ٧٤ وخاصة القرار ٣٣٣٦ .

ب - يعلن المجلس الوطني الفلسطيني ان اي تسوية او اتفاق يمس حقوق شعبنا الفلسطيني في غيابها باطلا من اساسها .

عاشت الثورة الفلسطينية

عاشت الوحدة الوطنية الفلسطينية بين فصائل الثورة

المجد والمخلود لشهدائنا الابرار

وثورة حتى النصر .

المجلس الوطني الفلسطيني

الدورة الثالثة عشرة

دورة الشهيد كمال جنبلاط

٢٠-٣-١٩٧٧

استشهاد كمال جنبلاط ضريبة الانتماء الى المستقبل

جوزيف سماحة

« ان هؤلاء البؤساء والمشردين ، هؤلاء الذين ليس على صدرهم قميص هم الذين سيحررون العالم » * (كمال جنبلاط)

سبقي كمال جنبلاط الذي سقط شهيدا يوم الاربعاء ١٦ اذار لغزا يحار الكثيرون في تفسيره . واشد الناس حيرة هم بالطبع اولئك الذين يقيمون تعارضا بين سقوطه شهيدا في خضم معركة الدفاع عن الثورة الفلسطينية والتطلعات الوطنية الديمقراطية لشعب لبنان وبين انتمائه الاجتماعي الذي كان يفترض ان يشده الى حيث يرتع « امراء السياسة اللبنانية » في موقع التصادم مع الجماهير الشعبية اللبنانية والقضايا القومية والاجتماعية للجماهير العربية .

لقد كان كمال جنبلاط من طينة اخرى *

طينة من يعرف ان اللعب بنار القضية الفلسطينية يكلف غالبا وان وضع « الصيغة اللبنانية » على المحك ، بما هي صيغة طائفية - انعزالية امر لا يمكن ان يمر مرور الكرام في هذا الزمن العربي الرديء *

لا نزع ، في هذه العجالة ، تقديم كشف حساب بالنضالات التي خاضها وقادها زعيم الحركة الوطنية اللبنانية ، صديق الثورة الفلسطينية ، على امتداد ثلاثين عاما . تلك مسألة قد يأتي مجالها لاحقا *

ولا نزع ايضا تقديم تفسير علمي واسع ودقيق للاسباب التي جعلت كمال جنبلاط زعيما للحركة الوطنية اللبنانية ، وقائدا لمسيرتها ، بكل ما للكلمة قائد من معنى *

حسبنا ان نكرم الرجل باعادة الاعتبار للعناوين العامة والاساسية التي تختصر المعاني العميقة الكامنة وراء انحياز ابن « دار المختارة » الى « الفقراء والمشردين الذين ليس على صدرهم قميص » *

لقد قاد كمال جنبلاط نضالات الجماهير اللبنانية منذ نهاية الاربعينات ، ايام تأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي ، حتى لحظة استشهاده ...

وكانت قضايا الديمقراطية والحريات والمطالب العمالية والفلاحية من البنود الاساسية الحاضرة دائما في برامج حزب كمال جنبلاط وفي التحركات السياسية والشعبية التي قادها . .

وكانت القضايا الوطنية ، قضايا الدفاع عن عروبة لبنان والتصدي لمحاولات ربطه بالاحلاف الاستعمارية ، واقامة الصلة بينه وبين حركة التحرر العربية ، ونقل القضية القومية الى داخله ، والوقوف الى جانب الثورة الفلسطينية منذ اللحظة الاولى . . كانت هذه القضايا محاور سياسة الحزب التقدمي الاشتراكي وسياسة كمال جنبلاط منذ عشرات السنين .

وفي معرض الاستعراض السريع للقضايا التي انتصر لها كمال جنبلاط ، وللفترات التي قاد خلالها النضال الوطني والديمقراطي لا بد من وقفة خاصة عند السنتين الاخيرتين، سنتي العدوان على الثورة الفلسطينية وعروبة لبنان ووحده .

طيلة السنتين الماضيتين كان كمال جنبلاط القائد الوطني اللبناني والعربي الذي شكل محطة الاستقطاب الرئيسية للقوى الداعمة للثورة والمؤيدة لها ، وعنصر التصليب الاساسي للجبهة اللبنانية المعادية للانعزالية ، وعامل اللحمة الرئيسي داخل الصف الوطني العريض الذي هب مدافعا عن الثورة الفلسطينية وعن عروبة لبنان ووحده .

وهنا ايضا ادهش كمال جنبلاط الكثيرين . . خاصة اولئك الذين كانوا ينتظرون منه ان يساوم وان يقدم على مهادنات لا مبرر لها . . وبلغ من حدة اندفاعه ، ان تحول الى مدافع عن الثورة الفلسطينية في المتراس الامامي بشكل سمح للبعض ان يعلن نفسه وسيطا بين كمال جنبلاط وبين قوى عربية ما اختلف معها كمال جنبلاط الا حول الثورة الفلسطينية نفسها .

دفاعا عن الثورة الفلسطينية عامر كمال جنبلاط بكل شيء .

وليس سرا القول ان العروض انهالت عليه طيلة السنتين الماضيين مقترحة عليه ان يقايض دعمه للثورة الفلسطينية بما يشاء من وزن سياسي لكنه كان يرفضها كلها ، صامداً عند الموقف السياسي الصلب القائل بان اي توازن سياسي لبناني لا يؤدي الى دعم كفاح الشعب الفلسطيني هو توازن لا طمع في الحصول عليه . . كما ان اية حماية لهذا الكفاح لا يمكن ان تتم ، عمليا ، بغير تحقيق توازن سياسي تحتل فيه الحركة الوطنية اللبنانية وزنا راجحا .

ان الاسئلة التي اثارها كمال جنبلاط على امتداد حياته السياسية كثيرة . ولعل السؤال الابرز هو كيفية نجاحه في ان يستمر ثابتا في طليعة الحركة الوطنية ، سباقا الى طرح الشعارات التقدمية ، عاملا على التعبئة حولها ، مسترخيا كل شيء ، حتى حياته ، في سبيلها .

في الجواب على هذا السؤال لا تكفي الإشارة الى المزايا الشخصية للرجل
وهي كثيرة *

صحيح انه كان حاد الذكاء ، واسع الثقافة ، شديد الحساسية امام المنعطفات
السياسية .. وصحيح انه تمارس باللعبة السياسية المحلية فاتقنها واستفاد من
موقعه وممارسته ليكتشف ، بحس تجريبي مرهف التناقضات السياسية في لبنان
.. وصحيح ايضا ان ثقافته الموسعة اتاحت له ان « يجرد » ممارسته السياسية
في نظرية سياسية نجدها مدونة في العديد من كتاباته ، وفي العديد من المطالب
الاصلاحية التي تحولت الى مطالب للحركة الوطنية ، وصحيح اخيرا ان تشبعه
بمفاهيم الفروسية والوطنية والنبل تلعب دورا في رسم سياسته .. لكن الاصح من
كل ذلك انه كان يقف ، بصورة موضوعية ، في موقع يساعده ، الى حد بعيد ، في
ان يقوم بما قام به *

اولا - كان جنبلاط زعيما يمثل على الدوام حالة تصادم مع البنى السياسية
للنظام القائم ، نظام الطائفية السياسية . فالنظام الحالي يقنن حجم جنبلاط
ويحوله الى زعيم لواحدة من الطوائف غير الحاكمة بصورة مباشرة ، وان كانت
من الطوائف التي لعبت دورا حاسما في تاريخ لبنان *

وبما ان كمال جنبلاط كان زعيما لتيار وطني عريض يقبض عن الطائفة الدرزية،
ويأخذ بحكم اتصاله بالقوى الوطنية الاخرى ، احجاما وابعادا غير طائفية ، فانه
كان يرفض على الدوام ان تعود قوانين السياسة اللبنانية لتمسح هذا التيسار
الوطني العريض وتعامل قائده معاملة زعيم طائفة وحسب *

لقد كان كمال جنبلاط حريصا على صفته كزعيم درزي ، وحريصا على قيادة
طائفته نحو معتك العمل الوطني ، ولكنه كان احرص ما يكون على الاعمال
بصفته هذه فحسب *

وكم من العروض انهالت عليه مطالبة اياه بان يكون زعيم طائفة ، وسليل بيت
عريق فحسب لكنه كان يرفضها مصرا على ان يكون بالاضافة الى ذلك زعيم حركة
تغيير تاريخية ، لا طائفية ، تصطدم ببنى النظام القائم، وتضعها على محك البحث
واعادة النظر *

وليس غريبا الا يجد احد كتاب جريدة « العمل » الكتائبية ما يقوله عبادة
استشهاد القائد الوطني سوى ان كمال جنبلاط كان اكبر من « الصيغة » وان ثمة
املا ضئيلا بالعودة اليها بعد غيابه *

لم يكن كمال جنبلاط مصطدما « بالصيغة » بما هي نظام محكوم بالطائفية
السياسية فحسب بل كان مصطدما بها باعتبارها صيغة انعزالية تقوم اساسا على
عزل لبنان عن محيطه العربي وسد النوافذ التي يمكنها ان تسرب اليه رياح

التغيير العاصفة بالوطن العربي ، فتدفعه الى المشاركة الايجابية والمموسة في القضايا القومية العربية .

والمعروف ان الوجه الاخر لهذه النظرية هو ان لبنان بلد - ملجأ تجد فيه الاقليات الطائفية ملاذا في هربها من اضطهاد الاكثرية وطغيانها . وعلى هذا الاساس فان المفترض بالطائفة الدرزية ، وهي طائفة ريفية بالكامل في لبنان ، ومن اقدم سكان الجبل اللبناني ، المقترض فيها ان تكون متعلقة بالعزلة اللبنانية متمسكة بنظرية لبنان - الملجأ ، وعازفة بالتالي عن المشاركة النشطة والفعالة في القضايا القومية العربية .

لكن الذي حصل مع كمال جنبلاط هو انه حمل تكديبا مباشرا وصريحا لهذه النظرية الانعزالية . مثبتا ان دروز جبل لبنان لا يسعهم ان يلبسوا الثوب الذي تفصله لهم الايديولوجيا الانعزالية « اللبنانية » .

ونجدنا هنا مضطرين ، مرة اخرى ، الى الاشارة الى جريدة العمل المكتائبية حيث ركزت ، غداة استشهاد جنبلاط ، وفي افتتاحيات متتالية على ضرورة الانتهاء من هذا الدور « الشاذ » الذي لعبه الدرّوز في لبنان زاعمة ان قاعدة السلوك الدرزية ، التي شذ عنها كمال جنبلاط ، هي حماية الانعزال اللبناني .

ولا يخفى على احد كم هي خبيثة ، وتافهة ، هذه المحاولة التي تسعى لان تنقل عدوى الانعزالية الى الغير ، مستفيدة من غياب القائد الوطني ، مستهترّة بكل التراث الوطني الذي راكمته الطائفة الدرزية منذ القدم .

ثانيا - ان الزعامة الجنبلاطية في الجبل اللبناني ، التي تضرب جذورها عميقة في تاريخه ، والمنخرطة جديا في صلب العلاقات الاجتماعية داخله ، ان هذه الزعامة شكلت في التاريخ اللبناني الحديث واحدة من افضل الضمانات لعروبة لبنان . وواحدا من اهم المرتكزات للنضال ضد النزعة الانعزالية .

ان هذا الموقع الخاص ، في الجبل اللبناني ، كان يتيح لكمال جنبلاط دون غيره القدرة على الجمع بين الدعوة العربية الصريحة وبين تأكيد الانطلاق من قاعدة لا غبار على لبنانيّتها .

واذا كان يسهل اتهام غير جنبلاط بالنقص في « اللبنانية » امام كل دعوة عربية فانه كان يستحيل سوق التهمة الى كمال جنبلاط « سليل العائلة التي حكمت الجبل » وزعيم احدي اولى الطوائف فيه .

وعندما كانت الانعزالية اللبنانية تنتقل من طور الحلم بحكم لبنان كله وحجزه في قفص الانعزال الى طور الانكفاء وراء مشروع تقسيمي كان كمال جنبلاط ينتصب في وجهها مرة اخرى ، على رأس الحركة الوطنية .

لقد كان كمال جنبلاط عقبة سياسية - جغرافية في وجه التقسيم .

ونظرة سريعة الى الخرائط المنشورة للبنان « الجديد » في صيفته اللامركزية او الكونفدرالية (مشروع امين ناجي (الكتائب) او موسى برنس (حزب « الوطنيين الاحرار » ، او غير ذلك) تؤكد لنا ان تطبيق النظرية الانعزالية الكامنة وراء المطالبة باللامركزية : ايجاد اكبر قدر ممكن من التجانس الثقافي والحضاري والديني والجغرافي في كل محافظة او كانتون . ان هذا التطبيق يصطدم بالزعامة الجنبلاطية الوطنية في قلب الجبل .

فالجبل ، من مرجعيون الى زغرتا ، هو « الكانتون المسيحي ، الماروني » ، ان حتى « الوطن القومي المسيحي » وشرط استقامة هذا الطرح داخليا هو ضرب الزعامة الجنبلاطية لنصف هذا الجبل الممتد من عاليه حتى اقاصي الشوف (بالاضافة الى جملة شروط عربية ودولية اخرى) . على أمل ان يؤدي هذا الضرب الى اخضاع الجبل سياسيا وعسكريا للمنظمات المارونية المسلحة .

ثالثا - ان الزعامة الجنبلاطية الوطنية في الجبل ، موئل التعايش اللبناني ، هي زعامة قدمت على الدوام ، وخاصة خلال الاحداث الاخيرة ، خير الادلة على بطلان الدعوة الانعزالية باستحالة التعايش في لبنان .

من لا يذكر كيف ان كمال جنبلاط رفض تجريد حتى الانعزاليين في الجبل من سلاحهم . ومن لا يذكر ان كمال جنبلاط كان يهب شخصا للتحرك لدى اي حادث طائفي ، ومن لا يذكر ان كمال جنبلاط منع حدوث اية ردة فعل عندما اغتيلت شقيقته في عين الرمانة ، ومن لا يذكر اخيرا ان عشرات الالاف من المسيحيين بقوا في الشوف من غير اية مضايقة ، بمن فيهم انصار كميل شمعون ، في حين كانت القوات الانعزالية - الطائفية تقوم بشكل منهجي ومنظم بتدبير المجازر الطائفية متعقبة اثار كل فلسطيني او مسلم او حتى ارتوذكسي بعض الاحيان .

لقد كان الجبل في ظل الزعامة الجنبلاطية الوطنية دليلا على ان التعايش ممكن اذا ما حوصرت الجرثومة الانعزالية . . ولذلك كان رأس كمال جنبلاط مطلوباً في وقت يصر البعض على استحالة التعايش ويجعلون من هذه الاستحالة التي لم يعمل لخلقها احد قدر ما عملوا هم مدخلا الى اطروحات التقسيم واللامركزية والكونفدرالية .

اذا اضفنا الى كل ما تقدم كون الجمهور المؤيد لكمال جنبلاط هو جمهور مؤلف في اكثريته الساحقة من الفئات الوسطى والمفكرة مما يوجب بالتالي حمل تطلعات ومطالب شعبية ، اذا اضفنا ذلك خرجنا بصورة واضحة الى حد ما عن العناوين الاساسية الكامنة وراء الدور السياسي الخاص والمميز الذي لعبه كمال جنبلاط على امتداد الثلاثين سنة الماضية .

وان ذاك يصبح التساؤل عن اغتيال كمال جنبلاط موضوعا في اطاره الصحيح .
 ان هذا الاغتيال مكافأة اخيرة له على الموقف الصلب الذي لم يتراجع عنه
 اضلاقا تأييدا للقضية الفلسطينية وثورتها ودفاعا عن وحدة لبنان وعروبه .
 ان هذا الاغتيال يأتي في وقت تتجمع نذر حملة امبريالية اميركية جديدة على
 المنطقة العربية بهدف اركاعها وتمهيد الطريق امام تعايش عربي - اسرائيلي
 لا يأخذ بعين الاعتبار لا مصالح الشعوب العربية ولا المطالب الوطنية للشعب
 الفلسطيني .

ان هذا الاغتيال يأتي في وقت يتفجر فيه الوضع في الجنوب بطريقة يتضح منها
 التعاون الوثيق بين العدو الاسرائيلي وبعض القوى « اللبنانية » . ولا تخفي
 هذه القوى غاياتها من تفجير الوضع واستمرار الضغط العسكري : توجيه ضربات
 قاصمة ، بواسطة الاداة العربية ، للمقاومة الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية ،
 واعطاء جواز مرور لكيان انغزالي خاص على هذه البقعة من الارض العربية .

ان هذا الاغتيال يأتي في وقت تحتاج فيه الاطراف المتعاونة مع اسرائيل الى
 توفير افضل الشروط لخوض معركة اسقاط الجبل كله سياسيا . ويمكن ان نؤكد
 ان هذه الاطراف فجعت بردود الفعل المحدودة التي اعقبت الجريمة وهي التي
 كانت تتوقع ردود فعل واسعة تسمح لها بان تجهز على ما تبقى من تأكيدات في ان
 التعايش ما زال ممكنا . ان اغتيال كمال جنبلاط كان يفترض فيه ان يؤدي هذه
 الوظائف مجتمعة ، ولا شك ان معركة ستدور يحاول خلالها البعض الدفع
 بالاتجاهات التي حددنا معالمها ، في وجه مقاومة ستكون عنيفة بالطبع .

قلنا ، منذ البداية ، ان احدا لا يطمح ، بهذه السرعة ، الى تقديم تعريف
 واف بكمال جنبلاط للرجل ، والمناضل ، ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ،
 ورئيس المجلس المركزي للحزب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان ، والامين العام
 للجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية ، والمثقف والمؤلف والمشارك في
 العشرات من المؤسسات الدولية التي ترفع رايات التضامن بين الشعوب والعداء
 للاستعمار والتخلف .

ان عملا من هذا النوع يحتاج الى جهد آخر وهو جهد لا بد من القيام به
 عاجلا او اجلا .

ان الطموح هو الوصول الى المام سريع بالرجل . القائد . يكون مدخلا للامام
 بالخسارة التي منينا بها ، لبنانيين وفلسطينيين وعربا ، من جراء استشهاده .

والعزاء هو ان تستطيع الحركة الوطنية اللبنانية ، مستلهمة معاني شهادة
 القائد ، القيام بمسؤولياتها فتنجاوز جراحها لتكمل معركة العروبة في لبنان انطلاقا
 من حيث استشهد كمال جنبلاط .

اللامركزية المطروحة في لبنان : ادارية ام سيايية ؟

الدكتور محمد المجزوب

خضعت الادارة اللبنانية ، منذ اوائل القرن السادس عشر وحتى عام ١٩٥٩ ، لمركية حصرية شديدة كانت موضع انتقاد وتذمر . وفي بداية العهد الشهابي ، عينت الحكومة لجنة مركزية للاصلاح الاداري كان من اهم اعمالها تحقيق شيء من اللامركزية (التي اختلط مفهومها بمفهوم اللامركزية) في بعض المجالات . وتجلي ذلك في انشاء العديد من الهيئات والمصالح المستقلة ، وتعزيز فروع الوزارات (من مستوى مديرية او مصلحة او دائرة) في مختلف المحافظات ، ومنح المحافظ والقائمقام امر البت بالكثير من الامور التي كانت قبلا من اختصاص الادارة المركزية .

وعلى الرغم من اهمية هذه الاصلاحات على الصعيد الاداري ، فانها لم ترو غليل المطالبين بالنظام اللامركزي . وفي عهد الرئيس شارل حلو ، كثر الحديث عن اللامركزية دون التقدم خطوة واحدة اضافية على طريق الاصلاح الاداري الذي باشره العهد السابق .

ومع مطلع عهد الرئيس سليمان فرنجية استبشر الكثيرون خيرا ، وراحوا ينادون بوجود التخفيف من وطأة المركزية عن طريق توسيع صلاحيات السلطات المحلية وتعزيز استقلال المؤسسات والمصالح المستقلة . وعقد ، لهذا الغرض ، اجتماع في وزارة الاعلام حضره كبار المسؤولين الاداريين . واسفر عن رفض مبدأ اللامركزية واعتباره مشروعاً من شأنه اضعاف السلطة المركزية .

وعندما استشرى الفساد الاداري اضطرت الحكومة ، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢ ، الى عقد مجمع بعيداً واتخاذ بعض المقررات التي تضمنت في بندها التاسع وعدا « بتوسيع صلاحيات البلديات والهيئات المحلية من اجل تعزيز الحكم المحلي » ، وفي بندها العاشر وعدا « بتوسيع صلاحيات المحافظ والقائمقام والوحدات الاقليمية ، تحقيقاً لمبدأ اللامركزية الادارية » .

وبقيت المقررات والوعود حبرا على ورق ، وكاد أمل المواطنين في تحقيق الاصلاحات المنشودة والموعودة يتبدد لولا تشكيل حكومة الرئيس تقي

الدين الصلح في عام ١٩٧٣ ، واحداث وزارة دولة لشؤون الاصلاح الاداري عهد بها للنائب الدكتور علي الخليل . ومع ان هذه الوزارة قد درست بعمق اوضاع الادارة العامة في لبنان ، وحددت بوضوح المشكلات التي تعانيها ، ووضعت برنامج عمل محدد لمعالجتها ، واستطاعت في فترة وجيزة ان ترفع بعض المشاريع الاصلاحية الجريئة الى مجلس الوزراء ، فانها لم تتطرق الى موضوع اللامركزية (١) .

وبعد اندلاع الاحداث الدامية في لبنان اثيرت مسالة اللامركزية وطرحت على الراي العام كمخرج من الازمة . وفي شباط (فبراير) ١٩٧٦ ، صدرت الوثيقة المسماة بالدستورية ونصت ، في احد بنودها ، على « تعزيز اللامركزية في العمل الاداري » ، دون اي تحديد لمضمون هذه اللامركزية ودون اية اشارة الى كيفية تطبيقها .

ومع بداية عهد الرئيس سركيس تعالت من جديد اصداء اللامركزية . الا ان اثاره موضوعها في الظروف العصيبة الراهنة قد اتسمت ، هذه المرة ، بطابع لم نعهده من قبل في كل الجدل الذي دار حولها .

ولكي نفهم الخلفيات والاسباب الكامنة وراء طرح اللامركزية في هذا الظرف بالذات ينبغي لنا ، قبل ذلك ، ان نقول كلمة موجزة في كل من النظامين المركزي واللامركزي . وبذلك نقسم بحثنا الى ثلاثة اقسام .

القسم الاول : المركزية

المركزية واللامركزية ، في القانون الاداري ، وجهان من وجوه التنظيم الاداري . والدولة قد تتبنى هذا او ذاك . وقد تعمل ، في احيان كثيرة ، بالنظامين معا . والمركزية ، من حيث الوجود والتطبيق ، سابقة للامركزية ، فهي التي رافقت نشأة الدول في العصر الحديث . ولكن مسا هي المركزية الادارية ؟ وعلى اي اساس تقوم ؟ وهل لها صور واشكال ؟ وما هي الميزات التي تتصف بها ؟

اولا - المركزية الادارية ، في مفهومها الاداري العام المبسط ، تعني توحيد الادارة في الدولة ، وحصر السلطة بالحكومة التي تتولاها بواسطة ادارتها المركزية (الممثلة برئيس الدولة والوزراء) وبواسطة ممثليها في الاقاليم او الملحقات (اي الحكام الاداريين) ، وجعل صلاحيات البيت النهائي بكل نشاط اداري من اختصاص السلطة المركزية . وكل ذلك دون مشاركة ما من هيئات اخرى .

وفي النظام المركزي يرتبط الحكام الإداريون (المحافظون ، مثلاً) بالإدارة المركزية بتنظيم تسلسلي يجعل من السلطة المركزية مصدر الأوامر والتعليمات ومرجع الحسم أو البت بمعظم الأعمال الإدارية .

ثانياً - وتقوم المركزية على أساسين مهمين :

١ - تركيز السلطة في يد الحكومة المركزية ، أي استئثار الحكومة المركزية في العاصمة بكل السلطات التي تشملها الوظيفة الإدارية في الدولة . وعمل الحكومة لا يقتصر على جزء معين من إقليم الدولة ، وإنما يشمل الدولة بكاملها ، فيشرف الوزراء في العاصمة على جميع الإدارات والمرافق العامة ، سواء أكانت وطنية أم محلية . ولا مكان ، في مثل هذا النظام ، لجالس إقليمية أو بلدية منتخبة تتولى الإشراف على المرافق المحلية . وإذا كان هناك موظفون محليون فهم عمال السلطة المركزية .

٢ - خضوع موظفي الحكومة المركزية لنظام التسلسل الإداري والسلطة الرئاسية . فالوظائف في كل وزارة أو مصلحة درجات . وكل موظف يخضع للموظف الذي يعالوه درجة . وفي قمة الهرم الإداري يتربع الوزير .

والسلطة الرئاسية تتناول شخص المرؤوس وعمله . فللرئيس الحق في أن يخصص المرؤوس للقيام بعمل معين ، كما أن له الحق في أن ينقله ، أو يرقبه ، أو ينزل به بعض العقوبات التي ينص عليها القانون . وبالنسبة إلى عمل المرؤوس ، فإن للرئيس عليه سلطة سابقة (وهي سلطة التوصية أو سلطة إصدار الأوامر والتعليمات) ، وسلطة لاحقة ، هي سلطة المراقبة (كحق الموافقة على أعمال المرؤوس ، أو حق تعديلها ، أو إبطالها ، أو استبدال غيرها بها ، دون أن يكون للمرؤوس حق الاعتراض على أعمال رئيسه) . غير أن السلطة الرئاسية ليست مطلقة ، فهناك حالات معينة يخول المشترع فيها المرؤوس اتخاذ قرارات دون تدخل من رئيسه (٢) ، كما أن هناك حالات يسمح فيها القانون للموظف (إذا كانت أوامر رئيسه وتعليماته مخالفة للقانون بصورة صريحة واضحة) بالامتناع عن تنفيذها ، إلا إذا أكدها الرئيس خطياً (٣) .

ثالثاً - وللمركزية الإدارية صورتان :

١ - المحصرية ، أو التركيز الإداري . وفي هذا النظام تتركز الصلاحيات كلها في أيدي السلطة المركزية دون أن يكون لمثلها ، في العاصمة أو الأقاليم ، أية سلطة خاصة في تصريف الأمور .

٢ - الملاحصرية ، او عدم التركيز الاداري . وفي هذا النظام تقوم السلطة المركزية بتوسيع صلاحيات ممثليها المحليين بغية تخفيف الاعباء عن كاهل الادارة المركزية . فهي قد تخول الحكام الاداريين (كالمحافظ والقائمقام) صلاحيات اوسع ، كأن تمنحهم حق اتخاذ بعض القرارات ، او تعيين بعض فئات من الموظفين ، او اعطاء بعض الرخص في مناطقهم الادارية . وقد تمنحهم صلاحية البت النهائي ببعض الامور دون الرجوع الى الوزير المختص . وقد تفوضهم ممارسة الوصاية الادارية على السلطات المحلية بدلا منها .

فالملاحصرية تعني ، اذن ، توسيع صلاحيات ممثلي السلطة المركزية في المناطق الادارية مع بقائهم تابعين لها ومعينين من قبلها . ولكن ممارسة هذه الصلاحيات لا تعني الاستقلال عن السلطة المركزية . ان ممارستها تتم دائما تحت اشراف الوزير المختص او الرئيس الاداري .

وظاهرة الملاحصرية تتجسد اساسا في عملية تفويض الاختصاص التي تزايدت اهميتها في الونة الاخيرة . فالقانون المصري ، مثلا ، المتعلق بالحكم المحلي ، والصادر في عام ١٩٧١ ، ينص على ان « لرئيس مجلس الوزراء ان يفوض احد الوزراء مباشرة بعض اختصاصاته » ، وعلى ان « للمحافظ ان يفوض بعض سلطاته واختصاصاته الى مساعد المحافظ ، او سكرتير المجلس التنفيذي للمحافظة ، والى رؤساء المدن والاحياء والقرى » .

رابعاً - وللمركزية الادارية حسنة يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

١ - تقوية السلطة الحكومية وتعزيز نفوذها . ولهذا فان الدولة ، عند نشأتها ، تشعر بضرورة اللجوء الى المركزية المتطرفة المكثفة . ولهذا ، كذلك ، فان الحكم المطلق يرى في اعتماد المركزية الشديدة ضمانا لاستمرار وجوده وتأمين مصالحه .

٢ - تامين الخدمات بالعدل والمساواة لكل المواطنين والاقاليم في الدولة ، لان وحدة الميزانية والمالية تسهل على الحكومة المركزية مهمة السهر على كل المرافق العامة ، وتساعدها على توزيع كل الخدمات العامة وتنظيمها بشكل عادل وموحد . ثم ان الدولة ، بما تملكه من امكانات فنية ومادية ضخمة ، تستطيع القيام بالمرافق القومية الكبرى التي تعجز عنها الوحدات الاقليمية .

٣ - استقرار الانظمة الادارية ، وضمان وحدتها وتجانسها وتناسقها في كل ادارات الدولة ومرافقها .

٤ - الاقتصاد في النفقات العامة ، وتلافي عمليات التكرار والازدواجية ، والاعتماد في تسيير الدوائر العامة على الفنيين الاختصاصيين المعينين ، لا

على الرجال الشعبيين المنتخبين الذين تنقصهم ، في اغلب الاحيان ، الخبرة والمؤهلات .

غير ان المركزية الادارية ، التي كانت ضرورية في مرحلة نشوء الدول الحديثة ، لم تعد مقبولة اليوم ، ولا سيما بعد انتشار الانظمة الديمقراطية، واستتباب الاستقرار السياسي في هذه الدول . لقد تكاثرت واجبات الدولة وتعددت اعمالها الادارية حتى ناءت بها ادارتها المركزية ، وأضحى من الواجب والمصلحة معالجة الخلل بالاصلاح لكيلا تتفاقم النقمة وتقلب الى ثورة تطيح بالدولة نفسها . ولهذا فضلت معظم الدول التخلي عن النهج الاداري القائم على المركزية والسير في طريق اللامركزية .

القسم الثاني : اللامركزية

ما هي اللامركزية الادارية ؟ وما هي الاسس التي تركز اليها ؟ وما هي انواعها ؟ ولماذا يعتبرها البعض من ضرورات النظام الديمقراطي ؟ وكيف يتم تحديد الوحدات الادارية او الاقليمية في دولة ما ؟ وهل اللامركزية هي النظام السائد في معظم الدول الحديثة ؟ وما الفرق بين اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية ؟ وهل من صلة بين اللامركزية الادارية واللاحصرية ؟

اولا - اللامركزية الادارية هي طريقة من طرق الادارة تقضي بتوزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة وهيئات عامة اخرى (محلية او مرفقية) تباشر اختصاصاتها تحت اشراف السلطة المركزية ورقابتها . ومن ابرز مظاهر اللامركزية الادارية في دولة ما قيام سكان مدينة معينة بانتخاب هيئاتها الادارية المحلية دون تدخل السلطة المركزية في الانتخاب .

واللامركزية الادارية ، بوجهها الاقليمي والمرفقي ، تخضع لبدأ عام يتلخص بتمتع الادارة ، او المؤسسة اللامركزية ، بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري ، مع الخضوع لوصاية وزارة او ادارة مركزية معينة .

والانظمة السياسية المستبدة ، من عسكرية او فاشية او اوتوقراطية ، تميل الى اعتماد النظام المركزي المطلق ، في حين ان الانظمة الديمقراطية التي تحترم الحريات والارادات الشعبية تفضل اعتماد اللامركزية . بل ان البعض يذهب بعيدا في هذه المقارنة فيعتبر اللامركزية سمة للنظام الاداري في الدول التي تعتمد النظام الديمقراطي في الحكم .

ثانيا - وتقوم اللامركزية الادارية على اسس اربعة مهمة :

١ - التسليم بوجود مصالح محلية متميزة من المصالح الوطنية . فهناك احيانا مصالح محلية لا تتعارض مع المصلحة الوطنية ، ولكنها تستلزم اساليب

مختلفة في معالجتها • ويستحسن ، في هذه الحالة ، ترك الاهتمام بها والاشراف عليها للمواطنين المحليين الذين يستفيدون منها بشكل مباشر • والمشترع هو الذي يحدد ، عادة ، هذه المصالح ويعهد بها الى هيئات او اجهزة محلية •

٢ - السماح بقيام هيئات او اجهزة محلية تؤمن هذه المصالح •

٣ - الاعتراف لتلك الهيئات بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري •

وقد يتضمن الدستور ، احيانا ، مبادئ او توجيهات عامة حول هذا الاستقلال • والفقهاء على خلاف حول كيفية تحقيق هذا الاستقلال ، غير ان غالبيتهم ترى ان الاستقلال لا يكون حقيقيا وكاملا الا باختيار اعضاء الهيئات اللامركزية عن طريق انتخابات شعبية محلية • فالسلطات المحلية يجب ان تختار من بين الناخبين المقيدين في المدينة او الاقليم التابع للسلطة المحلية ، ومن قبل هؤلاء الناخبين • واذا كان يحق للسلطة المركزية ، في بعض الحالات او لبعض الاسباب المعينة والمنصوص عليها ، ان تحصل محل السلطة المحلية ، فانه لا يحق لها عند ذلك ان تقوم بتعيين سلطة سواها • كل ما تستطيع ان تفعله ، في هذه الحالة ، هو دعوة الناخبين الى الاقتراع ضمن مهلة محددة لاختيار هيئة محلية جديدة •

وللاعترااف بالشخصية المعنوية للهيئات المحلية نتائج قانونية ، اهمها : التمتع بالوجود القانوني المستقل ، والجهاز الاداري الخاص ، والذمة المالية الخاصة ، وحق التعاقد والتقاضي ، واهلية اكتساب الحقوق وتحمل المسؤوليات الناتجة عن اعمال موظفيها •

٤ - احتفاظ السلطة المركزية بحق مراقبة الهيئات المحلية ، فاستقلال هذه الهيئات ليس مطلقا • ان السلطة اللامركزية ، اي المحلية ، تبقى خاضعة لمراقبة السلطة المركزية او لمراقبة ممثليها المحليين ، وهو ما يعرف بالوصاية او الرقابة الادارية • غير ان هذه الرقابة ينبغي ان تكون محدودة لئلا يقضي على اللامركزية •

واذا كانت السلطة المركزية تمارس رقابتها على ادارتها وموظفيها عن طريق الرقابة التسلسلية ، فانها تمارسها على السلطات او الهيئات المحلية عن طريق الرقابة الادارية التي تتجلى في :

- حق التصديق المسبق (فلا يصبح قرار الهيئة المحلية نافذا الا بعهد ان تصدق عليه سلطة الوصاية) •

- وحق وقف تنفيذ قرار السلطة المحلية او حق تعديله •

– وحق سلطة الوصاية في الحلول محل السلطة المحلية .

ثالثا – واللامركزية الادارية نوعان : –

١ – اللامركزية الاقليمية او المحلية . وتسمى كذلك الادارة المحلية او الحكم المحلي . وهي تقضي بمنح الاقاليم في الدولة الشخصية المعنوية وسلطة الاشراف على المرافق المحلية . ويشترط لقيام هذه اللامركزية : ان يكون للمجموعة المحلية شؤون خاصة بها ، وان تدير هذه المجموعة شؤونها بنفسها ، وان لا تخضع اجهزتها لرقابة صارمة من قبل السلطة المركزية (٤) .

٢ – واللامركزية المرفقية ، او المصلحية ، او التقنية . وهي لامركزية المصالح ، او اللامركزية في المصالح . وغايتها انشاء مؤسسات عامة ، وطنية كانت ام اقليمية ، ومنحها الشخصية المعنوية وقدر من الاستقلال الاداري والمالي ، مما يسمح لها بادارة شؤونها بنفسها دون تدخل السلطة المركزية ، ولكن ضمن اطار الرقابة الادارية . وبرز صورة لهذا النوع من اللامركزية في النظام اللبناني هي المؤسسات العامة والمصالح المستقلة التي ارسى قواعدها المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٠ ، الصادر في ١٢/٦/١٩٥٩ . وعلى سبيل المثال نذكر : الجامعة اللبنانية ، والمجلس الوطني للبحوث العلمية ، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني ، ومصلحة كهرباء لبنان .

وتعتبر اللامركزية المرفقية شكلا من اشكال التنظيم الاداري . وانشاؤها يحتاج الى نص قانوني . وهي تتمتع بالشخصية المعنوية ، وتستهدف تحقيق المصالح العام ، وتباشر اعمالها تحت مراقبة الاجهزة المركزية .

رابعا – واللامركزية تنطوي على محاسن عديدة . ولهذا يعتبرها البعض من ضرورات الانظمة الديمقراطية . وذلك لعدة اسباب :

١ – لان واجبات الدولة وخدماتها قد تعدد من العسير على الحكومة المركزية ان تقوم ، ان الوزير اليوم لا يستطيع وحده ان يعاين لويس الرابع عشر ، في الماضي ، يعاين الدولة . ان حكام عصرنا قد اصبحوا يريدون ان يكونوا : اختصاصيين عموم

٢ – لان اللامركزية تكفل قدرا من المشروعات العامة على مختلف

الخاصة المحلية والتمرس بالعمل الاداري والسياسي ، مما يؤدي الى اعدادهم وتهيئتهم لمعالجة الشؤون الوطنية العامة وتحمل المسؤوليات الجسام .

وتعتبر اللامركزية عاملا « له اثره البعيد في انكفاء الحيوية الوطنية ، لان المركزية تقتل الحياة العامة بسبب الحيوية التي تحيط بالعناصر المركزية والبرود الذي يقابلها في اطراف الدولة ، في حين ان الناس في اللامركزية يتخلصون من عبء تلك السلطة المركزية التي كانت لا تقبل النقاش في مقرراتها ولا الجدل في اعمالها ويرون في العناصر اللامركزية مجالا حيويا يتفتق فيه نشاط الافراد في كافة اقسام الدولة ، ويكون العمل الاداري المحلي مدرسة للعمل السياسي العام . واذا كان يعاب على الانتخاب في النهج اللامركزي انه قد ياتي الى توجيه العمل الاداري باشخاص لا يتمتعون بالكفاءات المطلوبة ، فان اصلاح نهج الانتخاب هو الذي يجب ان يعتمد اليه ، وليس استبعاد النهج اللامركزي » (٥) .

٤ - لان اللامركزية تخفف الاعباء عن كاهل الادارة المركزية ، وتختصر النفقات ، وتساعد على تبسيط المعاملات الادارية ، وتكفل حسن سير المرافق العامة في المناطق .

وبعض الفقهاء الفرنسيين يتندرون بحادثة تصور لنا النتائج المضحكة التي تتمخض عنها ، احيانا ، المركزية الشديدة : ان رئيس الجمهورية الفرنسية ، بمرسوم صادر في ١٥/١/١٩٣٣ ، رخص لاحدهم باقامة قن (للدجاج) ، طوله ثلاثة امتار ، بمحاذاة طريق السكة الحديدية . واستوجب استصدار المرسوم تقديم التماس من صاحب العلاقة ، ورفع ملاحظات من شبكة السكة ، واجراء تحقيق في الامر ، معرفة رأي المحافظ ، والحصول على اقتراحات مصلحة من وزارة الاشغال العامة . وكل ذلك من اجل

لاقاليم يعتبرون ادري الناس بمصالحهم
لقهم ، واشدهم حرصا عليها واهتماما
سهم عن طريق انتخاب الهيئات المولجة

بالتيار المنادي بتطبيق الديمقراطية

ويريدون ، اذا ما سرقهم احد ، ان يكون السارق منهم ، (٧) •

٦ - لان التجارب والاحداث برهنت على ان اللامركزية اقوى على مواجهة الازمات الداخلية والخارجية من اي نظام مركزي •

وعلى الرغم من كل هذه الحسنات والميزات فقد تعرضت اللامركزية للانتقاد • لقد اخذ عليها بانها تفتت او تضعف السلطة التنفيذية المركزية في الدولة ، وتباعد بين هذه السلطة وبين مختلف الاقاليم ، وتهدد الوحدة السياسية والقانونية للدولة بالخطر ، وتشجع مختلف الوحدات اللامركزية على التناحر والتنايد ، وتفري هذه الوحدات برعاية مصالحها الخاصة واهمال المصلحة العامة •

ولكن هذه المآخذ تتلاشى اذا اعتبرنا ان الهيئات المحلية او المصالح المستقلة لا ينبغي لها ان تتمتع باستقلال مطلق • ان القانون (واحيانا الدستور) يضع ، عادة ، حدودا لاستقلالها • ولعل الرقابة او الوصاية الادارية التي تمارسها السلطة المركزية هي الاداة او الوسيلة القادرة على تحقيق التلاحم والتعاون بين هذه السلطة والهيئات اللامركزية • ثم ان اللامركزية لا يمكن أن تشمل كل الوظائف والمرافق في الدولة ، فهناك شؤون وطنية عامة ، كالخارجية والدفاع والاقتصاد والتربية ، يجب ان تبقى دوما من اختصاص السلطة المركزية • وهذه المرافق لا يمكن ان تدار بغير النظام المركزي والا تفككت اوصال الدولة وتحولت الى عدة دويلات •

خامسا - ومن المسائل المهمة التي تظالعنا لدى دراستنا للامركزية الادارية مسألة تحديد التقسيمات الادارية • وهذه المسألة : لها عدة مشكلات ، اهمها :

١ - مشكلة تحديد الوحدات الادارية التي

٢ - مشكلة تحديد مستويات هذه الوحد من مستوى واحد ، مثل البلديات او الكوموناليتي ، مثل الوحدات في مصر و

٣ - مشكلة تحديد الوضع الانسب اقليميا (اي مساواة بين الوحدات) للوحدة العليا) ؟

مسألة عدد مستويات الوحدات الادارية ، وفي نوع العلاقات التي تربط فيما بينها ، وفي مدى الاختصاصات التي تمارسها . ويأتي نوع النظام السياسي للدولة في طبيعة هذه العوامل .

ويمكن تلخيص الاعتبارات التي يسترشد بها ، عند معالجة مسألة الوحدات الادارية في النظام اللامركزي ، بما يلي :

- ١ - المصالح المشتركة التي تمثل روابط قوية بين مواطني الوحدة المحلية .
- ٢ - الروابط الاجتماعية ، كروابط البيئة او الجوار او القرابة ، التي تشد المواطنين بعضهم الى بعض .
- ٣ - العدد المناسب من السكان الذي يسمح بتوفير الكفايات المطلوبة للخدمة المحلية والقدرة المالية لاداء هذه الخدمات .
- ٤ - القدر المناسب من الثروات الطبيعية او الصناعات المحلية ، الذي يسمح بتوفير الواردات اللازمة لسد النفقات .

وهذه الاعتبارات او العوامل تتفاوت ، من حيث الحجم والاهمية والتاثير ، بتفاوت نوع الخدمات التي يطلب تقديمها ، فالحجم السكاني الانسب لتقديم خدمة الانارة يختلف ، من وجهة النظر الاقتصادية ، عن الحجم الانسب لتقديم خدمات التعليم او اقامة المكتبات العامة (٨) .

ونلاحظ ان غالبية دول العالم تأخذ بفكرة تكوين المجالس المحلية من مستويين اثنين او ثلاثة مستويات ، ففي فرنسا مثلاً وحدتان للادارة المحلية (المحافظات والبلديات) ، بالاضافة الى "اقاليم ما وراء البحار" وهناك اتجاه عالمي نحو تخفيض عدد المستويات الى اثنين فقط . والمؤتمر العربي الاول ، القاهرة ، في نيسان (ابريل) ١٩٧١ ، قد

في بعض الدول على اساس هرمي بحيث
على ، في حين ان دولا اخرى تتبع
اي منها اشرافا على الاخرى . وهذا

ام غربية ، بسيطة كانت ام مركبة،

واخذت فرنسا بهذا النظام منذ القرن الماضي . ودستورها الحالي يكرس فصله الحادي عشر للحديث عن المجموعات او الوحدات الاقليمية في فرنسا . وتنص المادة ٧٢ منه على ان هذه الوحدات تتكون من البلديات والمحافظات واقاليم ما وراء البحار ، وعلى انه لا يجوز انشاء وحدات اقليمية اخرى الا بقانون . وتدير هذه الوحدات شؤونها الخاصة بواسطة مجالس منتخبة .

اما في مصر ، فقد نصت المادة ١٦١ من دستورها الراهن (الصادر في ١٩٧١/٩/١١) على وجوب تقسيم جمهورية مصر العربية الى ثلاث وحدات ادارية على الاقل ، هي المحافظات والمدن والقرى ، وعلى وجوب تمتع كل منها بالشخصية المعنوية .

سابقا - وفي دراستنا للامركزية الادارية يجب ان ننتبه الى الفروق التي تفصل بينها وبين اللامركزية السياسية من جهة ، وبينها وبين اللامركزية من جهة ثانية .

فاللامركزية الادارية تتحرك او تتهادى بين قطبين متباعدين : اداري وسياسي . فكلما اتسعت صلاحيات ممثلي السلطة المركزية في الاقاليم اقتربنا من القطب الاداري ، اي من اللامركزية . وكلما توزعت مظاهر السيادة في الدولة بين عدة سلطات اتجهنا شطر القطب السياسي ، اي شطر اللامركزية السياسية او النظام الفدرالي .

ولتوضيح الفكرة نقول ان اللامركزية الادارية لا تتال من الوحدة السياسية للدولة لانها ، في الواقع ، ليست سوى نظام اداري صالح للتطبيق في اية دولة من الدول ، سواء اكانت بسيطة ام مركبة . وبامكان الدولة ان تعمل بالمركية واللامركزية في آن واحد ، فتخضع بعض المرافق او المصالح ، مثلا ، للامركزية ، وتترك الشؤون الاخرى ، الاقليمية او المرفقية ، لسلطتها المركزية .

اما اللامركزية السياسية فنظام بعيد كل البعد عن الشأن الاداري . انها نظام سياسي لا نجد له اثرا الا في الدول المركبة التي تتكون من عدة ولايات تتوزع مظاهر السيادة فيها بين الحكومة المركزية (الفدرالية) والحكومات الاقليمية (او الولايات) . ويتجلى ذلك في وجود سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، خاصة بكل ولاية ، الى جانب السلطات الثلاث الاتحادية التي تمارس اختصاصاتها على اقليم الدولة الاتحادية بكامله .

ومع ذلك فليس من السهل تحديد المعيار الواضح الذي يميز بسهولة بين اللامركزية والفدرالية . ان بعض الفقهاء الفرنسيين اهتموا بهذه المسألة عندما انتشرت الدعوة الى اعتماد اللامركزية في فرنسا . ويمكننا تلخيص افكارهم بما يلي :

١ - وجد Duguit ان اللامركزية لا تطال الا صلاحيات الادارة . اما الفدرالية فتمتد الى صلاحيات الحكومة . ولاحظ ان كلا من اللامركزية والفدرالية يفترض توزيعا في الصلاحيات بين السلطة المركزية والسلطات المحلية . ولهذا فان معيار التفرقة بينهما يكمن في السلطة المختصة بتعديل هذا التوزيع في الصلاحيات . فاذا كانت الدولة تعمل بنظام اللامركزية امكنا ، من طرف واحد ، تضييق الصلاحيات التي تتمتع بها السلطات المحلية . اما اذا كانت تخضع لنظام الفدرالية فان تضييق صلاحيات كل ولاية لا يمكن ان يتم الا بموافقة هذه الولاية .

٢ - وتبنى Carré de Malberg وجهة النظر التي عرضها Duguit و اضاف اليها ملاحظتين :

١ - في الدولة الفدرالية ، تضع كل ولاية لنفسها دستورها الخاص ، في حين ان الوحدات هي المصالح اللامركزية ، في الدولة ذات النظام اللامركزي ، تنظم بموجب قانون صادر عن السلطة المركزية في الدولة .

ب - في الدولة الفدرالية ، يمكن ان يكون للولاية جيش خاص بها ، في حين انه يحظر وجود قوة عسكرية مستقلة في الوحدات اللامركزية .

٣ - واقترح Le Fur معيارا اوضح . قال في كتابه المشهور عن « الدولة الفدرالية » : الولايات في الدولة الفدرالية تتميز من المجموعات الاخرى ، التي لا تتمتع بالسيادة ، بانها مدعوة الى الاسهام في تكوين ارادة الدولة (وفي ذلك اشارة الى المجالس العليا ، او مجالس الولايات ، في الدول الفدرالية حيث تتمتع الولايات بتمثيل متساو ، بصرف النظر عن عدد السكان في كل منها) (١٠) .

والحقيقة ان الفرق بين اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية هو فرق في الطبيعة وليس في الدرجة . ففي الدول الفدرالية يرسم الدستور حدود استقلال السلطات الثلاث في كل ولاية ، بينما تقوم السلطة التشريعية في الدولة البسيطة بتعيين اختصاصات الهيئات والمصالح اللامركزية . ان اللامركزية الادارية او الادارة المحلية « تتناول الجانب الاداري فقط وتعالج الامور العمرانية والحضارية التي تقوم بها ، عادة ، السلطة الادارية . اما الفدرالية السياسية فانها تتعدى النطاق الاداري الى القضاء والتشريع ، وهي تفترض ، حكما ، استقلالا في الدساتير المحلية والهيئات التشريعية والتنظيمات القضائية » (١١) .

ثامنا - وعندما ننتقل الى المقارنة بين اللامركزية الادارية واللامركزية نجد

ان التمييز بينهما ليس بالامر العسير . ان الاختلاف بينهما تام وبيّن . فاللاحصرية لا تخرج عن كونها صورة من صور المركزية الادارية . وفي هذا النظام تتنازل السلطة المركزية لبعض ممثليها المحليين عن شيء من سلطتها التقريرية ، مما يمنحهم نوعا من الاستقلال في تصريف بعض الشؤون الادارية ويعفيهم من واجب الرجوع الى الرئيس او الوزير المختص . ولكن استقلالهم هذا امر ، في الواقع ، استقلال عارض ومؤقت ، لان السلطة المركزية تستطيع ، ان شاءت ومتى شاءت ، وضع حد له . اما استقلال الهيئات المحلية المنتخبة فاصيل لانه تابع من نص دستوري او قانوني .

وعلى سبيل المثال نذكر ان المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ ، الصادر في ١٢/٦/١٩٥٩ ، والمتعلق بتنظيم الادارات العامة ، وقانون البلديات الصادر في ٢٩/٥/١٩٦٣ ، قد اوجدا ، في لبنان ، شيئا من اللاحصرية عندما نصا على توسيع صلاحيات الحكام الاداريين . لقد منح القائمقام حق الترخيص بانشاء بعض المحلات المصنفة ، وحق تعيين نوابير الحقول والجمعيات النقابية للمياه ، وتعيين لجان الري الخاصة ، وتوقيع شهادة عمل ، واعطاء دفاتر الاستخدام ، وتوقيع امر السفر لجميع الموظفين التابعين لمنطقته . ومنح المحافظ حق منح الاجازات الادارية والصحية ، وفرض العقوبات التأديبية ، والترخيص بانشاء بعض انواع المصانع والمحلات . واناط قانون البلديات ممارسة سلطة الوصاية ، حسب اهمية القرارات ، بكل من القائمقام والمحافظ ووزير الداخلية .

فالفرق الاساسي بين اللامركزية واللاحصرية يكمن ، اذن ، في ان صلاحيات التقرير ، في النظام اللاحصري ، تمنح لموظفين يبقون تابعين للسلطة المركزية ، في حين ان صلاحيات التقرير التي تملكها المصالح والوحدات اللامركزية ، في النظام اللامركزي ، تستمد من النصوص الدستورية او القانونية .

وتعزيز اللاحصرية قد يقود الى اللامركزية الادارية . اما تقوية اللامركزية الادارية فقد تكون مقدمة للامركزية السياسية ، او للانفصال السياسي ، وخصوصا اذا كانت العوامل الطائفية ، او الحوافز الاقليمية ، او البواعث العنصرية هي الدافع ، في الاساس ، الى العمل باللامركزية . ان اللامركزية تتحول ، اذا ما تسيست وتجاوزت الاطار الاداري ، الى نظام فدرالي . وقد تؤدي كذلك الى انفصال سياسي كلي ، فالولايات المتحدة العثمانية التي كانت تعرف باسم بلاد الروم ، او الروملي (وهي رومانيا وبلغاريا واليونان والحرب) حصلت في البداية على لامركزية ادارية ، ولكنها استطاعت ان تستغلها وتطورها الى لامركزية سياسية ثم الى استقلال تام عن الامبراطورية العثمانية . « وهذا هو السر في المعارضة التي كانت الحكومة العثمانية تبديها لطالب احرار البلاد العربية بمنحها استقلالا ذاتيا ، او لامركزية ادارية

على الأقل ، لانها كانت تخشى ان يساعد هذا النظام على تقوية الشعور القومي فيها وانتشار روح التحرر والسعي للاستقلال ، (١٢) .

تلك لمحة موجزة عن المركزية واللامركزية . ونود ، قبل الانتقال الى القسم الاخير من البحث ، ان نبدي بعض الملاحظات :

الملاحظة الاولى هي انه اصبح من الصعب على الدولة الحديثة الاكتفاء بتطبيق احد النظامين فقط . انها تاخذ اليوم بالنظامين معا وتمزج بينهما مزجا يلائم ظروفها واورضاعها التاريخية والاجتماعية والسياسية ، فتطبق كلا منهما على قطاع معين ، او تحدد لكل منهما نطاقه الذي يعمل فيه . وقد تاخذ باحد النظامين او بكليهما لفترة معينة من الزمن ولتحقيق هدف معين ، حتى اذا ما تحقق هذا الهدف اعادت النظر في امرهما . فالظروف التاريخية التي تمر بها الدولة ، والاضطرابات التي تحدث بها ، والمشكلات السياسية والاجتماعية التي تتعرض لها ، والتطورات التي تطرأ عليها ، تحتم عليها ، في كثير من الاحيان ، ومن اجل مجابهة الاضطرابات او مواكبة المتغيرات ، ان تختار هذا النظام او ذلك ، او كليهما .

وإذا كنا نعتبر كلا من النظامين وسيلة الى غاية ، وليس غاية في حد ذاته ، فمن الطبيعي ان تعتمد الدولة ، من وقت الى آخر ، الى تغيير الوسيلة للوصول الى الغاية المنشودة . ولعل التغيير الذي اصاب النظام الاداري الفرنسي اكبر مثال على ذلك . فقد خضعت فرنسا ، في العهد الاقطاعي ، لنظام اللامركزية . وعندما قويت الملكية فيها على حساب الاقطاع ، في القرن الخامس عشر ، اعتمدت المركزية المطلقة وحصرت جميع السلطات في يد الملك . وبعد نجاح الثورة ، وخصوصا في عهد نابليون ، ابقت فرنسا على النظام المركزي المطلق بغية تحقيق وحدتها . وحينما استقرت الاوضاع السياسية فيها ، ولم تعد وحدتها موضع شك وخلاف ، انصرفت الى معالجة ادارتها العامة وراحت تتخلى تدريجيا عن المركزية لصالح اللامركزية .

والملاحظة الثانية هي ان بعض المفكرين ينادون باتباع نهج اداري وسط تخضع فيه الدوائر العامة لهيئات مركزية ولا مركزية معا دون ان يكون لاحدها تفوق على الاخرى في ميدانها الخاص . وبذلك يشترك النظامان في العمل الاداري اشتراكا فعلا يقوم على التعادل والتعاون ، فالسلطات اللامركزية تكون حرة في اتخاذ القرارات وتنفيذها ، ويكون للسلطة المركزية ، مقابل ذلك ، صلاحية الموافقة فقط . ولعل الفقيه الفرنسي Eisenmann (١٣) كان اول الداعين الى النهج الاداري الوسط حيث تتعادل السلطنة المركزية مع السلطات

اللامركزية ، وحيث تكون السلطات اللامركزية حرة في تقرير اعمالها الادارية ،
فاذا ما وافقت عليها السلطة المركزية اصبحت قابلة للتنفيذ .

والملاحظة الثالثة هي ان المركزية (وكذلك اللامركزية) قد تكون ادارية ، وقد
تكون سياسية . فاذا كانت سياسية اخضعت مختلف الاقاليم في الدولة لسلطة
سياسية موحدة ، ولم يعترف باي استقلال ذاتي لهذه الاقاليم . وهناك دلائل
متعددة تشير الى ان التطور السياسي في عدد لا يستهان به من الدول يتجه
شطر تعزيز المركزية السياسية على حساب اللامركزية السياسية . وتقوية
السلطة الاتحادية في الدول الفدرالية (في الولايات المتحدة وسويسرا والهند ،
مثلا) خير شاهد على ذلك . واذا صح هذا الاتجاه كانت الدعوة الى
اللامركزية السياسية في لبنان خطوة الى الوراء ، او محاولة للوقوف ضد
تيار تاريخي متجه نحو المركزية السياسية .

والملاحظة الاخيرة هي ان الجدول القائم في لبنان حول اللامركزية يقتصر على
اللامركزية الاقليمية ولا يمتد الى اللامركزية المرفقية . والبلديات في لبنان هي
الهيئات اللامركزية الوحيدة في اطار التنظيم الاداري ، فقانون ١٩٦٣/٥/٢٩
يعتبر البلدية « ادارة ذات صفة عامة وشخصية معنوية تتمتع بالاستقلال الاداري
والمالي » ، ويجهز للمجلس البلدي القيام بكل عمل له طابع المنفعة العامة ،
كانشاء المساكن الشعبية ، والمدارس ، والمكتبات العامة ...

وبعد هذه الملاحظات نصل الى السؤال المهم المتعلق بحقيقة اللامركزية
المطروحة على الساحة اللبنانية .

المقسم الثالث : اللامركزية المطروحة في لبنان

اذا كانت الاطراف اللبنانية المختلفة تتحدث عن اللامركزية ، فهذا لا يعني
ان الجميع من انصارها ومتفقون على مضمونها . واذا كان اليمين اللبناني
هو الذي رفع رايتها في الاونة الاخيرة ، فهذا لا يعني ان اللامركزية بشكلها
الاداري والتنظيمي هي رائده ومقصده . واذا كان البعض يخشى ان يطول
الجدل حول مضمون اللامركزية ويتحول الى قبلة موقوتة قابلة للانفجار عند
ابسط احتكاك ، فان اقطاب العهد الجديد قد حسموا الامر واعلنوا موقفهم
الصريح من هذه المسألة .

اولا - اللامركزية هي اليوم حديث الساعة في لبنان . وهي موضع جدل
وخلاف بين بعض الاوساط السياسية والفكرية . والحديث عنها يتسم ، في
كثير من الاحيان ، بالغموض او السطحية او المناورة . ولعل البعض يعتمد
تغليفها بالغموض لاختفاء الاغراض الحقيقية الكامنة وراء المناوأة بها .

وإذا كانت هناك فئة ترى ان لبنان ، في ظروفه الراهنة ، بحاجة الى لامركزية ادارية ، وتعتقد بان هذه اللامركزية يمكن ان تكون المنقذ من الضلال والضياع ، والحامي من الاخطار التي تشعلها فكرة « التعددية في المجتمع اللبناني » (١٤) ، فهناك فئات اخرى :

– ترفض اللامركزية ، حتى ولو كانت ادارية (١٥) .

– وترى « ان اي نوع من اللامركزية ، في الوقت الحاضر ، هو عمل تقسيمي » (١٦) .

– وتؤكد « ان طرح اللامركزية بعد الانفراجات النسبية التي حصلت في سماء لبنان ، وفي ظل الاجواء الملبدة بالحذر وعدم الاطمئنان ، من شأنه اثاره المخاوف وتعميق جذور الفرقة وبقاء الاوضاع العامة والخاصة سائبة ينقصها فرض هبة السلطة ويعوزها سلطان القانون » (١٧) .

– وتجزم « بان اي تحول نحو اللامركزية بعد الحرب يعتبر نتيجة للحرب ، وبالتالي سيكون اعمق من حجمه الذي يريده اللبنانيون » (١٨) .

– وتردد انه « لا يمكن القبول باللامركزية (على الاقل حاليا) لانه لم تترسخ لدى المواطنين اللبنانيين الروح الديموقراطية الحقة التي تسمو فوق الاعتبارات الطائفية والعنصرية والتي تمكنهم من تحقيق ادارة ذاتية ضمن اللامركزية من خلال اعتبارات وطنية سليمة » (١٩) .

– وتنصح « بان نبتعد ، ولو في الوقت الحاضر فقط ، عن طرح اي شعار للامركزية ، وان يكتفى بتوسيع صلاحيات المحافظين ورؤساء الوحدات في المحافظات وبوضع خطة انمائية اجتماعية واقتصادية لكل منطقة حسب حاجة كل منها » (٢٠) ، او تنصح « بالعودة ، ولو لمدة ست سنوات مثلا ، الى الصيغة المركزية المكثفة اكثر من السابق » (٢١) .

ثانيا – واليمين اللبناني هو الذي طرح بالحاح ، قبيل عودة الهدوء السي الربوع اللبنانية ، فكرة اللامركزية . وقد اضطر الى طرحها والتركيز عليها بسبب فشل كل المحاولات والجهود التي بذلها من اجل الحفاظ على امتيازاته ، او من اجل نقل التجربة السويسرية (العمل بنظام الكانتونات) الى لبنان ، او من اجل انتزاع موافقة اهل الحل والعقد على اي مشروع فوري للتقسيم .

واللامركزية التي طرحها كمخرج من الازمة اللبنانية لا تختلف في شيء عن النظام الفدرالي . ومما لا شك فيه ان اليمين يدرك الفرق بين اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية ، ويعلم ان الموافقة على اللامركزية السياسية تعني القبول بتغيير الهيكل الوجدوي للدولة اللبنانية . فاللامركزية السياسية

تطبيق في الدولة المركبة ، وكل مطالبة بادخالها الى رحاب دولة بسيطة موحدة لا يمكن ان تفسر الا بانها دعوة صريحة الى احداث تعديل جذري في البنية الوجودية للدولة .

وبما ان كل دعوة علنية الى اللامركزية السياسية كان من شأنها ، في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٧٦ ، ان تسيء الى مخططات الناديين بها وتؤلب الرأي العام عليهم ، فان اهل اليمين لم يجدوا من المناسب ان يفصحوا عن نياتهم ويجهروا بها . لقد فضلوا ، كعادتهم ، ان يتبعوا اسلوبا لا يخلو من نكاء ومرونة لبلوغ اغراضهم .

١ - ففي البداية اكتفوا بترداد كلمة « اللامركزية » بغرض التغطية والتمويه . لقد اقتصروا على التلويح بها وتعمدوا استعمال الكلمة مجردة من اي وصف ، مع تركيز خاص على فكرة الدولة الموحدة ارضا وشعبا . وكانوا يهدفون ، من وراء ذلك ، الى اظهار محاسن اللامركزية ، وتهئية الاجواء والنفوس لتقبلها والاقبال عليها ، وجعلها بالتالي شعارا ومطلبا للمرحلة التي تلي فترة انتهاء الاقتتال . ففي شهر آب (اغسطس) الماضي ، دعا الشيخ بيار الجميل ، رئيس حزب الكتائب ، في احد تصريحاته اليومية ، الى نوع من اللامركزية يتيح للمسيحيين « ان يكونوا احرارا في مناطقهم . . . فلا تفرض عليهم تربية معينة لاولادهم او تاريخ معين للبنانهم ، او تراث يسحق تراثهم . . . » (٢٢) . واعلن بعده ، ابنه بشير ، رئيس المجلس الحربي للكتائب ، « رفض التقسيم رفضا باتا » ، ووصم كل من يبحث معه في موضوع التقسيم بالخيانة ، وصرح « بان نظام اللامركزية سيوفر المشاكل والمتاعب ويلزم كل منطقة بان تدير شؤونها وتعتنى بتقدمها في اطار دولة موحدة ارضا وشعبا . . . » (٢٣) .

٢ - وفي هذه الاثناء اخذت منشورات اليمين اللبناني تزخر باقوال المتطرفين حول استحالة التعايش بين اللبنانيين ، وتكون لبنان من عجيبتين حضاريتين (٢٤) . وكانت آوساط اليمين تذيع ، حيننا بعد حين ، ما اسمته « بالاعتبارات » التي تحول دون استمرار التعايش المشترك بين المسلمين والمسيحيين . ويمكننا تلخيص هذه « الاعتبارات » بما يلي :

- ان في لبنان حضارتين ، اسلامية ومسيحية ، والخلافات بينهما تتجلى في المعتقد والتاريخ . فالاسلام يفرض على المؤمن به حاكما مسلما وحكما اسلاميا . وفي حكم اسلامي لا يبدو التعايش مع العلمانية ممكنا ، لان المسلم ينتمي الى دينه ، لا الى ارض وحدود وميثاق اجتماعي .

- ان القومية العربية ليست الا مرادفا للاسلام ، فاذا كانت وحدة تاريخ

وثقافة ولغة ، فهذا التاريخ اسلامي ، وكذلك اللغة والثقافة . الاسلام اذن هو العربية ، والعروبة هي الاسلام .

– ان المارونية لا يمكن ان تنصهر مع العروبة او الاسلام .

– ان الاحزاب اليسارية ، ومعها المسلمون على تعاطف دائم مع الفلسطينيين ضد الفريق اللبناني الآخر . والوحدة الوطنية في هذا المجال نوع من « الكذب الرسمي » ، لانها اتاحت حق النقض لفريق طائفي معين ، فتعطل الاختيار السياسي على صعيد السلطة المركزية الواحدة .

– ان المشكلة الفلسطينية دافع آخر الى الصيغة البديلة (٢٥) .

٣ – وعندما ترسخت فكرة اللامركزية في الازهان واصبح الحديث عنها معزوفة شبه يومية ، انتقل اهل اليمين الى مرحلة متقدمة سمحوا فيها لانفسهم بايراد اوصاف معينة للامركزية التي يشتهون . ففي تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ، اعلن بشير الجميل ، اكثر من مرة ، بان « صيغة اللامركزية الادارية والسياسية تبدو الحل المرطلي الوحيد لاعادة بناء هيكلية الدولة بعد الحرب » (٢٦) .

٤ – وانتقلوا بعد ذلك الى مرحلة اخرى راحوا فيها يحددون تصورهم للبنان الجديد ويشيرون من طرف خفي الى تفضيلهم للنظام الفدرالي . فقد قال النائب طوني سليمان فرنجية مرة : « اتصور لبنان الجديد موزعا الى محافظات اصغر بكثير من المحافظات الحالية ، وكل محافظة تتمتع بحكم ذاتي نسبي » (٢٧) .

٥ – وقبيل غروب شمس العام المنصرم اتحف اليمين اللبناني المواطنين بنتائج استفتاء ، مدعيا ان بعض الافراد الذين ينتمون اليه ويطلقون على انفسهم اسم « جبهة المواطن اللبناني » نظموه لمعرفة رأي اللبنانيين ، من مختلف الطوائف والمشارب والمناطق ، في لبنان الجديد . وورد في هذه النتائج ان اكثر من ٩٥٪ من اللبنانيين يرغبون في تغيير صيغة عام ١٩٤٣ (الميثاق الوطني) ، منهم ٨٠٪ يريدون تغيير الصيغة لصالح اللامركزية السياسية . وعرفت « الجبهة » المذكورة اللامركزية السياسية بانها « شكل مركب للدولة يقضي بتخفيف الحكم المركزي لصالح الحكم المحلي في المناطق ، اي باعطاء المحافظات او المناطق اكبر قدر ممكن من الاستقلالية ، سواء لجهة صلاحيات التقرير والتنفيذ ام لجهة اختيار السلطات المحلية عن طريق الانتخاب . . . ولا يجب الخلط بين اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية ، فاللامركزية الادارية تتعلق بتنظيم ادارات الدولة ، كأن توسع صلاحيات المحافظ او مجلس البلدية ، وهذا لا يشكل صيغة جديدة للبنان » (٢٨) .

٦ – وفي نفس الفترة الزمنية تقريبا ، كان المحامي موسى برنس (عضو

المكتب السياسي لحزب الوطنيين الاحرار) يذيع خريطة مشروعه الفدرالي ،
تحت عنوان «المناطقية» ، ويقسم فيه لبنان الى ثلاث مناطق (اي ولايات) تتمتع
كل منها بالاستقلال الذاتي ، ويدستورها الخاص .

وبذلك يكون اليمين قد ودع العام الراحل باثارة ضجة كبرى حول
اللامركزية ، وبالإفصاح ، بعد طول انتظار ، عن نوع اللامركزية الذي يريد .

★★★

ومع اطلالة العام الحالي ، غدا الحديث عن اللامركزية السياسية امرا
عاديا ويوميا ، لا حرج فيه ولا حذر . ففي اليوم الاول منه ، صدرت الصحف
تحمل تصريحاً لكميل شمعون ، رئيس الوطنيين الاحرار ، يدعو فيه الى
اللامركزية السياسية عبر النظام الفدرالي . قال : « ان اللامركزية هي النتيجة
التي توصلنا اليها خلال محادثاتنا مع النواب . . . فمن اجل راحة الجميع ،
ومنع الاحتكاك والعودة الى اسباب الصدام وتعريض حياة المواطنين للاخطار،
يجدر بكل منطقة ان تكون مستقلة استقلالاً ذاتياً ، وقابلة للعيش بامكاناتها
وحدها ، وتتحمل ميزانيتها ومشاريعها . وفوق ذلك تقوم السلطة الفدرالية
بمعاونة المناطق المحتاجة ومساعدتها ودعمها بما يحقق استقرارها
وازدهارها . . . » (٢٩) .

وفي نفس اليوم باذر رئيس حزب الكتائب الى تأييد الرئيس شمعون والتأكيد
على تمسكه بمشروع اللامركزية ، وابلغ بعض النواب ، بعد اجتماع عقده مع
المدير العام لقوى الامن الداخلي ، انه لا بد من تطبيق نسوع معين من
اللامركزية ، وان الكتائب طالبت بها قبل وقوع الحرب باكثر من خمس سنوات،
وانه عندما كان وزيراً للداخلية اقترح برنامجاً لتعاون البلديات الصغيرة ، وان
اللامركزية اذا طبقت ستكون مرحلة هادئة لا بد منها لتبديل الشعور بالانقسام النفسي
بين اللبنانيين (٣٠) . ومع انه لم يقرن كلمة اللامركزية باي وصف ، فان اللامركزية
بمضمونها السياسي لم تكن ، بالاستناد الى سلسلة تصريحاته السابقة ، بعيدة
عن تفكيره .

وقيل للرئيس شارح حلو بانه « ابو فكرة الكانتونات في لبنان » ، فاجاب بان
الفكرة منتشرة لدى عدد من مفكري « المنطقة الشرقية » ، وبانه لا يؤيد ما يذهب
اليه البعض في « المنطقة الغربية » من حيث ان الوحدة لا يمكن ان تتم الا بالمركية
الضيقة . واكد انه « مبدئياً ، ومرحلياً ، من انصار اللامركزية ، بانتظار ان
تتوطد الوحدة المطلوبة » (٣١) .

وفي كانون الثاني (يناير) الماضي ، عقد اليمين عدة اجتماعات او خلوات مهمة انتهت باصدار بيانات تتضمن دعوة صريحة الى اعتماد « لامركزية ادارية واسعة » ، او « لا مركزية ذات صلاحيات واسعة » ، او « لامركزية سياسية وادارية مطلقة » . وحاول في احداها تجنب الحديث عن اللامركزية والتركيز على « تعددية المجتمع اللبناني » .

١ - فمجلس اقاليم الجنوب في حزب الكتائب عقد حلقاته الدراسية الاولى واصدر مقررات وتوصيات جاء في بندها السادس ان هذا المجلس « يدعو الدولة ٠٠٠ الى تحقيق لامركزية ادارية واسعة في الجنوب ، انطلاقا من الوضع الجغرافي والسكاني ٠٠٠ » (٣٢) . والحديث هنا عن « اللامركزية الادارية الواسعة » ياتي ، بعد كل التوضيحات التي ادلى بها اقطاب الحزب ، ليؤكد المضمون السياسي للامركزية .

٢ - والقيادة الموحدة لـ « القوات اللبنانية » عقدت خلوة دراسية استثنائية في بلدة فقرا ، اذاعت على اثرها بيانا جاء في بنده الاول ما يلي : « في شان دولة لبنان الحديث ، قررت القوات اللبنانية التصرك من اجل تحقيق نظام اللامركزية ذات الصلاحيات الواسعة ، هذا النظام الذي يضمن اتصاد الامة اللبنانية ارضا ومجموعات انسانية وحضارية » (٣٣) . فاستعمال كلمة « اتحاد » ، وتعبير « مجموعات حضارية » ، امر ذو مغزى ودلالة ، فالاتحاد نظام واضح المعالم في القانون الدستوري ، والتذرع بوجود مجموعات حضارية كان دائما الحجة التي تشار قبل ولوج عتبة الفدرالية .

٣ - ولم تتورع « الجبهة اللبنانية » ، لدى زيارة وفد منها لدمشق ، فسي ١٨/١/١٩٧٧ ، واجتماعه بالرئيس حافظ الاسد ، عن ترويج خبر مفاده ان ثمة اتفاقا تم بين الرئيس الاسد واعضاء الوفد « على درس موضوع اللامركزية بمزيد من الدقة واجراء استفتاء لمعرفة رأي اللبنانيين فيه » (٣٤) . ولعل الجبهة كانت تهدف ، من اذاعة الخبر ، الى اقناع اتباعها بان الرئيس السوري لا يمانع في اعتماد اللامركزية حسب المضمون الذي ستحدده الجبهة لها في خلوتها القريبة ، والى ايها اللبنانيين بان موضوع اللامركزية السياسية اصبح امرا مفروغا منه ، لا تراجع عنه ولا مساومة فيه .

٤ - وبعد ثلاثة ايام من ترويج الخبر ، عقدت الجبهة خلوة في دير سيدة البير . ومع ان الخلووة كانت سرية فقد استطاعت الصحافة ان تطلع على اهم اوراق العمل التي قدمت الى المجتمعين ، ومنها مثلا ورقة العمل التي اعدتها لجنة بحوث مؤتمر الكسليك ، وتضمنت في جزئها الثاني الحلول المقترحة للامركزية اللبنانية . وتتخلص الحلول بالدعوة الى اعتماد اللامركزية السياسية والادارية المطلقة (٣٥) .

واستطاعت الصحافة كذلك ان تزودنا ، عن طريق التصريحات التي حصلت عليها ، بمعلومات قيمة عن موقف بعض الكتل التي شاركت في الخلوة .
فقد عالج النائب طوني فرنجية ، وهو عضو احدى الكتل المشاركة ، موضوع اللامركزية في تصريح له ، فقال : « اننا نؤيد اللامركزية الادارية والسياسية في اطار الحل السياسي المنشود ، ونعلق عليها املا كبيرا » (٣٦) .

وفي نفس الوقت الذي كان فيه رئيس الحكومة اللبنانية يعلن معارضة حكومته للامركزية السياسية ، كانت الجبهة تنهي خلوتها ، في ٢٣/١/١٩٧٧ ، ببيان يتجنب الحديث عن اللامركزية ويستبدله بالتركيز على التعددية . لقد جاء فيه ان الجبهة قررت :

« اعتماد تعددية المجتمع اللبناني ، بترائثها وحضاراتها الاصلية ، اساسا في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد . . . بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها ، وبخاصة ما تعلق منها بالحريية ، وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والامنية والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقا لخياراتها الخاصة » (٣٧) .

وهذه الفقرة من البيان تسترعي الانتباه وتثير العجب ، لانها تحتوي على نغمة غريبة غير مألوفة . فهي تعتبر لبنان مجتمعا تعدديا من حيث التراث والحضارة ، وهذا ادعاء لم يطلق من قبل بهذا الشكل الرسمي . وهي تقر للمجموعات الحضارية في لبنان بحق رعاية جميع شؤونها ، وهذا مطلب لم يخطر من قبل ببال احد .

ونظرة تأملية بسيطة الى هذه الصيغة تقنعنا بان الجبهة ذهبت بعيدا في اندفاعها نحو اللامركزية السياسية ، فتخطت كل الصدود ، ولم تعد تلتزم بالمضمون الذي حدده اقطابها للامركزية . ان الصيغة المطروحة ليست اتحادية (فدرالية) ، وانما هي تعاهدية (كونفدرالية) . انها لا تطالب بتحويل لبنان من دولة بسيطة الى دولة فدرالية ، بل ترمي الى تقسيم لبنان الى اكثر من دولة وربط هذه الدول بميثاق تعاهدي .

وبعارة اوضح : ان الصيغة المطروحة هي صيغة تفتتت لوحدة لبنان . انها صيغة لا يمكن ان تتحقق الا بتجزئة لبنان الى عدة دول ذات سيادة يجمع بينها نظام عارض واه لا يقوى على الصمود امام الاعاصير والنزوات ، يعرف دستوريا باسم الكونفدرالية . والفرق شاسع بين النظام الفدرالي والنظام الكونفدرالي . فالاول يتكون من دولة واحدة ذات سيادة ، وان كانت مركبة من عدة ولايات يتمتع كل منها بالاستقلال الداخلي . اما النظام الثاني فيتكون

من عدة دول ذات سيادة لا يجمع بينها الا معاهدة دولية تنص على التعاون لتحقيق غرض معين مشترك .

ان الدولة الفدرالية تسمح للولايات فيها (التي قد تضم ، عند نشأتها ، مجموعات حضارية مختلفة) برعاية بعض شؤونها الثقافية والتربوية والمالية ، ولكنها لا تسمح لها مطلقا بان يكون لها جيش مستقل ، واسلوب خاص في تطبيق الحرية ، وطريقة خاصة في تحقيق العدالة الاجتماعية ، واستقلال تام في رعاية علاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج . ان العلاقات مع الخارج ، سياسية كانت ام ثقافية ، تبقى ، في الدولة الفدرالية ، من اختصاص الحكومة المركزية . ولهذا فان مطلب الجبهة باطلاق حرية المجموعات الحضارية اللبنانية في اختيار علاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج ، ورعاية جميع شؤونها وفقا لخياراتها الخاصة ، يتجاوز حدود كل الانظمة والقوانين والاعراف التي تطبقها الدول الفدرالية .

وخيل الى البعض ، بعد اذاعة بيان « الخلوة » ، ان ما ورد فيه يمثل وجهة نظر « الصقور » في الجبهة ، وان هناك فئات او شخصيات مشاركة ترفض الالتزام بكل ما تضمنه البيان . غير ان مختلف التصريحات والمواقف التي ظهرت فيما بعد جاءت لتثبت العكس وتبرهن على وجود اجماع شامل على كل الافكار الواردة في البيان . وقد اتضح ذلك عندما سألت صحيفة « السفير » بعض النواب عن موقفهم من اللامركزية وتحديدهم لها ، فاعتبر السادة طوني فرنجية ، وامين الجميل ، والدكتور عبد الله الراسي (والثلاثة من اعضاء الجبهة والمشاركين في خلوتها) ان المقررات الصادرة عن الخلوة تتضمن الجواب عن السؤال (٣٨) .

ثالثا - واذا ما تساءلنا ، بعد استعراضنا لموقف اليمين من اللامركزية ، عن مواقف الاطراف الاخرى ، فماذا نجد ؟

ليس هناك ، في الواقع ، مقابل اليمين اللبناني الموحد والمجسد بالجبهة اللبنانية ، يسار او كتلة آخر موحد يمثل بقية اللبنانيين . غير ان ذلك لم يمنع مختلف الاحزاب والجمعيات والشخصيات من الادلاء برأيها حول موضوع الساعة . ونستطيع ان نؤكد ، دون خطأ او شطط ، ان غالبيتها العظمى قد أدركت اخطار اللامركزية السياسية فرفضتها ، واستوعبت معنى اللامركزية الادارية والحاجة اليها فرحبت بها .

وليس بمقدورنا سرد كل ما صدر عن الاطراف الاخرى من تصريحات . انها كثيرة ومتشابهة . ويمكننا ، لاسباب لا تغرب عن فطنة اللبيب ، ان نستشهد بآراء بعض الشخصيات .

١ - قال الرئيس رشيد كرامي لوفد من المحررين : « . . . انني مع اللامركزية

الادارية التي تهدف الى تقريب الادارة من المواطن من اجل تسهيل خدمة مصالحه ، ولكن اذا كانت اللامركزية هي من اجل التقسيم او بعض انواعه ، فانا ارفضها لانني مع وحدة هذا الوطن ترابيا وشعبيا » (٣٩) . وقال في حديث ادلى به لصحيفة « الدستور » الاردنية انه يعارض اللامركزية السياسية لانها الطريق الى التقسيم (٤٠) .

٢ - وقال الرئيس صائب سلام ، بعد زيارة قام بها للشيخ بيار الجميل في بلدة بكفيا : « انا مع اللامركزية الادارية ، وضد كل ما يشتم منه انه للتقسيم » (٤١) .

٣ - وسئل السيد رياض طه ، نقيب الصحافة ، بعد اجتماعه باركان حزب الكتائب ، عما اذا كان البحث قد تطرق الى مسألة اللامركزية ، فأجاب : « لم أشأ ان اناقش موضوع اللامركزية ، لان لي فيه رأيا خاصا يتلخص بعبارة : كلمة حق يراد بها باطل . فاذا كان المقصود باللامركزية تخفيف قبضة السلطة في العاصمة وجعل المناطق اللبنانية قادرة على الوصول الى السلطة وحاجاتها ، فهذه من المطالب المزمنة في لبنان ولا ينكرها احد . امسا اذا كان المقصود باللامركزية ما يجاهر به بعض المتطرفين المتعصبين ، فانها ستكون مقدمة للتقسيم ، وهذا ما لا يمكن ان يرضى به اي مخلص للبنان » (٤٢) .

رابعا - واخيرا ، ما هو موقف الحكومة اللبنانية من موضوع اللامركزية ؟ لقد كان موقفها ، منذ البداية ، واضحا وصريحا . وراء رئيس الدولة ، ورئيس الحكومة ، ووزير الخارجية ، تشهد بذلك .

١ - صحيح ان رئيس الجمهورية لم يدل (وليس ، في الحقيقة ، مضطرا الى الادلاء) برأي مباشر في اللامركزية ، او في اي موضوع مطروح علي بساط البحث والجدل ، ولكن تصريحاته واحاديثه مع زواره تدور دائما حول « وحدة الدولة كسبيل لتحقيق وحدة لبنان شعبيا وارضا » . واكد الكثيرون ان الرئيس سركيس « يرفض اللامركزية اذا كانت سبيلا الى التجزئة والتقسيم واذا كانت تقوم على اساس سياسي وطائفي ، الا انه مع اللامركزية الادارية التي تسهل شؤون الناس ومصالحها وتختصر سير المعاملات ٠٠٠ » (٤٣) .

٢ - وقبل مرور شهر على تسلم الدكتور سليم الحص مقاليد رئاسة الحكومة ، اعلن في حديث متلفز ان الحكومة مع اللامركزية الادارية الى اقصى حد ، وضد اللامركزية السياسية لانها ضرب من ضروب التقسيم (٤٤) . وسئل بعد يومين عما اذا كان ، بحديثه ، يعبر عن رأيه الشخصي ، فاكد « ان هذا هو موقف الحكومة ، وقد جاء ذلك في البيان الوزاري » (٤٥) .

٣ - وادلى الاستاذ فؤاد بطرس ، وزير الخارجية والدفاع ، بتصريح لاحدى

المصحف علق فيه على الجدل القائم ، حول الصيغة الجديدة للبنان ، بين المنادين باعتماد لا مركزية ادارية فحسب وبين الداعين الى لامركزية سياسية ، فقال : « لقد قلت انني كمواطن اطمح الى لبنان موحد * وسأسعى جهدي الى تحقيق هذه الغاية ، وهي غاية لا تتنافى مع ما يسمونه اللامركزية الادارية او ما يشبهها » (٤٦) *

ولم يبق لنا ، في ختام بحثنا ، الا ان نبدي الملاحظات التالية :

١ - ان اللامركزية الادارية نظام لا غبار عليه ، ولكن الظرف الذي طرحته فيه ، واسلوب التحدي الذي رافق كل حديث عنها ، وانكباب المسؤولين على امور كثيرة اخرى يعتبرونها اهم واجدى ، وعدم حماسة الشعب المثخن بالجراح لهذا النظام او لغيره * * ان كل ذلك سيجعل من اللامركزية ، لمدة قد تطول وقد تقصر ، موضوعا قابلا للجدل والمناقشة *

٢ - ان المسؤولين ، الذين اعترفوا بحسنات اللامركزية الادارية ، لن يعمدوا في وقت قريب الى تكريس الجهود للاهتمام بهذا الموضوع ، فالوضع الراهن للبلد لا يسمح بذلك ولا يشجع عليه ، واللامركزية ، كما قال رئيس الحكومة ، « عملية شاقة وطويلة لانها تحتاج الى اجهزة واسعة من الموظفين في كل منطقة ومحافضة في لبنان » (٤٧) *

٣ - ان نجاح اللامركزية في بلد ما مرتبط ، الى حد كبير ، بمدى انتشار المؤسسات والتنظيمات الديمقراطية في هذا البلد * ويؤلنا ان نعترف بان لبنان يفتقر الى هذه العناصر *

بيروت في ١-٣-١٩٧٧

الحواشي :

١ - في الحقوق الادارية * الطبعة الرابعة * دمشق ١٩٥٨ * ص ١٠٧ *

٦ -

M. waline, Droit administratif
Paris 1950 , P. 182 .

٧ - نفس المرجع السابق *

٨ - راجع كراس : وحدات الادارة المحلية ، الصادر عن مركز البحوث الادارية ، التابع للمنظمة العربية للعلوم الادارية * القاهرة ١٩٧١ * رقم ٩٩ *

٩ - نفس المرجع السابق *

١٠ - waline ، المرجع السابق ،

ص ١٨٤ *

١ - راجع الكراس الذي نشرته الوزارة المذكورة بعنوان : متجزات الاصلاح الاداري *

٢ - د. سليمان الطماوي : الوجيز في القانون الاداري * دار الفكر العربي * القاهرة ١٩٧٢ * ص ٥٣ - ٥٤ *

٣ - راجع ، مثلا ، الفقرة الثانية من المادة ١٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ ، الصادر عام ١٩٥٩ ، في لبنان *

٤ - د. جان باز : الوسيط في القانون الاداري اللبناني * بيروت ١٩٧١ * ص ٥٢ *

٥ - د. مصطفى البارودي : الوجيز

- حضارية واحدة ، بينما هو في الواقع يتألف من عجبتين » .
- ٢٥ - نقلاً عن السفير ، في ١٩٧٦/١١/٢٠ .
- ٢٦ - السفير ، في ١٩٧٦/١١/٢٨ .
- ٢٧ - الانوار ، في ١٩٧٦/١٢/٢٠ .
- ٢٨ - الانوار ، في ١٩٧٦/١٢/٢٢ .
- ٢٩ - صحف بيروت ، في ١٩٧٧/١/١ .
- ٣٠ - الحوادث ، في ١٩٧٧/١/٧ ، ص ١٠ .
- ٣١ - نفس العدمن الحوادث، ص ١٦ .
- ٣٢ - النهار ، في ١٩٧٧/١/١٧ .
- ٣٣ - النهار ، في ١٩٧٧/١/١٨ .
- ٣٤ - النهار ، في ١٩٧٧/١/١٩ .
- ٣٥ - النهار ، في ١٩٧٧/١/٢١ .
- ٣٦ - النهار ، في ١٩٧٧/١/٢٣ .
- ٣٧ - النهار ، في ١٩٧٧/١/٢٤ .
- ٣٨ - السفير ، في ١٩٧٧/٢/٢٠ .
- ٣٩ - السفير ، في ١٩٧٦/١١/٢٧ .
- ٤٠ - الانوار ، في ١٩٧٦/١٢/٢١ .
- ٤١ - النهار ، في ١٩٧٧/٢/١١ .
- ٤٢ - النهار ، في ١٩٧٦/١١/٢٥ .
- ٤٣ - النهار ، في ١٩٧٦/١١/٢٥ .
- ٤٤ - الصحف الصادرة في ١٩٧٧/١/٢٣ .
- ٤٥ - السفير ، في ١٩٧٧/١/٢٥ .
- ٤٦ - النهار ، في ١٩٧٧/١/٢٨ .
- ٤٧ - من تصريح له لـ « نبي ميدل ايست » البريطانية - نقلاً عن السفير ، في ١٩٧٧/٢/٢٠ .
- ١١ - عزت الايوبي : مبادئ في نظم الادارة المحلية . دار الطلبة العرب . ص ١٠ .
- ١٢ - شفيق حاتم : محاضرات في القانون الاداري ، للسنة الثانية من الحقوق . بيروت ١٩٧٤ ، ص ٢٢٦ .
- ١٣ - راجع ما كتبه في هذا الموضوع في المجلة الفرنسية :
Revue du droit public et de la science politique , 1947 .
- ١٤ - راجع ما قاله الدكتور محمد علي مكي عن « التعددية » ، في مجلة الاسبوع العربي ، عدد ١٩٧٧/٢/٩ ، ص ٢١ .
- ١٥ - من حديث للامام موسى الصدر لصحيفة الانوار ، في ١٩٧٦/١٢/٢٧ .
- ١٦ - من حديث للامام الصدر لمجلة الحوادث ، في ١٩٧٦/١٢/٢٤ ، ص ١٧ .
- ١٧ - من تصريح للنائب ناظم القادري ، رئيس اللجنة البرلمانية للادارة والعدل ، لصحيفة السفير ، في ١٩٧٧/٢/١٧ .
- ١٨ - من تصريح للامام الصدر للسفير ، في ١٩٧٧/١/١٨ .
- ١٩ - راجع مقال المحامي واصف الحركة في مجلة الصوادم ، في ١٩٧٧/٢/١٨ ، ص ٣٩ .
- ٢٠ - من التصريح المذكور للنائب ناظم القادري .
- ٢١ - من التصريح المذكور للامام الصدر ، في ١٩٧٧/١/١٨ .
- ٢٢ - صحف بيروت في ١٩٧٦/٨/١٣ .
- ٢٣ - من تصريح له في النهار ، في ١٩٧٦/١١/٢٤ .
- ٢٤ - قال رئيس حزب الكتائب في ١٩٧٦/٨/١٣ * ان المشكلة في جوهرها تكمن في تصور البعض ان لبنان من عجيبة

الازمة اللبنانية وصياغة المستقبل

شفيق الحوت

رغم صمت المدافع وتوقف القتال ، فان الازمة في لبنان لم تنته . وسيبقى ملفها مفتوحا والخوف من عودة انفجارها قائما ، الى ان ينتهي جميع اطرافها من تحليل اسبابها ، وتقييم ما نتج وما كان يمكن ان ينتج عنها ، ثم اختيار الموقف المبدئي والنهائي من هذا كله ، مع تحديد اسلوب السعي لتثبيت هذا الموقف وتحقيق مضامينه .

عبر هذه المنهجية السياسية الجادة فقط ، وبعد الحوار الديمقراطي المسؤول بين كافة الاطراف المعنية ، يمكن واد الازمة وطي ملفها وتجنيد لبنان والمنطقة المجاورة من تكرار السقوط في مثلها .

وانا كان لبنان هو المسرح الذي تفجرت فيه عناصر هذه الازمة ، فان اكثر من قطر عربي مرشح لمثل هذه التجربة المريرة ، ان لم نعد جميعنا من استخراج العبر والدروس الكفيلة بهدايتنا لصياغة الحلول المبدئية والنهائية القادرة على الصمود والاستمرار في وجه جميع التحديات .

مهم جدا ان يجمع الكل في لبنان على الاعتراف بسقوط الصيغة الماضية التي كانت تحكم حياتهم العامة ، ولكن الالم ان يجمع هؤلاء على الصيغة المستقبلية .

× × الصيغة القادرة على تجاوز الموروث من مشاكلنا ، بكل ما افرزته من رواسب وعقد ، تجسدت بممارسات قبلية وطائفية غاية في البشاعة والتخلف .

× × الصيغة القادرة على الصمود امام الراهن من مشاكلنا ، بكل ما طرحته من قضايا تتعلق بهوية الوطن والمواطن ، وقضية الانتماء القومي وتحديد العدو من الصديق وما يترتب على هذا التحديد من مواقف نهائية وثابتة .

× × واخيرا الصيغة القادرة على مجابهة القادم من مشاكل ، وفي مقدمتها مشكلة العصر ، في التنسيق بين ضرورات التنمية والتقدم وطموحات الفرد فسي توفير حياة اجتماعية تنتقي فيها هذه الحدة الرهيبة في الفوارق الطبقية .

ولما كان القصد من هذا الحديث هو المحاولة المتواضعة في الاسهام في عملية

التحليل والتقييم لهذه الازمة التي قاسينا جميعا من احوالها والامها ، فان اصح ما يمكن ان نستهل به بحثنا هذا ، هو الاقرار المسبق بان هذه الازمة كانت لبنانية الوجه ، عربية المضمون ، دولية الابعاد .

هي ازمة مركبة معقدة وتحمل كل سمات المخاض العسير للانسلاخ من حقبة ودخول حقبة .

• ازمة تحول وتكوين

ازمة حضارية تناولت جميع مقومات الحياة العامة من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية . ازمة كان « حاضرننا » فيها ساحة صراع وصدام بين الامس والغد ومجمل رموز كل منهما .

× × لم تكن « الارض » هي سبب الصراع او محوره ، وان بدت احيانا كذلك ، وانما ما هو فوق هذه « الارض » من قيم ومفاهيم ورواسب وتطلعات .

× × ولم تكن « الهوية القطرية » هي الصراع او محوره ، وان بدت كذلك احيانا وانما التوجه الفكري المنسوب لاصحاب هذه « الهوية » .

الفلسطيني ، مثلا ، كان مقبولا عندما كان لاجئا مسالما ويذا عاملة رخيصة وقانعا بواجباته زاهدا في حقوقه ، ولكنه عندما اصبح مناظلا سياسيا ومقاتلا ثوريا ، لم يعد مقبولا بل مرفوضا ، ومعه كذلك « اللبناني » الذي ساندته وايده وراى في تحوله من لاجيء الى مناضل اشارة ايجابية على طريق التطور وتحرير الوطن والانسان .

و« السوري » بقي مرفوضا وعرضة للتهديد والقمع لاعتبارات عقائدية وما كان ليتغير الموقف منه لولا التغيير في موازين القوى واتساع رقعة الخطر وبرز البعد الدولي في الازمة .

× × ولم يكن « الانتماء الطائفي » هو سبب الصراع او محوره ، وان بدا كذلك في معظم الاحيان . فالكل يعرف انه كان بين اطراف الصراع الالاف من ابناء المذاهب المتعددة ، ومنهم من كانوا قادة ومسؤولين .

ولكن على الرغم من ذلك كله ، فانه لا يمكننا ان نتجاهل حقيقة هامة تجلت في قدرة البعض ، هنا وهناك بين اطراف الصراع ، على استغلال الرواسب القبلية والطائفية والقطرية الشوفينية وتحريكها بكل ما فيها من احقاد دفيئة لاستقطاب جماهير الشعب من البسطاء وتعبئتهم للقتال والصراع .

وان كنا قد اقررنا لهذا البعض من القادة التقليديين قدرتهم على استثمار رواسب الماضي وعقده ، فاننا في الوقت نفسه نسجل للفكر السياسي الحديث

قدرته على تطويق هذه المحاولات وحصرها في نطاقات محدودة .

وما من لبناني ، بل ما من مقيم على ارض لبنان ، الا وعاش لحظات من التعاسة التي لا توصف ، عندما وجد نفسه عاجزا عن الجهر بهويته الحقيقية الكاملة ، مذهبا وانتماء وجنسية وفكرا . وازدادت تعاسة البعض اكثر وأكثر عندما اكتنفه الغموض والشك حول حقيقته هذه ، ووجد نفسه يطرح من جديد على نفسه ، السؤال المصيري :

× × من انا ؟ ومن نحن ؟

× × هل انا مسيحي ام مسلم ؟ ماروني ام ارثوذكسي ام كاثوليكي . . سني ام شيعي ام درزي ؟

× × هل انا لبناني ؟ وان كنت كذلك ، فهل جنوبي ام شمالي ، من الجبل ام من السهل . . بل من الناس من وصل الى التفريق بين لبناني من شارع الحمرا واخر من شارع صبرا وثالث من حي الصنائع وهكذا !!!
وعلى ضوء ذلك كله ، او في ظلال ظلمة هذا كله :

× × هل انا عربي وجزء من هذه المنطقة وهذا الوطن الكبير ، ام ان لا علاقة لي بالعرب والعروبة رغم امتداد الجغرافيا والتاريخ في وطني وفي نفسي ؟! وان كنت عربيا فماذا يحكم علاقتي بالسوري والفلسطيني والمصري والعراقي ؟ الخ . .

اننا لكي نرد على هذه التساؤلات دون ان نخطيء في تحليل واقعنا ، وبالتالي لا نجرم في صياغة مستقبلنا ، علينا جميعا ان نعيد قراءة تاريخنا .
ولا يهم من اين نبدأ هذه القراءة ، ولكن كيف نبدأها .

فالتاريخ ليس مجرد تسجيل تقريرى لحوادث الماضي ، وليس مجرد تراكم لاحداث توالت عبر السنين بالصدفة او العفوية . التاريخ هو تسجيل لحركة الانسان والمجتمع على طريق النمو والتطور وتحقيق الافضل . هو مسيرة الصراع الذي لا ينتهي بين واقع الانسان والمجتمع وبين طموحات هذا الانسان ومجتمعه .

واذا اتفقنا على هذا التفسير للتاريخ ، فاننا عندما نعيد قراءة تاريخنا على هذا الضوء ، سنكتشف مجموعة من الحقائق الثابتة التي حكمت حركته باستمرار ، لم تتغير ولم تتبدل ، رغم كل ما زخر به هذا التاريخ من احداث وتغييرات .

● والحقيقة الاولى ان تاريخ هذه المنطقة من الوطن العربي ، والتي عرفت

عبره باسماء متعددة ، وتشمل اليوم ما يعرف بسوريا ولبنان وفلسطين والاردن والعراق ؛ كان على الدوام تاريخا مشتركا وسجلا لتفاعل مستمر بين سكان هذه المنطقة . ويستحيل على المؤرخ ، مهما حاول ، ان يمر بحقيقة من حقيبات هذا التاريخ ليجدها خلوا من عملية التفاعل هذه . حقيقة استمرت من التاريخ القديم ، قالم توسط ، حتى الحديث .

والعبرة من هذه الحقيقة هي نحض هذا الوهم القائل بقدرة اي شعب من شعوب هذه المنطقة ، او اي قبيلة من قبائلها ، او اي طائفة من طوائفها ، على « عزل » مسيرتها الحياتية عن المجرى العام لمسيرة المنطقة كلها . وكل اسوار العزلة التي قرأنا عنها في ديار هذه المنطقة لم تستطع في النهاية ان تصمد امام رياح التغيير الثقافي والحضاري التي كانت تهب من المنطقة ، ليعود التفاعل من جديد تاثرا بالوافد وتأثيرا به .

● والحقيقة الثانية في تاريخ هذه المنطقة ، هي رفض سكان هذه المنطقة لكل موجات الغزو الاجنبي الذي تعرضت له . وكلنا يعلم ان موقع هذه المنطقة على خريطة العالم ، جعلها منذ القدم عرضة لاطماع الغير من الشرق والغرب على السواء . الفرس والروم في قديم الزمان مرورا بالترق والمغول ثم الترك والاوروبيون وغيرهم ، ممن غزوا وحكموا ولكنهم اخيراً نزحوا ليبقى سكان هذه المنطقة في ديارهم يمارسون دورهم السرمدي في الدفاع عن حياتهم ثم في تطويرها ودفعها للامام . والتجربة الراهنة في عصرنا هذا تتجسد في صراع اهل المنطقة ضد اخر غزوات الاجنبي ، اي الغزوة الصهيونية والتي لن يكون مصيرها الا كمثل ما سبقها من غزوات .

والعبرة من هذه الحقيقة واضحة بيئة .

● والحقيقة الثالثة في تاريخ هذه المنطقة ، والتي يوجد خلاف من حولها ، تتعلق بمرحلة مميزة من هذا التاريخ ، تلك المرحلة التي بدأت بظهور الاسلام . فهناك في لبنان ، وغيره من بعض اقطار هذه المنطقة ، من يرى في الفتح الاسلامي غزوة كغيرها من الغزوات التي قام بها الفرس او الروم ، وان العروبة التي ينادي بها البعض الاخر ليست الا اسما حركيا او سياسيا « للاسلام » فاين الحقيقة في هذا الكلام ؟

x x x

ان جوهر الخلاف القائم حول هذه « الحقيقة » والذي تفجر صراعا مسلحا في لبنان ، لا ينبع في اصله من عدم الاتفاق حول القراءة الموضوعية والفق المشترك لتاريخنا الواحد ، بقدر ما يصدر عن الخلاف حول العبرة المستخر من هذه القراءة والتي يجب ان تحكم توجهاتنا لصياغة حياتنا المستقبلية

ويعود ذلك لاسباب تتعلق في الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها مسيحيو هذه المنطقة في ظلال عهود كان الحاكم المسؤول فيها « مسلما ويحكم باسم الاسلام والمسلمين » ، ولا سيما في اخر عهود الخلافة الاسلامية ، العهد العثماني البغيض .

× × فالكل متفق على ان العقيدة شيء والممارسة التي تتم في ظلها شيء اخر . و« النظام » في الاسلام و« الاسلام » شيء اخر . وما من مكابر يستطيع ان يفتن اي مسلم معاصر بان « النظام » في عهد الخلفاء الراشدين، كان صورة طبق الاصل عنه في عهد الامويين او العباسيين او الفاطميين، او العثمانيين . ولربما عانى بعض المسلمين في عهود بعض الحكام والخلفاء اكثر مما عانى منه غير المسلمين ، وكفيينا للتدليل على ذلك ما حدث لآل بيت الرسول نفسه وحفيديه الحسن والحسين .

× × والكل متفق على ان الاسلام ، وان كان عربي اللسان بقرانه ، وحديث رسوله ولغة القوم الذين حملوا لواءه ، فلقد كان ديننا سماويا للعالمين ككل العالمين . والعرب في الاسلام ليسوا « شعبا مختارا » ولا فضل لاي منهم على اعجمي الا في التقوى . « والامة » في الاسلام هي « المسلمون » وليسوا « العرب » ، وهذا لبس كثيرا ما وقع في سوء تفسيره بعض المستشرقين لان العربية كانت لغة الكتاب التي كان يخاطب فيها الرسول اتباعه .

بعبارة اخرى ، ان الاسلام كالنصرانية هو رسالة سماوية جاءت هداية للناس وتحذره من الشر وتبشرهم بالخير .

وبالتالي فليس كل العرب مسلمين ، كما انه ليس كل المسلمين عربا ، بل ان اغليبتهم من غير العرب ، تماما كما ان اغلبية النصارى اوروبيون ولا يربطهم بالسيد المسيح لا رابطة اللغة ولا رابطة الاصل .

اليهود فقط ، او بعضهم ، هم وحدهم الذين يصرون على ان ديانتهم هي نوميتهم ، الامر الذي جعلهم «نشازا» في هذا العالم ، ونعاني نحن في هذه لنطقة بالذات من آثار هذا النشاز .

× × والكل متفق ، وتأكيذا لما سبق ، ان الاسلام كالنصرانية ، لم يقسف تلا دون نشوء القوميات في اواسط القرن الماضي وبداية هذا القرن . وشهدت لافة العثمانية الاسلامية التمرد العربي عليها وتحالف المسلمين والمسيحيين ب ضدها . ولقد وصل هذا التمرد حد اعلان الثورة العربية بقيادة امير مكة « الحجاز الشريف حسين ، وتحالفه مع الانكليز ضدها .

هذه الفترة من التاريخ ، كنا في هذه المنطقة ، كغيرنا في كل بلاد العالم، عن الرابطة الاقوى والارسخ لمواجهة تحديات تلك الفترة ولتلبية مطالب

الناس انثذ • وجاءت الرابطة القومية لتأخذ موقعها بديلا عن كل ما سبقها من روابط قبلية ومذهبية عانى الكل منها •

وتحت هذه الراية تبدلت تحالفات وتغيرت صداقات ، وحرابت دول مسيحية مع تركيا دولا مسيحية اخرى ، وامتدت دول مسيحية يد العون لمسلمين ضد دول اسلامية •• تغيرت الخرائط ، وتغيرت المصالح ، واصبحت « القومية » لا المذهب الديني هي اللواء التي يجتمع الناس من حولها •

ولا بد لنا عند هذه النقطة بالذات من وقفة خاصة ، لانها هي بالذات النقطة المنعطف في تاريخ هذه المنطقة بالنسبة لقضيتين اثنتين ، ظننا فيما مضى انهما قد حسمتا ، وكشفت ازمطنا في لبنان انهما لا تزالان معلقتين وعرضة لعبث المغرضين •

– القضية الاولى تتعلق بالرفض المشترك « للنظام » العثماني وممارساته التي قاسى منها المسيحيون والمسلمون ، مما ادى لاندلاع الثورة ضد الحاكم « المسلم » في تركيا والتحالف مع الحاكم « المسيحي » في أوروبا •

– والقضية الثانية تتعلق بالرابط الذي جمع بين المسلمين والمسيحيين ، وهو الرابط القومي اي رابط العروبة •

ومن يعد قراءة تاريخ هذه الفترة بالذات لا يستطيع الا ان يزهو فخرًا في هذه الوحدة القومية التي تجلت في استشهاد هذا العدد الوفير من خيرة ابناء العرب – مسلمين ومسيحيين – حتى اننا لا نجد مدينة هامة في هذه المنطقة تخلو من ساحة لتمجيد ذكرى هؤلاء الشهداء •

ولنعترف بجرأة وصراحة ان الموقف القومي العربي من الدولة العثمانية المسلمة كان اصعب واشق على المسلم العربي منه على المسيحي العربي •

واذا فرضت علينا الامانة تسجيل هذه الحقيقة الموضوعية باعتبارها تسجيلًا لانتصار الوعي القومي على الرواسب المذهبية ، فلا يجوز ان يفوتنا ان نسجل بنفس الامانة الدور القومي الرائع الذي قام به المسيحيون في بعثهم للقومية العربية وحفاظهم على تراثها ولغتها وادابها •

تاريخ هذه الفترة يجب ان تعاد قراءته • ويجب ان تعمم فصولها على اجيالنا الراهنة ليكتشفوا ان ما يبدو مستحيلًا في ايامنا المتقدمة هذه، كان حقيقة قائمة قبل اكثر من نصف قرن •

انها الفترة الذهبية ، التي سعد بها الانسان في هذه المنطقة عندما استراحت نفسه الى كل الاجوبة المصيرية التي عباد ولده او حفيده يتعذب امامها هذه

الايام : من انا ؟ ومن نحن ؟ الخ ..

ولا يزال بيننا من شهود تلك المرحلة رجال - مد الله في اعمارهم - ممن يحدثوننا عن تلك الفترة بكل الزهو والاعتزاز ، يوم كان يلتقي الرجال من كل صوب وحذب ، من جبل لبنان وساحل فلسطين وصحارى سوريا والعراق وراء الهدف الواحد وتحت راية واحدة هي راية العروبة ، راية الحرية والوحدة . الراية البديلة لراية القبلية الضيقة او الطائفية المتعصبة .

ولكنها - للأسف - كانت فترة قصيرة العمر ، كعمر البرق في البهيم ، يلمع ويضيء وسرعان ما يمضي . لم يكن ذلك من حكم القضاء ، او القدر ، ولا لان رواسب الماضي كانت اقوى من الرابطة الجديدة ، بل لان « الحليف » الذي ناصرناه ضد الحاكم العثماني المستبد ، لم يكن سوى الصورة المتجددة لنوع جديد من الطغيان والاستبداد .

ان الاستعمار الاوروبي الذي ورث العثمانيين في هذه المنطقة ، كان امكر من ان يترك لاهل البلاد حرية تقرير المصير واقامة دولتهم « العربية » الواحدة المستقلة .

وقبل ان تجف دماء شهدائنا الابرار الذين ساهموا في صنع هذا النصر الاوروبي املا في الخلاص من النير التركي ، كان اقطاب الاستعمار قد تناسوا كل وعودهم ونكثوا كل عهودهم ، فعكفوا على خريطة هذه المنطقة كالقراصنة يقطعون في اوصالها وفق مصالحهم واطماعهم .

وكانت اتفاقية « سايكس - بيكو » الشهيرة التي قسمت المنطقة الى دويلات وولايات منها ما اخضع للانكليز ومنها ما اخضع للفرنسيين .

ليس هذا وحسب ، بل ان الاستعمار الاوروبي ، ولا سيما البريطاني منه ، ومن خلال نظرة مستقبلية لمصالحه ، وخشية مما يمكن ان تتطور اليه الحال مع الايام والسنين ، وتامينا لاستمرار السيطرة على هذه المنطقة ، بذر في قلبها الجرثومة السرطانية التي تحولت - وفق ما رسموا وخططوا - الى دولة تعرف اليوم باسرائيل ، اكبر قاعدة للامبريالية الحديثة - وريثة الاستعمار القديم - في العالم كله ، وصاحبة ابشع نظرية عنصرية متخلفة .

ولتبرير جريمتهم ، وتقسيمهم للوطن الواحد ، كان لا بد للمستعمريين الاوروبيين من اللجوء الى سياسة « فرق تسد » من خلال توظيف رواسب الماضي بعد بعثها ونفخ روح الحياة فيها من جديد . واي رواسب يسهل اثارها - في مجتمع متخلف آنئذ - اكثر من رواسب القبلية والمذهبية .

حتى ضمن مناطق النفوذ الواحد لم يكتف البريطانيون ولا الفرنسيون ببقائهما

وحدات متماسكة •

ففضل الانكليز شرق الاردن عن فلسطين ، وفصلوا الاثنتين عن العراق •
وجعلوا لكل واحدة منها وضعاً سياسياً يختلف عن الثانية تكريساً للفوارق
والتفاوت في نمو كل منها •

اما الفرنسيون ، فلقد اختاروا اللعبة الاكثر قذارة فاعتمدوا الطائفية لتحقيق
اهدافهم وتفتيت ما استولت عليه ايديهم في سوريا ولبنان •

ولعل بعض ابناء هذه الجيل ، ممن استبعدوا - رغم كل المؤشرات -
امكانية تقسيم لبنان اثناء ازمته الاخيرة ، لم يقرأوا وبالتالي لم يعرفوا ان
سوريا ولبنان شهدتا في العشرينات من هذا القرن ما هو شر وامر من ذلك •
ففي القطر السوري حاول الفرنسيون اقامة دويلات طائفية بل اقاموها بالفعل
ولولا الارادة الوطنية القومية في سوريا لكنا اليوم نسمع عن دولة حلب ودولة
جبل الدروز ودولة دمشق ودولة العلويين •

اذن لقد افلح المستعمر الاوروبي في ان يمرر سياسته في تجزئة المنطقه
وتقسيمها ، وان يقيم لهذه السياسة منابرها ومؤسساتها والمستفيدين منها •
غير ان ذلك لم يخمد جذوة النضال القومي في سبيل الحرية والوحدة •

ولما مضى الانكليز والفرنسيون ، كما مضى الذين من قبلهم ، وكما سيمضي
الذين من بعدهم ، تركوا لنا من ورائهم الكثير من المشاكل والقضايا التي جعلت
استقلالنا الوطنية مهزوزة ودائمة العرضة للانتكاس • وتركوا لنا - وهذا
اخطر ما تركوا - تلك الجرثومة السرطانية التي سرعان ما تحولت الى « كيان
طائفي » عرف باسم دولة اسرائيل وقامت على انقاض ارض وشعب فلسطين •
اما لبنان فلقد انتهى الى ما انتهى اليه نتيجة مساومة لفظية بارعة عرفت
بميثاق ١٩٤٣ وملخصها ارتضاء « المسلم اللبناني » برفض الوحدة العربية
مقابل ارتضاء « المسيحي اللبناني » برفض استمرار الوصاية الفرنسية •
وتحولت شرق الاردن من امارة الى مملكة بعد تزويدها بما يلزم من « شعب »
فلسطين مع ضعفه الغربية • وقنع العراق بملك من آل البيت يقتنع به شيعة
العراق وسنته واكراده تربطه مع بريطانيا معاهدة شبيهة بما يقال عن معاهدات
بريطانيا مع دول الخليج ، اي انها باقية ما بقي التراب وحتى يشيب الغراب !
انها تركة رهيبة اشبه بالقنابل الموقوتة ، منها ما انفجر ، ومنها ما ينتظر •
وكلنا عاش هذه الانفجارات ولا يدري الواحد منا ان كانت قد انتهت •

فقام في سوريا اكثر من انقلاب ، وقام في الاردن اكثر من محاولة ، ووصلت
نيران التفجر الى مصر فقامت ثورة يوليو التي فجرت بدورها ، او سارعت

على الاقل ، بتفجير الثورة في العراق ، في الجزائر ، في اليمن ، في السودان وفي ليبيا . . .

وشهدت هذه المرحلة التفجيرية وثوب عنصر جديد مؤثر وفاعل وهو دور مصر في سياسة المنطقة . فبدخولها ساحة الصراع وهو بحد ذاته امر غاية في الاهمية والخطورة ، دخل معها الى الساحة كل ذلك الجزء من الوطن العربي الذي كان يتمنى الاستعمار ، ولا يزال يسعى لابقائه معزولا عن المنطقة التي نحن بصدد تحليل تاريخها وواقعها .

وليس هي المرة الاولى التي تدخل فيها مصر ساحة هذا الصراع ، فلقد دخلته مرارا في تاريخها القديم كما دخلته غازية ايام محمد الكبير . غير ان دخول مصر هذه المرة يختلف عن سابقاته . لقد دخلت الساحة تحت راية القومية العربية متخليه عن رايها الاقليمية المصرية وكل ما ترمز اليه هذه الراية من قيم ومفاهيم .

ليس هذا وحسب ، وانما دخلت كذلك تحت راية الاشتراكية . اي انها في هذا الدخول لم تتحد فقط تلك الحدود التي كانت تفصل بين اقليم واقليم ، ولكنها في نفس الوقت تحددت نوعا اخر من الحدود ، تلك التي تفصل بين طبقة واخرى داخل المجتمع الواحد .

وبقدر ما كان طبيعيا ان تستجيب جماهير الشعب في هذه المنطقة للثورة القومية التي قادها عبد الناصر ، بقدر ما كان طبيعيا كذلك ان تقف القوى والافكار التقليدية لمجابهتها والتصدي لها .

وشهدت الخمسينات ، منذ تأميم القنال عام ١٩٥٦ حتى عام الانفصال عام ١٩٦١ بين اقليمي « الجمهورية العربية المتحدة » من الحوادث والتحالفات والمؤامرات ما يكاد يبدو انه نتاج مئة سنة من الصراع وليس عشر سنوات او اقل .

ولم تعد الراية « القومية » وحدها هي ما يقلق بال الاوساط المحافظة وورثة دويلات سايكس - بيكو ، فلقد ضاعفت راية « الاشتراكية » هذا القلق وعمقته .

ومنذ ذلك الحين ، دخل المنطقة بقوة ووضوح عنصر صراع جديد ، هو العنصر الطبقي ، واصبح الموقف من هذا الصراع هو المعيار الذي تصنف بموجبه الانظمة العربية ، وتقوم على اساسه المحاور والتحالفات . وهذا هو السبب الذي جعل النظام اللبناني آنئذ ، تحت رئاسة كميل شمعون ، يرى في « الوحدة » المصرية السورية عدوا له ، في الوقت الذي وجد في « الوحدة » الاردنية العراقية ، حليفا ، والعكس بالعكس .

وتمر الاحداث مسرعة ، فلم تصمد اي من الوجدتين • فالاولى - بين الاردن والعراق - تمزقت تحت راية التقدمية ، وتمزقت الثانية تحت راية الرجعية وبدأ للمراقب السطحي بان المسرحية قد انتهت بعد ان عاد لخشبة المسرح نفس الديكور ونفس الادوار • الادوار الاقليمية الـراية • وفاته ان يلحظ ما تركته المشاهد في نفوس المتفرجين - المواطنين - وما كان يدور وراء كواليس المسرح من همسات ومفاجات •

ويتوالى مرور الاحداث ، ونقفز عن تفاصيلها ، لنصل الى نكسة ١٩٦٧ التي بدت لكل القوى والافكار المحافظة في المنطقة ولكل من هي امتداد له في خارج المنطقة كانها النكسة القاضية ، وان الثورة على الحدود الاقليمية ، بما في ذلك حدود اسرائيل بعد ان اصبحت جزءا من تاريخنا المشترك ، وعلى الحدود الطبيعية قد انتهت الى الابد •

ولكن الارادة القومية التي تبنتها سواعد الجماهير الكادحة كانت اقوى من النكسة ، فاعادت عبد الناصر بعد ثلاثة ايام من هزيمته الى موقع القائد وكأفنه المنتصر وليس المهزوم • وبدأ الصراع من جديد •

ومن قلب المأساة الحزيرانية واحشاء الهزيمة ، ولدهشة كل الذين لا يفهمون حركة الصراع في التاريخ ، نهضت الثورة الفلسطينية كالمارد ، ظاهرة نبيلة اخرى من ظواهر العناد والصمود في حياتنا السياسية ، لتتصدى للمأساة ، ولتتحدى الهزيمة ولتقول «لا» لكل اثارهما •

وبالتضامن مع مصر وسوريا ، وبدعم كل جماهير الامة العربية لها استطاعت هذه الثورة ان تحقق للقضية العربية من الانجازات ما اعاد بعثها من جديد على المستويين القومي والدولي ، حتى باتت قضية فلسطين ، قضية العالم الثانية التي تقلقه وتشغل باله بعد قضية فيتنام •

ومات عبد الناصر ، اهم حدث قومي في تاريخ العرب الحديث • مات وهو يدافع عن الظاهرة التي وصفها هو بانها انبل ظاهرة في تاريخ العرب ، وبانها وجدت لتبقى • وكان ذلك اخر انجازات الرجل العظيم ، اذ نجحت الثورة من ازمته في الاردن رغم قسوة ما اصابها ، وانطلقت مرة ثانية ، وباقوى مما كانت عليه ، من فوق روابي وسفوح جبل الشيخ وجبال الجليل الاعلى جنوب لبنان •

وبعد ثلاثة سنوات من رحيل عبد الناصر ، بدت كالسنوات العجاف ، اطلت على العالم ، ومرة اخرى لدهشة الذين لا يفهمون حركة الصراع في التاريخ ، حرب تشرين المجيدة لتتوج الارادة القومية بنصر جديد ضد الهزيمة الحزيرانية واثارها •

ومن هذا النصر ، انطلقت الثورة الفلسطينية لتكثف نضالها السياسي ، مستفيدة من كل الظروف وبوعي منها على كل ما طرأ من متغيرات ، لتعزز مكانتها الدولية وتوسع دائرة الاعتراف بشرعيتها وشرعية اهدافها ، واصبحت هذه الثورة ، بعد انتصار الشعب في الفيتنام ، حركة التحرير الوطني رقم واحد في العالم كله . وكانت اول حركة تحرير وطني تدخل الائمة المتحدة بصفة عضو مراقب .

وامام هذه الموجة العارمة من الانتصار ، كان لا بد للعدو الصهيوني ، بدعم من حليفته الكبرى - الولايات المتحدة - من القيام بهجمة مضادة لتفريغ هذا الانتصار من مضامينه ، تمهيدا لتصفية الثورة او لجم طموحاتها وتقليل حجمها على اقل تعديل .

ولما كان التواجد الفلسطيني الثوري المكثف قائما في الساحة اللبنانية ، كان من الطبيعي ان تكون هذه الساحة هي مسرح الهجمة المضادة وميدان صراعها .

وبالتالي ، وهذا متوقع من عدو متقدم الامكانيات والقدرات ، ان يستفيد وهو يضع خطته لضرب الثورة من جميع الظروف والملابسات التي تحيط بالحياة العامة للبنان واللبنانيين .

ولنعترف بان هذا العدو ، وقد كان المستفيد الوحيد من الازمة الدموية في لبنان انه لم يترك ثغرة واحدة تاريخية او جغرافية ، نفسية او اجتماعية ، سياسية او ايدولوجية ، طائفية ام قومية ، الا ونفذ منها لتحقيق هدفه .

ليس الوجود الفلسطيني الثوري بمعناه المادي الملموس فقط هو ما استهدف العدو ضربه ، بل استهدف كذلك ضرب كل الشعارات والاشار المعنوية التي اوجدتها الثورة الفلسطينية ، عن قصد او غير قصد منها .

كان هدف العدو الاستراتيجي هو اغتيال كل « العصابات » التي انطلقت تفني خارج الاسراب التقليدية والاجواء المحافظة . وكان لا بد له من ان اجل تحقيق ذلك من ضرب الساحة من الداخل عن طريق تصعيد التناقضات القائمة فيها السى مستوى الصدام المسلح .

فحرك النزعة القطرية بين الفلسطيني واللبناني ،

وحرك النزعة القبلية والطائفية بين اللبناني واللبناني ،

وحرك التناقض الاجتماعي وحرص اليمين على اليسار ،

وابرز الخلافات التنظيمية داخل الساحة الفلسطينية نفسها ،

وضرب التحالف المصري بين الثورة الفلسطينية والنظام السوري ،

واتجه بعد ذلك ، تساعده الدوائر الاستعمارية ، في حملة اعلامية ضارية لتسعين الازمة قومية ودوليا ، وتعطي كل مرجع ما يحلو له من وجوه هذا الصراع اما لتحبيده او لدفعه للمشاركة في المعركة الدائرة .

فقالوا « ليمين » العرب والعالم : هذه حرب طبقية شنّها اليسار ضد النظام الحر .

وقالوا « لعلماني » العرب والعالم : هذه حرب طائفية تسقط دعوى الثورة الفلسطينية في قدرتها على تحقيق حلمها باقامة « العلمانية » في فلسطين .

وقالوا هذا كله للبينانيين لكي لا يبقى واحد منهم خارج ساحة الصراع .

وكان ما كان ٠٠٠ وسقطنا جميعنا في المصيدة . وبعد حرب دامت زهاء عامين يتلفت اليوم كل طرف من اطرافها حوله يبحث عبثا عن غالب او مغلوب . باستثناء اسرائيل بالطبع باعتبارها الغالب الوحيد .

وكان ما كان ٠٠٠ وعدنا جميعا نسال انفسنا : وماذا بعد ؟ والى اين ؟ ومن انا ، ومن نحن ؟ الى اضر الاسئلة المصيرية التي اشرفنا اليها في بداية هذا البحث ، والتي قدمنا للرد عليها بضرورة اعادة قراءة تاريخنا لكي لا نخطيء في تحليل ما جرى ، ولكي لا نجرم في صياغة مستقبلنا .

والان ، وقد اعدنا قراءة هذا التاريخ ، ولوبهذا الشكل العاجل والمقتضب ، فاني لا اتطلع للرد على هذه الاسئلة ، وهي اليوم مدار نقاش وجدل الجميع ، ولكنني اطمح بتسجيل مجموعة من الملاحظات القائمة على ما استخرجته من عبر ودروس ، من شأنها - في رأيي - ان تساهم في توضيح الطريق لمن يبحث عن طريق للحل النهائي والمبدئي والقادر على التصدي لحل الموروث والراهن والقادم من مشاكلنا ، لا في لبنان وحسب وانما في المنطقة ككل .

× × اول هذه الملاحظات ، ان ندرك مدى وعمق العلاقات التي تربط بين سكان واقطار هذه المنطقة ، مما يفرض علينا ان نميز بحزم ووضوح الفرق بين « الاستقلال » و « العزلة » . ففي اطار المصلحة القومية العليا للمنطقة اي المصلحة العربية ، يمكن لاي قطر واي شعب ان يستقل برايسه واجتهاده وفهمه ومجابهته لظروف الحياة المتغيرة ، ولكن ليس باستطاعته ولا من مصلحته ان « يعزل » نفسه عن هموم المنطقة وطموحاتها ، عن امالها والامها . فالمنطقة ككل مشاكلها التي لا يمكن التصدي لها قطريا ودون حد ادنى من التضامن القومي .

والخطر الاسرائيلي احد هذه المشاكل وفي طليعتها ، ومن خداع النفس ان تتصور اي مجموعة او شعب او طائفة ان باستطاعتها الانفراد بالتصدي

لهذا الخطر ، او ان باستطاعتها ان تنفرد « بتأمين » ذاتها وحدها منه .

× × وثاني هذه الملاحظات ، واستطرادا من الاولى ، فان اي صيغة كيانية لاي قطر من اقطار هذه المنطقة تنحدر بمستواها عن الصيغة الوطنية ، تهدد المنطقة ككل بالتفتت والتجزئة . ومن الواضح ان هذا ما لن تسمح بحدوثه شعوب هذه المنطقة وانظمتها ، بما في ذلك اكثر الانظمة محافظة وتقليدية . انها ردة للوراء وحلم من احلام العدو الصهيوني باعتبار اسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة ، بل وفي العالم التي تقوم على اساس المذهبية القومية . ولا حاجة بنا للقول والتنبه بان من شان مثل هذه التحركات المذهبية ان ترد بأشد المخاطر على الاقليات التي يدعي البعض ان هذه هي صيغة انقاذها .

× × وثالث هذه الملاحظات ، انه اذا كانت « الوطنية » صيغة متقدمة على القبلية والطائفية ، فان « القومية » صيغة متقدمة على « الوطنية » ولسنا في هذا الصدد بمختلفين عن غيرنا في هذه الدنيا كلها . اننا نحيا مرحلة من تاريخ البشرية تنحى فيها معظم الشعوب صوب الوحدة . ان لم يكن لاي سبب فلأن الوحدة هي السبيل الوحيد لجابهة تحديات العصر في عهد الدولتين الجبارتين . ففي اوربا وحدة وفي افريقيا وحدة ، وفي العالم الثالث وحدة ، فلم لا يكون بين العرب وحدتهم ، وهم الذين يجمعهم من حولها ويدفعهم اليها ، غير مصلحتهم المشتركة ، الكثير من الاسباب والروابط .

× × ورابع هذه الملاحظات ان « الوحدة » لا تعني بالضرورة ، الرابطة الواحدة والدستور الواحد والحاكم الواحد . اي الدولة الواحدة . فبعد تجاربنا في هذا الميدان ، وبعد تجارب غيرنا ، لن نعجز عن اكتشاف الصيغة الممكنة والمقبولة والكفيلة بالحفاظ على ما يصر البعض الحفاظ عليه من عادات وتقاليد وقوانين . واول شروط هذه الوحدة ان تكون طوعية وباجماع رأي القطر المراد في دخولها .

لا اكره في الوحدة ، ولكن لا اكره في رفضها كفكرة طموحة وهدف يرى بعض المواطنين المصلحة في تحقيقها .

× × وخامس هذه الملاحظات ان القومية العربية ، حتى تتجسد « بوحدة قومية » لا تزال مطالبة بالمزيد من تحديد مضامينها بالنسبة لمجموعة من القضايا ، كقضية الدين ، وقضية الاقليات ، وغير ذلك من القضايا التي يشكل الغموض فيها ثغرات تؤخذ عليها ، فتتهم طورا بانها والاسلام شيء واحد ، او انها حركة عنصرية تقوم على العرق والحسب والنسب وغير ذلك من مقومات « القومية البورجوازية » التي شهدتها اوربا .

وفي هذا المجال بالذات ، ليس غير المسلمين فقط ، ولا غير العرب فقط من سكان هذه المنطقة ، هم الذين يريدون مثل هذه الايضاحات والمضامين وانما معهم ، وربما قبلهم ، غلاة المؤمنين بالفكرة القومية والداعين لتحقيقها والحالين بيوم يصبح فيه للعرب دولة واحدة .

× × وسادس هذه الملاحظات ان لا مفر لنا من الديمقراطية الحقيقية . فنحن في هذه المنطقة ، رغم تخلفنا الاقتصادي والثقافي المراهن ، لنا قسي التاريخ جذور عميقة يوم كانت بلادنا مهد الحضارة ومنازة الدنيا . وان كان يرى البعض اننا ننعم بحضارتين اسلامية ومسيحية فقط فهم مخطئون . انا ننعم بما هو اعلمق من النصرانية والاسلام ، ولعل هذا هو السر في ان كل اديان السماء نبتت من هذه الديار . كما ان بلادنا بحكم موقعها كانت محطة التقت ، ولا تزال تلتقي فيها كل الثقافات والحضارات . منها ما هضمناه واصبح طابعنا عليه ، ومنها ما تتفاعل معه رخصا وقبولا . ولكي نستعيد دورنا ونحقق امالنا في التقدم فلا مناص لنا ولا مفر من اجواء الديمقراطية والحرية . فلا يصادر رأي ولا يحجر على فكر ولا يرجم انسان من اجل فكرة .

ولنتأكد جميعنا ، وعلى ضوء تجارب الامس القريب والبعيد ، ان ما يفرض بالقوة فانما باق بقاء هذه القوة . فان زالت زال ما فرضته وكان شيئا لم يكن . وكما ان النفاق والرياء والتلاعب في الالفاظ ليس هو البديل عن المعادلة العلمية الصحيحة .

× × وسابع هذه الملاحظات انه من المحال ان نقفز عن بعض جوانب الصراع في هذه الحياة ونرددها دوما على الغير باعتبارها « مستوردة » او ليست من طبيعتنا ولا من تقاليدنا الى غير ذلك من خذاع الذات . فالصراع الطبقي مثلا ليس من اختراع ماركس ، واليسار واليمين ليس بضاعة تشحن المينا من الاتصاد السوفياتي او الصين . ماركس اكتشف ذلك بعد ان شاهد تطور المجتمعات ودخولها عصر الصناعة وقيام طبقة العمال الى اخره . . . واقترح حلا وثبته لينين في الاتحاد السوفياتي . وان كان هذا الحل لا يلزم احدا بقبنيه الا ان ذلك لا يعني اننا كغيرنا - لا نعاني من هذا الصراع ولا يعفينا عن ايجاد ما يناسبنا من سبل لحله .

مثل هذا النوع من الصراع لا يلغى بقرار ، ولا بتهمة توجه الى هذا الفريق او ذاك . تلك وسيلة فاشية كان سالازار وفرانكو اخر رموزها ومضيا بعد عقود من الحكم البوليسي ليخلفا من ورائهما اعنف واقوى يسار في اوربا .

× × وثامن هذه الملاحظات ان « الوطن » ليس خريطة تعلمها لاطفالنا ، وليست الدولة صورة لرئيس البلاد تعلق في الدوائر الرسمية ، لتغير بعد كذا

سنة ، لتصل محلها صورة رئيس جديد .

«الوطن» هو كل معاني الحب والعطاء والحماية للمنتمي اليه . الوطن والمواطن هما «كل» في اثنين برباط ازلي لا حياة لاي منهما دون الثاني . واي علاقة لا تحمل هذا المعنى تهدد الوطن والمواطن على حد سواء ، واذا ما تناقضت هذه العلاقة - كما حدث ولا يزال يحدث عندنا - انتفت كل علاقة وزال الوطن والمواطن .

ومن هنا فبناء الوطن ، يعني بناء المواطن ، وبناء المواطن يعني الاتفاق على مفهوم المواطنة حقوقا وواجبات .

× × وتوسع هذه الملاحظات انه لا بد لنا ، ونحن نحلل واقعتنا ونصوغ مستقبلنا ، ان نقرر اين تكمن مصلحتنا : هل في التوقع حول رواسب الماضي وذكرياته وتطوير مشاعر الحس بالاضطهاد والخوف ، ام في الاعتبار من هذه الرواسب للانطلاق نحو حياة جديدة كلها الامل والثقة ؟

ان المشاعر السلبية اسهل على الانسان من المشاعر الايجابية ، ولكنها لا تبني انسانا جديدا ، وانما تكرر نسخة عن الذي سبقه والذي سبق الذي سبقه . ان المشاعر السلبية تبقينا تراكما كميلا لا ينتمي لحركة الحياة وتقدمها . وليس لبس البنطلون المستورد من باريس او الباروكة المستوردة من ايطاليا من دلالات التقدم الحضاري . ولنعترف بشجاعة اننا في لبنان - وهو البلد الذي كان يتباهى على غيره في المنطقة بمظاهره الحضارية ، قد اثبت ان الانسان فيه لا يختلف كثيرا عن الانسان في اكثر بلاد العرب تخلفا .

الايجابية وحدها : الحب بدل الحقد ، والثقة بدل الخوف ، والانتشار بدل التقوقع ، هي السبيل لبناء الانسان الجديد القادر دوما على دفع وطنه في مسارات التقدم والنمو . وكل ذلك يبدأ في المدرسة ، في المدرسة الوطنية ، لا مدرسة القبلية ولا مدرسة الطائفة ولا مدرسة الاجنبي .

× × وعاشر هذه الملاحظات واخرها ، ان الاوطان الراسخة كالاتفكار الراسخة لا تقوم بين عشية وضحاها . المهم ان نضع قدمنا على الطريق الموصل للوطن الذي ننشد والمواطن الذي نريد . والطريق طويلة ومليئة بالتحديات والمعوقات . وليس من طريق مختصر .

× × ×

وبعد . . . علينا ونحن نفكر للغد ، ان نتأمل ونتخيل هذا الغد ، الذي سنكون نحن جيله المخضرم او المنصرم . نحن نبني لابنائنا ، لاجيال قادمة ،

ودون اي استفزاز للمنهكين اليوم في وضع الصيغ والتصورات ، ومعظمهم ممن فشلوا في وضع الصيغة الماضية ، بل كانوا هم اول من صسب عليها اللعنات ٠٠ ائي اتساءل : اين عنصر الشباب بينكم ؟ الشباب الذي يعتبر غدنا هو يومهم ٠٠ اين هم واين دورهم فيما تصيغون ؟

ان الاعتراف بالشباب ، بالجيل الجديد وباشراكه الفعلي في تقرير مصيره هي اول اشارة خضراء على أننا نسير في الطريق السليم ٠ ومن غير هذا الاعتراف ومن غير هذه المشاركة ، فمعنى ذلك ان الملف سيبقى مفتوحا وان الازمة لا تزال تحت الرماد ٠

الجليل في يوم الارض (١)

عرب الجليل والنضال الفلسطيني

د. الياس شوفاني

يختلف عرب الجليل في وضعهم السياسي العام عن بقية اجزاء الشعب الفلسطيني ، سواء في المناطق المحتلة . الضفة الغربية وقطاع غزة ، او خارجها في مواطن الشتات ، وتبعاً لاختلاف هذا الوضع يتميز موقعهم النضالي على صعيد المواجهة المصيرية بين الشعب الفلسطيني والاستيطان الصهيوني . فهم لم يتشردوا ، وبالتالي ليست العودة هي هاجسهم الاول . وهم ، وان كانوا عملياً كذلك ، فانهم رسمياً ليسوا تحت الاحتلال ، وبالتالي فليس مهمهم الاول هو رفع الاحتلال بانسحاب قواته . وعرب الجليل ، على الاقل شكلياً ، « مواطنون » في الكيان السياسي الذي لا يزال يشكل العدو القومي . وهو لا يمارس عليهم القمع القومي فحسب ، وانما يتعداه الى النواحي الاقتصادية والاجتماعية من حياتهم . وكما ان عرب الجليل ، حيث هم ، يعيشون تناقضاً بين انتمائهم القومي وانتسابهم السياسي ، هكذا يتصرف الكيان الصهيوني ازاءهم بازدواجية لا تخلو من عنصرية . ولكن لا تكافؤ بين الطرفين ، ان ان احدهما هو الحاكم ، بينما الآخر هو المحكوم ، والاول ، بطبيعة الحال ، في موقع القوة والقدرة على التقرير وتحديد العلاقات .

وعرب الجليل يعيشون مفارقات غريبة ، ليس اقلها انهم « عرب اسرائيليون » ، وكأنما فرس عليهم ان يتقولبوا في هذا الاناء غير محدد الشكل . والواقع انهم قد طوروا لانفسهم ، بفعل الظروف المحيطة بهم ، نمط حياة فريد . وهم لم يستكينوا الى الاوضاع الناجمة عن الانقلاب السياسي في وطنهم ، كما انهم لم يقودوا الثورة عليها . وبين هذين الحدين تأرجح سلوكهم ازاء الكيان الصهيوني المستحدث على ارضهم ، من قبول مشوب بالتردد والحذر لشرعية هذا الاستحداث ، الى خروج عليها مشوب بالقلق والخوف احياناً . وهم ، مع انهم قد يطمئنون الى اكثريةهم العددية في مناطق تجمعاتهم . والى كونهم الفئة السائدة في تلك الجيوب ، والى انتمائهم القومي للاكثرية الساحقة عبر الحدود القريبة ، يبقون اقلية داخل الكيان ، بعيدين عن الهيمنة حتى في مناطقهم . وامامنا تجمعات عربية على ارض كانت حتى الامس القريب عربية ، شهدت عملية تحقيق ما كانت تخشاه منذ بروز الصهيونية كقوة سياسية : انتزاع القدرة على تقرير

العلاقة بين الناس والأرض من اليد العربية وأيداعها الكيان الصهيوني المعتدي*
كما خبرت ما ترتب على ذلك من ارتباك وضياح ، في غياب قيادة سياسية تأخذ
بيدها وتجتاز بها المحنة . وبفعل ذلك الغياب واثراً ممارسات سلطات الاحتلال،
كادت صلة هذه البقية بشعبها أن تنقطع ، مما انعكس في تقلص حجمها على
المساحة الفلسطينية ، وانحسار أثرها في النضال الثوري للفلسطيني .

وبالمقابل دأب العدو على تدجين هؤلاء العرب وفرض شرعيته عليهم ، دون
استيعابهم في مؤسساته ، ولا طردهم من البلد بشكل مباشر . وكأنما كان يريد
اثبات أن له هو أيضاً « فلسطينيوه » . وفي سياسة التدجين تلك تدخل عملية
استلاب العرب من أرضهم وقلوبهم إلى قوة عمل رخيصة في خدمة اقتصاده
الاستيطاني . وهذا ما تسميه مصادره أحياناً « دمج العرب في حياة الدولة
الاقتصادية » . وفي هذا الإطار أعطى المهستدروت ، خلافاً لسياسته التقليدية
في مقاطعة العمل العربي ، حق العضوية فيه للعمال العرب . ولكن ذلك يجري في
حين لا يسمح لهؤلاء العمال بحرية الانتقال واختيار مكان السكن . وهكذا
أخذت أماكن تجمعاتهم طابع البانتوستانات ، يتركونها في الصباح ويأوون إليها
في المساء ، وانقلبت القرى العربية إلى ما يشبه « ثكنات النوم » . (الكتاب
الأسود عن يوم الأرض ، ص ١٨) . وعلى حد قول بعض زعماء الكيان
الصهيوني ، فإنه لا يريد من العرب هناك أن يعتنقوا الصهيونية ، بل يبقوا
« مواطنين صالحين في دولة إسرائيل » . ولكن إسرائيل كيان صهيوني ، باليهود
ومنهم واليه . وهي تسعى إلى تهويد كل شيء فيها - الأرض والسوق والعمل،
ما خلا « مواطنيها » العرب . وتجرى عملية التهويد تلك في ظل هيمنة الفكر
الصهيوني الأشكنازي ، مما يزيد في اغتراب هؤلاء العرب عن الكيان . وبالإمكان
المقول بأنه قد خلقت فيه « مسألة عربية » ، هي مسألة حوالي نصف مليون
فلسطيني ، معظمهم في الجليل .

ومسألة عرب الجليل تكمن في كونهم يعيشون في كيان سياسي لا مجال لهم
للذويان فيه . وهي مسألة لا تحل إلا بانسلاخهم عنه ، أي بالتححر منه ، أو
بتحريره هو من عنصريته ليتسنى لهم تحقيق ذاتهم فيه . والانسلاخ عنه يضعهم
أمام أحد خيارين : فإما النزوح عنه واللجوء ، وأما انتزاع حق تقرير المصير .
والخيار الأول لا يعدو الاستجارة من الرمضاء بالنار . وأما الثاني ، فعلى
جاذبيته ، يبقى بمثابة أهون الشرين ، وليس أول الحسنيين . فمصير الشعب
الفلسطيني واحد ، ويجب أن يبقى تقريره موحداً .

وعلى أي حال ، فالواضح أن الكيان الصهيوني لن يسلم بحق تقرير المصير
لعرب الجليل . وهذا ما ينعكس في سياسة تهويد الجليل التي ينتهجها في المسدة
الآخيرة بمزيد من الإصرار . وأكد أن لذلك علاقة بأحداث لبنان ، وما يمكن أن
تتمخض عنه ، في ضوء الانجازات السياسية التي حققتها منظمة التحرير ، وعلى

خلفية كون الجليل قسما من الدولة العربية في مشروع التقسيم من عام ١٩٤٧ ، وفي واقع كون الجليل ، بعد ثلاثين سنة من الاحتلال ، لا يزال عربيا ، بقلبه وقالبه . رغم محاولات التهويد عن طريق الاستيطان . فالواضح من المعطيات الديمغرافية ان المشروع الصهيوني قد فشل في تحقيق اهدافه في الجليل . وليس ادل على ذلك من الحلول التي طرحها كينينغ - حاكم المنطقة الشمالية في الكيان - في وثيقته المشهورة (راجع شؤون فلسطينية ، عدد ٦٠) . ففي تلك الوثيقة يتلخص الحل من وجهة النظر الصهيونية في تفريغ الجليل من سكانه العرب ، اذا لم يكن بالامكان شحنه بالمستوطنين اليهود . وفي مواجهة سياسة التهويد تلك ، والتي تعني عمليا نقل ملكية الاراضي العربية الى ايدي الشركات اليهودية ودائرة اراضي اسرائيل الرسمية لتنفيذ مشاريع استيطانية عليها ، تحرك عرب الجليل في العام الماضي ، وكان اضرابهم الدموي في ٣٠-٣-١٩٧٦ . (راجع شؤون فلسطينية ، عدد ٥٩) وقد لخصت « اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي العربية في اسرائيل » ذلك التحرك ، الذي تتوج في « يوم الارض » ، بقولها : « يوم الارض ، هو يوم قاس طويل ، من تاريخ قاس طويل ٠٠٠ هو يوم من تسعة وعشرين عاما ، خاضت خلالها الجماهير العربية في بلادنا معارك شرسة وتعرضت لاعتداءات دامية ، وقدمت تضحيات غالية ، من اجل مجرد البقاء الكريم على ارض الآباء والاجداد » . (الكتاب الاسود عن يوم الارض ، ص ١٠) .

ولكن الاضراب الدموي ، وما استتبعه من نضال في سبيل الدفاع عن الارض ، والذي كان « تعبيراً عن المطالبة باحترام الكيان القومي للعرب في اسرائيل والاعتراف بحقوقهم القومية واليومية . وعلى رأسهما وقف مصادرة الاراضي » (المصدر نفسه ص ١١) لم يثن سلطات الاحتلال عن متابعة سياسة التهويد . فالعدو يعتبر الجليل جزءا لا يتجزأ من كيانه السياسي ، وهو من اجل الحفاظ على امن المستوطنين فيه يدعي حيوية الاحتفاظ بهضبة الجولان ، وكذلك فهو يغطي تحركاته في الجنوب اللبناني بنفس الذريعة . والواضح انه اذا كان لا يسلم بقيام دواة فلسطينية في الضفة الغربية ، حفاظا على امن حدوده ، فإنه بالتأكيد لن يتنازل عن الجليل ليقوم فيه كيان سياسي عربي مستقل . واذا كان العدو لا يسمح حتى لاهالي قريتين صغيرتين في الجليل ، بالعودة اليهما ، وهم لاجئون داخل الكيان ، بحجة ان ذلك يعتبر « تراجعا صهيونيا » ، وانه « تقويض للاستيطان الصهيوني ٠٠٠ يفتح الثغرة الاولى لتداعي البناء كله » (المصدر نفسه ، ص ١٣) . فالاكيد انه لن يسلم بحق تقرير المصير لعرب الجليل - قبل ان يهزم - اي قبل التحرير . من هنا فاحراز عرب الجليل لذلك الحق هو في الواقع رديف للتحرير ، الذي يبقى عمليا مسألة قومية . وهم يعون ذلك ، ولعلهم يفسر جنوحهم الى التأكيد على انتمائهم القومي اكثر من ابراز هويتهم الاقليمية . ففي ظل الاحتلال الصهيوني ، يبقى هؤلاء عربا قبل كونهم فلسطينيين . وعرب الجليل لم يرفعوا شعار التحرير بعد ، كما ان النداءات التي صدرت

عنهم مطالبة بحق تقرير المصير بقيت خافتة • فهم لم يطرحوا بعد ، بصورة جدية ، مسألة موقفهم من الكيان الصهيوني • وكذلك فأنهم لم يشاركوا في الثورة الفلسطينية بشكل يتناسب وحجمهم في الساحة ، ومع ذلك فالعمل الفدائي ينال اعجابهم اكثر مما تحظى به المؤسسات الفلسطينية التقليدية • وهم لا يولون التسوية السياسية الاهتمام الذي يوليه اياها عرب الضفة والقطاع ، ناهيك عن سواهم • فكأنما المسألة لا تعنيهم كثيرا • ولكن لعرب الجليل تراث نضالي كبير ضد الاستيطان الصهيوني قبل قيام كيانه ، ولهم معه صراع دؤوب منذ ذلك الحين • وقد تمحور هذا الصراع حول الحفاظ على العلاقة بالارض ، ليس كوسيلة انتاج فحسب، وانما كوطن قومي ايضا •

ونضال عرب الجليل ضد سياسة التهويد ، تأثر الى حد كبير بالصورة التي برزت فيها موازين القوى في المنطقة • فكان يزداد حدة كلما تصاعد المد القومي واتخذ اشكالا اكثر تحديا ، وينحسر ويتقلص كلما بدا ان الكفة تميل في صالح العدو • وقد بلغ هذا النضال اقصى درجات تراجعها في الستينات ، حيث كان وجهه الغالب الدفاع من خلال شرعية المغتصب ، والظعن في قانونية الاستيلاء على الاراضي استنادا الى القوانين التي استصدرتها سلطاته • وقد تغير هذا النمط من النضال في السبعينات ، وخاصة بعد حرب تشرين ، حين انقلبت صورة موازين القوى في المنطقة ، وبدا وكأن كل تحجيم لسطوة العدو قد صب في كفة القوى القومية العربية ، ومن ضمنها الثورة الفلسطينية ، التي حققت انجازات سياسية كبيرة منذ الحرب ، والى حد كبير بسببها • وقد ترك كل ذلك اثره في نضال عرب الجليل ، والذي بلغ ذروته في انتفاضة يوم الارض •

ولما كان نضال عرب الجليل متأثرا الى هذا الحد بمجريات الامور على الساحة العربية ، فانه لن يأخذ شكله الاصيل الا اذا اتسقت اهدافه مع ما يطرح على تلك الساحة من شعارات • وهو بطبيعة الحال ، لا يستطيع تحت الاحتلال ان يبلغ مداه ، الا اذا ارتبط بشكل عضوي مع كفاح الثورة الفلسطينية على طريق التحرير • وواضح انه في الظروف الراهنة لا يتم مثل هذا الارتباط الا عن طريق الجنوب اللبناني ، الذي يكمله جغرافيا وبشريا واقتصاديا • وقد وعى العدو هذه الحقيقة ، وراح منذ بداية تواجد الثورة في الجنوب يقيم الاسيجة ويحصن الحدود ليحول دون تلاحم شطري الجليل ، اللبناني والفلسطيني ، في نضال قومي مشترك ، متجاوزا الحزام الضيق من الاستيطان الصهيوني الفاصل بينهما • ولكنه عاد وهجر تلك السياسة اثناء الازمة اللبنانية ، وفتح في تلك الاسيجة بوابات ، راح يتغلغل منها مكونا جيوبا ، يحاول القفز منها على الجنوب كله ، وكأنه بذلك يستبق مد جسور الثورة من الجنوب الى الجليل •

وتحرك العدو في الجنوب يضفي عليه طابعا متميزا في هذه المرحلة ، فهو

يتحين الفرصة للاشتباك معه ، ولو في قطاع واحد من تلك الجبهات التي اسبغت عليها مساعي التسوية « نعمة » فك الارتباط . والاشتباك ، بحد ذاته ، خلافا لفك الارتباط ، هو احد المقومات الاساسية للعمل الثوري ضد الاستيطان . ولكن مثل هذا الاشتباك في الجنوب ، وازاء الجليل ، شروطا يجب ان تتوفر ليكون له حظ في النجاح والوصول الى اهدافه . والاستيطان بطبيعته العنصرية انعزالي يميل الى الانكفاء على ذاته ، ويفضل « فك الارتباط » مع اهالي البلاد الاصليين . وما كلامه عن مد الجسور واقامة العلاقات الا ضرب من اللغط السياسي . ولو صدق ذلك لما بقيت الاسوار الفاصلة بين المستوطنين وغيرهم داخل الكيان ، بل لما بقيت الحواجز بين الطوائف اليهودية ذات الاصول الاثنية المتباينة . وبالمقابل فخط النضال الثوري ضد الاستيطان هو الاشتباك به - سياسيا وعسكريا . من هنا اهمية تحرك العدو في الجنوب ، حيث فتح هو بنفسه ثغرة في الاسوار التي احاط بها نفسه .

وانعزالية العدو العنصرية تبرز في مقولات التيار السياسي داخله الذي ينادي بضرورة الحفاظ على الطابع اليهودي لكيانه والتخلص من غير اليهود فيه . ويدخل في هذا التيار جناح ليبرالي يدعو الى التنازل عن المناطق المحتلة مقابل السلام ، وآخر يميني متطرف يدعو الى الحفاظ على تلك المناطق مع قناعة بان سياسته فيها ستضطر سكانها الى الهجرة . وهذا التيار لا يزال يتمسك بالمنطلقات الصهيونية التقليدية . وبالمقابل ، وخاصة منذ الستينات ، نمت داخل الكيان طبقة من الرأسماليين المحليين ، مرتبطة اصلا بالمجمع العسكري الصناعي ، تدفع باتجاه قلب اسرائيل الى نوع من الدولة الاستعمارية في المنطقة ، شيء ما على غرار جنوب افريقيا او روديسيا . وهذه الطبقة ذات وزن سياسي فعال ، وهي تعمل على ابتلاع المناطق المحتلة وتسخير اقتصادها لمصالحها الرأسمالية ، واستغلال طاقة العمل الموجودة فيها . وهي لا تريد التنازل عن المناطق ، وكذلك فهي تشجع تحركا مماثلا في الشمال ، من شأنه ان يقلب الجنوب الى ضفة غربية اخرى . وبهذا فهي تتناقض مع التيار الصهيوني الانعزالي . وقد برز هذا التناقض في تحرك العدو في الجنوب والمواقف الداخلية منه . ومسألة شراء موسم التبغ كانت دليلا واضحا على توجهاته .

وعلى اي حال ، فان مثل هذا الاشتباك ، اذا قيض له ان ينشب ، فسيكون على ارض الجنوب وبمحاذاة الجليل وازاءه . ولذا فلا بد للخط السياسي الذي يحكمه من ان يكون متطابقا مع مصالح القاعدة الشعبية في هاتين المنطقتين ، والا تبرمت به الجماهير واعرضت منه ، مما سينعكس سلبا على افاق ذلك الاشتباك وامكانات نجاحه . وطبيعي انه بالاضافة الى الجماهير الوطنية فسي هاتين المنطقتين ، ستشارك في هذا الاشتباك قوى من خارجهما ، لها اهداف سياسية ، لا تنبع بالضرورة من واقعهما الآني . فما هو القاسم المشترك الذي

سيجمع هذه القوى في نضال مشترك ، يكون مردوده عليها موازيا ، ولو السى حد ما ، لتبعاته منها ؟ واذا كان لهذا النضال ثمن ستدفعه جماهير المساحة التي يدور عليها ، والطلائع الثورية التي ستتنضم اليها ، فما هو المقابل الذي ستحصل عليه هذه الاطراف ؟

في تقديرنا ، اخذاً بالاعتبار التوجه السياسي العام في المنطقة ، ان القاسم المشترك الذي قد يشكل قاعدة لمثل هذا الاشتباك الثوري على ساحتي الجنوب والجليل يتمحور حول مسألة الارض والعلاقة بها والبقاء عليها . وغني عن البيان ان جماهير الجليل قد ولجت باب الصدام مع الكيان الصهيوني على تلك المسألة ، وان الواجب القومي يدعو الى تصعيده ليأخذ شكله الاصيل وحجمه الحقيقي . ولا بد من دعم نضال جماهير الجليل لكي تستطيع المضي قدما في المسار الذي بدأت به . وواضح مثال على ذلك ، رغم هجرة الجنوبيين ان اغلبيتهم تتمسك بارضها ، ولا تريد الجلاء عنها ، وان العدو ، رغم ادعاءاته بالعكس يمارس عمليا سياسة تهجير ، وقد اعانتها على تغطية اهدافه في الجنوب بعض افرازات الحرب في لبنان ، والجنوبيون الذين استقبلوا اخوانهم الجليليين في عام ١٩٤٨ ، يعون جيدا مطامع العدو في ارضهم ومياهم ، وكذلك امكان ان يلاقوا هم انفسهم ذات المصير . ولكن الجنوب فقير ، مما قد يجعله معرضا لاغراءات العمالة في الاقتصاد الصهيوني ، او اكثر استجابة لحوافز النزوح ، اذا لم تعالج المشاكل المزمنة التي يعاني منها فلاحوه . (راجع القسم المتعلق بالجنوب) .

والكيان الصهيوني يعاني ازمة ديمغرافية ، لان مشروعه الاساسي في « جمع الشتات » لم يتحقق . فاليهود لا يتوافدون عليه باعدادهم من مواطنهم . وهذه الازمة تقلق قادته مثلما يقض مضاجعها التنامي العددي لعرب المناطق المحتلة . وهو في هذه المرحلة من تطوره السياسي والاقتصادي منقسم على نفسه ازاء الحلول المطروحة لهذه الازمة . فمن ناحية يريد التمسكون بالمنطقات الصهيونية الاصلية تقليص نسبة غير اليهود فيه قدر الامكان . ومن الناحية الاخرى يريد الرأسماليون الجدد فيه الاحتفاظ بالمناطق وسكانها كمجال حيوي لتحقيق تطلعاتهم في بناء الرأسمالية الاسرائيلية الجديدة . وهكذا فبقاء العرب على ارضهم ، والنضال من اجل حقوقهم القومية واليومية يفجر التناقض ، ليس بينهم وبين المستوطنين فحسب ، وانما بين اطراف الاستيطان ذاتها . وعلى هذه الارضية نما حزب ركاكح بين عرب الجليل ، حيث وضع اصبعه على الحلقة المركزية في ازمة الكيان الصهيوني ازاء العرب الواقعين تحت احتلاله . ولكن هؤلاء العرب ، بقيادة ركاكح لا يزالون يناضلون في اطار شرعية الكيان ، ولا بديل عن الثورة الفلسطينية لقيادة نضالهم خروجا على تلك الشرعية . والمفتاح هو مسألة الارض . وما يصح على الجليل ، يصح على الجنوب ، وهذا يتطلب وضع سياسة جنوبية جليلية تحكم العمل في هاتين الساحتين .

الجليل في يوم الارض (٢)

مطالب محدّدة واحتمالات مفتوحة

صبري جريس

يشهد الجليل ، منذ نحو سنة ، مرحلة جديدة من الصراع الذي يخوضه سكانه العرب ضد سياسة الاضطهاد الاسرائيلية . ويعتبر « يوم الارض » - ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦ - بداية هذه المرحلة الجديدة . وكان عرب الجليل قد دعوا في ذلك اليوم الى اضراب عام ، احتجاجا على قرار كانت الحكومة الاسرائيلية قد اصدرته في حينه ، وسمحت بموجبه لمؤسسات الاستيطان الصهيونية بالاستيلاء على نحو ٢٠ ألف دونم من الاراضي ، التي بقيت بحوزة العرب في تلك المنطقة ، لتوسيع رقعة المستوطنات اليهودية القائمة هناك او لاقامة مستوطنات جديدة عليها . وقد تضامن عرب منطقة المثلث ، الواقعة بمحاذاة مثلث جنين - نابلس - طولكرم في وسط فلسطين ، حيث يقطن نحو ١٥٠ الف عربي - ويشكلون التجمع السكاني العربي الثاني ، من حيث كبره ، داخل اسرائيل - مع أخوتهم عرب الجليل ، واشتركوا في المظاهرات التي جرت يومها ، ثم تبعهم عرب المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ . وكان من نتيجة ذلك انتفاضة عربية شعبية واسعة ضد سياسة الاحتلال والاضطهاد ومصادرة الاراضي والاستيطان الصهيوني . واشتركت في هذه الانتفاضة اعداد كبيرة ، من كافة فئات الشعب الفلسطيني ، في اكثر من منطقة ، وقتل عدد من العرب الذين اشتركوا في المظاهرات الصاخبة ، واعتقل العشرات من المشتركين في « اعمال الشغب » و « المحرضين على الفتنة » .

ان لنضال عرب الجليل ، رغم كونه جزءا من النضال الفلسطيني بأسره ، ولا يجوز بالتالي التعامل معه على حدة ، خصوصية تميزه عن النضال الذي يخوضه العرب الفلسطينيون ، داخل الوطن المحتل او خارجه . ولعمل اوضاع منطقة الجليل ، الجغرافية والسكانية والسياسية ، هي السبب الرئيسي لتلك الخصوصية - وهذا ما يفسر بالتالي طبيعة الصراع الذي يدور علي ارضها ، بين سكانها العرب والسلطات الاسرائيلية . وللتوضيح ، نقصد بالجليل هنا تلك المنطقة منه ، الواقعة في شمال غرب فلسطين على البحر المتوسط ، وتمتد من خط يصل بسين مدينتي الناصرة وعكا في الجنوب لتصل حتى الحدود الفلسطينية - اللبنانية في الشمال . وتضم هذه المنطقة مدينة الناصرة ، ونحو ٥٠ قرية عربية أخرى ، بقي

معظم سكانها العرب فيها بعد حرب ١٩٤٨ . وقد تكاثر أولئك السكان ، منذ ذلك الوقت ، بصورة ملحوظة - فأصبحوا يشكلون « خطرا سكانيا » عربيا بالنسبة للسيطرة الاسرائيلية - اليهودية على المنطقة .

تنهت السلطات الاسرائيلية باكرا لهذا « الخطر السكاني » العربي ، فباشرت في سنة ١٩٥٧ ، بعد انسحابها من سيناء ، اثر فشل الغزوة الامبريالية الانكليزية-الفرنسية-الاسرائيلية ، ضد مصر يومها ، في تنفيذ واحد من المشاريع الصهيونية العنصرية الكلاسيكية ، اطلقت عليه اسم « مشروع تهويد الجليل » (ثم غيرت الاسم الى « مشروع تطوير الجليل ») . وكان الهدف من هذا المشروع هو زيادة عدد السكان اليهود في الجليل ، الذي يكاد يتعادل فيه عدد اليهود والعرب ، خصوصا وان اكثر من نصف السكان العرب في اسرائيل يعيشون هناك (٢٥٠ الف عربي مقابل ٢٨٠ الف يهودي تقريبا) ، رغم ان نسبة العرب بين سكان اسرائيل عامة لا تتعدى ١١-١٤٪ . ومما يزيد في حراجه الوضع ، بالنسبة لسلطات اسرائيل ، ان بعض مناطق الجليل تضم سكانا عربيا يزيد عددهم بنحو ضعفين على عدد السكان اليهود ، خصوصا في قضاء عكا (١٥٠ الف عربي مقابل ٨٠ الف يهودي تقريبا) ، وهنا تتركز معظم الاراضي المصادرة حديثا . وقضاء عكا هذا تابع ايضا ، بحسب مشروع تقسيم فلسطين لسنة ١٩٤٧ ، للدولة العربية الفلسطينية ، وهو محاذ للحدود اللبنانية ، ولهذا تخشى بعض الدوائر الاسرائيلية ان يقطع يوما ما من اسرائيل وينتقل الى حكم العرب ، على اساس الاكثرية العربية انتي تسكنه . وبالإضافة الى ذلك ، كانت الاكثية العربية في الجليل قد « انبتت » ، مع مرور الوقت ، ولا تزال « تنبت » ، عددا من « المحرضين » العرب المعادين لاسرائيل ، والكثيرون من ابناءه قاموا ، ولا يزالوا يقومون ، « باعمال تخل بالامن » . وكان رد سلطات اسرائيل على هذا الوضع ، الاتجاه الى كسر شوكة الاكثية العربية التي تسكن المنطقة ، بواسطة مصادرة اراضيهم واقامة المستوطنات اليهودية عليها ، وتشجيعهم على الانتقال الى المدن ذات الاكثية اليهودية ، آملة ان يذوبوا هناك .

وخلال الفترة التي تلت اقرار مشروع تهويد الجليل في دوائر الاستيطان الصهيونية ، اي في نهاية الخمسينات واولئل الستينات ، قامت اسرائيل بمصادرة اراض عربية اخرى ، بالإضافة الى الاراضي التي كانت قد صادرتها بعد اقامتها مباشرة ، خلال ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، واقامت مستوطنات يهودية عدة في مناطق استراتيجية في المنطقة ، خطط لها لتصبح مدنا كبيرة . وكانت احدى هذه المدن « الناصرة العليا » ، التي اقيمت بمحاذاة مدينة الناصرة ، كبرى المدن العربية في اسرائيل ، في محاولة « لخنقها » ، وثانيتها كرميئيل ، في وسط تجمع كثيف من القرى العربية ، في مركز الجليل ، وثالثتها معلوت ، على الحدود الفلسطينية -

اللبنانية . الا ان عرب الجليل ، من جهتهم ، لم يسكتوا على هذه الاجراءات ، فأبدوا معارضة شديدة وخاضوا نضالا مريرا ، دفاعا عن أرضهم ، كلل بالنجاح ، اذ قبل منتصف الستينات كان مشروع تهويد الجليل يلفظ انفاسه الاخيرة ، وبقي العرب في قراهم ومدنهم - اكثرية في المنطقة . ولعله من المفيد الاشارة هنا الى ان هذا كله قد تم خلال فترة عصيبة ، وصل الاضطهاد الاسرائيلي فيها ضد عرب الداخل الى قمته ، في الوقت الذي كان فيه العرب خارج اسرائيل ، من فلسطينيين وغيرهم ، يعتبرونهم « جواسيس » و « متهودين » ، ويرفضون الاشارة الى نضالهم (ان كانوا قد سمعوا به !) ، او دعمهم - حتى بالبيانات .

وافشال مشروع تهويد الجليل لم يكن الانجاز الوحيد ، الذي حققه العرب في اسرائيل حتى ذلك الوقت ، اذ ان الظروف السياسية الاسرائيلية الداخلية خدمتهم ايضا . فبعد استقالة بن - غوريون من منصبه رئيس حكومة اسرائيل ووزير دفاعها ، سنة ١٩٦٣ ، وتعيين ليفي اشكول بدلا منه ، ثارت بين الرجلين ومؤيديهما خلافات حادة - لا مجال لذكرها هنا - اسفرت ، في نهاية الامر ، عن ابعاد انصار بن - غوريون عن كل المراكز الحساسة ، التي كانوا يحتلونها في الجهاز الاسرائيلي الحاكم . وكان من بين المجالات التي امتد الخلاف اليها بين الجماعتين ، السياسة الاسرائيلية الرسمية تجاه العرب في الداخل ، وتقرر - بعد صراع شديد . استمر وقتا غير قصير - تغيير السياسة البن - غوريونية المتصلية تجاه العرب ، والكف عن مصادرة اراضيهم والغاء جهاز الحكم العسكري ، الذي كان رمز اضطهادهم ، والاتجاه بدلا من ذلك الى « استيعابهم في حياة المجتمع الاسرائيلي » ، وحل كافة مشاكلهم المعيشية ، من خلال اتباع سياسة « الليبرالية » تجاههم . وجاءت حرب ١٩٦٧ ، لتخضع للحكم الاسرائيلي نحو مليون عربي فلسطيني آخر في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فكان الجواب - بالنسبة للعرب في الداخل - امعانا في السياسة « الليبرالية » تجاههم ، فاسرائيل لم تكن مستعدة لاثارة المشاكل معهم ، اذ تكفيها مشاكل سكان المناطق المحتلة حديثا ، وتعييدات الاوضاع السياسية التي نشأت في المنطقة بعد تلك الحرب .

ولكن هذه السياسة « الليبرالية » عادت وتغيرت . . . بعد حرب تشرين ، رغم ان الامر يبدو غريبا لاول وهلة . لقد هزت حرب تشرين ، كما هو معروف ، اكثر من اساس من اساس الاستراتيجية الاسرائيلية ، وحدثت تصدعا في بعض نظريات امن اسرائيل ، التي دأب الصهيونيون فترة طويلة على بلورتها . كذلك اسفرت تلك الحرب عن عملية اعادة نظر شبه شاملة ، من قبل مختلف الدوائر والفتئات الاسرائيلية ، في معظم مواقف اسرائيل وسياستها ، وحيانا حتى في اساس النظام الاسرائيلي ، لم تصل الى نهايتها حتى الآن . ولكن على الرغم من ذلك ، وعلى الرغم من ان عملية اعادة النظر هذه لن تنتهي ، كما يبدو ، الا عندما تستقر الاوضاع في الشرق الاوسط - ان استقرت - هناك بعض النتائج « الاولى » ،

بالنسبة للفلسطينيين على الاقل - وهي ليست « مشجعة » • وتدل هذه النتائج ، استنادا الى استقرار مواقف كبار الزعماء الاسرائيليين ، كما تتضح من اقوالهم وتصريحاتهم في مقابلاتهم ومقالاتهم ، والى نشاط زعماء بعض مراكز القوى الفعالة داخل النظام الاسرائيلي ، الى انه كلما ازداد الضغط على اسرائيل ورأت انه لا مفر امامها من الانسحاب من الاراضي المصرية والسورية ، او من اجزاء منها ، يتصلب - في مقابل ذلك - موقفها من الفلسطينيين ، وتسعى الى تقوية قبضتها على الاراضي الفلسطينية المحتلة ، سابقا ولاحقا ، وعلى سكانها العرب الفلسطينيين • وان كان هذا الموقف يغطي بعبارات مطاطة ، تظهر كأنها تعني سياسة « معتدلة » ، مثل الحديث عن « خلق حياة مشتركة » بين العرب واليهود في المناطق المحتلة - وهذه ، مثلا ، عبارة الهدف منها تجنب استعمال كلمة «الضم» اليشعة وغير المقبولة عالميا - فمن الواضح ان « الليونة » التي تنتهجها اسرائيل في موقفها من بعض الانظمة العربية ، مقابل « المتصلب » تجاه الفلسطينيين والتأكيد على « صعوبة فهمهم» ، لا تهدف الا الى استعداد تلك الانظمة على الفلسطينيين ، وايهامها بان موقفا «معتدلا» من جهتها - على حساب الفلسطينيين - ستكون له « فوائده » •

بالاضافة الى هذه العوامل الخارجية ، هناك ايضا اسباب سياسية داخلية دفعت سلطات اسرائيل - وباعتقادنا رغما عنها الى حد ما - للعودة الى سياسة مصادرة الاراضي في الجليل ، رغم الحساسية البالغة التي اثارتها ، وتثيرها ، اجراءات المصادرة بين العرب هناك ، ورغم اطلاق السلطات الاسرائيلية على ذلك جيذا • فحكومة رابين ، التي جاءت الى الحكم بعد سقوط منير سنة ١٩٧٤ ، كنتيجة لحرب تشرين - قبل استقالته مؤخرا ، وتعيين موعد لانتخابات جديدة خلال شهر ايار (مايو) القادم - كانت تحكم وهي واقفة على كف عفريت ، ان كانت تستند الى تأييد اكثرية ضئيلة في الكنيست ، وتكاد تنهكها الصراعات داخل الاحزاب والفئات المشتركة فيها • ولذلك كانت تجد نفسها ، في احيان كثيرة مضطرة الى اتخاذ اجراءات او مواقف متناقضة لارضاء هذه «الفتنة» او تلك • وكان من نتيجة هذا الوضع من جهة ، وتصاعد المد اليميني داخل النظام الصهيوني - وهو تطور بدأ منذ فترة غير قصيرة ، ويحاول قادته معالجة «تردد» الحكومة في اتخاذ اجراءات سياسية او عسكرية « حازمة » تجاه العرب والفلسطينيين - من جهة اخرى ، ان بدأت بعض الفئات المتطرفة بنشاط مركز يهدف الى اجبار الحكومة على اتباع سياسة توسعية واضحة ، تحت ضغط الامر الواقع • وتمثل هذا النشاط ، بشكل خاص ، في الغزوات الاستيطانية التي يقوم بها جماعة « غوش ايمونيم » وغيرها من الفئات المتطرفة الى الضفة الغربية ، لاقامة المستوطنات اليهودية عنوة هناك ، كخطوة على طريق تؤدي الى اجبار الحكومة الاسرائيلية على ضم المنطقة الى اسرائيل ، في نهاية الامر • وأشار

نشاط « غوش ايونيم » هذا نقاشا وخلافا واسعين ، بيين مختلف الفئات الاسرائيلية ، خصوصا بعد ان اتضح ان بعض الوزراء الاسرائيليين يؤيدونه ويحرضون زعماء الجماعة على الاستمرار في خطهم ٠٠٠ لارياك الحكومة التي يشتركون فيها ، او « لتوريثها » ، وبسبب ذلك ، احتدم الخلاف بين « صقور » اسرائيل و«حمائها » ، ان ايد « الصقور » هذا النشاط بشدة ، بينما عارضه « الحمايم » بشدة اكبر ، مشيرين الى ان « الوطني » الاسرائيلي ، الذي يريد ان يعمل « في خدمة بلده » ، عليه ان يتجه الى الاستيطان في الجليل ، « الخالي من السكان » - اليهود طبعا ٠ ثم ان الجليل « اسراييلي » ، والضفة ليست كذلك ، فلماذا لا يوجه الاستيطان الى هناك ، الى الشمال ؟ وبسرعة ، اتفقت الفئتان على ضرورة « توطين » الجليل ، فيما كان الحمايم يعتقدون انهم استطاعوا توجيه الزخم الاستيطاني الى « داخل اسرائيل » وتجنب الاعمال المربكة في الضفة الغربية ، حتى تحين ساعة البت في مصيرها ، بينما شعر « الصقور » بالغبطة ، لانهم استطاعوا حمل الحكومة على اتخاذ قرار بتكثيف الوجود اليهودي في الجليل دون ان يتعهدوا بايقاف غزواتهم الاستيطانية في الضفة الغربية ٠

ولكن رغم هذا الاتفاق في وجهات النظر بين كافة الاطراف ، لم يكن من السهل تنفيذه ، ان لا توجد في الجليل اراض خالية للاستيطان عليها - ولا بسد اذن ، لتنفيذ ذلك ، من مصادرة جزء من الاراضي التي بقيت في حوزة العرب ٠ ولكن سلطات اسرائيل ترددت ، لفترة غير قصيرة ، في تنفيذ اجراءات مصادرة جديدة ، بسبب الحساسية التي تثيرها مثل تلك الاجراءات بين العرب ، وتحسبا لردود الفعل التي قد تترتب عليها ٠ فقد امتنع ، اولا ، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية عن اصدار توصية لمصادرة اية قطعة من الاراضي العربية في الجليل ، وطالب باحالة الموضوع الى لجنة حكومية مسؤولة ، حالته بدورها الى لجنة وزارية ، منحت موافقتها ٠ ولكن رغم هذه الموافقة ، امتنع وزير المالية ، الذي يملك حق المصادرة قانونيا ، عن التوقيع على الاجراءات الخاصة بذلك ، وطالب ببحث الامر في احدى جلسات الحكومة بكامل هيئتها ٠ واخيرا جمعت الحكومة باقى جرائتها ، وصادقت على خطط المصادرة - ووقع الصدام ٠ فعرب الجليل كانوا ، كما اشرنا ، قد قاموا باكثر من « انتفاضة » في الماضي ، عندما لم يكن احد يشعر « بوجودهم » ، خصوصا خارج اسرائيل ، واحبطوا اكثر من مخطط مصادرة ، في وقت وصل فيه الاضطهاد الاسرائيلي ، الموجه ضدهم ، الى قمة عنفوانه ٠ وان كان هذا ما حدث في الماضي ، في ظل ظروف عصبية ، فكيف الآن وقد تغيرت الظروف السياسية ، واصبح هناك منظمة تحرير فلسطينية وفدائيون وكفاح مسلح ، والعالم كله يتحدث عن القضية الفلسطينية ٠ وجاء رد الفعل المناسب : اعلان المعارضة ، اقامة لجان الدفاع عن الارض ، تنسيق النشاط بين كافة الفئات والدعوة الى الاضراب العام في « يوم الارض » ، ثم الصدام مع

السلطة • ومثل هذا كله - مرة أخرى - حدث في الماضي ، وفي أكثر من مناسبة • ولكن الجديد في هذه المظاهرات كان مدى عنفها واتساعها ، ثم لجوء شرطة إسرائيل الى إطلاق النار على المتظاهرين وقتل بعضهم ، لتتحول المظاهرات الى انتفاضة عارمة ، وتنتقل الى التجمع العربي الآخر في وسط إسرائيل ، في منطقة المثلث (وهناك ، على كل حال ، لم تبق في حوزة العرب اراض تجدر مصادرتها) التي اعلنت تضامنها مع الجليل ، في انتفاضة مماثلة ، وان ثم ذلك على نطاق ضيق •

ومع انتشار انباء هذه الانتفاضة ، تلقفها الفلسطينيون في المهجر بشغف ، فعقدت اجتماعات التأييد - وهذا ، على كل حال ، اضعف الايمان - وصدرت البيانات ، وانطلقت المسيرات ووزعت الكرايس وعلقت الملصقات وتغنى الشعراء - وحبرت المقالات ، وكلها تشيد بالانتفاضة وتهلل لها وتمجدها ، وظهور كان المهجر في عرس دائم • وحتى هنا يبدو كل شيء « طبيعياً » ، الا ان ظواهر اخرى ، غير طبيعية ، رافقت هذه الاحتفالات ، ولا تزال تشتد وتنتشر ، يوماً بعد آخر ، ونقصد تلك التعليقات والتحليل التي تضخم من شأن الانتفاضة ، وتحملها اكثر مما تستطيع حمله ، وتبتعد تدريجياً عن الواقع ، لتصل الى تقييم مريح ومغر لاوضاع النضال الفلسطيني ، فتدخل في متاهات استعراض العضلات ثم المديح الذاتي ، وتخرج من هناك مطالبة - استناداً الى ذلك - باتباع اساليب وانتهاج سياسات غريبة ، قد تؤدي الى الوقوع في مطبات خطيرة •

لقد برعت ، على سبيل المثال ، اجهزة الاعلام الفلسطينية ، على اختلاف اتجاهاتها ، في مواكبة تلك الانتفاضة بكل شيئاها النارية المعهودة ، على غرار: « الارض الفلسطينية تنفجر تحت اقدام الغزاة » ، « ثورة جماهيرنا مستمرة » ، « ابطالنا يواكبون ثورة جماهيرنا بعمليات عسكرية جريئة » ، « ابرزت الانتفاضة القدرة ••• على قيادة جماهيرنا في الارض المحتلة » ، « تناسق العمليات العسكرية مع الانتفاضة يجسد مسيرة شعبنا النضالية » • كما رأينا بعضهم يعمل جاهداً « لاثبات » ان هدف الانتفاضة كان ••• « اسقاط التسوية الاستسلامية » ، بل ربما اضاف آخرون ان الهدف كان ايضا « دحر الاستيطان الصهيوني » و « تحرير فلسطين ، كل فلسطين ، من النهر الى البحر » ثم اقامة « الدولة الديمقراطية » • ولكن ليس من الصعب الادراك ان تلك الكليشيات وهذه الاقاويل كانت في غير محلها • فابطالنا ، مثلاً ، لم يواكبوا ثورة جماهيرنا بأية عملية عسكرية جريئة ، اذ لم نسمع عن وقوع اية عملية عسكرية ، جريئة او غير جريئة في الجليل ، ابان الانتفاضة او بعدها • ولم يكن هناك اي تناسق بين الانتفاضة في الجليل والعمليات العسكرية التي وقعت في مناطق اخرى من فلسطين • كذلك لم تبرز الانتفاضة اية قدرة ، لدى اي جهاز فلسطيني مهجري،

على « قيادة جماهيرنا » في الجليل ، إذ ان عرب الجليل ومؤسساتهم وابنائهم هم الذين نظموا حملة الاحتجاج ، التي تحولت الى انتفاضة ، من خلال تجربة طويلة ومريرة في صراعهم ضد زحف الاستيطان الصهيوني على اراضيهم . وانطلاقا من هذا الواقع لا يجوز تحميل تلك الانتفاضة ما لا تستطيع تحمله ، إذ ان هدف منظمتها ، الاول الرئيسي ، كان الدفاع عن اراضيهم وتعبيرا عن التصاقهم بها - وبعملهم هذا يؤدون ، على كل حال ، خدمة جليلة للنضال الفلسطيني بأسره - وما عدا ذلك من ادعاءات لا اساس موضوعيا له .

ومن ناحية اخرى ، لا يجوز ايضا تعليق آمال كبرى على حدوث انتفاضات مماثلة في المستقبل - الا اذا اعد لها خلال فترة غير قصيرة ، وهذه عملية شاقة ومعقدة . ويمكننا ان نفترض ايضا ان اسرائيل ستعمل ، من جهتها ، على منع وقوع مثل هذه الانتفاضات في المستقبل - وليس بالقمع فقط . فقد فاق العنف الانتفاضة في الجليل ما كان متوقعا ، ليس من قبل السلطات فقط ، وانما من قبل حزب ركاكح ، الذي دعا الى مظاهرات سلمية - كعادته في الماضي - ولم يكن يخطر له ، او لاي من المتحالفين معه من العناصر القومية ، ان المظاهرات قد تصل الى ذلك المدى من العنف الذي وصلت اليه . ولا شك ان هذه التطورات فاجأت كلا من الحكومة من جهة وراككح وانصاره من جهة اخرى . واذا كانت الحكومة الاسرائيلية قد اخطأت ووقعت في الفخ عندما استعملت العنف السافر ، فدفعت المتظاهرين العرب الى اتخاذ موقف اعنف ، لا يمكننا ان نفترض انها ستقع في المستقبل في اخطاء مماثلة . وعلينا ان نضع في حساباتنا ان الحكومة الاسرائيلية ستتجه الى تصحيح الخطأ الذي وقعت فيه ، بشكل يدفع العرب داخل اسرائيل الى السكوت على الاقل - وهذا ، على كل حال ، ما درجت عليه في الماضي ، في حالات مماثلة - إذ ان سكوتهم ضرورة استراتيجية ، لا تكتيكية ، فالتحدي الموجه لاسرائيل الآن في المحافل الدولية والعربية يدور حول المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ، ومصيرها . وللتفرغ لمواجهة هذا التحدي ينبغي كسب هدوء العرب داخل اسرائيل وسكوتهم ، وان كانت التوضيحات في سبيل ذلك كثيرة . ولا شك ان عرب الجليل ، الذين تمرسوا في العيش تحت حكم الاحتلال الصهيوني نحو ٣٠ سنة ، يدركون جيدا حدود اللعبة الدولية وابعادها ، ويقدرون القوة العربية والفلسطينية حق قدرها ، ويعلمون ان مصير منطقتهم ليس موضع بحث الآن - وسيصرفون على ضوء قناعتهم النابعة من هذا الواقع .

وان كان هناك من عبرة في انتفاضة عرب الجليل ، في « يوم الارض » ، وما تبعه من تشدهم في المطالبة بحقوقهم ، فأنها تكمن في قدرة جزء من العرب الفلسطينيين ، يعيش ضمن واقع وظروف خاصة به ، على تركيز نضاله فسي مطالب محدودة ، لا تتعارض مع المسيرة الفلسطينية ، وتترك احتمالات المستقبل مفتوحة .

الجليل في يوم الارض (٣)

الجليل - الجنوب : المشروع الثوري الجذري في مواجهة المشروع الصهيوني - الانعزالي

محمود سويد

انه قدر الجليل والجنوب ، ان تلتقي فوق ارضهما المصالح الحقيقية للشعبين اللبناني والفلسطيني ، والطامح القومية المشروعة لنضالهما ، فيشكلان معا مشروعا ثوريا ، لا يستطيع الا ان يكون جذريا ، ولا خيار له سوى ذلك . وهو هو ، قدر الجليل والجنوب ، ان يصطدم المشروع الثوري الجذري ، فوق ارضهما ، بالمشروع الصهيوني - الانعزالي ، الذي لا يستطيع الا ان يكون عنصريا طائفيا ، ولا خيار له سوى ذلك .

١ - صمود الجليل ونضاله :

منذ ١٩٤٨ ، والجليل يخوض معركة كر وفر مع الدولة اليهودية وايدولوجيتها الصهيونية العنصرية . واذا كان الجليل ، في نضاله العريقت والطويل ، يصعد مع المد الفلسطيني - العربي ، وينحسر بانحساره ، فان لهذا الانحسار خطا احمر لا يتجاوزه ، حتى ولو ظل اهل الجليل واقفين وحدهم ، يذودون عنه ، ويموتون من اجله : الارض - بما هي وطن ، لا صك ملكية .

حمل عرب الجليل السلاح ، في مرحلة صعود المقاومة الفلسطينية ، وشاركوا في نشاطاتها ، كخلايا منظمة ، واستضافت السجون الاسرائيلية ، خلال السنوات الماضية مئات من شبان الجليل ، بسبب هذه النشاطات . وعندما كانت الحروب العربية تشهر ضد الحركة الثورية المسلحة للشعب الفلسطيني ، خصوصا في الاردن ، ثم في لبنان ، كان نضال عرب الجليل ، يتراجع الى حدود الارض ، ليحتضنها ، رمزا للوطن الباقي ابدا ، وليدافع عن عروبته . وكانما ، في زمن الانحسار ، عندما يصدر العرب الى الوطن المحتل ، الهزيمة والتراجع ، تتفتح جروح القهر القومي ، والاضطهاد العنصري ، وتصبح اكثر ايلاما ، فيلسوذ الشعب المقهور بالارض ، يحتمي بها من اليأس الزاحف ، وتختصر الارض اذاك ، كل معاني الانتماء الى العروبة وفلسطين .

٢ - الجنوب - ارض الثورة :

كان احتضان الجنوب اللبناني للثورة الفلسطينية امرا طبيعيا ، ففيه تتجسد ممارسات نظام الامتيازات الطائفية والطبقية ، وتبرز باقبح اشكالها . وقد التقى في الجنوب القهر الوطني (نظام الامتيازات الذي حرم الجنوبي من الشعور بالانتماء الى وطن) بالقهر القومي (الكيان الصهيوني المجاور) والقهر الاجتماعي - السياسي (الاقطاع والاهمال) ، وبدا الجنوب جسماً مريضاً ، ينخره القهر بمختلف اشكاله ، وينتظر الثورة ، ليذوب فيها ، وينطلق معها وبها الى تحقيق الاهداف الواحدة ، على كل الصعد .

من خلال الوجه القومي للثورة (فلسطين) ظن الجنوبي ان بإمكانه ان يرفع عن ظهره اثقال القهر الاخرى : ظن ان الثورة هي حليفه ضد نظام الامتيازات ، والطريق الى الوطن الديمقراطي العلماني . وانها الحليف ضد الاقطاع وما يمثله من قهر اجتماعي وسياسي ، والطريق الى الانعتاق والتقدم . ولكن الحقيقة لم تكن جميلة كالحلم . فهل حمل الجنوبي الثورة الفلسطينية من المضامين ، اكثر مما تقدر ان تحتمل ؟

الثورة ملاحقة من انظمة عربية لا تطبق اي نموذج يتجاوزها ، لي طرح على الشعوب ، شيئاً آخر ، بديلاً

وهي ، اخيراً لا آخراً ، تتعامل مع جمهور جنوبي متخلف ، تقوده حركة وطنية ، يعكس بعض اطرافها ، ايدولوجيات (عفو الكلمة) الانظمة العربية المختلفة ، ويعكس البعض الآخر ، في فكره ومواقفه ، حتى حين قريب من الزمن ، الخط العالمي الشهير : الطريق السلمي الى

ومع ذلك،

فقد كانت اسرائيل تتوجس خوفاً مما يجري في الجنوب : تجربة السلاح . ولعلها كانت اكثر قلقاً ، مما قد يتطور اليه الوضع في الجنوب والجليل : ان يصبح السلاح في متناول كل الجماهير اللبنانية والفلسطينية .

ولم يكن النظام اللبناني وحليفه الاقطاع في الجنوب ، اقل قلقاً من اسرائيل . وعند هذا المنعطف تبلور لقاء المصالح .

وعندما فجرت (بضم الفاء) الحرب اللبنانية ، كانت المقاومة الفلسطينية وحدها تشهر السلاح في وجه اسرائيل ، وكانت جبهة الجنوب وحدها مشتعلة بالنار ، بين كل الجبهات العربية . وكان هذا يعني ان كل جهد العدو منصوب على اخماد هذه الجذوة .

٣ - المشروع الصهيوني - الانعزالي يشق طريقه :

منذ انفجار الصراع في لبنان ، كان واضحا ان المارونية السياسية ، وضعت الاطراف الاخرى امام خيار واحد : اما ان تتكفل الانظمة العربية بحماية امتيازات هيمنتها على الحكم في لبنان ، وتقديم ضمانات ديمومتها ، واما ان تتجه نحو اية جهة اخرى ، تؤمن لها الهدف نفسه .

وكانت اسرائيل تنتظر الفرصة ، لتقفز الى الدور الذي طالما انتظرت ، والذي راودها حلما ذهبيا . ومارسته عمليا في اكثر من مجال : محاولة اقامة كيانات طائفية وعنصرية في المنطقة العربية (مساعدة الحركة الانفصالية في جنوبي السودان ، وتكرار المحاولة مع الاكراد في شمالي العراق) . وكان لبنان ، الاقرب الاولي بالمعروف ، في الذهن منذ زمن بعيد .

عمليا ، فكر بن غوريون ، وموشيه شاريت ، عام ١٩٥٤ ، لمناسبة حدوث اضطرابات في سوريا ، بعمل شيء في لبنان : « ربما كان الوقت الحاضر فرصة مؤاتية للعمل لاقامة دولة مسيحية في جارتنا ، ولن يتم ذلك دون مبادرتنا ومساندتنا الفعالة » (بن غوريون - دافار ٢٩-١٠-١٩٧١) . ولكن موشيه شاريت ، رئيس الحكومة ، وزير الخارجية آنذاك ، طلب التريث ، لان الامر يمكن تحقيقه « في اعقاب اية عاصفة من الاضطرابات تمر على وجه الشرق الاوسط ، تسبب تغييرات جذرية ، وتلقي بالناماذج القائمة الى داخل فرن ملتهب ، وتخرج منه تبلورات مختلفة » . ويتابع شاريت : « سأوافق تماما على تقديم المساعدة الفعالة لكل غليان في اوساط الطائفة المارونية ، بهدف زيادة القوة والانفصال . . . واضرام جمرة نزعة الاستقلال المسيحية التي ستعقب الغليان ، والحرص على عدم اطفائها » (المصدر نفسه) .

والواقع ان المارونية السياسية ، حاولت استخدام الاداة العربية من اجل تحقيق اهدافها في لبنان ، فهي ليست غافلة عن مصالحها ، لتتشد عداة العرب في اكثر اوقاتهم ثراء ، وفي الوقت الذي تريد اسرائيل صلحا كاملا معهم (الظموح والهدف الاسرائيلي - الانعزالي هنا واحد : استغلال الثروة العربية ونهبها) .

وفي اطار عدم المساومة على المبادئ الاساسية . ولما كان مؤتمرا القمة في الرياض والقاهرة ، شكلا مرتكزا. الافتراق بين اهداف الانظمة العربية واهداف اسرائيل في لبنان ، فقد ظهر واضحا ان « الجبهة اللبنانية » ممثلة المارونية السياسية ، حققت بعد المؤتمرين المذكورين ، للتغلب التاريخية : دفع التحالف الاسرائيلي - الانعزالي الى الامام ، واخراجه من السر الى العلن . فاسرائيل تدعّم الآن اهداف هذه الجبهة ، تحت سمع العالم كله وبصره ،

وليس ما يجري في الجنوب ، سوى الوجه العلني والمصارخ لهذا الدعم .

والحقيقة ان اسرائيل كانت دائما تشعر باهمية الصلة الجغرافية « بلبنان الماروني » وبضرورة قيام هذه الصلة ، لتمكن من تقديم الدعم الفعلي والمادي للمشروع الماروني في لبنان . وتقوم في الجنوب الآن ، محاولة دائبة لخلق هذه الصلة الجغرافية الثابتة والدائمة ، على الرغم من محاولات البعض تبسيط الامر ، وتصويره على انه مجرد اقامة حزام امن حول اسرائيل . هذا ، فضلا عن الاهداف المهمة الاخرى ، لمد الجسر الجديد (بالاضافة الى جسور الاردن) : الليطاني حدود امن اسرائيل في الشمال . الجنوب مصدر يد عاملة رخيصة ، وسوق لتصريف الانتاج والبضاعة . حرية الانتقال والتنقل وجسر الى الداخل اللبناني ، استخدام انتاج الجنوب لسد حاجات الاستهلاك والتصدير الاسرائيليين الخ

لقد اكدت « الجبهة اللبنانية » في كل وثائقها ، وآخرها واهمها طبعاً ، وثيقة خلوة سيدة البير ، اهدافها ، وتصميمها على تحقيق هذه الاهداف (حل المسألة الشرقية للاقلية المسيحية - في اقامة وطن لها في لبنان) ان لم يكن كلها في هذه الحقبة ، فطرحها على المدى التاريخي ، والابقاء على شعلتها متقدة ، وعلى النضال من اجل تحقيقها مستمرا .

وعلى الرغم من موجة التفاؤل العارمة ، التي غمر بها الصديق منير شفيق ، بعض صفحات العدد الماضي من « شؤون فلسطينية » ، فاننا نرى ان المشروع الصهيوني - الانعزالي التاريخي ، يشق طريقه الآن في الجنوب ، مستفيداً من انحسار المد الثوري ، وتراجع الثورة الفلسطينية الى حدود « البقاء على قيد الحياة » ، وتبعثر الحركة الجماهيرية ، وتشتت صفوفها .

ويبدو ان التراجع العربي ، بالمقابل ، لا يزال قادراً على البذل والعطاء ، وآخر ما قدمه في هذا المضمار ، القبول بقوات دولية على الحدود الجنوبية ، على امل ان يحد ذلك من طغيان التعاون الاسرائيلي - الانعزالي ، ويجنب الطرف العربي الاحراج والانكشاف . هذا ، طبعاً ، بعد ان اقترب السادات ، في احد اقتراحاته الاخيرة ، من مشروع المملكة المتحدة ، ذات الاقليمين الفلسطيني والاردني ، في اطار ما يعتبره تعبيداً لطريق جنيف .

وغني عن القول ، ان التراجع العربي يؤمن للفريق الانعزالي سهولة الاختيار ، ويضيق رقعة الخلاف في موضوع التعاطي مع اسرائيل .

لقد اعلن بشير الجميل ، قائد القوات الانعزالية ، ان تحرير كل لبنان سيتم انطلاقاً من الجنوب ، وان قواته تعد العدة لذلك (السفير ١٦-١-١٩٧٧) . واعلان كميل شمعون انه يتعاون مع الشيطان من اجل تحقيق اهدافه (النهار

٢٦-١٠-١٩٧٦) ، وان القتال سيستمر حتى يتحرر كل لبنان من الفلسطينيين واليساريين ، وان المرحلة الثالثة والاخيرة من الازمة اللبنانية ستنتهي في شهر آذار ١٩٧٧ (السفير ١٥-٧-١٩٧٦) *

وهذه هي الفاشية ، الانفصالية (عن العرب) تستأنف ، بعد مؤتمري الرياض والقاهرة ، القتال من اجل مشروعها ، انطلاقا من الجنوب ، وبالتحالف المكشوف مع اسرائيل * (اعلن في اجتماع عقد في القليعة تشكيل جيش الدفاع عن الجنوب * وذكر المجتمعون ان هدفهم تحرير الجنوب ، والاستعانة بالشيطان لتطهيره - السفير ٢٢-١٠-١٩٧٦) *

فهل ينطوي ذلك كله - اسرائيليا - على وجهة سلمية (مقابلة للوجهة العربية) ؟

وهل هناك من أمل بحل سلمي للمسألة اللبنانية - هي الاخرى ايضا ؟

البير ميمي : موضوعية التاريخ والوهم الصهيوني

د. فيصل دراج

قبل ان نبدأ في عرض موضوعات البير ميمي نود ان نؤكد أمرين :

أ - ان وضوح الرؤيا السياسية والنضالية لا يعتمد على معرفة الذات فقط بل يتطلب معرفة الآخر الذي هو موضوع الصدام والمواجهة . فالحديث عن فلسطين في خصوصيتها التاريخية يستدعي حديثا موازيا عن الصهيونية ، وعملية النضال تستدعي وحدة دياكتيكية لا يمكن تجزئتها ، فهناك اسرائيل وفلسطين من ناحية، والصهيونية وحركة التحرير الفلسطينية من ناحية ثانية .

يوجد بين الذات (حركة التحرر الفلسطينية) والموضوع (الصهيونية) علاقة مستمرة لا تتقدم الا بواسطة معرفة الموضوع ، بل ان الذات لا تستطيع ان تعي نفسها الا من خلال وعيها ومعرفتها للآخر . فكل نضال هو علاقة بين طرفين ، وكل طرف يتقدم بقدر امكاناته في معرفة الآخر واعداد نفسه وتحريكها انطلاقا من هذه المعرفة .

ب - ان الصهيوني لا يدافع فقط عن اوام او مجموعة اكاذيب ابتكرها وخلقها من اجل الوصول الى مصالح معينة ، بل يدافع عن قناعات يقاتل من اجلها ويموت . نحن نعتبر اقواله جملة اكاذيب وتضليل لكنه هو يعتقد انه يدافع عن الحقيقة والعدالة والكمال . فالايديولوجيا الصهيونية مضللة موضوعيا تكتسب التاريخ وتعالجه من خلال معطياتها هي لا معطيات التاريخ ، لكن ذلك لا يعني ابدا ان الصهيوني كاذب واع ، فقناعاته راسخة ومتينة ولا تقل ابدا عن قناعة الفلسطيني بعدالة قضيته . فما هو كاذب بالنسبة لنا معيار الصدق بالنسبة له، ومنطلقاتنا الوطنية لا يراها اكثر من حملة تلفيقات قادهما عقل معين كاره « للسامية » . ومفهوم العدالة دائما مجرد ونسبي يتقدم ويتراجع ويرأوح تبعا لموازن القوى المسيطرة . فالصهيوني مناضل عقائدي ويجب اعتباره كذلك . والا فلماذا نصارعه منذ اكثر من نصف قرن !!

البير ميمي : يهودي عربي، عاش في تونس حتى مطلع شبابه، ناضل في صفوف القوى الموالية للشيوعية ضد الاحتلال الفرنسي لتونس ، أو كما يقول « بقلمه تارة

ويجسمه تارة اخرى « . ارتحل بعد ذلك الى فرنسا حيث أنهى دراسته الجامعية، ثم جاء موقف الاحزاب الشيوعية من اسرائيل في بداية الخمسينيات ليعبده نهائيا عن الفكر الشيوعي ويلقي به في بؤرة الفكر الصهيوني ، فأصبح صهيونيا يساريا على حد قوله ودار في مدار جان بول سارتر والبير كامو ، وداعيا نشطا للصهيونية باعتبارها اداة تاريخية لتحرر الانسان اليهودي المضطهد تاريخيا . قام بجملة ابحاث او ان صح القول بابحاث مسهبة عن مقولة « الانسان المضطهد » والتي تضم اليهودي والبروليتاري والمرأة والانسان الاسود والمستعمر ، بل انه يقول ان-دراسة شروط اضطهاد اليهودي هي التي قادته لدراسة كل اشكال الاضطهاد في العالم وفي التاريخ . كتب في جملة مواضع « في الرواية «آجار» و « العقب » و « الصحراء » . في مقولة الانسان المضطهد « صورة المستعمر » الذي كتب مقدمته سارتر ، و « صورة اليهودي » و « تحرير اليهودي » و « الانسان المقموع » و « عرب ويهود » . كما كتب « انطولوجيا الادب الغربي » و « الانسان الفرنسي والعنصرية » و « عودة الارض » . وآخر كتبه « الارض الداخلية » . يعمل البير ميمي استاذا في جامعة باريس ومستشارا ثقافيا لدى ماسبيرو والطبوعات الجامعية الفرنسية P.U.F. ويعتبر اكثر كتاب الحركة الصهيونية غزارة وشهرة ، ولا يقتصر نشاطه على فرنسا بل يشمل كل بلدان اوربا الغربية . وترجمت كتبه الى لغات عدة .

يتملك البير ميمي تاريخ اليهود وادبهم و « تاريخ اللاسامية » ويتسم بمعرفة واسعة للتاريخ العربي والادب العربي . لذلك يعتبره الصهاينة اكثر منظريهم قدرة على الاقتناع ومعرفة « للوقائع » .

وسنرى الآن جملة اطروحات ٠١ ميمي ضمن اطار بحثنا المحكوم بالصراع الفلسطيني - العربي / الاسرائيلي - الصهيوني وهي ما هو : اليهودي ، اليهودي العربي ، الصهيوني ، اليساري الصهيوني ، وان كان منطلق ميمي يرى في اليساري رديفا للصهيوني او يعتبر الصهيوني الحقيقي يساريا بالضرورة .

اليهودي : ينطلق ميمي من تجربته كيهودي ، كفرد عاش مضطهدا . ثم يعكس تجربته على « الشعب اليهودي » مستبظنا في الوقت نفسه تجربة هذا « الشعب » . أي يعبر عن ما يسميه كارل يونج « بالوعي الجمعي » . يبدأ من حياته الخاصة والتي يراها تعبيراً نمطياً عن حياة اليهودي النمطي ، فهو كمضطهد يعيش الاضطهاد العام لليهودي ، اذ ان كل يهودي مضطهد بالضرورة ، اي انه بالتعبير عن تجربته يعبر عن التجربة الجمعية لليهود ، يستعيد التاريخ كيهودي ، يراه من خلال ذاته وعالمه الخاص فيتراجع التاريخ وقوانينه الموضوعية ولا يتبقى منه الا فراغ زمني يدور فيه اليهودي واللايهودي . بحيث يمكن الحديث عن اسطورة اليهودي واسطورة اللايهودي في اضطهاده لليهودي وميثولوجيا الشرط

اليهودي في التاريخ . ان اضطهاد الملايهودي لليهودي دفع بالخير الى وضع اجتماعي ونفسي معين ، فأصبح له سمات خاصة ومعايشة خاصة ، لئلا ما هي سمات الوجود اليهودي والتي يشرحها ٠٩ ميمي عبر أكثر من الف صفحة . التعاسة في ان تكون يهوديا : الوجود اليهودي تعاسة ، والتاريخ جعل من التعاسة ظلا ملازما لليهودي . فكل يهودي تعيش حياته المعاشة بشكل مباشر ، بسبب شكل العلاقات الاجتماعية التي تحدد هويته وحياته ، فتاريخ اليهود ليس الا تاريخ اضطهاد اليهود ، تاريخا تنعدم فيه العقلانية والسوائية ، يتلاشى منه ما هو عادي ، ما هو انساني ، ولا يبقى الا الاضطهاد ، فاليهودي لا يعيش التاريخ الا مضطهدا ، موقع ينصب عليه اضطهاد المجتمع في مأزقه التاريخي ، فهو لا يعيش كذات ، كانسان له سمات وحقوق بل اداة تنفيس لكراهية المجتمع بحيث يصبح دوره تحمل اضطهاد الآخرين كلما انطلقت قهيم حواس العنف والعدوانية . فالدور الوظيفي لليهودي في التاريخ هو تحمل الاضطهاد . لذلك لم يعيش اليهودي تاريخه القومي الا نادرا ، ولم يفعل في التاريخ كذات حرة ، فهو عنصر بشري منفعل يتكون ويتشكل تبعا لقانون الاضطهاد الفاعل ، فالشهيد والمصلوب والذبيح والمضطهد يكمن في اعماق كل يهودي ان لم يكن قد تحول الى عادة وقانون نفسي وبنيان يعمر كل انسان يهودي . يتحمل الاضطهاد ونادرا ما يتمرد واذا تمرد زاد اضطهاده . فالشرط التاريخي للوجود اليهودي هو شرط بؤسه التاريخي : اضطهاد وبؤس وتمرد بائس :

يقول الروائي فاسرمان : « عندما يكون اليهودي خاليا من الهموم عليه ان يخلقها » .

وباسترناك يتكلم عن « اليهودي المنجرف دائما بهوممه » . اما اينشتاين فيحدث عن « قلق الفرد اليهودي » والفيلسوف جانكليفتش يؤه الى « شعور الغربية عند اليهودي والذي هو تجربة يومية » والمؤرخ جول ايزاك يشير الى « عذابات اليهودي المستمرة » .

يعيش اليهودي دائما في رعب بارد وترقب ممض وحذر قارض ، ماضيه يسيطر على حاضره ، واذا كان الماضي مرادفا للبؤس فعلى الحاضر ان يكون ذلك حتى لو بدا مطمئنا ، اعطى التاريخ اذن بنينا يهوديا متميزا يحمل التعاسة فيه كمعطى ضروري وعادي . فاليهودي اما ان يعيش ذعرا موضوعيا قائما او يعيش ذعرا مرتقبا ، ينوس بين المعاش والمرقب وغياب الاضطهاد واقع غريب عن وضع اليهودي وتاريخه . هرتزل عاش قضية دريفوس واينشتاين اللاسامية الالمانية و١٠ ميمي جحيم الحرب الكونية الثانية .

ولد هذا التاريخ المتميز واقع الخوف ، فاليهودي يخاف من العالم ، ويخاف من نفسه كيهودي ، فيهوديته تشد اليه كل اشكال الاضطهاد ، لذلك فهو يديس

نفسه وحياته الخاصة ، يقبل واقعه كإنسان عليه ان يقبل الاضطهاد ، ويصين حياته كي تتماشى مع بؤس الواقع على اعتبار ان البؤس واقع عادي خاص بكل يهودي . فتميز اليهودي هو تميز اضطهاده .

لا يخضع اليهودي للتحديد بل الى ما فوق التحديد ، اي لا يعامل كإنسان ، لا يحدده الآخرون كإنسان ، بل كيهودي . ومعنى ذلك ان سلوك الآخريين ومواقفهم منه لا تساير القانون الانساني ، فاليهودي مطرود بالضرورة من دائرة الانسان ومحاصر في دائرة اليهودي وعليه ان يعي ثلاثة حقائق تشكل خصوصية الوعي اليهودي :

- ١ - تعاسة اليهودي اكيدة ومطلقة .
- ب - لا يمكنه الا ان يكتشفها ويعيشها .
- ج - لا يمكنه ان يتجنبها او يصححها .

يرسم ٠١ ميمي بذلك كلية البؤس لدى اليهودي ، وديالكتيك الاضطهاد والتعاسة والبؤس الذي لازم اليهودي خلال تاريخه .

القلق اليهودي : يدفع الخوف من الامس واليوم والغد اليهودي الى قلق متواتر ومستمر ، شأنه شأن كل انسان مباح ينسحق تحت الايدي الغليظة كلما ارادت ذلك ، فالقلق يسير في دمه وعروقه وجزء من طبيعته . واذا اراد اليهودي ان يتوازن فعليه ان يحلم ، لا يستطيع التوازن في الواقع لذلك يبحث عنه في اللاواقع في الحلم ، تصعيد وارتقاء قسري بين لعبة الحلم والواقع ، فيقذف نفسه في المستقبل بانتظار التجاوز الممكن الذي سينقله من وضع اليهودي الى وضع الانسان . لذلك فقد شكل قيام اسرائيل المشروط الضروري لتوازن اليهودي على المستوى النفسي ، فاسرائيل ليست مجرد الشكل السياسي لحركة تحرر وطني بل هي ايضا الراقعة القادرة على اعادة اليهودي الى توازنه المطلوب والمجسدة لقدرة اليهودي على تجاوز شرطه كمضطهد . لم يكن حلم اليهودي سكونيا بلا دلالة ، ضائعا ، انه كل ينقذف باستمرار نحو المستقبل من حيث هو يوتوبيا الخلاص المنتظر . واسرائيل هي تركيب الحلم واليهودي والاضطهاد .

يتحرك ويمور ابدا من كان شعور الخوف ملازما ومحايثا له ، تصبح الحركة المستمرة رد فعل بسيط لتخفيف التوتر ، والقلق يعطي اليهودي حركته المستمرة بمعناها الواسع ، لا يتخذ وضعا سكونيا ابدا كما لاحظ آرثر كستلر ، فالحركة ملازمة لليهودي حتى في حياته اليومية البسيطة ، بحيث يمكن التكلم عن التأسل Atavisme اي ان اضطراب اليهودي وقلقه المستمرين في التاريخ استحالوا الى صفة بيولوجية - اجتماعية متوارثة ، فاليهودي يرث الاضطهاد والقلق والحركة المستمرة كشاهد مباشر ويومي على القلق والخوف .

اليهودي متهم بشكل مسبق في كل زمان ومكان ، متهم بلا تهمة ، يعامله الآخرون ويعامل نفسه كمتهم ويتصرف كذلك متسما بالدونية والاسترضاء ولاهنا وراء نفي التهمة مستحيلا الى سلوك وكيان مشوهين . يتساوى في ذلك اليهودي التونسي واليهودي الفرنسي ، الاوربي والملاوربي ، وليس الاتهام والتهام الذاتي صفتين ميتافيزيقتين بل يعاشان اجتماعيا ويوميا . فالقلق والخوف هما القاسم المشترك الاعظم لحياة اليهود ، كل اليهود . يعيش اليهودي من وزر ذلك وحدة داخلية ، عزلة ، لا يفهم هذا الوضع الا من يعيشه ، لا يفهم اليهودي وكونية اضطهاده الا اليهودي ، فالفرنسي يعتقد ان اللاسامية لا وجود لها في بريطانيا ، والبريطاني يظن انها غائبة في فرنسا ، مع انها في الحقيقة قائمة في فرنسا وبريطانيا سواء اعترف بذلك ام لا .

اللاسامية كونية ومتعددة الاشكال : لا سامية الفقراء ، ولا سامية الاغنياء ، لاسامية المضطهدين والمضطهدين ، لا سامية شعبية ورسمية وشبه رسمية ، واخرى تتواجد عند التجار والمتعلمين والفنانين . فكل شعب وطبقة وزمرة اجتماعية لها لا ساميتها الخاصة بها ، وهي بذلك لا تتشرب بموقف طبقي ولا بشروط اقتصادية بل هي ارث تاريخي كوني . وليس الحديث عن الديمقراطية القائمة او المحتملة الا وهما يتواجد لدى السذج واصحاب الارادات الطيبة . فهناك كنيسة مثالية بالقوة (بمعنى ارسطو ومجتمع بروليتاري قادم حيث يتلاشى الاضطهاد أي ان الكنيسة التي تنادي منطقيًا بالعدالة والتأخي لا وجود لها فعلا وبقيت مجرد فكرة أو حلم . شأنها شأن المجتمع الذي بشر به كارل ماركس ، لكن ذلك مجرد حلم جميل يجتره العقل الانساني حتى يظنه قائما او قادما لكنه بعيد كل البعد عن التحقق .

اضطهاد اليهود ظاهرة تاريخية منذ ايام ابراهيم وذبح الاطفال في مصر حتى مجازر النازيين مرورا باختناق اليهودي في جيتو البلدان الاوربية ، انه قانون دوري ، هناك دورية وتناوبية اضطهاد اليهودي ، وليست المائة سنة الاخيرة الا تدليلا على ذلك ، ففي عام ١٨٨١ ادى مصرع القيصر اسكندر في روسيا الى موجة اضطهاد وترحيل ، وفي عام ١٩٠٣ جرت مذابح كيشنيف التي هجرت ١٥٠٠٠ يهودي الى فرنسا ، كما ادى اضطهاد اليهود في تركيا الشابة ١٩٠٨ - ١٩٢٤ الى خروج ١٥٠٠٠ يهودي ولجوئهم الى اوربا . يضاف الى ذلك اضطهاد النازية لليهود الالمان والتشيكيين والبولونيين

ان شخصية الانسان اليهودي قد تشكلت خلال هذه التجربة التاريخية والجغرافية ، الحكومية والشعبية ، اليومية والتاريخية ، العلمانية ، الدينية ، المدنية ، والعسكرية . فهناك عصاب قديم سكن الشخصية اليهودية ، يتوالد ويتنامى ليجعل من اليهود كيانا يدور حول ذاته ويهوديته .

موضوعية المشكلة : تتواجد اللاسامية في كل مكان ، والحديث عنها ليس مجرد وهم او تصور ذاتي لانسان ذاهل ، قائمة بكل شجريتها وتفرعها ، فجأة تارة ، مهذبة او نائمة تارة اخرى ، مباشرة او لا مباشرة ، لكن ذلك لا يغير شيئاً ، فهي جزء عضوي من العادات الجماعية ، من الثقافة الجماهيرية ، صخرة متماسكة تشرخ وجه اليهودي بحيث لا يحلم احد بتحطيم صخرة اللاسامية . ان ذلك يؤدي الى حقيقة موضوعية - يهودية : عندما ينسى اليهودي اللاسامية ينسى نفسه كيهودي ، فهو لا يتعرف الا كموضوع اضطهاد ، كموقع للاسامية ، فاليهودي واللاسامية وحدة متماسكة كلاهما يعرف الآخر ويشير اليه . بل يمكن القول ان اصدقاء اليهود انفسهم يحملون لاسامية رقيقة تتجلى بالسلوك والكلمات والاقوال ، تشي بصاحبها وان لم يرد ذلك . معنى ذلك ان الكل الاجتماعي يشكل جوا كارها ونافيا لليهودي ، وان كل انسان شاء ام ابى يشارك في عملية اضطهاد اليهود بفعله او بصمته . واللاسامي قائم مشخص يحده علماء النفس كما يلي : شخصية خاصة قاسية ضيقة الافق محكومة بعقيدة الخوف ، انه موجود والمجتمع يسمح له بالوجود وبممارسة لاساميته والتي هي ليست ظاهرة خاصة بل نتاجا طبيعيا وافرانا لواقع ملموس . فاللاسامي هو لاسامي مجتمع ما ، وعنفه وكراميته واتهاماته ليست الا الارادة القاتلة لمجتمع اللايهودي . اللاسامية مرض اجتماعي .

التفرقة : تعني اللاسامية والاضطهاد المنبثق عنها اغتراب اليهودي عن الآخرين ، له عالمه المظلم ووحده ، لا يفهمه احد ولا يستطيع اجبار الغير على فهمه ، فالتواصل بين اليهودي واللايهودي مستحيل ، هناك فرق بينه وبين الآخرين لانه ليس كالأخرين . الكنيسة تضطهده والدولة والشارع . انه مكروه وكاره ، موقف بموقف ، عند ذلك يصبح اليهودي موضوع نفي واتهام وتمييز وتفريق ، اليهودي شيء خاص . ان تكون يهوديا هو ان تنفصل عن نفسك وعن الآخرين ، ان تعتبر نفسك مفترقا عنهم ، لك حياة موسومة بالشك والقلق والاختلاف مع / عن الآخرين . يعيش اليهودي ضمن معادلة انا والآخر ، اليهودي واللايهودي ، له جزيرته الخاصة ، الجيتو الذاتي . لكن الفرق بين اليهودي وسواه ليس عملية ساكنة جامدة ، فهي تنمو وتغتنى باستمرار ، عملية مستمرة يكتشفها اليهودي ويكتشف ذاته من المهدي الى النهاية ، يكتشف ذلك في الشارع والمدرسة والعمل من خلال آلاف اصابع الاتهام والرفض الممتدة اليه في عالم كافكاوي الصفات : لا معقولة الاتهام والمحاكمة . لكن الاختلاف والاقتراق مردودان اجتماعيان لمجتمع اللايهودي . يقول بوليكاروف المؤرخ اليهودي :

« يرتبط اضطهاد اليهودي في المجتمع الغربي بالقيم العليا لهذا المجتمع ، والاضطهاد يقع باسم هذه القيم عينها ، لذلك فان لوم المضطهد ومحاسبته باسم المسيحية لا تعني حسب قول فرنسوا مورياك الا اتهام هذا المجتمع وقيمه » .

الفرق :

يفترق اليهودي عن غيره مهما كان وضعه الاجتماعي - الاقتصادي ، فالرأسمالي اليهودي يفترق عن الرأسمالي الملاي يهودي ، والمتعلم اليهودي عن نظيره وكذلك البروليتاري، فالمكروه في الرأسمالي اليهودي ليس وضعه الاقتصادي بل يهوديته وكذلك حال المتعلم والعامل . يضطهد اليهودي في الرأسمالي واليهودي في البروليتاري ، لانه لا يرى اولا واخيرا الا كيهودي . يتراجع الانسان اليهودي بتمييزاته الفردية وممارساته الاجتماعية ولا يبقى منه الا يهوديته اي موقع وسبب اضطهاده . يصبح تعريف الميهودي اذن هو الانسان المختلف عن غيره والمتعارف على انه كذلك ، والاختلاف والتفارق والحالة هذه يستدعي سوء الظن وعدم الثقة ويجعل منه اداة تقبل واقعها البائس على انه شيء عادي ، لا يخوض صراعا وان خاضه كانت نتيجته الحتمية هي الفشل . يقودنا هذا الى آلية اضطهاد اليهودي المستمرة . فالمجتمع يخلق الفرق بين اليهودي وسواه فيصبح كذلك ، لكن المجتمع لا يلبث ان يكره اليهودي من جديد لانه مفترق عن الآخرين ، يكره الفرق بينه وبين غيره فيزداد اضطهاده له . فعملية الاضطهاد وتطورها يفرض شكلها المستمر الملاي يهودي ويعيشها اليهودي دون ان يستطيع حيالها شيئا . لكن الملاي يهودي يرى في هذا الفرق تبريرا لاضطهاده ، فالاضطهاد هو احتجاج ضد وضع اليهودي المتميز الذي خلقه المجتمع وكرهه فيما بعد .

حتى يعيش اليهودي واقعه بشكل عادي - بدون اضطهاد - يعمل على محو الفرق وتقريب المسافة بين نفسه وغيره ، اي ينفي ذاته كيهودي وينزلق فيسي كوزموبولتية قسرية ومغتصبة من اجل ارضاء الآخر ، ينفي ذاته وواقعه ويجمل الآخر ، مؤكدا بذلك شخصية المضطهد وماحيا نفسه كمضطهد . لكن حتى هذا الفعل لا ينقذ اليهودي فيعود الى نفسه من جديد باحثا عن الحل .

بما ان اليهودي اصبح اخيرا مفترقا عن غيره فله الحق في الاحتفاظ بهذا الفرق والنضال من اجل الحفاظ عليه لانه يشكل جوهر هويته التاريخية . ولا يمكن ان يصبح اليهودي حرا الا عندما يرى في تفارقه عن الآخرين امرا موضوعيا، عندها يناضل من اجل الحق في الفرق . فتحرر اليهودي هو حقه في ان يكون يهوديا اي متميزا عن سواه ، ورفض مفهوم الفرق يعني استمرار اضطهاد اليهودي وسلبه صفته التاريخية المميزة له عن غيره . فوعي اليهودي والانسان بشكل عام هو وعيه ككيان مفترق . فالفرق اساس الوجود .

الاتهام : اللا سامية نفي لليهودي ، لكن اليهودي في تفارقه عن الآخرين يثبت نفسه ، فهو ليس مجرد نفي بل اثبات في الوقت نفسه ، ولو كان محض نفي لما استمرت اللا سامية واخذت اشكالا جهنمية . ان اتهام اليهود واضطهادهم دفع به الى عزلة ووضع بعيد عن المجتمع ، التقوقع حول الذات ، الا ان اللاسامي

يرى في عزلة اليهودي امرا طوعيا لا نتاجا لحصار المجتمع للانسان اليهودي
فيزداد اضطهاده معتبرا ان اليهودي يتميز ويبتعد عن غيره بشكل ارادي .

اذا رجعنا الى آلية الاتهام استطلعنا رؤية الصورة البيولوجية والاقتصادية
التي الصقت باليهودي خلال تعاقب الزمن . فلكي يبرر الاضطهاد نفسه كان عليه
ان يخلق صورة خاصة لليهودي جديدة بالاضطهاد ومسوغة له . معنى ذلك ان
صورة اليهودي الشائعة في الكتب والشارع مجرد مصحح اختلاق وجزء من
ميثولوجيا اليهودي . ولم يبدأ هذا الاخير بالنظر الى انفه المعقوف الا عندما
نبهته اللاسامية لذلك وخلقت له صورة متميزة بيولوجيا واقتصاديا .

يرى اللاسامي في اليهودي كيانا بيولوجيا متميزا بانفه المعقوف وقمه اللحمي
الواسع ووجهه اللامتسق . يقول هنري ميلر « انني بشع كيهودي » وعندما
يريد اناتول فرانس وصف انف بطله يقول « له انف يهودي » . وان هذه الصورة
محض خلق للوعي الجمعي الكاره لليهود ، فليس في اليهودي ما يميزه بيولوجيا في
رأي جوليان هكسلي وكل ادعاء مغاير لذلك يعبر عن موقف اجتماعي من
اليهود : فليست بيولوجيا اليهودي هي التي تصنع اليهودي ، ولا قساماته
السيمائية هي التي تحدده وتخصصه وتكشفه ، لكن الفكرة المنتشرة عن اليهودي
هي التي تفترض وتفرض فكرة معينة عن بيولوجيا اليهودي .

اذا عدنا الى صورة اليهودي الاقتصادية لوجدناها كما يلي :
اليهودي جشع ، بخيل ، يكره العمل الجماعي ، ويعطي كل ذاقه من اجل الربح
والمال . تكن الواقع يكذب ذلك فهناك رأسماليون يهود وبروليتاريون كذلك ،
والرأسمالي اليهودي لا يختلف اطلاقا عن نظيره الانجليزي او الميرتغالي . معنى
ذلك ان صورة اليهودي الاقتصادية ليست اقل ضلالا من صورته البيولوجية
المدعاة . مما لا شك فيه ان الانسان اليهودي قد استفاد من تفسخ وانهييار
المجتمع الاقطاعي وظهور مجتمع آخر اكثر ديناميكية وليبرالية وحركة . فالقانون
المسيطر في المجتمع الرأسمالي ، قانون البيع والشراء ترك مجالا واسعا لمبادرة
الانسان اليهودي وحركته الاجتماعية . اذا اضفنا الى ذلك لاسامية المجتمع
لوجدنا ان المتنفس الوحيد والطبيعي لليهودي هو المجال الاقتصادي حيث يغيب
عنصر الدين والعرق ولا يبقى الا العرض والطلب . هناك اذن ضرورة اجتماعية -
حياتية تدفع باليهودي الى مجال معين من العمل ، وهذا يدحض الادعاءات
القائلة بان هناك تطابقا بين الروح اليهودية وروح الرأسمالية ، كما يدحض فكرة
اخرى عن « الشعب اليهودي » وهي الشعب - الطبقة ، حيث يتربع اليهودي على
سرير ذهبي بينما يموت الشعب جوعا . ان كل ما يمكن ان يقال في هذا المجال
هو ان شروط حياة اليهودي ولدت ميلا باتجاه بلورة وظيفة اقتصادية محددة

للإهود دفعتهم نحو وضع متوسط اقتصاديا ، الطبقة الوسطى لا أكثر . فتلثي الإهود في رأي روبلن يعملون في مجال اقتصادي واحد والثلث الأخير في مجالات متعددة . ويضع اختيار الإهودي لهنته الى وضعه القلق تاريخيا ، فهناك كما تعلم موجات الهجرة الإهودية المستمرة ، من المانيا الى أمريكا ، ثم من أوروبا الوسطى الى أوروبا الغربية ، من بلدان أوروبا الشرقية الى مناطق مختلفة ، من شمال إفريقيا الى فرنسا . وهذا المهاجر المستمر لا يحمل أكثر من قوته ومهارته ، ويمكن أن يعمل تاجرا أو موظفا أو عاملا ، لكنه ينحى دائما باتجاه الحصول على عمل حر أو مهنة مستقلة تبعده عن اضطهاد الآخرين . معنى ذلك أن الوضع الاقتصادي لا يشكل المحدد الأول والأخير لصورة الإهودي بل يشكل أحد العوامل في صياغة شخصية الإهودي ووضعه .

الإهودي العربي : يعتقد بعض الأوربيين أن الإهودي في البلدان العربية، وحتى قيام إسرائيل ، عاش فردوسا عز له نظير ، سحر الشرق وشمسه ، لكن الواقع يقمع الخيال ويعيد تركيب الأمور ، فهو لم يكن أقل بؤسا من غيره وأن لم يكن له جسيمه الخاص العربي الصفات ، محاصر في وسط اجتماعي يمثته يعتبر اضطهاده فضيلة . لقد كان وضع الإهودي في البلدان العربية هشاً ، سريع الكسر ، مهددا باستمرار وعرضة للقمع والتنكيل في المناسبات وغير المناسبات ، يعتبر أقل من الإنسان وأقل من الإنسان العربي بالضرورة ، فهو يهودي بين مسلمين ، أي لا مكان له إلا إذا قبل سلوك وقانون واعراف المسلم . لم يكن طموح الإهودي بين العرب أكثر من السلام والحفاظ على حياته لكن ذلك لم يكن متيسرا وحياة الإهودي لم تكن أكثر من مأساة مستمرة بين العرب وبسبب العرب .

انطلاقا من هذا علينا - أي ١٠ ميمي - تبديد بعض الأساطير المنتشرة في الغرب عن يهودي البلدان العربية والتي تشكلت للأسباب التالية :

١ - الدعاية التي قام بها العرب بعد قيام إسرائيل والتي تقول أن يهود البلاد العربية قد عاشوا بوتام كامل مع العرب ، وأنهم لم يحلموا أبدا ببناء دولة خاصة بهم ، وأن مأساة الشرق الأوسط تعود الى اليهود الأوربيين . مثل هذا الموقف يخالف الحقيقة . فالإهود العرب لم يثقوا يوما بالمسلمين وحلموا باستمرار بارض إسرائيل أكثر من اخوانهم البولونيين أو الروس .

٢ - لموقف اليسار الأوربي من العالم العربي . فاليسار الأوربي لم ينتبه لعلاقة العرب بالإهود العرب ، واكتفى بالنظر الى العرب كشعب مستعمر يناضل من أجل حريته . يضاف الى ذلك موقفه المعادي للصهيونية لأنها لا « تعجب » الاتحاد السوفيتي .

٣- جهل المؤرخين الاوروبيين بما فيهم اليهود بوضع اليهود في البلدان العربية .
فاضطهاد اليهود لا يعني غالبا الا المذابح النازية ، بينما الحقيقة تقول ان مذابح
اليهود في البلدان العربية تفوق مذابحهم في المانيا وروسيا وبولونيا مجتمعة .
وهي ان لم تأخذ شكلا فاقعا فقد اخذت شكل مذابح صغيرة متصلة .

٤ - سذاجة بعض اليهود المعاصرين الحاليين بتعايش سلمي قريب مع جيرانهم
العرب ، هذه السذاجة تدفعهم الى تشويهِ صورة الماضي ورؤيته ناصعا .
فالتاريخ العربي - اليهودي في رأيهم كان عامرا بالحبّة والتفاهم .

٥ - يرتبط العامل الاخير ببيكولوجيا اليهودي العربي الذي ترك وطنه مجبرا ،
فهو يحلم باستمرار بالشرق وجماله ، وهذا الحلم يدفعه لتجميل صورة الماضي
واقصاء وجهه اليشع الحقيقي . ان تاريخ اليهود العرب لم يكتب ويسجل بكل
دقائقه بسبب عدم وجود مؤرخين يهود عرب . ونبش هذا التاريخ كاف لظهار
عذابات اليهود في اتون المجتمع الاسلامي .

قد يرد العرب على هذا المنطق بالتذكير بمذابح دير ياسين وغيرها ، ان جواب
اليهودي جاهز وسليم فقد تعرض الى مائة دير ياسين في البلاد العربية . ان ذلك
يعني ان وجود اسرائيل لم يأت فقط نتيجة لاضطهاد اليهود في البلدان الاوروبية
والرأسمالية وانما جاء ايضا تجسيدا لتطلعات اليهود العرب الذين كانوا
يتطلعون بشوق الى بلد يهودي والى دولة يهودية مستقلة .

يقول العرب انهم مستعدون لقبول اليهود العرب ومنحهم الشروط الضرورية
للعيش بسلام وكرامة ، وهم اي العرب لا يرفعون صوتهم وسوطهم الا ضد اليهود
الذين قدموا من خارج البلاد العربية . ان مثل هذا الموقف يمكن دحضه واغراقه
بسهولة حتى بمنطق حسابي بسيط . فاليهود القادمون من البلاد العربية يشكلون
نصف سكان اسرائيل - مليون وثلاث مائة الف - فاذا اضيف الى ذلك ابناء
اليهود الغربيين الذين ولدوا في البلاد يرتفع عدد السكان الاصليين ، اي الذين
نموا وولدوا في « العالم العربي » الى ٧٥٪ من مجموع السكان . وهذا يعني
منطقيا ان اليهود يعيشون في ارضهم وبلادهم كسكان شرعيين لا كغزاة . لكن
شرح قيام دولة اسرائيل لا يستقي شرعيته وموضوعيته من هذا الحساب الساذج
بل من واقع آخر اكثر شمولية وعقلانية . فاسرائيل هي المحصلة الشرعية
والضرورية لاضطهاد اليهود على المستوى الكوني ، العالم كله بما ذلك العالم
العربي .

واخيرا للوصول الى تعريف دقيق لليهودي يمكن ان نقول ان اليهودي هو
ذلك الذي يعيش وجوده كوجود مضطهد وينتمي الى ثقافة معينة جعلتها خصوصية
الوجود اليهودي في التاريخ ثقافة مغتربة .

الصهيوني : تشوه شروط الاضطهاد اليهودي وتجعل تكامله الاجتماعي مستحيلا ومشوها ، فاذا رفض الاضطهاد وحافظ على هويته بقي غريبا مهجورا على ضفاف المجتمع وان قبل الاندماج ودفع نفسه اراديا في هذا الاتجاه بقي مشوها ومغتربا ايضا ، لانه في الحالتين لا يعبر عن ارادة حرة . والية الاضطهاد المستمرة لا تسمح له بأي تفتح سليم . والنتيجة المنطقية لذلك هو بقاء اليهود جزيرة معزولة في محيط المجتمع اللاسامي حيث يتكلس اليهودي وثقافته او تأخذ ثقافته وشخصيته طريقهما الى الاضمحلال والتلاشي بالآلات عملية قمعية . لكن لا الحالة الاولى ولا الحالة الثانية جعلت اليهودي متوازنا ، فقد بقي يدور في دوامة مستمرة ، واستطاع في حالة الاندماج او غيابه المحافظة على يهوديته ، بل ابتكر وسائل لا متناهية للحفاظ على هذه اليهودية ، ودفع في عملية اثبات الذات هذه الكثير حتى وصل الى وضع تاريخي يستطیع فيه ان يغير من طبيعة العلاقة بين اليهودي واللا يهودي . فقد اثبت التاريخ ان اليهود مضطهدين كشعب ولهم تميزهم الخاص الذي يخولهم البحث عن سبيل مشروع من اجل تحرير ذاتهم ، فهم مضطهدون كشعب ولا يمكن تحريرهم الا كشعب ايضا ، كما استطاع البحث المستمر عن الحرية والتحرر ان يدفع السيماء القومية للشعب اليهودي نحو التفتح والنهوض .

دفع القرن العشرين الكثير من الشعوب الى التحرر واعطى امما جديدة . والشعب اليهودي يندرج في صف الشعوب المتحررة حديثا ، تحرر ذو بعدين وسمتين تخصصان قدر الانسان المعاصر . فاليهودي يدخل في مقولة الانسان المضطهد بشكله العام ، في مقولة البروليتاري والاسود والمستعمر والمرأة ، لذلك فان تحرره يترايط مع التيار العام للانسان المضطهد الذي استطاع خلال نضاله الطويل ان يدفع بالشروط التاريخية باتجاه تحرره واثبات ذاته . يضاف الى ذلك ان القرن العشرين اعطى مجموعة من الامم الجديدة في آسيا وافريقيا ، والتي خلقت شخصيتها القومية خلال نضالها ضد المستعمر والمضطهد . واسرائيل هي التعبير السياسي عن نمو وتأكد الشخصية القومية اليهودية وهي لا تعبر عن مواطني اسرائيل فقط بل تشكل جزءا عضويا من قدر كل يهودي في هذا العالم . انها الرمز القومي لليهودي والموضع الذي يتجه اليه عندما يشعر بالخطر ، الملاذ الذي يحمل اليه الراحة ويعطيه التوازن النفسي والقدرة على اثبات ذاته كإنسان .

ضمن هذا الاطار التاريخي - الانساني يمكن تعريف الصهيوني بما يلي :

الصهيوني هو ذلك الانسان اليهودي او اللا يهودي الذي عاين الشرط اليهودي كشرط مضطهد ، كوجود مقموع ، والذي يرى ان قيام الدولة اليهودية امر شرعي بغية ايقاف الاضطهاد واعطاء اليهود كغيرهم من الشعوب بعدا

تحريريا ، كي يمسكوا قدرهم بيدهم ويستحيلوا الى وجود عادي .

فالصهيونية هي اذن موقف انساني عام - ومعنى ذلك ان اي يهودي مهما كانت درجة اندماجه الاجتماعي صهيوني بالضرورة الا اذا كان مناهضا لقضية الانسان وتحرره - وتشكل في الوقت ذاته التعبير السياسي لثقافة وشعب وقومية في طريق النهوض . وتبعاً لذلك تكون اسرائيل النتيجة الاولى لتحرر اليهود ، شأنها شأن الحركات التحررية الاخرى سواء في البلاد العربية او آسيا او افريقيا ، والقاعدة الاولى لبناء شخصية اليهودي المتكاملة واثباته كأي انسان آخر .

اليساري الصهيوني : لما كان اليساري مدافعا عن قضية الانسان المضطهد ، فالصهيوني اذن لا يشذ عن هذه القاعدة بل يؤكدها . قد ينطلق هنا مباشرة سؤال عن الشرط الفلسطيني كشرط مضطهد . هذا صحيح ، لكن الوطن العربي واسع وقادر على ايوائهم ، واذا عدنا من جديد الى المحاكمة الحسابية نجد ان ٧٥٪ من سكان اسرائيل شرقيون ، يضاف الى ذلك ٣٠٠ ٠٠٠ يهودي تركوا المغرب والبلدان العربية الاخرى واستقروا في اوربا او اماكن اخرى .

يتمحور الموضوع هنا حول المشكلة القومية ، فاسرائيل لها حق البقاء كقومية والفلسطينيون لهم حقوق ايضا ، لكن صعوبة الحل وعدم وضوحه الآن تنجم عن الموقف الفلسطيني الذي لم يستطع حتى الآن التعبير عن موقفه بشكل عقلائي متزن . فصيغة الدولة الديمقراطية العلمانية لا تعني موضوعيا الا مسح اسرائيل وتحطيمها ، فهي مرفوضة تماما . لذلك فعلى الفلسطينيين ان يضعوا برنامجا واضحا محددا يصلح ليكون قاعدة للحوار والعمل .

لا ينطلق اليساري من العدم بل من الممكن واللاممكن تاريخيا ، يرى الواقع وامكانياته فيعانيه ليعمل حسب منطقته ، فاسرائيل وجود ملموس مشروع يستلزم تخلي الفلسطيني عن رومانسيته الثورية وفكره الصوفي والعودة الى الواقع وقبوله . ودور اليساري ابراز هذه الحقيقة بكل تجلياتها لدفع الامور فعلا الى الامام للمساهمة في بناء السلام ، وتدعيم وجود اسرائيل التي جعلها العرب اليهودي الجديد في الشرق الاوسط ، كما ينبغي التذكير بان الصهيونية حركة اجتماعية وثقافية وقومية ايجابية ذات بعد اشتراكي يتجاوز كل ادعاء الاشتراكية العرب .

فالصراع اذن قومي في جوهره ، ويجب معالجته على انه كذلك بحيث يضمن الحقوق القومية لطرفي النزاع . لكن اليسار التقليدي عاجز عن فهم قومية الصراع لجملة اسباب ، اهمها افتقاره الى مفهوم واقعي للقومية ، ونظريته اي الماركسية عاجزة عن تقديم هذا المفهوم لارجاعها كل الظواهر الى الصراع

الطبقي فقط ، يضاف الى ذلك الدور الرسمي السوفيتي المناهض للصهيونية
واسرائيل بالاضافة الى التقاليد اللاسامية في الاتحاد السوفيتي واثرا على
مفهوم الشيوعيين للقضية . كل ذلك يكبح اليساري ويلجمه عن فهم موضوعي
للنزاع . ان اليساري الصهيوني يمثل تصحيحا للتقاليد اليسارية الحقيقية
ولا يشذ عنها .

× × ×

التضليل والتاريخ : لا ينطلق ٠١ ميمي في كل اطروحاته السابقة من التاريخ
لبناء حقيقة موضوعية تستند في مصداقيتها الى التاريخ نفسه بل يستخدم هذا
التاريخ لبناء حقيقة خاصة به ولتبرير موقف سياسي - نظري جاهز بشكل مسبق
فالتاريخ عنده حقل خاص لبناء اللا حقيقة او لاعداد حقيقة صهيونية ، وهو
بذلك يقوم بقراءة انتقائية - وظيفية للتاريخ . انتقائية لانها لا ترى التاريخ في
موضوعيته وتناقضه وحركته المستمرة الكونية بل كاطار لانتقاء حقائق معينة
وتجاهل اخرى ، أي انه يقوم بموتناج للتاريخ لاعطاء قلم حدد موضوعه مسبقا ،
ياخذ ما يدعم الحقيقة الصهيونية وينسى ما يحطم هذه الحقيقة وبالتالي فانه
ينتج اللا حقيقة التاريخية . فاذا عدنا الى القراءة الوظيفية لرأينا انها تهدف
الى تبرير وتسويغ الصهيونية نظرية وممارسة . وهذا يعني ان فهم التاريخ
بالطريقة الصهيونية يعتمد على مفهوم ذاتي - مثالي له يستلهم الايدولوجيا
الصهيونية لا معطيات التاريخ كحقيقة لا يمكن نقضها . فهناك قراءة للتاريخ
على ضوء الحاضر ومتطلباته ، فيصبح التاريخي في خدمة الحاضر وتختزل
ابعاده وسيورته ليوائم ويطابق الحاضر الذي هو صهيوني بالضرورة . ان
٠١ ميمي كغيره من ابطال المدرسة المثالية الصهيونية يحاول بناء مفهوم الامة
اليهودية او الامة الصهيونية من معطيات غائبة مما يدفعه الى اختراعها واخضاع
التاريخ لمتطلباتها ، وهو بذلك يقتفي آثار سيمون دوبنوف ، فالتاريخ ليس كلا
عضويا معقدا بل تاريخ العذابات والاضطهاد والخلق الثقافي المستمر للشعب
اليهودي ، رغم انه لا يمكن اطلاقا ارجاع تاريخ شعب الى تاريخ الامة الا بواسطة
لا عقلانية مسرفة ، اصف الى ذلك ان التكلم عن الالام ككيان صوفي اسطوري
يقتضي علميا دراسة الشروط التاريخية المشخصة التي ارتبطت بها تلك الالام .

اول نتائج هذا المنطلق المثالي واكثرها مباشرة هي مقولة اليهودي العام ،
فالبيير ميمي ، يحذف التمايز التاريخي والطبقي والاجتماعي ولا يبقى الا اليهودي
العام كمطلق ارسطو ، فاليهودي لا يتعرف الا باضطهاده مجاقيا بذلك الحقائق
التاريخية . اصف الى ذلك انه ينزع اليهودي المضطهد من الجماعات البشرية
المضطهدة ، فاليهودي لم يكن اكثر اضطهادا من غيره ، والتاريخ كله بصراعاته
الطبقية او كغلاف للصراع الطبقي تم من خلال العلاقة التي تواجدت خلال الجسم

التاريخي كله بين المضهد والمضطهد ، ولا ضرورة لتمييز اليهودي عن سواء الا لدى منطلق عنصري لاهوتي ، فاليهودي الروسي لم يكن اكثر اضطهادا من البروليتاري او الموجيك ، واليهودي الالمانى لم يختلف مسيرته عن الشيوعي الالمانى .

ان الفكرة الموضوعية القائلة بان اليهود مثلهم مثل الفئات المضطهدة الاخرى سواء في الآلام وفي النضال لم تكن ترضي المنظرين الصهاينة بأية حال من الاحوال، فاندفعوا وراء مقولاتهم اللاهوتية عن « روح الامة اليهودية » و « الامة اليهودية العالمية » (احذروا الصهيونية . ايفانوف . ص ١١٦) .

اليهودي العام لا وجود له تاريخيا ، وهو كأي انسان آخر يستوي في الميزان الطبقي ، فهناك يهودي مضطهد وآخر مضطهد ، انه لا يدخل في الفضاء الاجتماعي الا كموقف طبقي لذلك فان اليهود الروس الاغنياء كما بين جان اليشتاين كانوا في مأمن مستمر ابان الحملات اللاسامية في روسيا القيصرية ، وقد وجدوا في كنف الطبقات الغنية المسيطرة حماية ورعاية مستمرتين - « اليهود في الاتحاد السوفيتي . ج . اليشتاين . Presse nouvelle » .

نرجع الآن الى موقف غير صحيح لالبير ميمي : اليهودي قضى تاريخه مضطهدا ولم يؤكد نفسه كإنسان الا في ولادة اسرائيل . تنفي الحقيقة التاريخية هذه الاطروحة المثالية والمغرضة . لنقرأ رودنسون :

« كان اليهود ينظمون ويديرون انفسهم كيهود ، ويقدمون انفسهم للمجتمع كجماعة تعيش مع سواها من الجماعات الاخرى ، وكانوا يميلون الى البقاء كيهود ما دام ليس هناك سلطة قوية ترغمهم على التخلي عن هذا الميل ، وكان حجم التجمعات يتغير من خلال علاقته بجميع انواع العوامل . ولم يحدث مطلقا ان جرت ممارسة ضغط شديد ودائم في جميع البلدان وفي آن واحد ، حيث يوجد يهود « اي في جميع انحاء العالم » بقصد اقتلاع جذور هذه التجمعات التي كانت تحتويها من اساسها - المفهوم المادي للمسألة القومية - مقدمة رودنسون - ص ١٤٦ الطبعة العربية - » .

ويقول في مكان آخر :

« وكانت الممالك الاغريقية والامبراطورية الرومانية دولا قوية ووحديوية وتتجلى بعض ملامحها في مظاهر الامم المعاصرة ، وكانت هذه الدول لا تفترض ايولوجيا واحدة على رعاياها تاركة المجال لتعدد الاتجاهات والعقائد ، وتكتفي فقط بطلب حد ادنى من الولاء ولم تفكر قط بازالة العنصر اليهودي ص ١٤٧ » .

ويقول ايضا :

« واقتدى الرومانيون فيما بعد بالاغريقين وفضلوا القبول بخصوصيات

اليهود وعاملوهم باحترام كبير ٠٠٠ ص ١٤٧ » .

اما ابراهام ليون فيقول :

« لقد كان اليهود في الهند يشكلون نوعا من فرقة - كاست - ويحافظون على وجودهم حتى في عالم بدون فرق ص ١٤٤ » .

فاذا رجعنا الى الكاتب الامريكي ٠١ ليلينتال نجد ما يلي :

« لقد اصرر حاخامات اليهود وربابنتهم على الانفصال في شؤون السياسة والدين ، حتى ان القوانين الاساسية الناظمة لحياة الجيتو والتي اقرت في البرتغال جاءت بناء على طلب يهود البرتغال انفسهم » .

يدفع منطق ٠١ ميمي الى الغاء الدور الاقتصادي المتميز لليهود ، وذلك ناتج بالضرورة عن مقولة اليهودي العام ٠ وبينما يرى ان اللا يهودي يكره في الرأسمالي اليهودي يهوديته لا رأسماله ، فان الحقيقة التاريخية تظهر ان رجل الشارع كان يكره في اليهودي رأسماله وقربه المستمر من الطبقات المسيطرة ، ان ميمي يحاول نقض التحليل الماركسي للمسألة اليهودية مما يدفعه الى قلب المفاهيم السليمة والبحث عن مفاهيم هجينة ٠ يقول يوري ايفانوف : « كانت الجاليات اليهودية في كل من انجلترا وفرنسا والمانيا وكثير غيرها من الدول الاوربية تحظى بعطف ورعاية الاسر المالكة ٠ وكان الملوك يهتمون بوجودها وبشواطئها لان الضرائب التي كانت تجبى من الجالية كانت تجد طريقها مباشرة الى خزينة الملك ٠ ويذكر « تاريخ القرون الوسطى » ان مقدار الضرائب التي كانت تجبى من اليهود في بلدان الشمال يؤلف وسطيا ١/١٢ من مجموع الدخل الملكي كله ٠ كما ان الاضطهاد الديني الذي كان يلاقه اليهود في القرون الوسطى كان في اساسه نتيجة لعوامل اقتصادية بحتة ص ٤٠ » .

ويقول فون فورتنباغ :

« كان الكثيرون منهم - اي اليهود - يضمنون ويديرون املاك الاقطاعيين ويستثمرون الحانات ٠ وكان كل شيء بين ايديهم ، فهم يقرضون الاموال للاسياد والفلاحين ويبتاعون البضائع من لبيزغ - ابراهام ليون ص - ٩١ - » .

اذا عدنا الى موضوعة اليهودي العربي ، نجد ان ميمي يحاول تسويق البضاعة الصهيونية كاسرا عنق التاريخ باستمرار ٠ ربما كان هناك فعلا اضطهاد لليهود لكن ذلك كان مرتبطا باستمرار بالانحطاط الاجتماعي والسياسي العام لفترة معينة يضطهد فيها اليهودي واللا يهودي ٠ ويظهر التاريخ ان وضع اليهود في البلدان العربية لم يكن تعيسا وكثيرا ما وجد كل الشروط الملائمة لتفتحهم كتاجر وكعالم وكموطن ، واذا كان اليهودي قد تعرض للاضطهاد في هذا القرن

فان ذلك كان رد فعل مشروع للانسان العربي ازاء هجمة المشروع الصهيوني ،
رد فعل مشروع ايضا لمستوى ايدولوجي وتاريخي معين .
يقول رودنسون :

« ان اهمية « اليشوف » تضاعلت - وبالدرجة الاولى تحت تأثير عملية
الاندماج مع سائر السكان في فلسطين - وتحول هؤلاء الى جماعة تعيش جنباً
الى جنب مع بقايا الجماعات غير اليهودية ص ١٤٤ » ويقول في مكان آخر :

« ولم يحاول العرب المسلمون ، خلال القرن السابع للميلاد فرض الاسلام على
سكان البلاد التي احتلوها « وكان المسيحيون اليهود يشكلون فيها الاكثرية » بل
اكتفوا باخضاعهم لسلطتهم السياسية المستقاة من الاسلام الذي كان يمثل
الايدولوجيا الرسمية ص ١٥٦ - المفهوم المادي للمسألة اليهودية » . ويعود
رودنسون في اكثر من موضع للتأكيد على حياة اليهود العادية في المجتمع الاسلامي .

ان ميمي لا يقرأ التاريخ العربي - اليهودي الا على ضوء الفكر الصهيوني،
وعلى ضوء النصف الاول من هذا القرن حيث تراجع اليهودي وظهرت الصهيونية
كحركة كولونيالية مرتبطة بالاستعمار الذي كان يجثم فوق صدر المنطقة .

تندرج جميع مقولات ميمي في منطقه الملا تاريخي ، يتكلم عن القومية اليهودية
وعندما يجد بعدها التاريخي غائباً يصنعه ويمثلها بحركات قومية موضوعية
في آسيا وأفريقيا ، يتم كل ذلك في الاطار الذهني المبرر القافز عن الموضوعية
والتاريخ . فمرتكزات القومية تختلف جذرياً عن مقومات الصهيونية . فالقوميات
الافريقية والآسيوية وعت نفسها خلال النضال ، وغي يستند على تاريخ ومقومات
مشخصة . اما القومية الاوربية فهي نتيجة التطور الرأسمالي الذي يعكس ارادة
البرجوازية الاوربية في خلق قاعدة قومية للانتاج وخلق السوق والقضاء على
بقايا الاقطاع . وفي تلك الفترة بالذات كانت البرجوازية اليهودية قابلة للاندماج
وبعيدة عن المشروع الصهيوني ، الا ان تفسخ النظام الرأسمالي ووصوله الى
مرحلته الامبريالية هو الذي دفع بالصهيونية الى الامام ودفع باطروحات القومية
الصهيونية . واذ كانت الحركة القومية الاوربية نتيجة مرحلة الرأسمالية
الصاعدة ، فان الصهيونية هي ثمرة عصر الامبريالية وانحطاط الرأسمالية ،
واذا كان تبلور القوميات الآسيوية - الافريقية مرتبطاً بمحاربة الاستعمار فان
الصهيونية وقوميتها ارتبطت به وتشكلت خلال مسيرته لمحاربة حركات التحرر .
وكانت ولا تزال تقوم بهذا الغرض وترعاه .

ان تمييز وتخصيص اليهودي في رأي ميمي يدفعه الى تمييز اليساري الصهيوني،
فهو كيساري ليس كالأخرين بل متميز عنهم ، اي انه عنصري حتى في يساريته ،
لذلك يرى بوضوح كل ما يتعلق باسرائيل والصهيونية فاذا وصل الى القضية

الفلسطينية غشي بصره والقى بتحليل مبتور غامض « حقوق الشعب الفلسطيني » او « حقوق الاقليات القومية ومنهها الشعب الفلسطيني » .
ويندفع في تميزه هذا كعنصري صهيوني الى نفي الانسان الفلسطيني واليسار العالمي والنظرية الماركسية ، ويبقى كما تريده الصهيونية وحيدا متوحدا يدور في جوهره واتاه التي اصبحت جزءا من مسيرة الذين يضطهدون الانسان في هذا العالم .

مؤلفات البير ميمي

Récits :

- LA STATUE DE SEL, récit, préface de Albert Camus. Gallimard, 1953
AGAR, roman. Buchet-Chastel, 1955.
LE SCORPION, roman. Gallimard, 1969.
LE DÉSERT, roman (à paraître).

Essais :

PORTRAIT DU COLONISÉ

précédé du PORTRAIT DU COLONISATEUR, préface de Jean-Paul Sartre, Corrèa. 1957 (épuisé : voir livres de poche).

PORTRAIT D'UN JUIF. Gallimard, 1963.

LA LIBÉRATION DU JUIF (Portrait d'un Juif, II). Gallimard, 1966.

L'HOMME DOMINÉ. Gallimard, 1968.

JUIFS ET ARABES. Gallimard, 1974.

Et divers ouvrages, dont :

ANTHOLOGIE DES LITTÉRATURES MAGHRÉBINES. Éd. Présence africaine (sous la direction de A. M.)

T. I: LES ÉCRIVAINS MAGHRÉBINES D'EXPRESSION FRANÇAISE.

T. II: LES ÉCRIVAINS FRANÇAIS DU MAGHREB.

LES FRANÇAIS ET LE RACISME (Enquête. en collaboration.) Éd. Payot.

LES JUIFS EN FRANCE (Enquête, en collaboration.) *À paraître.*

En livres de poche :

LA STATUE DU SEL, coll. Folio, Gallimard.

PORTRAIT DU COLONISÉ, Petite Bibliothèque Payot.

PORTRAIT D'UN JUIF, coll. Idées, Gallimard.

LA LIBÉRATION DU JUIF. Petite Bibliothèque Payot.

L'HOMME DOMINÉ, Petite Bibliothèque Payot

JUIFS ET ARABES, coll. Idées, Gallimard.

مِيزَانُ الْقُوَى بَيْنَ الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ وَالْإِتِّحَادِ السُّوفِيَّاتِي

المقدم الرهيشم الايوني

يعتبر ميزان القوى نقطة الارتكاز في العلاقات بين الدول المتنازعة او المتحالفة ، وهو القاعدة المادية التي تنبثق عنها السياسات والتحالفات والتوترات وحالات الاسترخاء في منطقة معينة ، خلال حقبة محددة من الزمن . ولا يمكن فهم المناخ السياسي العام ، وتقييم المواقف السياسية لهذه الدولة او تلك (ازاء خصومها او حلفائها) الا من خلال ميزان القوى الفعلي القائم ، وميزان القوى الذي يمكن تحقيقه عند الضرورة ، لان مواقف الدول في السلم والحرب تبقى انعكاسا لحجم القوة الذاتية وميزان القوى الموضوعي .

واذا كان الحديث عن ميزان القوى بين الدول يعني فهم المناخ السياسي - العسكري المحلي في منطقة معينة ، فان الحديث عن ميزان القوى الاميركي - السوفياتي يعني فهم هذا المناخ في العالم بأسره ، واستشفاف مستقبل السلم العالمي ، وتحديد احتمالات اندلاع الحرب الشاملة او المحدودة او المحلية ، واحتمالات استقرار سياسة الوفاق او انقلابها والعودة الى الحرب الباردة .

ويرجع هذا الامتياز الذي يتمتع به ميزان القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى المكانة التي احتلتها الدولتان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ووجودهما في موقع القيادة بالنسبة للمعسكرين الشرقي والغربي ، وانقسام العالم الى كتلتين فاعلتين متنافستين سياسيا واقتصاديا وايدولوجيا ، بالاضافة الى كتلة ثالثة تحمل لواء عدم الانحياز وتملك طاقات ضخمة ولكنها لا تمثل جسما متماسكا الى الحد الذي يجعل فاعليته متناسبة مع حجمه .

ومن المؤكد ان وصول الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى لعب دور القطب ، في عالم ثنائي القطبين ، لم يتم الا بفضل القوة البشرية والاقتصادية التي تتمتع بها هاتان الدولتان ، والتقدم التكنولوجي الذي حققته (بسبيلين مختلفين) ، الامر الذي جعل الهوة التي تفصل واشنطن وموسكو عن حلفائهما ، في مجالات الدخل والطاقة الانتاجية الصناعية والقوة المسلحة التقليدية والنووية ، كبيرة بشكل يتعذر على الحلفاء تجاوزه او التفكير بتجاوزه في المدى المنظور ، وجعل ميزان القوى داخل حلفي شمالي الاطلسي ووارسو يميل لصالح القطبيين الكبيرين اللذين اخذا زمام القيادة والمبادرة ، انسجاما مع

المبدأ الذي يحكم الاحلاف منذ اقدم العصور ، والذي يقول : « من يملك القوة الاكبر يملك حق القيادة واتخاذ القرار » .

المنحى العام لتطور القوة العسكرية في الدولتين الاعظم

يتم تطور القوات المسلحة في الدولتين الاعظم بشكلين متباينين ، نظرا لتباين الاستراتيجية والعقيدة العسكرية في كل منهما . وسنلاحظ خلال الدراسة المسائل التي يركز عليها الطرفان لتنمية قدراتهما العسكرية النووية والتقليدية . ورغم هذا التباين فان هناك سمات مشتركة للتطور تتمثل بما يلي :

● تناقص عديد القوات المسلحة : فلقد كانت القوات السوفياتية تضم في العام ١٩٥٥ حوالي خمسة ملايين رجل ، وكان الاميركيون يملكون حوالي ثلاثة ملايين . ثم قام الطرفان بتخفيض متبادل عدة مرات . ورغم ازدياد عديد القوات الاميركية في النصف الثاني من الستينات الى حوالي ٣٥ ملايين رجل بسبب الحرب في فيتنام ، فان التخفيض الذي بدأ في مطلع السبعينات جعل القوات الاميركية تضم الان حوالي مليونين و١٣٠ الف رجل ، مقابل ثلاثة ملايين و٥٧٥ الف جندي سوفياتي .

● تزايد مصروفات الدفاع : كان من المفروض ان يرافق تخفيض عديد القوات انخفاض في مصروفات الدفاع . ولكن الامور جرت بشكل مغاير لذلك . وتزايدت المصروفات بشكل مستمر . فاذا اخذنا فترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ مثلا ، وجدنا ان القوات المسلحة السوفياتية شهدت ازديادا طارئا خفيفا (١٥٠ الف رجل) في حين ارتفعت مصروفات الدفاع من ٩٠ الى ١٢٤ مليار دولار . ولقد انخفض عديد القوات الاميركية في الفترة ذاتها حوالي ١٢٠ الف رجل ، ومع هذا ارتفعت مصروفات الدفاع من ٧٨٥ الى ٨٩ مليار دولار . ويرجع هذا التزايد المطرد في المصروفات الى المبالغ الكبيرة التي تخصص للبحث وتطوير الاسلحة ، وتزويد القوات بمعدات معقدة غالية الثمن ، وزيادة عدد الاسلحة والمعدات والاليات في القطعات وتكريس مبالغ كبيرة للتسليح النووي ، الامر الذي جعل القوات الاميركية والسوفياتية تزداد قوة ومرونة وقدرة على الردع والعمل رغم تناقص عديدها .

● تطوير وتدعيم أنظمة الدفاع والهجوم النووية : تتبنى الدولتان الاعظم مبدأ واحدا ، وهو ان تدعيم القوة الضاربة النووية يفقد معناه اذا لم يرافقه تدعيم مماثل لانظمة الدفاع ضد الضربات النووية ، على اعتبار ان هذه الانظمة تسمح بتخفيف آثار الضربة النووية المعادية الاولى ، وتحافظ على القوة الضاربة كليا او جزئيا ، وتسمح لها بتسييد الضربة الانتقامية الثانية . وعلى هذا الاساس سار بناء أنظمة الدفاع النووي في البلدين بشكل متواز مع بناء

انظمة الهجوم النووي . واذا كانت انظمة الدفاع تعتمد على شبكات الرصد والانتذار المتطورة البرية والجوية ، والصواريخ المضادة للصواريخ ، والاقمار الاصطناعية ، فان انظمة الهجوم تعتمد على الصواريخ النووية (ارض - ارض ، وجو - ارض ، وسطح - ارض) ذات الزأس الواحد ومتعددة الرؤوس ، والغواصات النووية ، وقاذفات القنابل الاستراتيجية .

● زيادة الاعتماد على الصواريخ وانخفاض اهمية القاذفات : تركز الدولتان بشكل واضح على زيادة المخزون من الصواريخ الباليستكية عابرة القارات ، ومضاعفة عدد الغواصات النووية ، مع تخفيض عدد القاذفات الاستراتيجية . ففي الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٦ ، ارتفع عدد الصواريخ الباليستكية عابرة القارات في الولايات المتحدة من ٤٢٤ الى ١٠٥٤ صاروخا ، وفي الاتحاد السوفياتي من ٩٠ الى ١٥٢٧ . وارتفع عدد الصواريخ النووية المنطلقة من الغواصات الاميركية من ٢٢٤ الى ٦٥٦ ، والسوفياتية من ١٠٧ الى ٨٤٥ ، بينما انخفض عدد القاذفات الاستراتيجية الاميركية من ٦٣٠ الى ٢٨٧ ، والسوفياتية من ١٩٠ الى ١٣٥ . وتسير زيادة عدد الصواريخ بشكل متواز مع زيادة عدد الرؤوس النووية التي يحملها كل صاروخ ، وزيادة القوة الانفجارية لجمل الرؤوس النووية .

● تزايد المصروفات السنوية للفرد في القوات المسلحة : لقد ادى تطوير الاسلحة ، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة ، ومكثنة القوات وزيادة وسائلها النارية وانخفاض عديد رجالها ، الى تزايد المصروفات السنوية للفرد بشكل مطرد في اميركا والاتحاد السوفياتي . ففي فترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ زادت مصروفات الفرد السنوية من ٣٧٢ الى ٤١٧ دولارا في القوات الاميركية ، ومن ٣٦٠ الى ٤٩٠ دولارا في القوات السوفياتية . ومن المتوقع ان تكون نسبة الزيادة في فترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ اكبر من ذلك .

الميزان العسكري بالقوات التقليدية

يملك الاتحاد السوفياتي قوة تقليدية برية لم يشهد التاريخ لها مثيلا . وهي متفوقة بشكل لا جدال فيه على القوة التقليدية البرية الاميركية . ويرجع اهتمام السوفيات ببناء قواتهم البرية الى ان الاتحاد السوفياتي دولة قارية منفتحة على جزء محدود من شواطئ البحار الدافئة ، وتقع في موقع مركزي بين خصمين كبيرين : حلف شمالي الاطلسي في الغرب والصين الشعبية في الشرق . ولقد كانت قواتها البرية ضخمة في الخمسينات ، عندما لم يكن النزاع الصيني - السوفياتي قد بدأ بعد . وكانت الغاية من خلق القوة البرية التقليدية المتفوقة انذاك امتلاك اداة فعالة قادرة على التهديد باجتياح اوروبا الغربية بسرعة في

حال قيام الولايات المتحدة بتهديد الاراضي السوفياتية نوويا ، الامر الذي يسمح للجيش السوفياتي باستخدام اوربا كرهينة من جهة ، والانتشار بين المدن الاوروبية التي تكون درعا يحميه من الضربات النووية التي يتعذر على الاميركيين تسديدها الى البلدان الغربية بسبب الردع المعنوي .

وكان من المفروض ان يخفض السوفيات قواتهم البرية التقليدية عندما تحقق التوازن النووي ، واصبح الرعب النووي درعا كافيا لحمايتهم . ولكن اعادة تسليح المانيا الغربية ، وتصاعد قوة حلف شمالي الاطلسي ، وظهور الخطر الصيني على حدودهم الشرقية ، جعلهم يتابعون الاهتمام بقواتهم البرية التقليدية المعدة للقتال على الخطوط الداخلية على جبهتين تبعد احدهما عن الاخرى حوالي ٩ الاف كيلومتر .

اما الولايات المتحدة ، فهي على العكس دولة بحرية وليس لها حدود مع اي دولة معادية . ولذا كان اهتمامها بقواتها البرية في الخمسينات محدودا ، خاصة وانها كانت تملك التفوق النووي وتعتمد عليه لردع السوفيات والصينيين . وكانت قواتها البرية التقليدية مخصصة لدعم القوة الدفاعية الاوروبية المغطاة بمظلة نووية اميركية ، واكمال طوق الحصار حول الاتحاد السوفياتي والصين ، وشن الحروب المحلية المحدودة في المناطق التي يزداد فيها النفوذ الشيوعي بشكل غير مقبول .

وعندما زال التفوق النووي الاميركي ، وتحقق توازن الرعب ، وساد بالتالي انشغل النووي ، وجد الاميركيون قواتهم البرية التقليدية متخلفة عن قوات السوفيات ، واصبح من واجبه العمل على محورين : ١ - تطوير اسلحتهم النووية لاستعادة التفوق في هذا المجال ، ٢ - تسريع بناء القوة البرية التقليدية لسد ثغرة عمرها ١٠ سنوات . ولكن ضخامة الهوة ، والتورط العسكري في فيتنام وما رافقه من خسائر ، جعلت نتيجة السباق الاميركي - السوفياتي في المجال البري التقليدي لصالح السوفيات .

وتقول المصادر الدولية المختصة باحصاء القوات المسلحة في العالم ، ان القوات البرية السوفياتية تضم مليوناً و٨٢٥ الف رجل مؤطرين داخل ٥٠ - ٦٨ فرقة دبابات ، و١١١ - ١٢٩ فرقة مشاة ميكانيكية ، و١٦ فرقة مدفعية ، و٧ - ٨ فرق محمولة جوا ، في حين ان القوات البرية الاميركية بالاضافة الى مشاة البحرية ، تضم ٩٨٢ الف رجل مؤطرين داخل ٤ فرق دبابات ، و٨ فرق مشاة ميكانيكية ، و٥ فرق مشاة ، و٤ فرق مدفعية ، وفرقتين محمولتين جوا . ويبدو التفوق السوفياتي هنا واضحا . ولكن اختلاف عدد الاسلحة والمعدات قسي التشكيلات الاميركية والسوفياتية المتماثلة يجعل مقارنة عدد الفرق غير دقيقة .

وهذا ما يدفعنا الى تقديم الجدول التالي الذي يظهر المقارنة بين اسلحة الطرفين (١٩٧٦ - ١٩٧٧) .

القوات البرية ومشاة البحرية السوفياتية			القوات البرية ومشاة البحرية الاميركية		
ملاحظات	العدد	الاسلحة	ملاحظات	العدد	الاسلحة
منها ١٠٠٠ - ١٥٠٠ (ت - ٧٢)	٣١٠٠٠	دبابة متوسطة	مسلحة بالصواريخ م/م	١١٦٥٠	دبابة متوسطة
كلها برمائية	١٠٥٠٠	دبابة خفيفة	مسلحة بالصواريخ م/م	١٦٠٠	دبابة خفيفة
	٢٧٥٠٠	عربة مدرعة		٢١٠٠٠	عربة مدرعة
قسم منها ذاتي الحركة	١٧٥٠٠	مدافع مختلفة العيارات	اكثر من نصفها ذاتي الحركة	٢٥٠٠	مدافع مختلفة العيارات
	٨٥٠٠	هاونات مختلفة العيارات		٥٩٠٠	هاونات مختلفة العيارات
سام ٩/٨/٦/٤/٣	غير محدد	صواريخ ارض - جو	نايك هوكول ، شابرال	٩٠٠	صواريخ ارض - جو
فروغ وسكود	١٠٠٠	صواريخ تكتيكية	لانز ، بيرشنگ ، هوتست جون	غير محدد	صواريخ تكتيكية

ويدل هذا الجدول على ان السوفيات متفوقون في الدبابات المتوسطة (وهي دبابة القتال الرئيسية) بنسبة ٣ الى واحد تقريبا ، وفي الدبابات الخفيفة والمدفعية بنسبة ٥ الى واحد ، وفي العربات المدرعة والهاونات بنسبة ١.٥ الى واحد - ورغم عدم توفر المعلومات الدقيقة عن عدد الصواريخ السوفياتية ارض - جو ، وعدد الصواريخ الاميركية التكتيكية ارض - ارض ، فان من المعتقد ان السوفيات متفوقون في المجال الاول بشكل ساحق (يقول الغربيون ان لدى السوفيات ١٢٠٠٠ صاروخ ارض - جو ، ولكن هذا الرقم غير دقيق) ، في حين يتفوق الاميريكيون نسبيا في المجال الثاني .

والتفوق السوفياتي الاعم في القوات البرية هو التفوق بالدبابات - فهو يعطي السوفيات القدرة على تقديم دعم كبير لحلفائهم المحليين في الحروب المحلية المحدودة ، ويسمح لموسكو بحشد اعداد كبيرة من الدبابات في دول حلف وارسو ، مقابل العدد المحدود الذي تستطيع واشنطن حشده في دول حلف شمالي الاطلسي .

ومن الجدير بالذكر ان للاتحاد السوفياتي في دول حلف وارسو ٩٠٠٠ دبابة قسم منها داخل فرق المشاة الميكانيكية (١٥ فرقة) ، والقسم الاخر داخل فرق الدبابات (١٦ فرقة) الموزعة في المانيا الشرقية وهنغاريا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا بالاضافة الى ٤٧٥٠ دبابة متمركزة داخل الاراضي السوفياتية ولكنها تابعة لحلف وارسو ، وتدخل ضمن اطار قيادته . في حين ان الولايات المتحدة لم تستطع دعم حلف شمالي الاطلسي بأكثر من ٢٥٠٠ دبابة (٢١٠٠ دبابة منها في المانيا الغربية) . وهذا ما اخل بميزان القوى المدرعة بين حلف وارسو الذي غدا يملك ٢٦٥٠٠ دبابة مقابل ١١٠٠٠ دبابة فقط في حلف شمالي الاطلسي .

ولا يعتمد التفوق السوفياتي المدرع على الكمية فحسب ، ولكنه يعتمد على التفوق النوعي ايضا - فالدبابة السوفياتية « ت - ٥٥/٥٤ » افضل بالتأكيد من الدبابة الاميركية « م - ٤٨ » ، وتتقارب الدبابتان « ت - ٦٢ » و « م - ٦٠ » ،

من ناحية المستوى العام • ولكن لدى السوفيات دبابة « ت - ٧٢ » التي لا يملك الاميركيون والغربيون عامة دبابة تماثلها في النوعية ، الامر الذي يخلق خللا اضافيا في ميزان القوى المدرعة • ومن المنتظر ان يستمر هذا الخلل طويلا لسببين : اولهما ان معدل انتاج الدبابات في الاتحاد السوفياتي يعادل ٢٠٠٠ دبابة سنويا مقابل ١٠٠٠ دبابة ينتجها الاميركيون • والثاني هو ان الاميركيين لن يحصلوا على دبابة معادلة للدبابة « ت - ٧٢ » الا في اواخر السبعينات • وعندما سيبدأ انتاج الدبابة الالمانية « ليوبارد - ٢ » او الدبابة الاميركية « اكس - م - ١ » (وكلتاهما من مستوى « ت - ٧٢ ») ، يكون السوفيات قد وضعوا في الخدمة دبابة جديدة اكثر تطورا •

ويأتي التفوق السوفياتي في مجال المدفعية من المذهب العسكري السوفياتي ، الذي يعتمد على دعم القوات البرية برمايات مدفعية كثيفة ، في حين يعتمد الاميركيون ، كما سنرى ، على الدعم الجوي التكتيكي • ومن المؤكد ان مكنته المدفعية الاميركية (٥٠٪ منها ذاتي الحركة) يعطيها مرونة كبيرة ، ويجعلها اكثر فاعلية • ولكن هذا كله لا يكفي لتعديل ميزان القوى (واحد الى خمسة) نظرا لان قسما من المدافع السوفياتية ذاتي الحركة ايضا ، ولان عيارات المدافع ودباباتها ومعدلات رميها لدى الطرفين شبه متماثلة •

ويكمن التفوق الواضح الاخير في مجال القوات المحمولة جوا • ولهذا التفوق (اربعة الى واحد) بعد تكتيكي وآخر استراتيجي (او عملياتي على الاقل) • ويستطيع السوفيات بفضلهم نقل قوات كبيرة (فرق مسلحة بمدافع ذاتية الحركة ودبابات محمولة جوا) الى مسارح العمليات المجاورة بسرعة • واذا كانت الولايات المتحدة تعتمد كدولة بحرية على الاسطول ومشاة البحرية للتدخل بقوة وسرعة في كل بقعة من بقاع العالم ، فان الاتحاد السوفياتي يعتمد كدولة قارية على القوات المحمولة جوا لتأمين الوجود العسكري المناسب في المكان والزمان المناسبين •

اما في المجال الجوي ، فان حساب ميزان القوى يبدو اشد تعقيدا ، رغم تساوي عدد الطائرات المقاتلة لدى الطرفين (٤٥٠٠ طائرة في كل طرف) • ويأتي التعقيد من تباين نوعية الطائرات بسبب تباين المفاهيم الخاصة باستخدام القوات الجوية في معركة الاسلحة المشتركة • ولتوضيح هذه المسألة لا بد لنا من التحدث عن مفاهيم استخدام القوات الجوية باختصار شديد ، حتى لو ادى ذلك الى الخروج مؤقتا عن موضوع المقال •

يعتبر السوفيات ان الدعم التكتيكي للقوات البرية يتم بواسطة طائرات الدعم الارضي والوية المدفعية ، شريطة خلق مظلة فوق مسرح المعركة ، تشترك فيها المقاتلات والصواريخ ارض - جو وانظمة الدفاع الجوي لاعطاء طائرات الدعم الارضي حرية عمل كبيرة ، وحماية القوات البرية ومرابض المدفعية والصواريخ ارض - ارض من القصف الجوي المعادي . ويرون ان الدعم العملياتي يمكن ان يتم بقاذفات متوسطة ذات سرعة أعلى من سرعة الصوت وقدرة كبيرة على المناورة والتشويش الالكتروني ، الامر الذي يجعلها مؤهلة للتوغل في عمق اجواء العدو مع تأمين حمايتها بالمقاتلات . وعلى هذا الاساس طور السوفيات طيرانهم بحيث اصبح يضم اساسا : القاذفات المتوسطة والمقاتلات وطائرات الدعم الارضي ، كما زادوا نسبة المدفعية والصواريخ ارض - ارض في تشكيلاتهم المقاتلة .

ويحل الاميريكيون المسألة بشكل آخر ، فهم يرون ان الدعم التكتيكي للقوات البرية ينبغي ان يتم اساسا من الجو ، وان المظلة الجوية التي تعمل تحتها طائرات الدعم الارضي تتألف أساسا من المقاتلات - القاذفة متعددة الاغراض ، القادرة على المشاركة في القصف عند اللزوم ، والتخلص من حمولاتها الحربية والقيام بالقتال الجوي عندما يتطلب الوضع ذلك . ويرون ان الدعم العملياتي يمكن ان يتم بالمقاتلات - القاذفة المؤهلة لاخترق عمق اجواء العدو للقصف ، والقادرة في الوقت ذاته على الدفاع عن نفسها بنفسها . ولتحقيق الحد الاقصى من الفاعلية ومجابهة الصواريخ ارض - جو ، وتدمير المدفعية والصواريخ ارض - ارض لحرمان القوات البرية من نيران الدعم ، صنعت اميركا القاذف جو - ارض المتطورة الموجهة . وعلى هذا الاساس طور الاميريكيون طيرانهم بحيث اصبح يضم اساسا : المقاتلات - القاذفة وطائرات الدعم الارضي ، وحسنوا صواريخهم جو - جو وجو - ارض .

من هذين المفهومين المتباينين لاستخدام الطيران تكتيكا وعملياتيا ، ومن هذين الاتجاهين المختلفين في تطور بناء الطائرات ، ظهر التباين القائم بين سلاحى الجو الاميركي والسوفياتي ، في نوعية الطائرات وحمولاتها الحربية ومداهما القتالي ٠٠٠ الخ . مع تماثل تشكيلات الدفاع الاستراتيجي والقصف الاستراتيجي ، نظرا لتقارب المفاهيم في هذين المجالين .

ان تكنولوجيا الصناعة الجوية في البلدين متقاربة الى حد بعيد ، ولكن استخدام هذه التكنولوجيا محكوم بعقيدتين عسكريتين مختلفتين . وهذا ما يجعل مجمل الحمولة الحربية للطائرات الاميركية اكبر من مجمل الحمولة

الحربية للطائرات السوفياتية، في حين أن القدرة على الاعتراض لدى السوفيات أكبر . وإذا كانت ضخامة الحمولة الحربية لدى الأميركيين تؤمن دعما جويا كبيرا للقوات البرية ، فإن القدرة العالية على الاعتراض لدى السوفيات تؤمن ، بالتعاون من أنظمة الدفاع ضد الطائرات ، حماية المدفعية والصواريخ أرض - أرض التي تقدم الدعم البري للقوات البرية . وعلى هذا الأساس يتشابه حساب ميزان القوى الجوية مع حساب ميزان القوى البرية ويؤثر عليه ، كما يتشابه مع حساب ميزان الدفاع ضد الطائرات . ويبدو أن إدخال كل هذه العوامل في الاعتبار يؤدي إلى توازن نسبي في حجم نار الدعم المقدمة للقوات البرية السوفياتية والأميركية على المستويين التكتيكي والعملياتي . وهذا هو المهم عند حساب القوى ، وليس عدد الطائرات أو المدافع أو الصواريخ .

ويبدو الاختلال واضحا لصالح الأميركيين في ميزان القوى البحرية التقليدية . ويرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة دولة بحرية تعتمد في استراتيجيتها على التواجد أو إمكانية التواجد في كل مكان من العالم ، بفضل أسطول بحري قوي ، يضم قوة بحرية - جوية متفوقة على أي قوة مماثلة في العالم ، كما تضم ١٩٦ الف رجل مزودين بـ ٤٣٠ دبابة و ٩٥٠ دقعا و ٢٨٦ طائرة . ومن الجدير بالذكر هنا أن مشاة البحرية الأميركية يلعبون الدور الذي تلعبه القوات السوفياتية المحمولة جوا ، ويقومون بمهمة قوة التدخل الجاهزة للعمل في كل زمان ومكان .

ويركز السوفيات في بناء قوتهم البحرية على الغواصات وسفن السطح الصغيرة المحملة بالصواريخ . ولقد توجهوا في الآونة الأخيرة إلى بناء الطرادات حاملة طائرات الهليكوبتر المضادة للغواصات ، في الوقت الذي يعتمد به الأميركيون على الغواصات وسفن السطح الكبيرة نسبيا وحاملات الطائرات بالإضافة إلى سفن السطح الصغيرة الصاروخية والمضادة للغواصات .

ويدلنا الجدول التالي على أن السوفيات متفوقون في مجال الغواصات على الأميركيين ولهذا علاقة بميزان القوى الجوية . أما عدد سفن السطح السوفياتية ، فهو أكبر من عدد سفن السطح الأميركية ، ولكن هذا لا يعني أن هناك تفوقا سوفياتيا بسفن السطح ، لأن السوفيات يعتمدون ، كما ذكرنا ، على سفن السطح الصغيرة . وبالمقابل فإن هناك تفوقا أميركيا في حاملات الطائرات وطائرات البحرية ومشاة البحرية وسفن التجسس . وهذا ما يجعل البحرية الأميركية أقوى من البحرية السوفياتية ، وأكثر مرونة وقدرة على التدخل ، وأكثر كفاءة في القتال في أعالي المحيطات .

الاتحاد السوفياتي ٤٥٠٠٠٠ رجل			الولايات المتحدة ٥٢٤٠٠٠ رجل		
النوع - الطراز	العدد	السلح	النوع - الطراز	العدد	السلح
٤٠ نووية و ١٢٢٢ دبزل	١٦٢٢	غواصة هجومية	٦٥ نووية و ١٠ دبزل	٧٥	غواصة هجومية
٤٤ نووية و ٢١ دبزل	٦٥	غواصة	-	-	غواصة
١ من فئة « كييف » و ٣ مسن	٢	حاملة هليكوبتر	٢ نووية و ٨ عادية و ٣ فئة	١٢	حاملة طائرات
فئة « موسكفا »			« مينواي »		
من مختلف الأنواع	٢١٤	سفن سطح رئيسية	من مختلف الأنواع	١٧٦	سفن سطح رئيسية
من مختلف الأنواع	٦٤٥	طائرات	من مختلف الأنواع	١٢٠٠	طائرات
مجموع ١٥٠ دبابة و ٢٠٠ - ٣٠٠ مدفع	١٤٥٠٠	مشاة بحرية	مجموع ٤٢٠ دبابة و ٩٥٠ مدفعا و ٣٨٦ طائرة	١٩٦٠٠٠	مشاة بحرية

الميزان العسكري بالقوات النووية

يحتل ميزان القوى النووي أهمية خاصة بالنسبة الى الدولتين الاعظم ، فهو الذي يحدد ميزان القوى الحقيقي الذي يمكن ان يتجاهل ميزان القوى التقليدي . ولحساب ميزان القوى النووي لا بد من الاخذ بالاعتبار عاملين هما : ١ - حجم ونوعية القوة النووية الضاربة ، ٢ - مرونة هذه القوة وقدرتها على البقاء بعد الضربة الاولى . واذا كانت القوة الهجومية تحسب على اساس عدد الرؤوس النووية ودقة اصابتها وقوة انفجارها ، فان القدرة على البقاء مرتبطة بالرصد والانتذار المبكرين ، وكفاءة منظومة الاسلحة المضادة للصواريخ والطائرات الاستراتيجية ، والانتشار ، وتحصين صوامع الصواريخ عابرة القارات ، وحركية الغواصات النووية ، ووجود قاذفات استراتيجية محلقة في الجو باستمرار ، وكفاءة اجهزة القيادة والسيطرة وقدرتها على العمل بعد تلقي الضربة النووية الاولى . ومهما كانت القوة الهجومية الاستراتيجية كبيرة، فانها تفقد معناها اذا لم تكن مؤهلة للبقاء (نسبيا) بعد الضربة الاولى ، لان العدو يستطيع في هذه الحالة تحقيق الحسم عن طريق الضربة المفاجئة ، دون ان يخشى التعرض للضربة الانتقامية ، علما بأن الخوف من الضربة الانتقامية هو العنصر الرادع الذي يمنع اخذ الطرفين من البدء بالضربة الاولى .

وتملك الدولتان الاعظم جهازا متطورا للرصد والانتذار، يعتمد على الرادارات الارضية وطائرات الانتذار المبكر ومحطات الانتذار المبكر البحرية وسلسلة الاقمار الاصطناعية . وفيهما مراكز سيطرة ارضية محصنة ومزودة بالعقول الالكترونية ، بالاضافة الى مراكز سيطرة جوية تتمثل بطائرات ضخمة مزودة بأجهزة الاتصال والحساب اللازمة لادارة الحرب النووية ، اذا ما تعرضت مراكز السيطرة الارضية للدمار . وفي الدولتين أنظمة دفاع متطورة ضد الصواريخ وضد الطائرات ، ولديهما غواصات محملة بالصواريخ النووية . واذا كان الاميركيون يملكون قاذفات قنابل استراتيجية محملة بالقنابل النووية

ومحلقة باستمرار في الجو (طائرات القيادة الجوية الاستراتيجية « ساك »)
فان السوفيات يعوضون هذا النقص بزيادة عدد الغواصات النووية . ويمكننا
على هذا الاساس ، اعتبار القدرة على البقاء في البلدين واحدة .

ولقد اصيب الخبراء الاميركيون بقلق كبير في منتصف العام ١٩٧٥ ، عندما
وجدوا على الصور الملتقطة بالاقمار الاصطناعية ما يشير الى ان السوفيات
يقومون ببناء منشآت ضخمة لم تستطع وكالة المخابرات المركزية تحديد ماهيتها
او الغرض منها . ويعتقد الاميركيون اليوم ان هذه المنشآت عبارة عن مراكز
سيطرة حصينة تقع على عمق ١٠٠ متر تحت سطح الارض ، وملاجئ للدفاع
المدني ضد الاخطار النووية ، ومستودعات لخزن كميات كبيرة من المومن ،
ومصانع صغيرة لمتابعة انتاج المعدات الحساسة الهامة خلال الحرب النووية .
وهم يرون ان بناء هذه المنشآت وزيادة اهتمام السوفيات ببعثرة المدن والمراكز
الصناعية الكبرى ، ومضاعفة عدد وحدات الدفاع المدني (٧٥ الف رجل) عبارة
عن مؤشرات تدل على ان السوفيات يحاولون رفع مستوى القدرة على البقاء .

وليس هناك تقييم دقيق معلن يحدد ميزان مستوى القدرة على البقاء بين
الاميركيين والسوفيات . ولكن هناك تقييمات سرية يحتفظ بها كل طرف لنفسه .
ويمكننا ان نستنتج - عن طريق المحاكمة المنطقية - ان كل طرف يعتقد بأن لدى
الطرف الاخر قدرة على البقاء تجعله مؤهلا لتسديد الضربة الانتقامية بعد تلقي
الضربة الاولى . ويأتي هذا الاستنتاج من الخوف المتبادل الذي يؤثر على
الطرفين ، ويردعهما ، ويدفعهما للبحث عن الوفاق والسعي لعقد اتفاقية جديدة
لتحديد الاسلحة الاستراتيجية (سولت - ٢) ، كبديل عن اتفاقية (سولت - ١)
المعقودة في العام ١٩٧٢ . كما انه يأتي من الفكرة القائلة بأنه لو وصل احد
الطرفين الى قناعة مطلقة بقدرته على البقاء وانعدام هذه القدرة عند خصمه ،
لاستغل هذا الوضع ، ولقام بعملية ابتزاز تعيد الى الازهان الابتزاز النازي
لاوروبا في النصف الثاني من الثلاثينات ، وابتزاز الاميركيين للسوفيات في
السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية ، وكان احتكار السلاح الذري فيها
بيد واشنطن .

اما على صعيد القوة الضاربة النووية ، فان لدى الطرفين الرؤوس النووية
والوسائط اللازمة لحملها الى الهدف . وتمثل هذه الوسائط بالصواريخ
عابرة القارات ، والصواريخ الجوالة المجهزة ، والصواريخ التي تنطلق من
الفواصات ، والقاذفات النووية بعيدة ومتوسطة المدى . بالاضافة الى وسائط
نقل القنابل الذرية التكتيكية (المدافع الذرية ، وبعض طائرات القتال ، والصواريخ
التكتيكية ارض - ارض) . وفي اواخر العام ١٩٧٦ كان ميزان وسائط حمل
الذخائر النووية التكتيكية متعادلا الى حد بعيد في اوروبا ، حيث تتجاها أكبر

مجموعتين من الاسلحة النووية التكتيكية . وكانت الوسائط النووية الاستراتيجية ذات الطابع الهجومي كما هو مبين في الجدول التالي :

الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة	النوع
١٥٢٧	١٠٥٤	صواريخ عابرة للقارات
٨٤٥	٦٥٦	صواريخ نووية تنطلق من الغواصات
١٣٥	٢٨٧	قاذفات نووية بعيدة المدى
٦٠٠	٦٦	قاذفات نووية متوسطة المدى

ولكن الاميركيين كانوا يملكون - حتى منتصف العام ١٩٧٦ - تفوقا في مجالين هما : عدد الرؤوس النووية ، ووزن الحمولة الحربية للمدى الاقصى ، في حين كان السوفيات يملكون تفوقا في معادل القوة الانفجارية لمجمل الرؤوس النووية .

● ففي مجال الرؤوس النووية كان الاميركيون يملكون ٨٥٣٠ رأسا نوويا مقابل ٣٢٥٠ رأسا لدى السوفيات . وهذا يعني ان عدد الاهداف السوفياتية التي يمكن ضربها اكبر من عدد الاهداف الاميركية . ولكن هذا التفوق أخذ بالزوال منذ ان بدأ السوفيات يطورون جيلا جديدا من الصواريخ عابرة القارات ذات الرؤوس المتعددة . وتقدر وكالة المخابرات المركزية الاميركية ان ميزانية الصواريخ السوفياتية عابرة القارات تعادل سبعة امثال الميزانية الاميركية المماثلة ، وان من المنتظر ان يضع السوفيات في الخدمة في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ جيلا جديدا من الصواريخ متعددة الرؤوس . واكثر ما يشغل بال الاميركيين ان السوفيات لجأوا الى تطوير اسلحة لا تشملها اتفاقية فلاديفوستوك ، التي حددت عدد الصواريخ عابرة القارات وقاذفات القنابل بـ ٢٤٠٠ وحدة لكل بلد . وتتضمن الاسلحة غير المشمولة بالاتفاقية الصواريخ متوسطة المدى التي يملك السوفيات منها ٦٠٠ صاروخ ، يمكن ان تهدد دول حلف شمالي الاطلسي ، خاصة وان الاميركيين لا يملكون حتى الان عددا كافيا من الصواريخ الهجومية متوسطة المدى .

وبحصول السوفيات على الصاروخ الجوي المجنح « اسس - اسس - ٢٠ » سطح - سطح ، أصبح بوسعهم تكريس صواريخهم عابرة القارات لضرب الاهداف الاميركية ، وتكريس الصواريخ متوسطة المدى لضرب اهداف اوروبية او صينية .

ويمكن حساب وزن الحمولة الحربية للمدى الاقصى من حساب وزن الصاروخ الاستراتيجي بعد ان يبدأ تحليقه باليستكي ، وحساب وزن الحمولة الحربية للطائرات على مدى يفوق ٦٠٠٠ كيلومتر . ولا يعطي هذا العامل صورة عن

القوة التدميرية لمجمل الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ، ولكنه يعطي تصورا عاما لقدرة الحمل التي يملكها مجمل هذه الاسلحة . وهي تعادل :

– بالنسبة الى الطائرات في ظروف الطيران المثلى : اميركا ٢٢ر٨ مليون رطل . الاتحاد السوفياتي ٧ر٤ ملايين رطل .

– بالنسبة للصواريخ عابرة القارات وصواريخ الغواصات : اميركا ٢ر٣ مليون رطل . الاتحاد السوفياتي ٨ر٢ ملايين رطل .

● ولاحظ هنا ان السوفيات متفوقون في هذا المجال بالنسبة للصواريخ . وان الاميركيين متقدمون بالنسبة للطائرات . ولكن تقدم السوفيات يبقى اكثر ثباتا نظرا لان للصعوبات التي تلاقي اعتراض الصواريخ اكبر من الصعوبات التي تلاقي اعتراض الطائرات .

● ويعدل السوفيات نقص عدد الرؤوس النووية بضخامة القوة التدميرية . واذا كانت زيادة عدد الرؤوس النووية لدى اميركا تنسجم مع اتساع رقعة الاتحاد السوفياتي وتبعثر مراكزه البشرية والصناعية ، فان زيادة القدرة التدميرية لدى السوفيات (ما يعادل انفجار ٢٧٢٥ مليون طن مقابل ١٩٣٠ مليون في اميركا) تنسجم مع تكاثف التجمعات البشرية والصناعية الحساسة في الولايات المتحدة . ولهذا الامر علاقة بمسألة القدرة على البقاء ، وله بالتالي علاقة بالردع النووي المتبادل .

ان مجمل ميزان القوى التقليدية يدل على ان السوفيات متفوقون في مجال القوات البرية وخاصة في الدبابات، وان السلاحين الجوي الاميركي والسوفياتي يتقدمان بسرعة متماثلة وعلى خطين غير متوازيين ، وان مقارنتهما بشكل مجرد مسألة غير صحيحة ، وان المقارنة الصحيحة يجب ان تشمل الطيران والمدفعية وانظمة الدفاع ضد الطائرات معا . ولقد رأينا ان التعادل في هذا المجال قائم (نظريا) ، اذ لم تندلع حتى الان اي حرب يجرب فيها الطرفان وسائطهما وتكتيكاتهما بواسطة جنودهما وليس بواسطة جنود دول اخرى ، لمعرفة القيمة العملية للتعادل المحسوب نظريا . وتبقى البحرية الاميركية التقليدية متفوقة على البحرية السوفياتية المماثلة .

ولكن هذا الميزان التقليدي المائل قاريا لجانب السوفيات ، والمائل محيطيا لجانب الاميركيين ، لا يفيد الا بالنسبة للحروب المحلية المحدودة ، وهو يفقد جزءا كبيرا من معناه عند النظر اليه بمنظار المجابهة بين المعسكرين الشرقي والغربي ، لان من المتعذر اليوم تصور وقوع مثل هذه المجابهة في منطقة حساسة

من العالم (ألمانيا مثلا) ، دون ان ندخل في الحساب احتمالات التصعيد الى حرب نووية محدودة ، يمكن ان تتحول بسرعة الى حرب نووية شاملة يتحاشى الطرفان وقوعها .

ورغم حيوية ميزان القوى التقليدية بين الدولتين الاعظم بالنسبة الى دول العالم الثالث التي تشكل مسارح الحروب المحلية المحدودة ، وتحصل على اسلحتها من ترسانات الدول الصناعية المتقدمة ، فان من الضروري ان تأخذ هذه الدول بالحسبان ان ميزان القوى التقليدية ذو قيمة محدودة بالنسبة الى سياسات العمالقة ، لانه يبقى محكوما بالميزان النووي المتوازن بين الشرق والغرب ، والرعب النووي الذي يدفع موسكو وواشنطن للبحث عن وسيلة لايقاف السباق النووي ، عن طريق اتفاقية جديدة لا يحدد فيها عدد القاذفات الاستراتيجية والصواريخ العابرة القارات فحسب ، بل يحدد فيها ايضا عدد الرؤوس النووية ، وقيمة القوة التفجيرية الشاملة ، وعدد الصواريخ الجوالة المجنحة والقاذفات النووية متوسطة المدى ، وكل ما يمكن ان يؤثر على الميزان الاستراتيجي . مع تأجيل البحث في الاسلحة التكتيكية التي تبقى محدودة الاهمية في ظل ميزان استراتيجي مستقر .

هذا هو التوجه العام للسياستين السوفياتية والاميركية . وهو توجه قديم بدأ في عهدي نيكسون وفورد ، ولكنه سيأخذ بعدا اكبر في عهد كارتر الذي سيتابع الخطوات التي جرت في موسكو وفلاديفوستوك وهلسنكي ، رغم معارضة صقور المجموعة « الاقتصادية - العسكرية » التي ترى ان التوصل الى اتفاق لتحديد الاسلحة النووية يعني انخفاض مصروفات الدفاع ، وتناقص الارباح التي تجنيها شركات صناعة الاسلحة والطائرات والصواريخ والمعدات الالكترونية .

ويبدو ان القادة السوفيات جادون في البحث عن صيغة تؤمن توقف سباق التسلح الاستراتيجي . وليس امامهم معارضة داخلية تعيق جهودهم . والادارة الاميركية جادة ايضا ، فهي بحاجة لمثل هذه الصيغة حتى تخفض مصروفاتها العسكرية ، وتكرس جزءا اكبر من الميزانية الاميركية لحل معضلات اجتماعية واقتصادية متفاقمة . ولكن هذه الادارة لا تملك الحرية الداخلية الكاملة ، فهي تصطدم بالبنتاغون وبتجار الاسلحة وكبار الصناعيين الحربيين . ولقد بدأت الحرب الباردة بين كارتر ومعارضيه منذ ان اعلن الرئيس الاميركي عن رغبته في تخفيض ميزانية الدفاع لعام ١٩٧٨ ، والسير بخطى حثيثة على سبيل تحديد الاسلحة النووية وتحديد التجارب النووية . وقد تتحول هذه الحرب الباردة الى صدام تحدد نتيجته ما اذا كان العالم سيسير نحو مزيد من الانفراج الدولي ام نحو مزيد من التوتر في العلاقات الدولية ، وما ينجم عن ذلك من صراعات

محدودة محلية في المناطق الساخنة من العالم ، وفي طليعتها الشرق
الاطوسط .

ويقف السوفييات من الصراع الاميركي موقف المراقب الحذر . فهم مستعدون
لمتابعة المسيرة اذا انتصرت ادارة كارتر ، ولكنهم لا يسقطون من حسابهم
ضرورة الاستعداد لمتابعة تدعيم قوتهم النووية الاستراتيجية اذا ما سقطت
سياسة كارتر ، وتوقف توجهه نحو « الانفراج » الدولي .

البحرية الاسرائيلية قبل وبعد حرب ١٩٧٣

محمود عزمي

ترجع النشأة الاولى للسلاح البحري الاسرائيلي الى المجموعات الخاصة من رجال عصابات « الهاجاناه » و « الارغون » و « شتيرن » التي كانت تشارك في الرحلات البحرية السرية التي جرت من اوروبا الى فلسطين في السنوات ١٩٤٥ - ١٩٤٨ ، وتم خلالها تهريب كميات من الاسلحة والذخائر ونحو ١٠٠ الف مهاجر يهودي ، معظمهم من المعتقلين السابقين في المعتقلات النازية خلال الحرب العالمية الثانية . وقد شاركت في عمليات الهجرة غير الشرعية (اي التي تمت دون موافقة سلطات الانتداب البريطاني) ٦٥ سفينة معظمها كان مستأجرا ، ولكن بعضها كان مملوكا للعصابات الصهيونية المذكورة (مثل السفينة « نورث لاند » الاميركية الصنع التي سبق أن خدمت في الحرب العالمية الثانية في حرس السواحل الاميركي واشترقتها شركة « بانامانيان » عام ١٩٤٧ لحساب « الهاجاناه » ، التي اطلقت عليها اسم « الدولة اليهودية » وحدث بينها وبين احدى المدمرات البريطانية صدام اثناء احدى عمليات تسللها الى شواطئ فلسطين لا تزال مهاجرين جدد ، وقد انضمت بعد ذلك الى السلاح البحري الاسرائيلي تحت اسم « InsEilat » وسلحت بمدفع واحد وشاركت في حرب ١٩٤٨ (١) . وقد ترتبت على العمليات السرية السابقة لنشأة الدولة الاسرائيلية توفر بعض الخبرات الملاحية والعناصر البشرية مع قليل من السفن ، التي استثمرت في تشكيل السلاح البحري عام ١٩٤٨ ، الذي ضم بعض زوارق وسفن الدورية وزوارق الطوربيد ، ومن ثم كان له دورا محدودا للغاية في العمليات الحربية التي جرت في حرب ١٩٤٨ ، خاصة وأن اقوى تسليح للفرقاطات « Freighters » القديمة التي تزود بها كانت بعض المدافع المعتيقة الطراز عيار ٦٥ مم . وكانت اهم العمليات التي قام بها السلاح البحري في هذه الحرب هو محاولة فرض حصار محدود على مرفأ « غزة » خلال عمليتي « الضربات العشر » و « حورف » اللتين جرتا ضد الجيش المصري في شهور تشرين الاول (اكتوبر) وكانون الاول والثاني (ديسمبر ويناير) ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، واستطاع خلالها زورق طوربيد اسرائيلي أن يغرق سفينة حربية صغيرة كانت تدعى « الامير فاروق » قرب شواطئ

«غزه» ، كما قام السلاح المذكور بانزال بعض مجموعات « الكوماندوس » على شواطئ سيناء الشمالية حيث قاموا بنسف اجزاء من الخط الحديدي بين العريش و « رفح » اثناء عملية « حورف » في اواخر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ . وعموما كان حجم ونوعية العمليات البحرية طوال حرب ١٩٤٨ محدودا للغاية بالنسبة لكلا الطرفين ، وان كانت البحرية المصرية (وهي البحرية العربية الوحيدة التي كان لها نشاط في الحرب المذكورة) قد قامت بنشاطات اكثر فاعلية من البحرية الاسرائيلية بحكم امتلاكها اصلا لنواة سلاح بحري اكبر واكثر تدريبا وتنظيما ، فقصفت الفرقاطات التابعة لها مرافئ « قيصرية » و « نهاريا » اكثر من مرة .

واقدر ان كان ضعف الاسلحة البحرية المتوفرة لكل من الدول العربية من جهة واسرائيل من جهة اخرى ، هو السبب الرئيسي لضعف العمليات البحرية حجب ونوعا وشبه انعدام تأثيرها على مجرى العمليات الحربية البرية والجوية التي جرت في الحرب العربية - الاسرائيلية الاولى ، وذلك رغم الاهمية الحيوية الاستراتيجية للبحر الابيض المتوسط كمجال للعمليات البحرية بالنسبة للطرفين ، فالمبادرة الهجومية العربية في ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٨ كانت تتطلب ضرورة فرض حصار بحري على شواطئ فلسطين لمنع وصول أي تعزيزات جديدة من الرجال والسلاح والعتاد والوقود الى الدولة الصهيونية الوليدة ، أو على الاقل عرقلة وصول هذه التعزيزات ، والسبب نفسه كانت الدولة الصهيونية في حاجة لسلاح بحري قادر على تأمين حركة الملاحة الى مرافئها الرئيسية «تل ابيب» و« يافا » و« حيفا » و« عكا » لضمان وصول حاجاتها من السلاح والعتاد والمركبات والوقود بالكميات الكافية لصمودها في وجه الهجوم الاستراتيجي العربي الجاري على عدة جبهات ثم انتزاع المبادرة وتوسيع الارض المحتلة في فلسطين . ولكن اشراف الدول الامبريالية على مصادر تسليح الدول العربية وتحكمها شبه المطلق فيها ، حال دون توفر كميات ونوعيات التسليح الازم لها في تصديها للدولة الاسرائيلية ، وخاصة في مجالات الاسلحة البحرية والجوية (والمدرعات ايضا بدرجة اقل نسبيا) ، وبدون توفر اسلحة بحرية فعالة تضم قوة من المدمرات والغواصات تحميها قوة جوية فعالة كان من المستحيل على دول المواجهة العربية ان تفرض الحصار البحري على اسرائيل خلال حرب ١٩٤٨ ، ومن ثم لم تكن هناك ضرورة ملحة على اسرائيل لكي تنشئ سلاحا بحريا فعالا عند قيام الدولة وطوال حرب ١٩٤٨ ومحاولة تأمين متطلبات مثل هذا السلاح من السفن والرجال من الدول الامبريالية المساندة لها .

البحرية الاسرائيلية في حربي ٥٦ و ٦٧ :

وفي السنوات الفاصلة بين حربي ١٩٤٨ و ١٩٥٦ شهدت البحرية الاسرائيلية

نموا ملحوظا في قوتها سواء من حيث الكم أو النوع ، خصوصا أن زودتها بريطانيا بالمدمرتين « ايلات » و « يافا » ، إذ كان الوزن القياسي لكل منهما يبلغ ١٧١٠ اطنان (و ٢٥٥٥ طنا بحمولة كاملة) ، وكل منهما مسلحة بأربعة مدافع عيار ١١٥ مم و ٦ مدافع م / ط عيار ٤٠ مم و ٤ قاذفات لقنابل الاعماق المضادة للغواصات . ويتألف طاقم الواحدة من ٢٥٠ بحارا وضابطا . وكانت هاتان المدمرتان تعتبران قطع حديثة قوية وضخمة بالقياس للفرقاطات القديمة المسلحة بمدفع أو مدفعين عيار ٦٥ مم المتخلفة من الحرب العالمية الاولى ، أو بالقياس لمحطمة الجليد القديمة « نورث لاند » المبنية عام ١٩٢٧ والتي لم تكن سرعتها تزيد عن ٧ عقد بحرية في الساعة ، التي كانت تستخدمها البحرية الاسرائيلية خلال عام ١٩٤٨ .

والتطور الجديد الآخر الذي اصابته البحرية الاسرائيلية خلال الفترة المذكورة ، من حيث اتساع المهام نسبيا ، هو وجود قوة صغيرة من الزوارق وسفن الانزال في ميناء « ايلات » على خليج العقبة (الذي استولت عليه اسرائيل في اوائل عام ١٩٤٩ بالتواطؤ مع الجنرال غلوب قائد الجيش الاردني آنذاك) ، ولكن هذه القوة ظلت حبيسة الميناء المذكور منذ ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٥ حين شددت مصر الحصار على مضائق « تيران » عند مدخل خليج العقبة وعززت حاميتها في « شرم الشيخ » ووضعت بطارية من المدفعية الساحلية في « رأس نصراني » الواقعة الى الشمال قليلا من « شرم الشيخ » . بحيث تتحكم تماما في الملاحة من « ايلات » الى البحر الاحمر . وعشية حرب ١٩٥٦ كانت البحرية الاسرائيلية تتألف اساسا من مدمرتين و ٩ زوارق طوربيد وسفینتي انزال فضلا عن بعض زوارق الدورية والفرقاطات القديمة ، وكان معنى ذلك تدنى شديد في القوة الضاربة البحرية ، وضعف شديد في امكانات توفير حراسة فعالة للسواحل الاسرائيلية نظرا لعدم قدرة تشغيل اكثر من مدمرة واحدة في الدورية الدائمة . ولكن هذا الوضع لم يكن يثير القلق لدى رئاسة الاركان الاسرائيلية التي بنت استراتيجيتها العامة ، أي نظريتها الامنية ، على اساس مبدأ « الحرب القصيرة » وأن « حصارا بحريا طويلا هو احتمال غير متوقع ومن ثم فإن قوة بحرية كبيرة ليست مطلوبة ، لانه وفقا لافتراض « الحرب القصيرة » فإن أي حصار بحري قد يفرضه العرب سوف يتم رفعه ان عاجلا أو آجلا بواسطة التدخل الدبلوماسي للقوى الكبرى . او بواسطة الحاق الهزيمة بهم في ميدان العمليات البرية » (٢) . ولذلك عمدت اسرائيل الى تخزين قدر كاف من المؤن والوقود والاسلحة والذخائر يجعلها قادرة على تحمل مثل هذا الحصار البحري القصير الامد . هذا بالاضافة الى اعتمادها على قوتها الجوية ، الجاري تطويرها بمعدلات كبيرة تفوق كثيرا معدلات نمو القوة البحرية ، في تأمين سواحلها ضد هجمات البحرية العربية المحتملة ، خاصة النهارية منها . ولكن في النتيجة الاخيرة

كان معنى ضعف البحرية الاسرائيلية على هذا النحو انه لن يصبح امام اسرائيل في حالة اي تهديد بحري عربي مهما كان صغيرا أو محدودا سوى خيار الحرب الشاملة ، في حالة اذا لم تسفر ضغوط القوى الدولية الدبلوماسية عن نتيجة عملية . وفي هذه الاثناء ، أي عشية حرب ١٩٥٦ ، كانت البحرية المصرية قد بدأت تدخل مرحلة جديدة من تطورها الكمي والنوعي ، إذ كانت قد حصلت بمقتضى صفقة الاسلحة السوفياتية عام ١٩٥٥ على مدمرتين حديثتين من طراز « سكوري » ، التي كانت مدافعها من عيار ١٢٠ مم ذات مدى يفوق مدى مدافع المدمرات الاسرائيلية عيار ١١٥ مم (كانت الواحدة وزنها القياسي ٢٦٠٠ طن وبحمولة كاملة ٢٥٠٠ طن ومسلحة بأربعة مدافع ١٢٠ مم ومدفعين م/ط ٧٦ مم و٧ اخرى عيار ٢٧ مم فضلا عن ١٠ انابيب طوربيد عيار ٥٢٣ مم وقاذفات قنابل اعماق) وتتفوق عليها في بقية التسليح والحمولة والسرعة ومدى العمل ، كما حصلت على نحو ٣٠ زورق طوربيد ، وذلك بالاضافة لما كان لديها من مدمرتين بريطانية الصنع و٧ فرقاطات و« كورفيت » ، وكانت قد حصلت ايضا على ٣ غواصات سوفياتية ما زال اطلاقها تحت التدريب . ولذلك لم يكن من الممكن للبحرية الاسرائيلية ان تواجه البحرية المصرية في حرب ١٩٥٦ بدون التدخل البريطاني - الفرنسي ، خاصة وأن الطيران الاسرائيلي لم يكن قد وصل بعد الى درجة التفوق الكمي والنوعي القادر على تأمين السيطرة الجوية في وجه الطيران المصري ، الذي كان قد بدأ يحصل على الاعداد الاولى من طائرات « الميغ ١٥ » و« الميغ ١٧ » وقاذفات القنابل « اليوشين ٢٨ » . ولذلك لم يكن للبحرية الاسرائيلية أي دور في العمليات الحربية في البحر الابيض المتوسط قبل التدخل البريطاني - الفرنسي في حرب ١٩٥٦ ، وهو التدخل الذي حال دون استفادة مصر من تفوقها البحري نظرا لقيام الاسطولين البريطاني والفرنسي بحماية شواطئ اسرائيل ومهاجمة القواعد البحرية المصرية في البحرين الابيض والاحمر ، حتى قبل الاعلان الرسمي عن التدخل في الحرب ، بدليل ان المدمرة المصرية « ابراهيم الاول » (البريطانية الصنع) التي قصفت ميناء « حيفا » في الساعة ٣٣٥ ليلة ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ بنحو ٢٢٠ قذيفة من مدافعها عيار ٤ر٤ بوصة من مسافة ٨ كلم تقريبا ، فوجئت بالمدمرة الفرنسية « كريشان » تتجول في المياه القريبة من « حيفا » واعترضتها مطلقة عليها ٤٦ قذيفة مجبرة اياها على الانسحاب بسرعة نحو « بور سعيد » ، (٣) وأثر ذلك شاركت المدمرتان « ايلات » و « ياقا » في عملية مطاردة المدمرة « ابراهيم الاول » دون ان تمكننا من اصابتها باضرار تذكر . وفي فجر اليوم التالي هاجمت المدمرة طائرتان من طراز « اوراغان » واصابتها بقذائف صاروخية دمرت معدات القيادة والاجهزة الكهربائية فتعطلت رافعات النخيرة عن العمل ، وقرر قائد المدمرة اغراقها ، الا ان الصمامات التي حاول فتحها كانت صلبة لذلك لم تمتلئ

الدمرة بالماء لتعذر فتح الصمامات ، ومن ثم استولت السفن الحربية الاسرائيلية عليها واسرت طاقمها . ولم يستطع الطيران المصري ان يوفر الحماية الجوية للمدمرة وكان هذا هو السبب الرئيسي في اصابة وتعطل المدمرة ثم وقوعها في الاسر . وباستثناء هذه العملية لم تشارك البحرية الاسرائيلية في اي عمليات اخرى خلال حرب ١٩٥٦ ، حتى ان القصف البحري الذي تم لدفاعات « رفح » لمدة نصف ساعة في ليلة اول تشرين الثاني (نوفمبر) تمهيدا لهجوم « مجموعة العمليات ٧٧ » عليها ، تولاه الطراد الفرنسي « جورج ليج » وعدد من المدمرات الفرنسية المساعدة له ، ولم تسهم فيه على اي نحو كل من المدمرتين الاسرائيليتين « ايلات » و « يافا » ، وكان ذلك مخطئا له من قبل نشوب الحرب بين القباذتين الفرنسية والاسرائيلية ، ولم يكن لاشتراك المدمرتين في مطاردة المدمرة « ابراهيم الاول » اي دخل في امتناعهما عن الاشتراك في القصف البحري المشار اليه .

وفي العشر سنوات التالية لحرب ١٩٥٦ لم يطرأ تغيير كبير على حجم ونوعية البحرية الاسرائيلية، باستثناء حصولها على ٣ غواصات بريطانية الصنع وزيادة عدد زوارق الطوربيد الى ٢٤ زورقا ، وذلك لان متطلبات اعداد القوة العسكرية الاسرائيلية القادرة على وضع نظرية الامن في صورتها الهجومية الاكثـر تطوراً (القائمة في الاساس على مبدأ الهجوم المضاد المسبق الخاطف) فسي التطبيق فرضت اعطاء الاولوية في التسليح للطيران يليه سلاح المدرعات باعتباره الجناح الثاني لثنائي « الطائرة - الدبابة » المنفذ لتكتيكات حرب الحركة السريعة ثم المظليين والمشاة الميكانيكية والمدفعية والهندسة ، اما سلاح البحرية فكان ترتيبه في نهاية سلم الاولويات التي وضعتها رئاسة الاركان في سياسة التسليح وانفاق المبالغ المخصصة لها في ميزانية الدفاع . وذلك على الرغم من زيادة قوة البحرية المصرية خلال الفترة المذكورة زيادة ملحوظة كما ونوعا ، إذ أصبحت تضم ٦ مدمرات و ٦ فرقاطات و « كورفيت » و ٩ غواصات و ٤٣ زورق طوربيد، بالإضافة لدخول عنصر جديد تماما في تسليحها قلب ميزان القوى البحرية تماما بين العرب واسرائيل وقتئذ وهو زوارق الصواريخ الموجهة التي بلغت في عام ١٩٦٥ نحو ٦ زوارق من طراز « كومار » الذي يحمل صاروخين و ٤ زوارق من طراز « اوسا » الذي يحمل اربعة صواريخ ، اي قوة نارية اجمالية قدرها ٢٨ صاروخا قادرة على اغراق كافة قطع البحرية الاسرائيلية من مدى يقع خارج اي اسلحة لديها ، إذ كان مداها يتراوح بين ٣٥ و ٤٥ كلم . والواقع ان دخول زوارق « كومار » الخدمة في البحرية المصرية عام ١٩٦٢ ثم زوارق « اوسا » عام ١٩٦٦ قد شكل مفاجأة كبرى لقيادة البحرية الاسرائيلية ، ذلك لان النوع الاول من الزوارق كان قد ظهر في البحرية السوفييتية (التي كانت اول بحرية تستخدم مثل هذا الزوارق) حوالي عام ١٩٥٩ فقط ، ومن ثم كانت البحرية المصرية هي اول بحرية في العالم خارج الاتحاد السوفييتي ودول اوربا الشرقية تستخدم

مثل هذه الزوارق ، وقد عبر الاميرال « بنيامين تيليم » قائد البحرية الاسرائيلية اثناء حرب ١٩٧٣ ، في تقرير له عن « الدروس البحرية لحرب يوم الغفران » القاه في ندوة اكتوبر الاسرائيلية التي عقدت في جامعة تل ابيب عام ١٩٧٥ ، فقال « لقد ادركنا في البحرية الاسرائيلية بسرعة ، اننا لا نواجه تغيرا كبيرا في ميزان القوى فحسب ، بل اننا اصبحنا نواجه فجأة مرحلة جديدة من التطور التاريخي البحري ليست معروفة لدينا في النظرية والفكر ، الامر الذي شكّل لنا مفاجأة لدى ادراكنا له » (٤) .

ولذلك بدأت البحرية الاسرائيلية على الفور تدرس هذا التطور الخطير فسي اساليب القتال البحري وكيفية الرد عليه بسرعة ، ومن ثم بدأت بالتعاون مع المانيا الغربية في تصميم صاروخ « غابرنيل » الموجه بالرادار وبالوسائل البصرية العادية على ارتفاعات منخفضة فوق سطح البحر وبسرعة ٠.٦ ماك لمسافة تبلغ ٢٢ كلم ويحمل رأسا حريبيا شديد الانفجار زنته ١٨٠ كلغ ، وعلى اساس انه سيوجه اساسا ضد المدمرات المصرية من طراز « سكوري » (كان الصاروخ السوفيتي « ستيكس » المسلحة به زوارق « كومار » و « اوسا » له رأس حربي زنته ٤٠٠ كلغ ويستطيع ان يصيب سفنا حمولتها اكثر من ١٠ آلاف طن بأضرار جسيمة وهو مزود بنظام توجيه ذاتي دقيق للغاية ويمكنه اصابة الزوارق الصغيرة بدقة ايضا) . كما طلبت في عام ١٩٦٥ من احواض بناء السفن في « شربور » بنرندا بناء ٦ زوارق صواريخ بموجب تصاميم وضعها ليرسن فيرفت « بريمن » في المانيا الغربية ، ذلك لان الاخيرة رأت بناء الزوارق في فرنسا لتتجنب مزيدا من المشاكل مع الدول العربية الناجمة عن تزويدها اسرائيل بصفقة الاسلحة انضخمة عامي ٦٤ - ٦٥. ثم طلبت البحرية الاسرائيلية عام ١٩٦٦ بناء ٦ زوارق اخرى . وكانت هذه الزوارق التي حملت التسمية الاسرائيلية « ساعر » يبلغ الوزن القياسي للواحد منها ٢٢٠ طنا وبحمولة كاملة ٢٥٠ طنا ، واطوالها ٤٥ × ٧ × ١٨ مترا ، وهي مزودة بأربعة محركات ديزل قوة دفعها ١٤ الف حصان ، وسرعتها القصوى ٤٢ عقدة ، ومدى عملها يصل الى ٢٥٠٠ ميل بسرعة ١٥ عقدة و ١٠٠٠ ميل بسرعة ٣٠ عقدة ، والمجموعة الاولى منها مسلحة بثمانية صواريخ « غابرنيل » و ٣ مدافع م/ط عيار ٤٠ مم وقاذفي طوربيد عيار ٥٢٢ مم . والمجموعة الثانية مسلحة بستة صواريخ ومدفع م/ط عيار ٧٦ مم . ويتألف طاقمها من ٣٥-٤٠ رجلا (٥) .

وعندما نشبت حرب ١٩٦٧ كانت البحرية الاسرائيلية لم تفرغ بعد من مهمة بناء وتسليح الزوارق الجديدة والتدريب عليها واستيعاب التقنية والتكتيكات الجديدة المترتبة على هذا التطور الثوري الجديد في التسليح والقتال البحري ، ولم يكن الصاروخ « غابرنيل » قد استكمل عملية تصميمه وتعميمه للاستخدام العملي ، لذلك لم تشهد هذه الحرب عمليات بحرية اسرائيلية تذكر باستثناء

محاولات اغارة وحدات ضفادع بشرية فاشلة ضد مينائي الاسكندرية وبورسعيد، وقيام قوة مؤلفة من ٣ زوارق طوربيد في خليج العقبة بمهاجمة المواقع الدفاعية المصرية في « رأس نصراني » يوم ٦/٦/٧٧ بعد اخلائها من المدافعين نتيجة لصدور الامر بالانسحاب العام من سيناء ، ثم انزلت الزوارق بعض البصارة للتأكد من خلو المواقع المصرية من الجنود تمهيدا لهبوط طائرات النقل بعد ذلك في مطار « شرم الشيخ » الى الجنوب من « رأس نصراني » بكيلومترات قليلة وهي تحمل قوة من المظليين للاستيلاء على المنطقة بأسرها بعد اشتباكات قصيرة مع بقايا القوات المصرية الموجودة هناك .

تأثير عملية اغراق المدمرة « ايلات » :

وعقب حرب ٦٧ زادت الاعباء الدفاعية الملقاة على عاتق البحرية الاسرائيلية، فقد زاد طول الشواطئ التي يجب عليها حراستها في البحر الابيض المتوسط ، نتيجة للاستيلاء على قطاع غزة وسيناء ، واصبح نحو من ٤١٨ كلم . كما بلغ طول هذه الشواطئ في منطقة البحر الاحمر على امتداد خليجي العقبة والسويس نحو ٦٤٣ ، وحيث توجد اهداف حيوية مثل مضائق « تيران » وآبار النفط في الشاطئ الشرقي لخليج السويس ، خاصة عند « ابو رديس » و « سدر » . كما ادى سقوط الضفة الغربية للاردن الى وجوب حماية نحو ١٠٠ كلم من الشاطئ الغربي للبحر الميت بدوريات من الزوارق الخفيفة تحسبا لهجمات محتملة للفدائيين الفلسطينيين من قواعدهم في الاردن . لكن البحرية الاسرائيلية لم تكن تمناك القطع اللازمة لحماية كل هذه الشواطئ ، سواء بالنسبة لعمليات المراقبة او عمليات اعتراض القطع البحرية العربية . ولذلك زودت ببعض الطائرات المروحية وطائرات الهليكوبتر المسلحة للقيام باعمال الدوريات البحرية ومشاركة طائرات السلاح الجوي في التصدي للقطع البحرية العربية ومطاردتها . ورغم ثقل هذه المهام بالنسبة الى القوة المحدودة للبحرية الاسرائيلية ، فقد بقيت في المرتبة شبه الاخيرة بالنسبة الى اولويات التسليح بالنسبة لرئاسة الاركان الاسرائيلية ، التي باتت منتشية بنصرها الخاطف الذي حققته قواتها البرية والجوية ضد الجيوش العربية الثلاثة في سيناء والجولان والضفة الغربية ، ومطمئنة الى القوة الرادعة للسلاح الجوي القادر على التخفيف كثيرا عن السلاح البحري ومهامه الصعبة ، ومن ثم سارت عملية تجهيم قوة زوارق الصواريخ الجديدة بهدوء ودون الشعور بحاجة ملحة للاسراع بها ، الى ان اغرقت المدمرة « ايلات » يوم ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ اثناء قيامها باعمال الدورية قرب بور سعيد بواسطة ثلاثة صواريخ « ستيكس » اطلقت عليها من زورقي صواريخ مصريين من طراز « كومار » (كانت البحرية المصرية لديها وقتئذ ١٩ زورقا من طرازي « كومار » و « اوسا » ، وقد شل الصاروخ الاول المدمرة عن الحركة واغرقها الصاروخ الثاني ، وفقد من طاقم المدمرة ٤٧ من بحارتها وجرح

٥٤ من البحارة الآخرين الذين تم انقاذهم . ودفعت هذه الكارثة التي حلت بالبحرية الاسرائيلية الى اتخاذ قرار بابطال استخدام المدمرات كسلاح رئيسي فيها والسعي السريع للحصول على زوارق الصواريخ الفرنسية المصنع وتطوير بحوث الصاروخ « غابرييل » والمعدات الالكترونية المكملة لتسليح الزوارق ، فضلا عن وضع التكتيكات القتالية الجديدة اللازمة لها ، بعد ان اكدت « ايلات » حقيقة بدء مرحلة تاريخية جديدة في الحرب البحرية على المستوى العالمي . وقد حلت كارثة ثانية بالبحرية الاسرائيلية بعد ذلك بوقت قصير ، اذ غرقت الغواصة « دكار » يوم ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ في شرق البحر الابيض المتوسط في ظروف غامضة اثناء عودتها من المياه البريطانية حيث كانت تجري اصلاحات شاملة ، وغرق معها طاقمها المؤلف من ٦٩ ضابطا وبحارا .

ونتيجة لالاح اسرائيل على مصانع بناء الزوارق الفرنسية سرعة بناء الزوارق المطلوبة منذ عام ١٩٦٥ ، وصل الى « حيفا » اول زورق منها في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، اي بعد غرق « ايلات » بنحو شهرين واطلق عليه اسم « مفتاح » ، ولكنه كان مجرد زورق غير مسلح على اي نحو بعد . ومضت خمس سنوات قبل ان يتم تسليح هذه الزوارق على النحو الذي ظهرت بعد ذلك في حرب ١٩٧٣ . وفي عام ١٩٦٨ بدأت البحرية الاسرائيلية في وضع تصميم جديد لزوارق بعيدة المدى تصلح للعمل في البحر الاحمر ، وهي التي عرفت باسم « رشاف » ، وبدأ بناء الزورق الاول في احواض « حيفا » عام ١٩٧٠ وانتهى العمل فيه ثم انزل الى البحر في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٧٣ ليبدأ الخدمة العملية بعد تسليحه في نيسان (ابريل) من العام نفسه ، ثم انزل الزورق الثاني من هذا الطراز واسمه « كيشيت » في ٢٣ آب (اغسطس) من العام نفسه . وتبلغ الحمولة الكاملة لهذا النوع من الزوارق ٤١٥ طننا واطوالها ١٠٨ر١٠ × ٧ر٦٢ × ٢ر٤٥ مترا ، وهي مزودة بأربعة محركات ديزل قوتها ١١ الف حصان ، وسرعتها القصوى ٢٢ عقدة ، ومدى عملها ١٢٥٠ ميلا بسرعة ٣٠ عقدة في الساعة ، وهي مسلحة بسبعة صواريخ « غابرييل » ومدفعين ٧٦ مم ورشاشين ١٢ر٧ مم و ٤ قنابل عماق . ولكن المشكلة الرئيسية التي واجهت القيادة البحرية الاسرائيلية وهي بصدد صياغة تكتيكات استخدام زوارقها الصاروخية تمثلت في قصر مدى صواريخ « غابرييل » بالنسبة لصواريخ « ستيكس » العربية ، اذ كان اقصى مدى لها ٢٢ كلم على حين ان الاخيرة يصل مداها الى ٤٥ كلم ، ومعنى ذلك انه كان على الزوارق الاسرائيلية ان تقطع اكثر من ٢٠ كلم وهي تحت مرمى الزوارق العربية قبل ان تستطيع ان تطلق صواريخها . وبناء على هذا تضمن التكتيك البحري الاسرائيلي على اسس ثلاثة ، الاول هو ضرورة اكتشاف وتحديد مواقع الزوارق العربية في مرحلة مبكرة قدر الامكان قبل بدء الاشتباك ، والثاني الاقتراب بسرعة من المدى الفعال الممكن اصابت الزوارق المعادية منه على ان يتم في هذه المرحلة الدقيقة والحرجة للغاية القيام باكبر قدر

يمكن من المناورة وتجنب الاصابة بصواريخ « ستيكس » ، وفي المرحلة الثالثة يتم اطلاق الصواريخ من المدى الفعال مع الاستمرار في الاقتراب من الهدف واطلاق مزيد من الصواريخ ثم استخدام المدافع ٧٦ مم الآلية اذا امكن في نهاية الاشتباك ، وكانت المرحلة الثانية هي عصب او جوهر العمليات الهجومية ، وضمان نجاحها كان يتطلب ضرورة تجهيز الزوارق بمعدات الكترونية قادرة على التشويش المضاد ضد الصواريخ واجهزة الرادار الموجودة لدى الزوارق العربية ، مع ضرورة التمكن من اطلاق نار فعالة ضد الصواريخ المعادية في الوقت ذاته راجاء المناورات بمهارة والزورق يسير منطلقا باقصى سرعة تحت النار المعادية (٦) . ويبدو انه تم تجهيز الزوارق الاسرائيلية بمعدات الكترونية متطورة وذات حجم مناسب لحجم الزوارق الصغير نسبيا ، بفضل التعاون الوثيق القائم بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية وغيرها من الدول الامبريالية التي تقدم المساعدات والمعونة التقنية لها بطريق مباشر او غير مباشر ، وهو الشيء الذي لم يتسرب تفاصيله العملية والتقنية بصورة علنية حتى الآن . هذا بالاضافة الى الجهود الاسرائيلية الذاتية المستندة على درجة كبيرة من التطور العلمي والتقني الذي احرزته اسرائيل ، والذي حفزتها عليه في مجال الزوارق الصاروخية رغبتها الشديدة في استيعاب درس « ايلات » المؤلم والاستفادة منه في تطوير قوتها البحرية الضاربة .

هذا وكانت البحرية الاسرائيلية قد حصلت على ٧ زوارق فقط من الاثني عشر زورقا التي تعاقدت على بنائها في « شربور » عندما فرضت فرنسا حظرا عاما على تصدير السلاح الى الدول المتورطة في صراع الشرق الاوسط ، ولذلك دبرت مخابراتها بالتواطؤ مع بعض المسؤولين الفرنسيين عملية سرقة الزوارق الخمسة المتبقية في احواض « شربور » بنورماندي على الساحل الفرنسي المطل على الاطللسي في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩ ، ووصلت الزوارق الى « حيفا » بعد رحلة بحرية استغرقت ٦ ايام .

دور البحرية في حرب ١٩٧٣ وما بعدها :

وعند نشوب حرب ٦ تشرين الاول (اكتوبر) كان لدى البحرية الاسرائيلية ١٤ زورق صواريخ ، ١٢ من فئة « ساعر » واثنين من فئة « رشاف » اجمالي قوتها النارية ٩٨ صاروخا ، وغواصتان و ٩ زوارق طوربيد و ٢٠ زورق دورية و ١٠ سفن انزال صغيرة . على حين كان لدى البحرية المصرية ٥ مدمرات و ٤ سفن حراسة (فرقاطات وكورفيت) و ١٢ غواصة و ١٩ زورق صواريخ (١٢ منها طراز « اوسا » و ٧ طراز « كومار ») اجمالي قوتها النارية ٦٢ صاروخا ، و ٣٦ زورق طوربيد و ١٢ زورق دورية مسلحة بقذائف صواريخ مدفعيصة « كاتيوشا » ، و ٨ كاسحات الغام و ١٤ سفينة انزال صغيرة . وكان لدى البحرية السورية ٨ زوارق صواريخ (٦ « كومار » و ٢ « اوسا ») اجمالي

قوتها النارية ٢٠ صاروخا ، و ١٧ زورق طوربيد و ٣ زوارق دورية و ٤ كاسحات الغام .

اي ان البحرية الاسرائيلية كانت تتمتع بتفوق محدود في اجمالي القوة النارية لزوارق الصواريخ من حيث عددها مقابل تخلفها في مدى النيران المؤثرة . وقد عمدت البحرية الاسرائيلية الى اخذ المبادرة الهجومية في ليلة ٦ - ٧ تشرين الاول (اكتوبر) فأرسلت قوة تضم ٥ زوارق صواريخ (فئة ساعر على الارجح) الى الشواطئ السورية قرب « اللاذقية » حيث اشتبكت في حوالي الساعة ١٠:٣٠ مساء مع زورق طوربيد بنيران مدافعها بواسطة زورق واحد على حين هاجمت بقية الزوارق قوة من زوارق الصواريخ السورية كانت على مبعده ٤٠ كلم من القوة الاسرائيلية وقد اطلقت الزوارق السورية صواريخها من مسافة ٣٧٥ كلم تقريبا واطلقت الزوارق الاسرائيلية صواريخها من مسافة ٢٠ كلم . وتزعم المصادر البحرية الاسرائيلية ان زوارقها استطاعت ان تتجنب الاصابة بالصواريخ السورية وانها تمكنت من اصابة ٣ زوارق سورية فضلا عن زورق الطوربيد وكاسحة الغام (٧) . وفي ليلتي ١١-١٢ و ١٢-١٣ تشرين الاول (اكتوبر) هاجمت مجموعة من الزوارق الاسرائيلية بالتعاون مع طائرات الهليكوبتر المسلحة بالصواريخ مينائي « اللاذقية » و « طرطوس » وقصفت مستودعات الوقود الموجودة بهما ، وكذلك حدث في ميناء « بانياس » . وفي يومي ١٤ و ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) نشبت معركتان بحريتان بين الزوارق السورية تساندها المدفعية والزوارق الاسرائيلية لم تعرف نتائجها على وجه الدقة بعد ، ان قالت البلاغات السورية انه تم اغراق ٤ زوارق اسرائيلية ولم تشر المصادر الاسرائيلية الى نتائج هذه المعارك ، وانما زعمت ان السفن السورية عموما لم تضر مراقبتها بعد المعركة التي جرت ليلة ٦-٧ المشار اليها آنفا . أما على الجبهة المصرية فقد قامت قوة من ٦ زوارق اسرائيلية ليلة ٨-٩ تشرين الاول (اكتوبر) بدورية هجومية في المنطقة الواقعة بين « دمياط » وبحيرة « البرلس » في شمال الدلتا حيث اشتبكت مع قوة من زوارق الصواريخ المصرية اطلقت على الزوارق الاسرائيلية ١٢ صاروخا دفعة واحدة في الساعة ١٢:٣٠ مساء من مسافة ٤٣ كلم تقريبا ، على حين اطلقت الزوارق الاسرائيلية صواريخها بعد ذلك بنحو ٢٠ دقيقة من مسافة ٢٠ كلم ، وتقول المصادر الاسرائيلية انها اغرقت ٤ زوارق مصرية من طراز « اوسا » في هذه المعركة ، على حين تقول المصادر المصرية انها اغرقت ٤ زوارق اسرائيلية . وفي ليلة ١٥-١٦ تشرين الاول (اكتوبر) دارت معركة اخرى قرب شاطئ « ابو قير » الواقعة على بعد كيلو مترات قليلة الى الشرق من الاسكندرية بين مجموعة من الزوارق المصرية الكامنة خلف جزيرة « دسوقي » بمساندة صواريخ ساحلية ارض - بحر من طراز « سامليت » مع اربع زوارق صواريخ اسرائيلية كانت تحاول مهاجمة مرسى « ابو قير » ، وتقول

المصادر المصرية انها اغرقت ثلاثة زوارق اسرائيلية في هذه المعركة منها زورق اغرقته الطائرات بعد ان عثرت عليه مصابيا امام « رشيد » فجر اليوم التالي ، كما حصلت عناصر الاستطلاع البحري المصري اثر المعركة على صاروخ « غابرييل » بكاملة في الزورق المذكور ، وتم فحصه فنيا حيث تبين انه تجميع لاجزاء فرنسية وايطالية فضلا عن بعض الاضافات الاسرائيلية البسيطة . واذ ما جمعنا حصيلة الخسائر العربية في زوارق الصواريخ التي ذكرتها المصادر الاسرائيلية سنجد انها ٧ زوارق (٤ مصرية و ٣ سورية) ، كما تبلغ جملة الخسائر الاسرائيلية وفقا للمصادر العربية ١١ زورقا (٧ بالمياه المصرية و ٤ في المياه السورية) ، وهو رقم مبالغ فيه ، لان الاخذ به يعني ان البحرية الاسرائيلية خرجت من حرب ٧٢ لديها ٣ زوارق صواريخ فقط ، على حين ان تقرير ميزان القوى الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية البريطاني الصادر عن سنة ٧٤-٧٥ يفيد بأن البحرية الاسرائيلية كان لديها في نهاية عام ١٩٧٤ ، ١٦ زورقا للصواريخ (٨) ، ولا يعقل ان تستطيع البحرية المذكورة تصنيع ١٣ زورقا جديدا في احواض « حيفا » خلال عام واحد ، كما انه لم يرد في اي مصدر معلومات عالمي ما يفيد شراء اسرائيل لزوارق من الخارج خلال عام ١٩٧٤ .

هذا وقد قامت وحدات من المغاوير التابعين للبحرية الاسرائيلية اثناء هذه الحرب بعدة محاولات اغارة على اهداف بحرية مصرية في « رأس غارب » و « الادبية » في خليج السويس وعلى ميناء « بورسعيد » في البحر الابيض المتوسط الا انها لم تحقق نتائج ملموسة . ولم تستطع البحرية الاسرائيلية ان تفعل شيئا حيال الحصار البحري المصري الذي فرض على مضيق « باب المندب » وترتب عليه وقف الملاحة الاسرائيلية في البحر الاحمر حتى رفعت مصر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ ، وكذلك لم تستطع ان تفعل شيئا تجاه حصار الغواصات المصرية للملاحة الاسرائيلية في شرق البحر الابيض المتوسط ، والذي ادى الى تخفيض متوسط حركة الملاحة في موانئ اسرائيل من ٢٠٠ سفينة شهريا الى ٢٣ سفينة فقط خلال الفترة من ٦/١٠/٧٣ حتى ٣٠/١٠/١٩٧٣ .

وعموما فقد اتاح التفوق الجوي الاسرائيلي ، خارج اطار الدفاع الجوي العربي ، قدرة كبيرة لزوارق الصواريخ الاسرائيلية على الحركة الهجومية السريعة في البحر الابيض المتوسط ، رغم ان معظم العمليات كانت تجري تحت جنح الظلام ، وذلك لان الحماية الجوية كانت تكفل لها سبيل مواصلة الانسحاب خلال النهار دون ان تخشى كثيرا من مطاردة الطيران او البحرية العربيين لها . كما ان طائرات الهليكوبتر الاسرائيلية القادرة على العمل بفاعلية في الليل قدمت دعما فعالا للزوارق في عملياتها سواء في الاستطلاع والانداز المبكر او في مشاغلة الزوارق العربية بنيران صواريخها ورشاشاتها . وفي النتيجة اعتبرت حرب ٧٣ اول حرب تسجل دورا ملحوظا للبحرية الاسرائيلية .

ويمكن القول ان كارثة « ايلات » عام ٦٧ كانت تشكل الحافز الرئيسي وراء تطوير قدرات وتكتيكات البحرية الاسرائيلية عام ٧٣ ، على عكس الحال بالنسبة للطيران والمدرمعات الاسرائيليين اللذين قادهما غرور نجاحات ٦٧ الى هزائم وخسائر فادحة عام ١٩٧٣ . واما كانت حقيقة النتائج التكتيكية لعمليات زوارق المصواريخ الاسرائيلية فان التفوق الاستراتيجي للبحرية المصرية ظل مسيطرا على الموقف العام سواء بالنسبة للخنق الاستراتيجي التام في البحر الاحمر او الجزئي في البحر الابيض المتوسط ، او بالنسبة لتأمين الملاحة في الموانئ المصرية حيث دخلت ميناء الاسكندرية مثلا يوم ١٠/٣/٧٣ سفن على حين دخلتها يوم ١٧/١٠/٧٣ سفينة .

وعقب انتهاء حرب ٧٣ عملت البحرية الاسرائيلية على زيادة قوتها من زوارق المصواريخ ، خاصة من فئة « رشاف » التي نقلت منها زورقين الى البحر الاحمر عبر رحلة بحرية طويلة حول افريقيا تمت في نيسان (ابريل) ١٩٧٤ ، ولذلك اصبحت هذه القوة تضم ١٨ زورقا على الاقل حاليا (٩) وفي الوقت نفسه بدأت في اوائل عام ١٩٧٦ في تسليح زوارق الدورية « دبور » الصغيرة بصواريخ « غابرييل » (وفقا لما ذكرته مجلن « افياشين اند مارين » في عدد ٢٤ عام ٧٦) (١٠) وهي بسبيل استلام ٣ غواصات بريطانية الصنع من طراز « فيكرز » حمولة ٥٠٠ طن ويقوم بحارة هذه الغواصات بالتدريب عليها في بريطانيا حاليا . كما حصلت البحرية الاسرائيلية مؤخرا على نحو ١٠٠ صاروخ مضاد للسفن من طراز « هاربون » الاميركي الذي يمكن استخدامه من الطائرات او السفن او الغواصات ، ولذلك فمن المحتمل ان تسليح به الغواصات الاسرائيلية الجديدة « فيكرز » . وفي الوقت نفسه زاد عدد طائرات الهليكوبتر المسلحة المعدة للعمل مع البحرية ضد الغواصات او السفن والزوارق ، كما يجري تطوير نوع جديد من صواريخ غابرييل يصل مداه الى ٤٠ كلم . والمشكلة الاستراتيجية الرئيسية التي تشغل البحرية الاسرائيلية هي كيفية مواجهة احتمالات استخدام العرب للخنق الاستراتيجي في المستقبل ، خاصة في البحر الاحمر الذي يعد من الناحية الجغرافية بحيرة عربية يمكن فيها تحقيق السيطرة البحرية والجوية العربيتين ، وبالذات في الجزء الجنوبي حيث يوجد مضيق « باب المندب » على مبعده نحو ٢٣٠٠ كلم من قاعدة « ايلات » البحرية في خليج العقبة ، خاصة بعد ان سقطت او اهتزت بشدة على الاقل مقولة الحرب القصيرة ، وحول هذه المسألة قال العميد احتياط « شلوموارينيل » القائد السابق للبحرية في مقال نشرته صحيفة « معاريف » في ١٩٧٤/٤/٢٦ « لا مبرر للاسهاب في الحديث عن ضرورة المحافظة على حرية الملاحة في منطقة البحر الاحمر ، التي يمر فيها خط النفط من الخليج الفارسي الى ايلات ، والتي يتوقف عليها تصدير المعادن والاسمدة وتجارتنا مع الشرق الاقصى واستراليا وشرقي افريقيا . وتنطوي التطورات المتوقعة في منطقة البحر الاحمر ، بعد استئناف الملاحة في قناة السويس ، على مخاطر تصادم مع مصالحنا

الحيوية ، ومحاولات زيادة عزلتنا في هذه المنطقة ٠٠٠ ونحن نملك القدرة التقنية والبشرية كي نكون عنصرا بحريا مهيمنيا في منطقة البحر الاحمر الحيوية، ونأمل ان تكون سفينتا الصواريخ « رشاف » و « كيشيت » المحاولة الاولى نحو مثل هذا التطور ٠٠ ان هذا البحر ، الذي كان في الماضي نقطة ضعف لاسرائيل ، يمكن ان يتحول الى مجال مبادرة اسرائيلية وقت الحرب ، ولخلق تهديد لمؤخرة مصر وطرق ملاحتها ٠ ان سيطرة مصر على قناة السويس تضع في يدها مفتاحا واحدا فقط في هذا المر المائي ٠٠٠ اما المفتاح الثاني والاهم فيالامكان ان يوجد في يد اسرائيل ، اذا عرفت كيف تطور التفوق البحري في منطقة البحر الاحمر وتحافظ عليه » ٠

ويطبيعة الحال ستشكل زوارق « رشاف » الصاروخية بعيدة المدى عماد القوة البحرية الاسرائيلية التي ستعمل في البحرين الاحمر والابيض المتوسط من اجل انهاء او تخفيف اي حصار بحري عربي يفرض مستقبلا على اسرائيل ، وذلك بالتعاون مع الغواصات الحديثة المسلحة بالصواريخ وتحت الحماية الجوية لطائرات السلاح الجوي ، التي يمكن تزويدها بالوقود في الجو بواسطة طائرات صهاريج الوقود من طراز « بوينغ سترايكرز » ، ومن خلال الحصول على تسهيلات بحرية من « اثيوبيا » تسمح للزوارق الحصول على وقود ومؤن واصلاحات عاجلة في مرافق « ارتريا » ومن ثم تكون قدرتها اكثر فاعلية في التصدي للسفن الحربية العربية عند « باب المندب » ولكن ليس من المحتم ان تنحصر محاولات البحرية الاسرائيلية في الرد على عمليات « الخنق الاستراتيجي » العربية على الشكل المباشر في « باب المندب » او جنوب البحر الاحمر مثلا ، وانما قد يتخذ الرد شكل الرد غير المباشر عن طريق توجيه ضربات فعالة ضد اهداف اقتصادية او عسكرية حيوية في مصر او السودان او سوريا ، وربما السعودية واليمن في حالة ثبوت تعاونهما عسكريا مع مصر والسودان في البحر الاحمر ، وذلك بهدف رفع ثمن الحصار البحري الى حد كبير تجعل الدول العربية تفضل بين مزاياه واضراره ، مثلما حدث خلال حرب الاستنزاف المصرية عام ١٩٧٠ حين عمل الطيران الاسرائيلي من خلال ضربات العمق والقصف المكثف المستمر على الجبهة على رفع ثمن عمليات الاستنزاف الى حد باهظ ٠

ولكن قدرة البحرية الاسرائيلية رغم ذلك كله ستظل محدودة في العمل بالعمق الاستراتيجي العربي ، خاصة في البحر الاحمر ، وستظل مقرونة في الاساس وبصفة عامة بقدرة السلاح الجوي الاسرائيلي على توفير الحماية للزوارق والغواصات ، خاصة في البحر الابيض المتوسط ٠ وبالمثل ستكون قدرة البحرية العربية في التعرض للتهديد البحري الاسرائيلي وممارسة نشاطات هجومية مباشرة في كل من البحرين الابيض المتوسط والاحمر على مدى توفر الحماية والدعم الجوي لعملياتها ، وهو الدعم الكفيل بتحقيق الاستفادة الكاملة من ميزة

التفوق البحري الذي تتمتع به البحرية المصرية ، التي تعد قوة أكثر توازنا وفاعلية من البحرية الاسرائيلية ، خاصة اذا ما تم لها تطوير تسليح مدمراتها وغواصاتها بالصواريخ « سطح - سطح » و « سطح - جو » وتطوير معداتها الالكترونية ، ووسائل الاستطلاع الجوي والبحري العاملة معها . الا اننا يجب ان نضع في الاعتبار ان البحرية الاسرائيلية ستعمل على استيعاب درس « باب المتدب » ودرس حصار الغواصات المصرية في شرق البحر الابيض المتوسط ، كما عملت على استيعاب الدرس التكتيكي لاغراق « ايلات » ، وان خطورة عملياتها ستتزايد مستقبلا ، خاصة اذا ما اكملت الولايات المتحدة الاميركية عتادها المساعد من طائرات الدورية البحرية بعيدة المدى وسفن الامداد للعمل في اعالي البحار واذا ما وافقت على امدادها بحاملة طائرات الهليكوبتر التي طالبت بها بعد حرب ١٩٧٣ .

الهوامش

- ١ - عبد الله . هشام ، اسلحة الجيش الاسرائيلي ، مركز الابحاث الفلسطيني بيروت ، ١٩٧٤ ، صفحة ٨٥-٨٧ .
- ٢ - Telem . Benyamin , Naval Lessons of The Yom Kippur War , Military Aspects of the Israeli - Arab Conflict , Tel Aviv , 1975 . P. 229.
- ٣ - Luttwak . Edward / Horowitz . Dan , The Israeli Army , Allen Lane, London, 1975 p. 133.
- ٤ - Love Kennett, Suez The Twice-Fought War, Longman, London, 1970, P. 513.
- ٥ - Telem. Benyamin, Op. Cit. P. 232
- ٦ - Ibid P. 234
- ٧ - The Military Balance 1974 - 75 P. 34
- ٨ - The military Balance 1976 - 77 P. 34.
- ٩ - Aviation And Marine International, March 1976 , P . 15
- ١٠ - Telem. Benyamin, Op. cit, P. 231

الموت الجائبي

(قراءة راشد حسين في مجموعات الثلاث)

الياس خوري

من الصعب بالنسبة لي الكتابة عن راشد حسين . في نيويورك ، بين حزن قديم وموت يقترب مات راشد حسين الذي لا نعرفه بشكل كاف . لنكتشف على حافة موته وجها آخر للموت الفلسطيني ، وللمنفي القسري الذي لم يكن راشد حسين قادرا على تجاوزه . فنحن الذين اكتشفنا مع الهزيمة ايقاع البندقية في يد الفقراء . وعشنا مع ايقاع القتال . ايقاع شعر يحاول ان يرسم وجه الفدائي على صفحة الكلمات . لا نستطيع ان نفهم بالضبط تلك العلاقة بين الحزن القديم والموت الذي يقترب . ولا نستطيع ان نفهم كيف يقف هذا الشاعر الفلسطيني وسط بحر الكلمات الذي يجف . يملأ كأسه من دمه ويبحث عن موت بعيد في المنفى . ثم حين يموت تفتح له الارض ذراعها وكأنه الابن الذي وجد . تغفر له خطايه لانها ليست خطايا ، بل مجموعة من الاحزان الذي لم يكن زمن السجن الفلسطيني قادرا على تجاوزها .

لا نستطيع ان نفهم راشد حسين بشكل كاف . فنحن الذين كنا خارج الارض المحتلة لحظة اشتعال امل المولدات مع وجه عبد الناصر ، ومع الوحدة والثورات والاحلام . كنا نقرأ السياب والبياتي ، ونتابع الصراع بين « شعر » و « الاداب » نقف ادبيا على عتبة تحولات اعتقدناها تاريخية وحاسمة . وفي تلك اللحظة كان راشد حسين سيد المناير في الارض المحتلة . حامل الامل العربي في لغة الشعر . كان ساحرا ، ليس بشعره فقط بل بكل ما كتب . كان في « المرصاد » و « الفجر » صوت الاوجاع العربية والتمرد العربي . وفي شعره ، تقع نقطة تقاطع الموت مع البداية . وكان صوته ايقاما حادا يطرق جدران السجن .

★ صدرت للشاعر راشد حسين ثلاث مجموعات شعرية

مع الفجر ، مطبعة الحكيم . الناصرة ، ١٩٥٧ .

صواريخ ، مطبعة الحكيم . الناصرة ، ١٩٥٨ .

انا الارض لا تحرميني المطر ، منشورات فلسطين الثورة . نيسان ١٩٧٦ .
وهناك الكثير من قصائده المنشورة في الصحف والمجلات ولم تجمع حتى الان .

نقرأ راشد حسين حين يموت او دون ان يموت ، ونقول : هذه هي بدايات الشعر الفلسطيني . نبحث عن صوت درويش والقاسم داخل لغة اول شعراء الارض المحتلة . نكتشف اشياء قليلة . فنحن نعلم ان تاريخ الشعر ليس مستقيما . ونعلم ان راشد حسين لم يترك بصماته على احد . فهو شاعر متواضع . لم يكن من المستحيل تجاوزه ، حين يتم تجاوز المرحلة . لا نجد في شعره جذور الشجرة الفلسطينية . فهو لم يكن صاحب وجهة شعرية حتى يترك بصماته على الشعر الفلسطيني . رغم ان جميع الشعراء الفلسطينيين فتنوا كغيرهم من ابناء الارض المحتلة بصوت هذا الشاعر . وربما قلدوه . ورغم انهم ، في لحظة حزن ، قد يقولون ان بصماته لا تزال على كلماتهم . لكن بصمات راشد حسين ليست في الواقع على كلمات احد غيره . فهو شاعر متواضع . لا نقرأه كي نقرأ تطور الشعر العربي في فلسطين . ولا نقرأه فقط لانه مات . فالموت ليس جوازا حقيقيا الى القراءة ، نقرأه كي ندرس مرحلة كاملة . مرحلة المنفى الذي بدون امل . مرحلة البحث عن الامل . المرحلة الوسيطة بين البندقية التي نزعنا والبندقية التي يحاولون نزعها اليوم .

راشد حسين هو لحظة انتقالية في الوعي الشعري . واللحظة الانتقالية هي لحظة مليئة بالالم . ويزداد الما ، لان الذي يعيشها لا يعيها ضرورة . فوعي لحظة الانتقال هو جزء من عملية الانتقال نفسها . وهو بالتالي ، مليء بالام الولادة . ولكن غالبا ما تكون لحظات الانتقال مخبأة داخل احتمالات الصراع او يكون الوعي عاجزا ضمن شروطه الموضوعية عن اكتشافها . هنا يحصل التمزيق الهائل وتستحيل الاختيارات الحقيقية . وفي الارض المحتلة ، حين حملت الكلمة العربية راشد حسين من قريته الصغيرة الى قلوب الناس ، لم يكن الوعي في لحظات تكس الهزائم فوق بعضها قادرا على الاستشراق الا في حدود ضيقة . لذلك اختلط الرفض بالاحتجاج . وعلا فعليا صوت الاحتجاج . ووجد العرب انفسهم مشدودين الى وجه عبد الناصر في البحر العربي . وملزمين بوعي «ديمقراطي اصلاحي» مستحيل في الداخل . ولم تكن الخيارات واضحة كي تكون ممكنة .

هل هذا هو الذي يجعل الموت الفلسطيني في نيويورك موتا جانبيا . ام اننا لا نزال نعيش انتقالا آخر . لا نكتشف ارضا ثابتة وسط بحار الدماء التي يفرض علينا خوضها كل يوم . اما وعينا لهذا الانتقال فهو اكثر حدة . ففي «الخارج» العربي لا يوجد انتقال فلسطيني خاص . لذلك ، وعلى فوهة البندقية ، يرسم الفقراء في ازمنا التراجع الانتقالية محاولاتهم للخروج الى البداية . وداخل الانتقال الدموي ، تكتشف الكلمة انها ليست صدى . وتكتشف الثورة انها لا يمكن ان تكون صدى . بين الانتقاليين مسافة . وراشد حسين ، وبدايات الكلمة العربية

في الارض المحتلة هو الذي رسم هذه المسافة بكلمات كتبها مع آخرين . لذلك يتحول موته من حدث الى رمز . ومن لحظة ادبية الى لحظة سياسية .

نادرا ما تختلط الامور والمستويات كما اختلطت الكلمة بالواقع الاجتماعي في الارض المحتلة . لحظة التحول الانتقالية في الخمسينات والستينات . وهذا حدث خاص . جزء من خصوصية واقع اغلق بالقوة ، فتحول كل ما فيه ليصب في كل ما فيه . اختلطت المستويات لان الواقع بسط الى درجة الموت ، والموت هو ابسط الاشياء لكنه اكثرها تعقيدا في الوعي . والوعي ، امام القتل ومحاولات القتل يمزج الزراعة بالاسطورة واللغة بشفاء الامراض . لذلك لا نستطيع ونحن نبحث في شعر هذه المرحلة ان نتكلم عن الشعر . بينما في « الخارج » العربي ، حين كان صوت السياج هو العلامة ، كانت الحركة الشعرية تحقق محاولة انتقال نوعية . ولم تكن المستويات ممزوجة ببعضها الى حد عدم القدرة على التمييز . لذلك حين نتكلم عن الشعر في الارض المحتلة ولا نتكلم عنه ، فنحن ننطلق من فرضية خاصة لزمن خاص ولوعي خاص . فهي مرحلة انتقالية ، ليس على مستوى الشعر ، لانها فينا لم تقدم شيئا يبرر خصوصيتها ، ولكن على مستوى معنى الشعر . حيث يصبح الشعر لحظة وعي . وحيث تعود اللغة هي الام التي تحتضن اولادها ، حين ينزعونهم عن الرحم الذي يريدون العودة اليه .

ماذا يقول الشعر في قصيدة راشد حسين ؟

الشعر هو اللغة . واللغة هي الماضي ، والماضي هو المستقبل . بهذه البساطة وهذا التعقيد ، يصبح الماضي اساس المستقبل . هذا هو الخيار الاول الممكن والمستحيل . في مواجهة عدو مليء بنزعة الاضطهاد ، محشو بالرأسمالية الغربية التي سيكون احد ادواتها وضحاياها مرة اخرى . كان الاضطهاد القومي ، الاضطهاد الحقيقي المتوحش هو وسيلته الوحيدة للدخول في مأزق الامبريالية الذي لا بد منه . فاستعار الارض قناعا ، وحاول ان يحيل القناع الى وجه ثابت . هجر الفلاحين الى حيث لا يستطيعون . وسحق اللغة الى درجة ان جسدها وحده كان مجبرا على التحرك . وفي ذلك الزمن ، كان الواقع العربي مستنقعا يسبح فيه الاقطاعيون والمرتزقة . ولم تكن الارض المحتلة بالعنف الخارجي ، محتلة بهذا العنف وحده . بل كان يحتلها العجز عن المقاومة . سحقت المقاومة بين ايدي قيادات محكومة بالعجز والجبن . لذلك اصبحت فلسطين سجنا حقيقيا . وداخل السجن تصبح الذكريات هي الامل . الماضي هو الامل الوحيد الممكن . لكن الماضي في الواقع الجديد كان لغة . واللغة جسد حي يختلط باحزان الفلاحين وبحصدهم الذي يسرق . لذلك كانت املا . داخل حيطان اللغة والتراث يلجأ الشعب . ثم تنفجر اللغة والتراث ثورة حقيقية . ليس هذا هو درس الجزائر في تاريخنا الحديث .

الشعر هو اللغة • لغة التحدي • انه بداية الوصول الى المستقبل • لذلك يصبح الشعر مجرد وعاء عوض ان يكون الشكل المتحرك ، يصبح وعاء ثابتا وتضيق حركته • لكن دوره الاجتماعي والسياسي يتسع • هنا يسمح الوعسي الاصلاحى الممكن للشعر بتجاوز وعيه الاجتماعي • وتتسع اللغة ، ويتسع ايقاعها •

والشعر هو كثافة الواقع العربي في الخارج • فاللغة ، الوعاء ، تصبح في لحظات التحول قادرة على الامتداد • تأخذ الواقع العربي في حركته الى ايقاعها وتمتد من عبد الناصر الى الجزائر • ومن الثورة الى احتمالات الثورة ، هل كان مجرد صدفة ان ترتفع اللغة السياسية في شعر راشد حسين وحنان في افاق الثورة الجزائرية عندما كانت مصر تؤم قناة السويس وتقيم مع سوريا اول وحدة عربية في تاريخنا الحديث ؟ وهل كان صدفة ان يترافق هذا الصوت مع ولادة ونمو منظمة « الارض » داخل فلسطين المحتلة ؟ وهل كان انهيار « الجبهة العربية في اسرائيل » التي ولدت في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، مع انهيار التحالف بين الشيوعيين وعبد الناصر مجرد صدفة ؟ مجموعة الصدف تتحول من صدفة الى ظاهرة • ومن ظاهرة الى مجموعة علاقات • اللغة تنتقل من دورها السابق ، حين ينتقل الواقع من المستنقع الى الاحتمالات • عندها يبدأ الواقع يكتشف ان الماضي ليس المستقبل • وان الثورة وحدها هي المستقبل • يومها ، يبحث الشاعر عن المضامين الثورية • لا يبحث عن الشعر • يبحث عن لغة تواصل سياسية • فيرتفع الايقاع الصاخب المباشر • وتلتهب الحناجر والاكف • ويبدأ الواقع مسيرته الى تجاوز نفسه •

والشعر هو تكثيف للماضي والحاضر والمستقبل الثقافي في لحظة واحدة • لم يكن البحث في الشعر ممكنا • وربما لم تكن القصيدة ممكنة • زمن الشعر هو أزمنة تداخل ثقافية • لا وجود لزمن شعري خاص • الشعر ، يحاول ان يلخص كل شيء دفعة واحدة • من بشار بن برد الى ابراهيم طوقان • الشعر اذن ليس اكثر من محاولة امتداد • انه وظيفة اجتماعية بالمعنى الدقيق والمباشر للكلمة • لذلك لا نستطيع ان نتوقف لندرس العلاقات داخل القصيدة ، القصيدة حالبة جماعية ولا تستطيع ان تكون بناء •

يقف الشاعر داخل الارض المحتلة مختنقا بالمهمة التي فرضها على نفسه ، او التي فرضت عليه • يستعير في امتداده الى الواقع العربي لغة هذا الواقع واشكاله • لا يتوقف لبيحث عن لغته • فهو لا يملك لغة الا بوصفها قضية • والقضية هي مجموعة مهمات • والمهمات تحتاج الى ادوات جاهزة او شبه جاهزة • ولم يكن الوعي الثقافي يستطيع تجاوز المأزق البرجوازي في تلك العلاقة الانشطارية بين رفض الغرب الاستعماري وتحويله الى نموذج • ولم يكن هذا

الوعي قادرا على استعارة اشكاله من واقعه المتحرك . فالوعي كان مجرد حلم .
والواقع كان يبحث عن لغته في لحم الفلاحين الذي تمزقه البنادق . ولم يكن جدل
الواقع قادرا على صياغة لغته ، لا داخل الارض المحتلة ولا خارجها . ولسن
يصيغها الا داخل الثورة نفسها . يقف الشاعر داخل الارض المحتلة وحيدا .
يلجأ الى سقف الشعر العربي . لا يستطيع في شروط انتاجه الادبي اكتشاف وجه
آخر للشعر ، كما لا يستطيع التوقف عند التيارات الفنية لينتمي الى احداها . كل
لحظة لها لغتها . وكل حالة لها مدرستها ، حتى وان علا الصوت « الرومانسي »
كما يقدمه شعرنا العربي ، على بقية الاصوات . لكن طوقان حاضر الى جانب
ابو شبكة . والرحباني الى جانب الاخطل الصغير . وحتى وصف البياتي المتدرج
على واو العطف يمكن ان يكون حاضرا .

تقول القصيدة انها في مأزق . لكن الشعر لا يتوقف كثيرا امام هذا المأزق وربما
لا يلتفت اليه . ولن يلتفت اليه الا في مرحلة لاحقة حين تتغير بعض عناصر الشروط
الموضوعية . القصيدة في مأزق والشعر لا يتوقف . يعلو ، ويصبح النبر علامة .
يعلو ، وتصبح الكتابة لحظة جماعية . يعلو ، ويرتفع راشد حسين الى القلوب ،
يحمل في كلماته مهمات كبيرة ، وتقوده مهماته الى المأزق .

شعر راشد حسين يقول . القول بمعنى الفعل غير المباشر . الوقوف امام
الحالة داخل لحظة تشبه الذهول ، ثم محاولة تلخيص هذه الحالة . التقاط الوعي
المكسر بالهزائم وصياغته على ابواب الاحتجاج . الشعر قول ، واللغة مجموعة
من لحظات الوقوف امام الجسد المسجون في محاولة للتعبير بالوسائل الممكنة او
المتوفرة داخل السجن . يمزج الشعر بين الخيمة والقرية ، فهما اطار السجن .
وراشد حسين هو شاعر الخيمة . ربما كان اول من التقط عذاب المخيم داخل
عينين مفتوحتين حتى الاعياء بذهول ما يجري . وكان النحيب اشارة الخيمة .

« وترى نجوم الليل مثل معسكرات اللاجئين
وكهيئة الغوث الحزينة يخطر القمر الحزين
بحمولة من جبنه صفراء او بعض الطحين
هذي هديته .. هديتها لقومي اليائسين »

الصورة التشبيهية المباشرة التي لا تستطيع سوى اقامة التوازيات والتقاط
بعض التفاصيل ، تناسب داخل ايقاع الرباعيات ، وتحاول عوض التوقف عند
لحظة واحدة لاكتشاف علاقاتها ، ان تقول كل شيء دفعة واحدة . المعسكر ،
هيئة الغوث ، الجبنة الصفراء ، الطحين ، البؤس . وماذا بعد . يأتي الحزن
الرومانسي ليقود الامور من الواقع الى اشاراته . من اللحظة الزاهنة الى كل
شيء . وعوض ان يقودنا الشاعر الى داخل المخيم ، يقودنا الى الايقاع الذي
يفرض عليه صيغة شعره . والايقاع ، يقودنا الى ما يشبه الحزن الرومانسي ،

الذي هو حزن يكسره حنين ورأفة ومحبة وفرح مأساوي بالحزن . راشد حسين هو شاعر الخيمة ، لكنه لا يتوقف عندها ، يقوده شعره الى مزج الخيمة بالقرية وداخل هذا المزيج سوف يعلو الصدى .

« هل تهزأ الحسناء من قرיתי
تثير في استهزائها ثورتي
تحب اشعاري ورناتها
يا حلوة لم ترض عن قرיתי
ومن جمال الحب في قفرها
ولم يزل قلبي في جذورها
وتكره الموحى لاوتارها
احببت ما انكرت من امرها »

لكن هذا الامتداد الى الصدى ، يحمل ضوابطه الداخلية .

« القرية العزلاء يا ابن العم تفرئك السلام
وبيوتها الوسنى تحيي بنت عمته الخيام »

بين هذين الحدين : الصدى ، ومحاولة نقل الواقع بأسره الى الصدى ، تقع القرية ويبنى المخيم داخل الشعر ، ذهول كامل وقجيجة لا تجد الكلمات الحقيقية فتبحث عن اطار للحقيقي الذي تستطيع كتابته . هكذا يسقط الشاعر الفلسطيني الى لغته . لم يعد أمامه وسيلة تعبير او وسيلة حياة سوى الهرب من الخيمة الى الذكريات ، ومن القرية الى اللغة . وفي هذا الهرب ترتفع النبرة الجماعية . وهنا ، تقع بداية امكانيات التجاوز .

غير ان راشد حسين ، استطاع في قصائده المتأخرة ان ينقل هذا الوجدع الرومانسي الى نبرة حادة . الى لغة مريرة ، تقف على عتبة الاحزان ، ترتجف ، لكنها تثق بالمستقبل .

« كن زوجها احببتها قبلك
ستكون شاري عطرها وانا
انا دائما ساكون بينكما
واظل ادخل قلبها قبلك
سأشمه يا سيدي قبلك
متأسف ... لكنني قبلك »

هذا الحزن الرومانسي قابل للتحويل ، وقادر على التقاط مفاصل في تناقضات الواقع . ان تدرج الالتقاط او محاوره المختلفة ينطلق اساسا من لحظتين متداخلتين : لحظة اشتداد القمع ونمو اشكال المقاومة الجماهيرية ، ولحظة نمو البحر العربي ونمو قدرته على التغيير . فحين تبقى اللغة على مشارف الاحتجاج ، تبقى داخل سورها الرومانسي ، وصفية في الغالب ، ترفع من داخل الوصف سؤالاً واحداً يأتي في صيغة غير مباشرة . والسؤال يتركز حول الموت ، وحول عدم القدرة على احتمال مجانينته .

« الله اصبح غائباً يا سيدي
صادر اذن حتى بساط المسجد
انا لو عصرت رغيف خبزك في يدي
لرأيت منه دمي يسيل على يدي »

داخل محاولة صياغة الاسئلة ، ينقل الشعر حيزا من الواقع بنبرة الفلاحين
الذين يفقدون كل شيء . هنا تبدأ النبرة الاحتجاجية . يبدأ الواقع بطرح اسئلته .
لكن الاجوبة لا تأتي من داخل السؤال او من تناقضاته وحدها . انها بحاجة الى
البحر العربي والى ايقاع ثوراته . تأتي الجزائر وقد تحولت الى رمز فلسطيني .
وتأتي لغة التحدي داخل الرمز . فالجزائر او السويس او غيرها . ليست فقط
حنينا رومانسيا الى ما يوحد الانسان خارج سجنه بعلاقاته . بل هي رمز داخلي ،
ومحاولة قول ما لا يمكن قوله الا عبر « الخارج » . وما لا يمكن ايصاله حدود
الانفجار الا مع « الخارج » العربي المزدهم بالتحويلات الوطنية .

« ستفهم الصخر ان لم تفهم البشر
دم الجزائر صور الفجر كعبته
ان الشعوب اذا هبت ستنتصر
وناره فوق صدر البغي تستعر »

وفي مرحلة لاحقة ، عندما تتوحد فلسطين في السجن ، وينفجر المخيم الذي
الداخل في الثورة الفلسطينية ، سوف تصبح اللهجة اكثر وضوحا . في البداية ،
كان الحقد الوطني هو حقد الارض . « حبال الدوالي » ستشقق بائع الاراضي ،
اذا لم يشنقه الشعب . والى جانب صراخ الانتماء الاسيوي سوف يرتفع صراخ
انتماء فعلي ومحدد . ففي تلك القصيدة الخاصة التي اسمها «دروس في الاعراب»
تبدأ اللغة في التبلور دراميا . لكن راشد حسين يبحث عن النتائج . انه يريد
ان يصل بسرعة الى النقطة التي لم يكن من الممكن الوصول اليها عندما كان
شاعر مرحلة .

« عدنان : فاعل

السجن : مفعول به

وحدثنا الصرف والنحو وانحلال القواعد

وتحولنا نضال »

ثم يقف ليلخص تجربته ، او ليلخص الجانب الذي لم يكن من الممكن تلخيصه
في الماضي . يعود الى المعطيات البالغة البساطة . معطيات تشبه تلك التي كانت
تقوم عليها القصيدة في الماضي . لكنه اليوم ، يستطيع الاستنتاج ويستطيع التحدي
بنبرة واثقة .

« تولد الثورة في عينين من دون وطن

تولد الثورة فلاحا بلا ارض

ويسوليسا لارض
كل ما فيها انسجن » .

داخل النص الشعري ، هناك كثافة من الهموم ، ومحاولة للتعبير البسيط والمباشر عنها . . هناك الازجاء الآتية من الواقع . ومن افقه المغلق . الشعر هو أفق ممكن . والبحث يتركز حول اكتشاف نقطة ثابتة ، او نقطة قادرة على الايحاء بالثبات وسط رمال الواقع المتحرك . وسط الاجتياح وهو يلبس ثياب قوانين لا تهدف الى استغلال الفلاح كما كانت العادة . ولا الى ترسيخ احتلال عسكري كما جرى بعد الحرب العالمية الاولى . ولا الى ضرب انتفاضات الشعب وطموحه الاستقلالي كما جرى بعد عام ١٩٣٦ . بل تهدف ، بكل بساطة الى اخذ كل شيء . الارض والحصاد فتطرد الانسان من جلده لذلك كانت اللغة . ولذلك استطاع الشعر ان يلعب دور النقطة الثابتة .

قد يقودنا هذا الافتراض الى نتائج أخرى . فما دامت الهجمة بهذه الشراسة ، تصبح ادوات الدفاع اكثر بساطة . الدين - القرآن والعادات القديمة . فلماذا هذه المهجة الرومانسية اذن ؟ ولماذا الشعر ؟

لكن المسألة اكثر تعقيدا . ففلسطين كغيرها من بلادنا في المشرق العربي ، شاركت في ولادة قيم ومفاهيم ما سمي بعد ذلك بعصر النهضة وهي لا تستطيع العودة الى الوراء بشكل مطلق الا اذا عزلت نهائيا عن البحر العربي . وكيف يمكن عزلها والخيمات كانت وقود اكثرية الانتفاضات في المشرق . واذا لم تعزل فانها تبحث عن ثبات ما . عن التلقي داخل هذا الثبات ، حتى تأتي اللحظة التي ينكسر فيها جدار السجن . يومها ، حين تقذف بنفسها الى المستقبل تكسر او تحاول كسر ثوابت محيطها والا عادت الى السجن . هذا هو الاختيار الوحيد الممكن في سبيل مواجهة الموت .

كان شعر راشد حسين في تلك المرحلة هو هذه العلامة . الثبات ضمن استيعاب ما اصبح ثابتا داخل الشعر العربي . فتعلو نبرته الرومانسية ، وتصبح القصيدة بين يديه حقلا من الالام الحقيقية ، ومجموعة من العلاقات البسيطة والصور البسيطة والمبنى البسيط .

هو لا يهتم باللغة الا بمعناها السياسي . فحتى لغته كانت لغة عادية . لكن هناك نقطة اساسية تشكل الفرق بين رومانسيته والرومانسية العربية . فاذا كانت الثانية اكثر التصاقا بهموم ثقافية ، ولا يمكن دراستها خارج سياق تحولات الشعر من خلال التأثير بالتيارات الادبية الحديثة . رغم انها تعبر من ضمن ما تعبر عنه ، عن حاجة اجتماعية ربما كان اساسها انشطار الدين داخل العلاقة الرأسمالية الاستعمارية في المدن . فان رومانسية راشد حسين ورومانسية شعر

الأرض المحتلة هي رومانسية الألم . أنها ملتصقة باوجاع الديين وبوحدته لا بانشطاره . توحد المخيم بالمقرية ولا تفصلهما . تحاول أن تشكل قبضة في وجه محاولات الإبادة . لكنها تعي مازقها . أنها تهتم فقط بالتعبير عن شيء ما . باحتلال الثقافة عبر استيعاب الألم الجماعي . وهي قادرة على ذلك . لكن نفسها قصير بالضرورة . فالمهمة لا يمكن حملها الى ما لا نهاية . وحين تنكسر القصيدة في عدم قدرتها على حمل التناقض الموضوعي ، يولد المأزق . فالمأزق ليس داخليا في بنية القصيدة . انه في دورها وسط حيز ضيق من الخيارات .

من الصعب بالنسبة لي الكتابة عن راشد حسين . فالذين لم يعيشوا قصائده وامجاده في نهاية الخمسينات ، لا يستطيعون ان يفهموا كيف ينكسر الرجال كالقصب . المواطن ، المثقف ، الشاعر ، المناضل ، يشطر بعنف . انتماء عربي يبحث عنه وانتماء « اسرائيلي » يفرض عليه بالقوة . يتحائل الانتماء العربي « باسرائيليته » كي يبقى عربيا . لكنه لا يستطيع . هكذا نفهم كيف كانت النبرة الاحتجاجية تأتي في جريدة « المرصاد » التي يملكها حزب المابام الصهيوني ، يومها ، لم يكن راشد حسين محررا عاديا لجريدة اسبوعية . كان صوت العروبة في اقصى قوتر لحظات تحايلها . وكان شاعرا . هكذا ، وكالمفاجأة ، وجد الشعر شاعره . وكالمفاجأة جاء راشد حسين من قرينته « مصمص » الى المدينة ليصبح في كل ذاكرة . وكانت نبرته القومية وكلمات الاحتجاج التي يكتبها تلخيصا لواقع السجن العربي . لكن هذا لا يمكن ان يدوم . فمع الانقسام الشيوعي الناصري في « الخارج » ، ينتقل الانقسام الى الداخل . ويكون قلم راشد حسين اداة هجوم . يومها كان الحزب الشيوعي اختيارا ممكنا ومتقدما . ثم لم يعد المابام يستطيع تحمل قلم شاعر معاد للصهيونية . ترك راشد حسين عمله ليجد نفسه عامل بناء في تل ابيب . ثم يمضي بزوجه الاسرائيلية - الاميركية التي دمجها بارضه واحزانها واحبها « قبل زوجها » الى نيويورك . وفي نيويورك لم يعد الانتماء ممكنا . يصل الانشطار الى ذروته . يغرق الشاعر في موته ، ويغرق في موت الشعر ، ورغم محاولات العودة الى الوطن العربي الا انه يكتشف ان الاوان قد فات . فيغرق في الكأس المليئة بدمه الذي يشبه الخمرة . يكتب شعرا ، لكن الشعر يسقط في الكاس ويمتزج بالدم . يترنح الشاعر الجميل وحيدا ويسقط مثل شاعر يسقط .

بين المنبر والقبر مسافة قصيرة . لكن الذاكرة التي طبع راشد حسين كلماته عليها تستفيق ويتقدم الشاعر الى الارض دون انفصام ويعانق وجوده .

لم تكن المرحلة تحتمل . لا تستطيع ان تكون عربيا قبل ان تكتشف العروبة طريقها الى نفسها . ولا يمكنك ان تصبح « اسرائيليا » حتى ولو ترجمت « بياليك »

لأنك لا تستطيع • هكذا ينشطر الشاعر وينشطر الشعر ولا يتوحد الا داخل الموت ، حين لا يستطيع كسر انشطاره •

بعد الهزيمة • وحين بدأت المقاومة تنمو • وبدأ الفقراء يتحدرون الى موتهم الجميل وهم يوحدون الوطن بينادقهم • كانت اصوات الشعر الفلسطيني القادم من الارض المحتلة تعلق • وبدأت تأخذ حجما جماهيريا خاصا • وأكثر ما كنا نحبه في هذا الشعر هو نبرته الواقعية واصراره على ترديد كلمة المقاومة، وكأنه لا يكتب للشروط السياسية التي في الداخل ، بل يعبر عن الذين يحملون البندقية • ولم نكن نعلم ، ان الكلمة نفسها كتبها كنفاني وهو يقيم هذا الشعر ويصفه ويقدمه لأول مرة • هكذا استطاع الشعر وهو يتلمس دم الفدائيين ان يصبح له صوته الخاص • واستطاعت الشجرة ان تنمو • وانكسر السجن حين بدأ الفدائيون يدخلونه بأسلحتهم واحلامهم وموتهم •

الشعر ، ليس امتدادا للمرحلة السابقة • انه دخول في الشعر • ولم يكن ، هذا ممكنا اذا لم تدخل الجماهير الثورة • فعلى غابة البنادق ترتفع ثقافتنا وهي تبحث عن صوتها وصورتها في بحث حقيقي عن لغة الشعر • هنا فقط ، تستطيع المستويات ان تنفصل ، لان الوحدة تحققت على ارض الواقع •

هكذا يأخذ الموت الجانبي معناه بوصفه لحظة بحث عن الثورة • وهكذا لا تعود الثقافة ممكنة خارج غابة الرجال والبنادق • فمحاولة انتزاع البندقية الفلسطينية ليست مسألة سياسية فقط • انها في جوهرها مسألة انتماء شامل • والبندقية لن تسقط • والا فقد هذا الموت جماله • والفقراء يعرفون معنى جمال الموت •

للزورق نهر ، للغصن الفأشجرة

عَلِيّ اِخْلِيَّاسِي

- ١ -

كَزَّتْ ، فَاخْتَبَلُ المِيقَاتُ
 وَزَجَّتْ فِي النَفْسِ تِبَارِيحِ الوَمَضِ
 تَخَاطَفَتْ الأَهْدَابُ ، الأَرْضِ •
 ضَمَّتْ فِي النَّارِ ، النَّارَ •
 فَمَنْ اغْوَى مَطْرَقَةً بِالنُّكْرِ ،
 وَمَنْ عَتَّقَ صِيحَتَهَا •
 حَبَلَتْ بِالنَّرْجِسِ وَالمَوْتِ :
 هُوَ الطَّلَلُ البِيسْتَانُ القَفْرُ الفِرْدَوْسُ المَتْنُ الأَفَاقُ
 السَّحَرُ الوَضَاحُ • هُوَ الحِزْنُ الذُّوقُ الشَّرْبُ الرِّيُّ السُّكَّرُ ،
 طَنِينُ النَّحْلِ ،
 هَدِيلُ حَمَامَتِهَا
 هِيَ بِالبَابِ
 رَقَّتْ •

نَهَضَتْ وَهِيَ رَمِيمٌ
 لَمْ يَبِقْ فِضَاءٌ إِلا اِكْتَسَحَتْ
 لَمْ تَبِقْ طَرِيقٌ إِلا سَلَكَتْ
 فَاسْتَعَدَّتْ حَتَّى العُشَاقِ ، وَفَرَّتْ قَبْلَ الذَّبِيعِ •
 بَلَى ، ذُبِحَتْ !

فِي الرِّيحِ ، هِيَ الوَحْمَى
 تَتَسَعُ الدَّائِرَةُ وَتَبْرُقُ عَيْنٌ فِي العَتَمَةِ
 تَخْتَرِقُ الرُّلْفَى •
 هَذَا حَفَرَ الشَّجَرَةَ أَم زَفْرَةَ اِزْمِيلِ •
 نَامِي حَتَّى يَسْتَيْقِظُ آخِرَ مَيِّتِ ،
 أَوْ مُرِّي ، مَرِي زَلْزَالاً تَحْتَ الأَلْيَافِ •

اطياف

ونشيد حماس

آه ، ونعاس

في الخندق • لكن النحلة لم تهلك •

لم تهلك ،

وهديل حمامتها ،

ديمتها

تأخذ ريق البحر ، وتسكب في البحر

وتستلقي فوق الأعشاب

هي بالباب

غنت ، رقصت ، كزّت فاخترت الميقات •

وليس الشمس رغيفاً / ليس الأرض رغيفاً / ليس اللحم عشوشا / فاخترني ،

اخترني قبل الذبح •

كان الملح

يعمس أعينهم ، يسألهم عنها

هي بالباب

دقت •

فاشتعل الرأس ،

راوا خبزاً ينضج في الشمس / وخبزاً في الأرض المنهوبة

واللحم المنهوب •

- ٢ -

هرّت الريح • قال ادخلي • دخلت ذرة هرستها

الجفون • تقاسم من بعضه بعضها • كلّه كلّها • سفن

لن تؤوب • احتمالات موت • وكانت وراءهما

الأرض واجفة • والميازيب فارغة •••

كلما سامرا بلداً قيل مؤتفكات تباد

بلاد ، بلاد ، بلاد ، بلاد

ت ب أ د

وقد أبق المدنفون جوانحهم راجفة

ايها الراحلون الى القمح ، يا ايها الكاذبون !

لماذا خدعتم حبيبي ؟

ايها الراحلون الى الموت ، ماذا حملتم ؟

سرقتم ترابي المعلق تحت الجفون
سرقتم ترابي / سرقتم شبابي
لماذا - لماذا .

- مشطُ شعْر حبيبتك = هيا ! مشط بركة دمك .
- وانتِ حبة المطر
اكبر من براءتي ،
اكبر من حبي .
- ولع ، ولع ، ولع
تغتسل الاشجار المكسورة في النهر
تغتسل المرأة في النهر
تغتسل المدن النهاراً .

في المنفى ، يقف القمح على شرفات الفندق لا تحصده النظرات ولا يلمسه
الأطفال ، فينتشرون على صدري ارباً ارباً / في المنفى ، يتكاسل موت القمح .
يتكاسل حتى ٠٠ أم ، آه / في المنفى غزلان صحراء مرضعة رمل النفط وفولاذ
الدبابات ، فتتكفىء المدن المدن الى البحر تجفف عين البحر ، فتمرق ناعبة من
خوف وتساغر فيها الصحراء ، تهج الى الخمارين . تموت تموت ، وشاهدة
لم تنهض شاهدة لم ترسم في الغيم العابر . شاهدة وسخام القنديل يقول ،
وسيقان القمح تقول . اقول اغرورق حلمي . اسفنج وجراد

- جياح يخوضون معمعة النهر ، والنهر يجري
- جياح يلوبون في الريح ، والريح لا تمنع الموت
- قال ساودع نسلي حشاها ، واني اخاف مغبتها .
- ضحكك ريحهم . ثم زاوجها صرصر .
- نفشوا عنهم ، وانقضى عمر في القهاة ،
- وانكشفوا ،
- انكشفوا ،
- انكشفوا

يا جبال المعادن / يا بلغة العيش / يا شفق الزيت / والنهر يجري .
جياح تكابد اوزارها ام تميد ؟
وتهدمهم ام تشيد ؟

- في المنفى ، يتمدد يكسر كل زجاجات الماء القدسية
كم انتِ حميمة !
يا حدّ عرائي كم انتِ حميمة !

منقى حَمَى عَسْف / ماء رهراه ضَحَل نَزَف / عَسَس بالباب / جرس /
فَرَس / جسد مطويّ منشور / وهج محظور / قرصنة / دولاب / عنب
خشخاش فَضِح / قاع وسط سطح / لون كون عري فَصَد طوفان / دمع
هَتَان / أتون انسان .

هَبَّت في الطحلب امراس / هَمَّت تحت البرق الامواس / نضج الاحساس /
المَقْلَع الرئة الانفاس / حتف نسف / لا حد لا بُعْد / ضجت اجساد الاقنان /
غصون الشمس مثقلة / رمشانق اعراس .

اَوَاه ، يا اوابد الكلام ، يا اوابد الكلام !

- حقل البن ، الجسد ، وشائج ارض لم تُزرع .
- اِزْرَع !
- كان الجسد مناخا بدئياً
- كان الليل لباساً همجياً
- وسلاحاً حجرياً
- غامر !
- للزورق نهر ،
- للغصن الفائز شجرة .

- ٣ -

يلقاها نسر يمتحن الفطرةَ فيها ،
يشرب من ماء عذب .
يا عسلاً ، لبناً ، في السفح
تجيء وتختطف الفرح :
هنا شجن الاوطان
هنا كنعان الضارب في الطرقات الجبلية
والسابلة المعجونة بالخوفر .
التأثت أحلام ، واهتر الميزان
هنا شجن الاوطان
هنا عمال الحجر والمنجم والحقل فوائيس الغلة ، وديان يشخب فيها الدم
يا بصراً ينشال وشاحاً قزحياً
ونشيداً أممياً
وبخار دم القربان
هنا شجن الاوطان

مزاميرُ ، مهاميرُ الفرس ، المزنة ، يا هُدْب المقلّة في التعب ، لسان الاخرس
 في العيى ، بكاراة ما سوف يكون
 شمس وغصونُ
 يا قلبك ! شمس وغصونُ •

• ارسم وجهك ، اخطىء ، واحاولُ
 وجهك ام غيم الغد ؟
 ام ماء لامس وَّجَدَ الابدانُ ؟
 ارسم وجهك ، واقول وجدتك •
 من ذا ينقر بابي ، يمحوني ؟
 واقول وجدتك •

من يكتمل حدائق لم يَمَسَّسها الرعبُ
 خيال ، ماء ، ماء ، ماء ؟؟؟
 واحلم بالرحلة • من يقرأ سِقْرِي • واحاولُ •
 ارسم ، ارسم موسيقا ،
 ارسم انفاسا ، عرقا ، واصابع ، اشياء
 تشتاق وتثك في الكدح اليومي ،
 احاولُ ،

وجهك ام وجعي يا قهر الحيلة
 يا ثوبَ العريان
 وخبز الجيعان
 اقول وجدتك

من ذا يرصدني ، يحصدني ؟
 نارُك مائدتني ، والسفرُ طويلُ
 وجهك ام زوادة هذا الفلاح •
 واخطىء في اسم التفاح
 ورسم التفاح

دوائرُ في الذهن ، دوائر في الأفق ، لماذا ايها الغائبة ، يصيح الحطّابُ
 هرمتُ ، تصيح السروة هل تقطع رأسي ، ويصيح النهر ، تصيح النحلة هذا
 بدني حلّو امنحك الشهد والوانني ، موتي ، عرسي • هذا الليل • احاول ،
 هذا •• ثلج ودم ، اعشاش تحترق ، وارغفة تورق ثم تدوب ، واطفال وبنادقُ
 وعصافير ، جداولُ ، اجساد تنهض من قبر جمعي •

من ذا ينقر بابا لم تره عينان
 لم تلمسه يدان •

واحاول . اخطيء . اتعثر في العُثم ،
فمن ينقر قلبي ؟!

وجهك هذا ام مدنّ مدنّ تنثال ،
تناوشني خلف الاستار .
والقي سرجي .
عمرّ مرّ .

ساقراً شعرا شعيبا . واغني ،
واقول وجدتك .

يا ياب المدن اللواعة ، يا وكه القيثار
ضلّلت في السّفَر ، الانهار
واقول وجدتك .

- ٤ -

تعبّر السفنُ ، الضحك المرّ ، عاصفةً في نسيج اللحوم الطريّة ، تقضمُ ذاك
النسيج البهيّ ، وتصفرّ ، تصفر حتى تهالك جمهرة الامّهات قبالة افرانهمسّ
الصغيرة في الجزر العربيّة .
يفرط البحر رقعتّه ،

تملك السفنُ ، الضحك المرّ عاصفة في العشوش وتفترس الطيّبات .

كان البحر الاحمر يفصل بدناً عن بدنٍ
كان البحر الاحمر شقاً مهترئاً
قالت افريقيا انا عشّ مهدوم
قالت آسيا انا فأس خشبية

قال الاقنان سلامٌ للقدماء الطين الاحرام الاختام السفن الغرباء / سلامٌ
للعالم مثل الخرزة في فم افعى . في فم امريكا / وسلام للموت .

هل كانت يابسة العالم للماء حذاء تمشي فيه وتركض ، تبحث عن قدماء
الشرق .

هل العالم قرطّ خلخال دبوسّ

فلماذا السفن الرجراجة كالاكفال الشرقية تسرقنا انفارا ، انفارا
فلتسقط شعرة معاوية !

تسقط ، تسقط !

لا ندخل في موقدة خلسة ،

لا نخرج من موقدة خلسة ،

والقارات انتصبّت اشجارا ، اشجارا !

كان خط الاستواء

• يعبر الارضَ خجولا باهتا •

كان الجسدُ

نكهة ضائعة

مشرجة

• أحرقتها الرمالُ •

• رفقت الارضُ رمانها •

أشعلتْ خمرة الليل سكانها

فهي - ذوقٌ وشربٌ وريٌّ وسكرٌ -

وعذبٌ جياشها مستقرٌ

فكروا

وكرؤوا

• وكرؤوا •

ها وجهُ فلسطينَ يطالع في الردم منارات الرحلة يا رمحاً يخرج من عنت
الميقات المستقبل يا طقسَ العالم • يطأ السفاحون لبانتك الاولى تتكسرُ قسي
الصدر نصالٌ ونصالٌ •

من يمنع عنهم رقعة ارض ريانة

من يفلق رمانة

جمراً ، جمراً

من يتشبه بلحاء الشجر المكسور

• من يلصق ريش العصفور •

سنقص عليكم نيا • سنكلم ثلج النار وليل الصباح •

نصون رضاكم •

نطنبُ نوجز نكتظ نفجر صلصلا خرزا زردا وسباتا ونشق الكسوة عن

رقعة ارض ريانة

نفلق رمانة

نتشبه نغلي ونثور •

يطأ السفاحون لبانتك الاولى تتخثرُ في الصدر كسورٌ وكسورٌ

يا روضا تعباً جلدا انصارا انصارا انصارا

• يطأ السفاحون لبانتك الاولى في ارض بور •

تهزه حوافر الحديد ، والحفاة / يخرق الرصاص وجهك الفتى تصرخ الازمنة:
الرفاق واصلوا المسير من ثقوب كل جمجمة
تدقق العطاء

أنت ، أنت تستمد وقفة الفتى فتولد الازمنة / التراب غمر ، والدماء
جمهرات النسخ ، والفضاء
طبع لكل طائر جميل
تجيء اذ تجيء للمستقبل الجميل .

خط شفاف يضطرب قليلا ، يهدأ خلف زجاج النافذة العين الاصفار الجبل
الاشجار . كتابات الكشافين على الاخشاب ، تدندن اسماء الغياب
خارطة فحمية

لطح دم وسواد وبياض
ورعاة . . .

مخيلة في الغاب
تفترس التربة والاطفال وتفترس خيال الشاعر

قال ادخل ملجأ أمي وابحث عن شهداء

واخذهم في رغيفي

وفي الذاكرة .

يا بني ! ملامحهم صافية

واكفهم خشنة .

والسنتهم حلوة النبرات .

عيونهم ؟ ذكرياتهم ؟ والوطن ؟

قال ، قال ، قال .

انا لا انفخ في قصبه .

انا انفخ في الكور . انا النار انا الصلب انا الحداد

فلتطلع يا لوز !

أصادف رمزا فأهرع : هذا دليلي !

وأنهب ارضا فأهرع : هذا دليلي !

واسرع في الحفق ،

اني بلوتهم واحداً واحداً

فانتبه ايها الماء ، يا ماء ، يا ماء !

الجزر الصغيرة

غَلَّقَهَا الضباب ، اسرعتُ الي . انني احبُّها
حملتها عشرين عاما . كَبُرَتْ . خمسين عاما . كَبُرَتْ .
فاستيقظَ الماءُ ،
الصبايا يغتسلن ، وآه
اشلاء في الماء
اشلاء اشلاء
ترنحتُ فيك ، تشبثتُ ، قاومتُ موتي ،
صعدتُ على زبدِ الوقت . اكسدني الجوّ . صحت انتبة ايها الماء ، يا ماء ،
يا ماء !

الصواريخ دارت
وقالت مقابرهـم ليس تُحصى
وقالت ، وآه ..
فالعالم خَرَزَة
في قم اقمى ، في قم امريكا في بيت المال .
تنمو ادمغة السفاحين فيسقط قلبي بين عيون التعساء .
في الجبنة سم في القهوة سم في اي مهادر في الشارع صاروخ كان يهرج .
هرج مزقني يا قتلاي اتحدوا . اهدم ما يبني . ابني ما يهدم . اجمع ما لا
يحصى . اختصر اصابع قتلاي بحجم الارض واختصر الارض .
يا انقاض الشرق وتاريخ الرق ابا نواس الزق حقول القنب والمدخان ،
وزرياب يموت

تتبرجين في خلدي ، فتحترقين حاقدة السكوتر ، تكلمي !
سقطت ذراعي فوق ذلك فوق انقاض البيوت . تبعثرت اسماؤهم . ودم يجف
على بلاط الليل ، فثتة الخيال ، دم يجف على قميصي .. او قميصك يا خيال !

كانت الرمانة الحمراء تغلي في يد . كان الدلاء فارغاً . ناديت ما ناديت .
بيت تحت جنح الاسر . ناديت البحار . كانت الزرقة تغوي كل شيء . كانت
الزرقة ثوبا ناشفا .

قدّرت موتاً . يا مدينة ! يا مدينة !
كان زين العابدين
ولدا يمشي على الخزل له ما شاء اذا جاع ثمانون من الخدام تحت السمع
والطاعة . لكن المدينة
خرقة مهترئة
وعيون صدئة

والشبابيكُ الحزينةُ
تكشفُ السرَّ وزينُ العابدين
ولدٌ يلعبُ في الشارع ما شاء له ، يمرقُ من تحت الشبابيك ومن جلدِ المدينة
عَنقُ ينضجُ كالتمر ، له ما شاء • لكن المدينة طعنة تكشف اسرارَ القبائل •
يا قبائل !
يا قبائل !

فتجاهلتُ الحريقُ
وتسلمتُ رسالاتٍ واسملاً من السجن
قرأتُ الكرة الأولى • قرأتُ الخطوة الأولى •
تعبتُ •
وتنفستُ دخانا •
وتدثرتُ دخانا •
وتجشمتُ الطريقُ
حجرًا
حجرًا ، دون رقيقٍ •
وسقطتُ !

- حان عامُ المجاعة فارتاع في قفصي الفُ قلب •
- بلادي ، بلادي بلادي
- تعلمتُ ان اسرُجَ الماء ،
- ان اختفي في الاشارة •
- تعلمتُ زيف البشارة •

في وقت غلاب
عَسَسَ بِالبابِ
عسس بالجلد المشوي
فينتشر الأملق
وشدأذ الافاق
وقلبي يكتب بالقحم على الحيطان
وبالدم ، بالدم ، بالدم •

خط شفاف يضطرب قليلا يهدأ ، صوتٌ حجم أفق / ايتهـا الايدي الموصولة
تحت الذبح بشوق اصابعها جوع اصابعها / ايتهـا الاعناق الموصولة فوق
النطع بماء ماقيها / ايتهـا الاحشاء اللائي لم تهجر دفاء التجويف ايتهـا
الاعشاب اللائي لم تنقيا في الحرب جلود القتلـى قتلـى قتلـى قتلـى / ان الماء
بعيد •••

بعيد ، بعيد ايها الحبيب ،
كان في فؤادي رصاص ذبوه ، واثقلوا يدي بأمراس ، وحملوا
صباي قناطير العذاب .
كانني اذوب واقنى ثم يشتعل الخراب .
كانني بعيد بعيد ايها الحبيب ولحم قلبي كالحديقة ، مرة ، ومرة .. تراب !
فاندفعي !
اندفعي !
كانت هياكلهم تصول ، تهب نحو البحر . كانت رغبة الابدان طاغية ، وكان
شاهداً :
واليمامة تعرف صيادها فيشف الغناء
شاهداً :
والحروب تهدنها سنة
ثم تأخذ من عمره ما تشاء .

- ٦ -

جاء الفتى
اسند الرأس في الرمل .
لاحقه الخنجر الخنجر الخنجر / النصل في الجمجمة .
صرخ الطفل . ما صرخ الطفل .
تصرخ انثى وراء التلال ، وتشحن افراحها .
يولد الآن جيل يحارب . فلتفرحي !
هكذا يبدأ الاحتمال
خنجر في الجبين
صرخة من عروق امرأة .
رجل اخضر ،
كومة من ظلال .
هكذا مثل رائحة البليل العشر رائحة الطفل رائحة الجرح ملء الجبين .
من سنة مضت ، اشاعت الرياح اسمه .
لم تلتفت اليه
آه يا خضره !
قيل قطرة من الدماء كان ، قطرة بحجم الثمرة
لم تختلج عصفورة او شجرة
ضحك بيننا . بكى ، والله يا خضره !
وسيج الحارة بالذره ..

لم تشرب ، لعيون صوته .
وقيل كانت المدنية
تغرق كالسفينه
فتكتب الاصابع المقطعه
وتبدأ الحرب معه !

- ٧ -

اخلط اوجاعي بالماء .
طيور وطيور وطيور واحبك .
امرول الى شجرة البلوط فالأفاق موت . وارى الماء ، احبك ، وغابة من
النخيل دُحرجت . وغابة من الطيور والقبور والبشر .
اغوص فيك ، ليس صدفة . ينسكب الرصاص ، ليس صدفة . تختلج الجياد
ليس ليس ريحا عابرة .
عطشان يا عطشان !
خلعت قامتي اليك والغيوم بيننا وسائدُ النعاس ، ام وسائد الرمال ، ام دم ،
دم ، دم .
ياخذها الماء ويهرب . الوجوه بيننا . تهبط قبل الليل ؟
انتي احبها :

يخرج الوطن الشجري الى النور ،
او يخرج النور ،
قلنا هو القبس الخارج .
هو الفرع الدارج
وقلنا هو الصدق ان يبذل الفقراء دماءهم في المعارك :
نموت وتحيا البراعم
نمضي وتأتي المواسم
قلنا جميل هو الوطن الشجري ، هو النور يمتزجان فيخرج من كل حسي
حبيبان يعتنقان .

- ٨ -

كيف سميتها وانتهيت ؟
وكيف
وكيف
وكيف

المقاريسُ جزءٌ تدلى • تدليّت
 من ينتمون لهذا الجسد
 يضحكون قليلاً قليلاً • يموتون •
 عالمها يبدأ : الفرق بين الجهات وبين المدارات ، كيف تغاضيت •
 يجرؤ ففرك ان يقف • التسميات جوار جهات ، مدارات فلك ، قففة فسي
 الصقيع :

اشتَهتْ خبزنا ، واشتهينا الردى
 والصدى - الصدى - الصدى
 عالق بيننا ، ذابل بيننا
 والعقارب •
 كيف اخفيت بستانها بين المعاطف والزعفران •
 سالنا جداولها ، خجلت ان تبوح •
 شربنا مرارة كتمانها •
 وانتظرنا •
 احتمت ، لوثتها المناكب •

المقاريسُ جزءٌ تدلى • تدليّت
 من ينتمون لهذا الجسد
 يبدأون خصوبتهم باكرا ، ينهضون •
 وبستانها بعد لم تلمحوه ، تخبئه ليلة قادمة •

١٩٧٧ / ١ / ٢٣ - ٧٦ / ١٢ / ١

تقرير

الوضع العسكري في جنوب لبنان

خليل بركات

بدأ الجنوب يكتسب أهمية خاصة في الصراع العربي - الاسرائيلي بعد تصفية العمل الفدائي في الاردن عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، بحيث أصبح المنفذ الرئيسي لتحرك الثورة الفلسطينية الى داخل الاراضي المحتلة . ولذلك عمدت الدوائر الصهيونية الى تركيز جهودها ، بالتعاون مع الامبريالية ، على الساحة اللبنانية ، من اجل اقفال الجنوب ، النافذة الاخيرة في وجه الثورة الفلسطينية .

وقد تركزت هذه الجهود في البدء على القيام بغارات برية وجوية بالاضافة الى القصف المدفعي على القرى الجنوبية ، الحدودية منها بوجه خاص . وكانت « اسرائيل » تبغي من وراء عملها هذا خلق هوة بين السكان والثورة الفلسطينية ، مع التركيز الاعلامي على نظرية مفادها : ان اعمال «اسرائيل» هذه ناتجة عن وجود الفدائيين في الجنوب وقيامهم بعمليات بالقرب من القرى الحدودية . وان ايقاف هذه الاعمال يتطلب تعاون السكان مع « اسرائيل » لمنع الفدائيين من التواجد في المنطقة ، وبالتالي منعهم من القيام بعمليات عسكرية .

ولما أدركت « اسرائيل » ان سياستها لم تضعف الثورة الفلسطينية ، لجأت الى توسيع نطاق عدوانها لتشمل المدن والمخيمات في كل المناطق اللبنانية ، وأخذت تعتمد اكثر من ذي قبل على العمليات الخاصة في مكافحة الثورة الفلسطينية ، وشكلت جهازا خاصا من الاستخبارات لهذا الغرض ، له صلة مباشرة برئيس الوزراء الاسرائيلي ، وكان ذلك تعبيرا عن القلق الذي بات ينتاب الصهاينة من الثورة ، خاصة بعد ان لجأ الفدائيون الى القيام بعمليات ناجحة في المستعمرات الحدودية (الخالصة ، المطلية ، ابل القمح) وفي قلب تل أبيب والتي كان اخرها عملية سافوي في مطلع شهر اذار ١٩٧٥ .

ومن جهة اخرى بدأت اسرائيل تؤيدها في ذلك الدوائر الاميركية ، عملية التحضير لجولة كبرى ضد الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية التي تساندها . وكان من الطبيعي ان تكون القوى الانعزالية الاداة المحلية لتنفيذ المؤامرة .

الوضع العسكري في الجنوب حتى بدء تحرك القوى الانعزالية

بعد عدة اسابيع على اندلاع الاحداث في ١٢ نيسان ١٩٧٥ بدأ الجيش اللبناني بتخفيف تواجدته في الجنوب ، فأخلى عددا من مواقعه (صف الهواء ، وادي السد . الخ) ، وذلك ضمن سياسة تركيز قوته حول بيروت وفي مناطق القتال الاخرى ، بحيث تكون هذه القوات مضمونة الولاء ومسيطرأ عليها من قبل قيادة الجيش ، ويسهل بالتالي استخدامها عند الضرورة . أما الآليات التي بقيت في الجنوب فكانت من النوع القديم ، بالاضافة الى بعض الدبابات غير الصالحة للحركة ، بحيث يستفاد فقط من

مدافعها . ولذلك وضعت في مرائب ثابتة . وتم نقل مستودعات الذخيرة الكائنة بالقرب من « ابو الاسود » الى اماكن خارج الجنوب في الشهور الاولى للازمة .

وترجع هذه السياسة ، بصورة عامة الى عدم اهتمام السلطة اللبنانية القديمة بالدفاع عن الجنوب وحماية الارض والشعب في وجه العدو الصهيوني الطامع في ارض الجنوب ومياهه ، وعدم الاهتمام بالجانب الدفاعي منذ العام ١٩٤٩ ، رافقه عدم اهتمام بالجوانب الاقتصادية والصحية والتعليمية ، الامر الذي نجم عنه هجرة ما يوازي ٥٠٪ من ابناء الجنوب نحو العاصمة ، حيث شكلوا مع غيرهم من ابناء المناطق الفقيرة ما سمي فيما بعد « حزام البؤس » . وبالإضافة الى هذا العامل المرتبط بنظرة السلطة اللبنانية الى « اسرائيل » ، وبالتالي بنظرتها الى الجنوب ، فان عاملا آخر كان يحكم نظرة السلطة ويجعلها تعتمد الى سحب ما امكن من القطعات العسكرية والجنود من الجنوب . ويتمثل هذا العامل في الخوف من تطويق هذه المواقع وسقوطها والسيطرة على عتادها والياتها من قبل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية في المنطقة . خاصة وان الثقل الرئيسي للثورة الفلسطينية كان في الجنوب ، بالإضافة الى وجود مخيمات كبيرة لشعب فلسطين في هذه المنطقة . ومن جهة اخرى فان التيار الوطني في الجنوب تيار عريض نسبيا ومساند للثورة الفلسطينية . ولقد كانت احداث ايار ١٩٧٣ درسا افادت قيادة الجيش منه . ففي ايار ١٩٧٣ حاولت قيادة الجيش سحب الياتها من منطقة بنت جبيل وثكنة صور باتجاه بيروت ، ولكنها واجهت قطع الطريق عليها ومنعها من التحرك . كذلك تم تطويق ثكنة صيدا بحيث شلت فعاليتها ، وكانت طريق بنت جبيل - صور - صيدا في قبضة الثورة الفلسطينية . ولهذا كانت قيادة الجيش مدركة جيدا لصعوبة وضعها في الجنوب ، خاصة وان قوة الثورة الفلسطينية قد زادت عما كانت عليه في ايار ١٩٧٣ ، ان من حيث عدد الرجال ام من حيث نوعية السلاح ، بالإضافة الى ان القوى الوطنية التي باتت اقوى مما كانت عليه في الماضي ، قد حملت سلاحها ومارست دورا قتاليا الى جانب الثورة الفلسطينية ، وهذا ما لم يكن قائما في العام ١٩٧٣ .

ولقد اذهار الوضع العسكري للسلطة في الجنوب بامتداد ظاهرة جيش لبنان العربي، الى هناك في اوائل اذار ١٩٧٦ وانضمام جميع الثكنات والمواقع في المنطقة الى جيش لبنان العربي ، باستثناء القليعة التي انسحب اليها جنود انعزاليون مع اربع ملاقات وسيارتي جيب من ثكنة مرجعيون ، وبذلك أصبح الجنوب تحت السيطرة الوطنية باستثناء جيب القليعة الذي شكل فيما بعد بؤرة تحالف انعزالي - صهيوني كان له اثره السلبي على الارضاع في قسم لا بأس به من الشريط الحدودي .

وعلى الرغم من سيطرة جيش لبنان العربي على ثكنات الجنوب جميعها ، فان هذه الثكنات لم تحتفظ بقوتها السابقة ، بل سادها الضعف الى حد كبير ، نتيجة بقاء معظم الجنود والضباط في منازلهم ، والتحاق قسم من الانعزاليين بالثكنات الانعزالية، الامر الذي اضطر قيادة جيش لبنان العربي الى الاعلان عن فتح دورات عديدة للتطوع وملء الفراغ الناتج عن ترك معظم العسكريين القدامى للجيش .

ومن المؤسف ان الفوضى والتساهل في مسألة الانضباط ، خاصة في الاشهر السبعة الاولى ، حكمت العلاقات داخل جيش لبنان العربي ، وكانت سببا رئيسيا في ضعف هذا الجيش وقلة عدده وفعاليتها ، كما ان تعبئة الجيش النفسية في ظل قيادته القديمة كانت

تعبئة انعزالية ، وبالتالي فان عملية الوعي السياسي والوطني كانت محدودة جدا في اوساط افراد الجيش ، الامر الذي يفسر بقاء الاكثريّة الساحقة من الجنود والضباط في منازلهم . ومع هذا فقد استجاب عدد من هؤلاء لهذه الانتفاضة التي كان لها اثرها التاريخي في تفكيك جهاز كان يعول عليه لخدمة المخطط ، ويرجع ذلك الى ان المجازر الطائفية التي ارتكبت امام اعين الجنود ومشاركتهم فيها احيانا بامر من القيادة ، وتحيز القيادة المفاضح الى جانب الانعزاليين ، ولدت ردة فعل عفوية تجسدت في بروز ظاهرة جيش لبنان العربي وانضمام الجنود اليها . ولكن هذا الانضمام لم يأخذ طابع الاستمرار للأسباب التي سبق الاشارة اليها .

وبعد ان حسم الصراع في الجنوب ، واصبح منطقة يسيطر عليها الطرف الوطني ، كان لا يد من الافادة من القوات المتواجدة هناك ونقلها الى مناطق القتال الاخرى في بيروت والجبل ، وذلك من اجل الاسراع في عملية حسم الصراع على الساحة اللبنانية ، وارغام القوى الانعزالية على التخلي عن مشروعها ، والقبول بانتهاء القتال واحداث اصلاحات سياسية واجتماعية في بنية النظام اللبناني . وعلى هذا الاساس حرك جيش لبنان العربي بعض قواته من الجنوب نحو بيروت ، كما عمدت الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية الى نقل قسم لا يستهان به من قواتهما الى الجبل ومنطقة جزين .

مخطط تحرك القوى الانعزالية لانشاء الحاجز الامني

لم يكن باستطاعة القوى الانعزالية في الجنوب التحرك بالاستناد الى امكاناتها الذاتية . فهي محصورة في عدد من القرى المسيحية وسط بحر مناويء لها . واذا علمنا ان هذه القرى ليست متصلة ببعضها ، تبين لنا استحالة ان تشكل وحدها قوة كافية للدفاع عن نفسها في وجه اية محاولة لهجوم عليها من الخارج . فعلمنا الشعب تقع في الطرف الجنوبي الغربي من الحدود بالقرب من الناقورة . اما ريمش ودبل وعين ابل فتشكل مثلثا متكاملا تقع في وسطه قرية حانين ، ويبعد عن علمنا الشعب حوالي ٢٥ كلم ويقع بالقرب من بلدة بنت جبيل ، بينما تقع بلدنا القليعة وبرج الملوك في الجنوب الشرقي من الحدود بالقرب من مرجعيون ، وتبعدان عن مثلث ريمش - دبل - عين ابل حوالي ٣٥ كلم . ولذا كان لا بد لاي تحرك انعزالي ان يستند بالضرورة الى الدعم والمساندة من « اسرائيل » القادرة على القيام بهذا الدور بسهولة نظرا لقرب القرى المذكورة من الشريط الحدودي .

وكان نقل المعركة من قبل الانعزاليين الى الجنوب ، منذ حزيران ١٩٧٦ يستهدف الوصول الى عدة اغراض :

- ١ - دفع الزعامات التقليدية للتحرك ضد الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية .
 - ٢ - المراهنة على قيام تحرك شعبي جنوبي مناويء ايضا ، الامر الذي يظهر الجنوب بمظهر المنتفض ضد الثورة الفلسطينية وغير الراغب في تواجدها على ارضه .
 - ٣ - فتح جبهة جديدة في الجنوب تسهم في تشتيت قوى المقاومة والحركة الوطنية وتخلق بلبلة في صفوفها تؤدي الى اضعاف معنوياتها .
- وبالفعل نشط في تلك المرحلة انصار الاقطاع الديني والسياسي في محاولة لدفع الجماهير الى التحرك بحجة الحفاظ على الجنوب ، وعدم تعريض ابنائه للاذى

والهجرة . وهم الذين تكبدوا الخسائر أكثر من غيرهم في مناطق الشياح ، والليلكي ، وبرج حمود ، والنبيعة ، والمسلخ ، والكرنتينا ، وتل الزعتر ، بسبب « الفلسطينيين » ومن معهم من الأحزاب . وتطابق ذلك مع سياسة « اسرائيل » الراحبة في إقامة حاجز أمني على حدودها الشمالية ، لتشكل من قرى الحدود حلقات رئيسية تحصر بينها القرى الإسلامية الأخرى ، وتحول دون نشاط المقاومة الفلسطينية ، وتمنع بالتالي عمليا تنفيذ اتفاقية القاهرة .

ومن جهة أخرى فقد كانت « اسرائيل » تطمح من خلال مساعدة وحماية الانعزاليين في هذه القرى شد المسيحيين فيها الى التعامل معها مستقبلا ، وتوثيق علاقتها بهم من أجل خدمة أغراضها السياسية والعسكرية في الجنوب .

ويبدو ان الانعزاليين كانوا يخططون لربط الحاجز الأمني من القرى الحدودية بالمناطق التي يسيطرون عليها في الداخل عن طريق قرية « العيشية » التي كان مقررا أن تكون صلة الوصل بين القليعة وجزين . ولكن هذا الجانب من المخطط ضرب عندما استطاعت الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية تصفية القوى الانعزالية في « العيشية » ، وسيطرت على البلدة في تشرين الأول ١٩٧٦ .

القرى والطرق التي سيطر عليها الانعزاليون حتى أواخر تشرين الأول ١٩٧٦

سيطر الانعزاليون منذ حزيران ١٩٧٦ على القرى المسيحية : علما الشعب ، دبيل ، رميش ، وعين أبل ، القليعة ، برج الملوك ، بفضل المساعدة الاسرائيلية التي قدمت لهم . ثم انتقلوا بعد ذلك الى محاولة السيطرة على عدد من القرى الأخرى . فحاصروا قرية حانين الواقعة في منتصف مثلث دبيل - رميش - عين أبل ، وقطعوا عنها كل الاتصالات والامدادات الصحية والتموينية منذ أواخر آب ١٩٧٦ ، ثم بدأوا باستفزازها حتى كان الهجوم عليها واسقاطها فجر يوم ١٧/١٠/٧٦ ، بعد معركة غير متكافئة استمرت عدة ساعات ، ودارت بين شباب القرية وبين الانعزاليين المزودين بالآليات الاسرائيلية .

وبعد سقوط حانين ، تعامل الانعزاليون مع قرى عيتا الشعب ورامية ويارين على أساس انها ساقطة في أيديهم ، دون حاجة للدخول اليها ، مع ما يجره هذا الدخول من استفزاز للمشاعر في المنطقة ، يخدم في النهاية التيار الوطني ، خاصة وان الأعمال الوحشية التي قام بها الانعزاليون في حانين قد أضرت بمخططهم ، وأدت الى إخلاء البلدة من جميع سكانها ، وكشفت عن الحقد الطائفي الذي يعمر صدر الانعزاليين ، ونهبت القرى الأخرى الى أخطار التعامل معهم .

والجدير بالذكر ان قرى عيتا الشعب ورامية ويارين تقع على الشريط الحدودي بين علما الشعب من الجهة الجنوبية الغربية ، ومثلت دبيل - رميش - عين أبل من الجهة الجنوبية الشرقية بحيث لا يمكن الدخول اليها الا بواسطة احد هذين المدخلين المسيطر عليهما من قبل الانعزاليين .

بعد ذلك بدأ الانعزاليون في هذا المحور باعمال استفزازية لبلدة بنت جبيل المتاخمة لعين أبل ، ولقرى عيناتا والطيري ورشاف ، الامر الذي أدى الى توتر الوضع قسي المنطقة وتحولها الى مسرح للاشتباكات والقصف المتبادل .

أما على محور مرجعيون ، فقد جعل الانعزاليون نصب أعينهم السيطرة على بلدة مرجعيون نظرا لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة الى مخضطهم ، واعتبرت القليعة مركزا لتجمعهم في المنطقة . والحقيقة ان سقرط مرجعيون في أيديهم لم يكن نتيجة معركة ، وإنما كان بفعل مؤامرة داخل ثكنة مرجعيون كان من نتائجها ان سلمت الثكنة للسي الانعزاليين ، واصبحت بالتالي مرجعيون في أيديهم .

وبذلك أصبح الانعزاليون يسيطرون في هذا المحور على الطريق الرئيسي الذي يربط النبطية بمرجعيون بالقرب من مرجعيون ، والطريق المؤدي الى ديبين وبلاط (مع العلم بان ديبين متصلة سكنيا بمرجعيون) والطريق المؤدي الى بلدة الخيام . وكانت الغاية من هذه السيطرة حصار منطقة العرقوب ، وتضييق الخناق على الثورة الفلسطينية فسي اهم منطقة استراتيجية لها .

وفي هذا المحور ، ايضا ، حاول الانعزاليون السيطرة على كفر كلا الحدودية والمجاورة لبرج الملوك والقليعة ، وارسلوا عدة اذذارات الى الشباب الوطني فيها ، لتسليم اسلحتهم والخروج من البلدة ، ولما لم يستجب الوطنيون لهذه الاذذارات اكتفى الانعزاليون بالسيطرة على مدخل البلدة بالنيران .

وفي محور « بنت جبيل » ٠٠٠ وقع طريق الشريط الحدودي من عين ابل وحتى علما الشعب تحت السيطرة الانعزالية - الاسرائيلية ، كما تمت السيطرة على مدخل صف الهوا بالنيران الانعزالية من جهة عين ابل ، الامر الذي جعل بالامكان قطع الطريق على بنت جبيل وعيناتا وعيترون ومارون الراس ، واصبح بوسع الانعزاليين محاصرة هذه القرى تمونيا ، خاصة وان ارسال التموين اليها عن طريق عديسة - ميس الجبل - عيترون ، كان يصطدم بقدرة اسرائيل على التحكم في خط المواصلات نظرا لكونه في متناول يدها على الشريط الحدودي . وسيطر الانعزاليون ، ايضا ، على طريق رشاف عند اول البلدة .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد كان بإمكان الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية التقليل من اهمية السيطرة الانعزالية على هذه الطريق ، وذلك بشق طريق يربط كوينين بعيناتا (١٥٠٠ م) ويسمح بالاستغناء عن طريق صف الهوا ، كما كان بالامكان شق طريق (١٥٠٠ م) الى داخل بلدة رشاف ، متفرع عن الطريق العام للبلدة ، بحيث يمر عبر منطقة غير مرئية من جهة دبل . ولكن شق هذين الطريقين لم يتم ، وبقيت القوات الانعزالية مسيطرة بالنيران على محاور الحركة .

والحقيقة ان عملية التحضير لفتح جبهة قتالية في الجنوب من قبل الانعزاليين ، والتي استمرت أكثر من ثلاثة اشهر لم تلق الاهتمام المطلوب من الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية وجيش لبنان العربي . علما بان ما جرى اثناء تلك الفترة لم يكن سرا من الاسرار ، وإنما كان امرا معروفا لكل مراقب في المنطقة ، ويرجع ذلك الى ان المعسكر الوطني كان مشدودا بكل اهتمامه وقواه نحو معركة الجبل ونحو جزين . والامر الوحيد الذي استرعى الانتباه أكثر من غيره ، كان الجانب الصحي ، فمن اجل قطع الطريق على العدو ، تحركت الثورة الفلسطينية لدعم كل المؤسسات الصحية العاملة في الجنوب ، والتي كانت قد اوقفت معظم نشاطاتها بسبب الافتقار الى الدواء وبفضل هذه المبادرة التي قامت بها الثورة الفلسطينية شكلت «اللجنة الصحية العليا في الجنوب»

ممثلة لكل المؤسسات الصحية ، بحيث اعيد فتح معظم المستوصفات المغلقة . ولقد أخذت هذه اللجنة على عاتقها أيضا ، توفير الامكانيات الصحية للقرى التي يسيطر عليها الانعزاليون ، وذلك من اجل عدم اعطائهم حجة للتعامل مع « اسرائيل » . هذا مع العلم بأن الثورة الفلسطينية كانت تشدد على اهمية القيام بمثل هذا الدور من قبل اللجنة .

الموضع النفسي - الاجتماعي الذي سهل السيطرة الانعزالية :

بدأ المخطط الانعزالي - الصهيوني لفتح جبهة جديدة في الجنوب بانتهاج « سياسة السياج المفتوح » . وقد ظهرت هذه السياسة بصورة علنية في شهر ايار ١٩٧٦ عن طريق رميش والقلبيعة كنافذتين لبداية التعامل معهما ، واستندت هذه السياسة الى الازمة الحادة التي عاشها الجنوب في تلك المرحلة في الامور التموينية والصحية والمائية والعيشية ، بالاضافة الى ازمة عدم شراء محصول التبغ لعام ١٩٧٥ . وسط هذا الجو ليست «اسرائيل» لباس الانسانية المزيف ، وراحت تقدم العديد من الخدمات وتبيع السلع التموينية من المواطنين ، كل ذلك من اجل انتزاع الروح العدائية من نفوسهم تجاهها ، واقتناعهم بان الاذى الذي لحق بهم في السابق على يديها كان بسبب التواجد والتحرك الفدائي في مناطقهم . واعطت هذه السياسة نتائجها بالنسبة الى القرى المسيحية على الشريط الحدودي ، وشكلت ارضا خصبة لتحرك القوى الانعزالية فيها فيما بعد ، حيث كانت المرحلة الثانية بتقديم السلاح والعتاد مرفقا بالضمانات الامنية الى هذه القرى .

ومن جهة اخرى ، استغلت «اسرائيل» حالة الخوف التي انتابت بعض الاوساط المسيحية في هذه القرى وظهرت بمظهر الحامي للمسيحيين في وجه اية محاولة اعتداء يتعرضون لها . والحقيقة ان هذا الخوف لم يكن له ما يبزره على الاطلاق ، ذلك ان الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية كانتا تحرسان دائما ، على اشعار سكان هذه القرى بالحماية والامن ، لالتزامهما بالمبادئ الوطنية ، ولانهما تدركان ان اسلوب الاثارة الطائفية يخدم اسرائيل والقوى الانعزالية ويضر الثورة والحركة الوطنية . وخير دليل على ذلك هو انه لم تحصل طيلة الاحداث اية ردة فعل طائفية في الجنوب بحق المسيحيين كرد على المجازر الطائفية التي ارتكبها الانعزاليون بحق ابناء الجنوب في بيروت والضواحي .

ان هذه المخاوف غذتها الدعايات الاسرائيلية والقوى الانعزالية التي كانت تريسد الافادة منها لضلق الاجواء الملائمة للتحرك ، وبالتالي دفع المواطنين في هذه القرى الى القبول بمبدأ التعامل مع « اسرائيل » . كذلك استغل الانعزاليون في رميش اولا ، ثم في بقية القرى المسيحية التي يسيطرون عليها ، قرار قطع رواتب العسكريين فيها من قبل قيادة جيش لبنان العربي ، بحيث استخدم هذا القرار مادة للتحريض الطائفي ، ومبررا للتعاون مع «اسرائيل» ، وما لبث العسكريون في رميش ان شكلوا لجنة كلفت بادارة شؤونهم وشؤون البلدة وخولت الاتصال بالخارج . ومنذ ذلك الحين بسلا العسكريون باقامة الحواجز والحراسات داخل البلدة ، وكان ذلك في منتصف شهر تموز ١٩٧٦ .

وعندما تراجعت قيادة جيش لبنان العربي عن قرارها ، بعد مراجعات اشتركت فيها قيادة الثورة الفلسطينية ، واعلنت استعدادها لدفع رواتب هؤلاء العسكريين ، برز

مطلب جديد لم يكن مطروحا من قبل ، وهو ان حل مشكلتهم وايقاف تعاونهم مع «اسرائيل» مرتبط بحل مشكلة «انصار الجيش» في البلدة ، (١) اي دفع رواتب هؤلاء قيادة جيش «الشرعية» قد الغيت بقرار من قيادة جيش لبنان العربي ، بسبب ان هذه القوى الوطنية والثورة الفلسطينية - ولما لم يستجب جيش لبنان العربي الى المطلب الجديد ، الذي اعتبر بمثابة الابتزاز الذي يحمل بصورة صريحة اصرارا على التعامل مع العدو ، انقطع الاتصال مع عسكري رميش ، وانتقلت رميش بصورة نهائية لتصبح «قليعة» اخرى ، اعتبارا من مطلع شهر آب ١٩٧٦ .

الدعم الذي حصل عليه الانعزاليون لتحقيق هذه السيطرة :

تمثل الدعم الذي حصل عليه الانعزاليون من «اسرائيل» من الناحية العسكرية بوجهين اثنين : اولهما تسهيل مرور المقاتلين الانعزاليين القادمين من جوبه الى هذه القرى . والثاني الامداد بالاسلحة الخفيفة والمتوسطة وبعض المدافع والذخائر والاعتدة الاخرى ، وتزويدهم بالملاات (العربات المدرعة) بالاضافة الى الاسناد المدفسي من خلف الشريط الحدودي .

وفيما يتعلق بالوجه الاول من الدعم ، فقد كان من المتعذر على الانعزاليين سلوك أي طريق آخر يصلهم بهذه القرى باستثناء الطريق البحري من جوبه الى داخل الارض المحتلة ، ومن ثم الانتقال الى القليعة او رميش ، ولذلك كان لا بد من نقل قسم من قواتهم عبر هذه الطريقة ، وذلك لتأمين الحد الأدنى من المقاتلين القادرين على تحريك الوضع عسكريا في هذه القرى ، وبالتالي فرض الامر الواقع عليها ، واسكات كل الاصوات التي تعارض وتتخوف من نقل المعركة الى المنطقة ، مع ما يجره ذلك من اذى يلحق بالافراد والممتلكات ، وتخريب للعلاقات الايجابية التي كانت سائدة مع ابناء المنطقة . (٢)

وعلى هذا الاساس ، التحق بقرية القليعة كل العسكريين من ابنائها الذين كانوا في المناطق الاخرى لتعزيز وضع العسكريين الذين انسحبوا من ثكنة مرجعيون اليها ، معارضين استلامها من قبل جيش لبنان العربي في اوائل اذار ١٩٧٦ .

اما بالنسبة لمصور بنت جبيل ، وهو الاضعف ، بامكاناته الذاتية ، فقد وصلت الى بلدة دبيل في منتصف شهر آب ١٩٧٦ ست سيارات مدنية تعج بالسلحين قادمة من رميش عبر الحدود ، وذلك على شكل مظاهرة عسكرية ، اطلقت فيها النار بغزارة داخل البلدة احتفاء بوصولهم سالمين . وبعدها مباشرة وصلت الى عين ابل مجموعات مسلحة نزلت في مدرسة الراهبات ، حيث اتخذت من المدرسة مقرا لها ، وباشرت بعد ايام من وصولها بفتح دورة للتدريب العسكري ، وبدأت منذ ذلك الحين المظاهر المسلحة تبرز للعيسان متمثلة باقامة الكمان والحراسات والحواجز احيانا على الطريق العلم الذي يعتبر طريقا رئيسيا يصل بالناقورة .

واستمر هذا الاستعداد في تصاعد مستمر ، رافقه تصاعد في التوتر ، ينذر قرب الانفجار في هذه المنطقة . ففي بلدة عين ابل ، فرض على جميع الشبان ، من هم قادرون صحيا على حمل السلاح ، المساهمة في الدوريات والحراسات

والاستنقارات ، واثير في البلدة جو من الارهاب ، اضطر معظم الشباب الوطنيين فيها الى التسلل من البلدة بعد ان غدا الخروج مقيدا وخاضعا لانونات من انقيسادة العسكرية . وكان الكمين الذي اعده الانعزاليون في هذه البلدة يوم ٣٠ اب ١٩٧٦ لاربعة من شباب فتح ثلاثة منهم من ابناء الجنوب ، كانوا في سيارة مدنية قادمين من عيتا الشعب باتجاه بنتجبيل ، الشرارة الاولى للاحداث في هذه المنطقة ، وقد ادى هذا الحادث الى اول اشتباك استشهد فيه الشباب الاربعة ، وقتل من جانب الانعزاليين ثلاثة وجرح آخرون .

وتؤكد الارقام الوجه الثاني من الدعم الاسرائيلي للانعزاليين ، فمن المعروف انه كان لدى انعزاليي القليعة اربع ملالات ، واذا بهذا العدد يزيد عند قيامهم بأي تحرك ليصل في بعض الاحيان الى اثنتي عشرة ملالة . اما في محور بنت جبيل فلم يكن لدى الانعزاليين اية ملالة او سيارة عسكرية ، لانه لم يكن في عين ابل او دبيل او رميش مراكز عسكرية تابعة للجيش تسمح للانعزاليين بالقول انهم سيطروا عليها واستولوا على اسلحتها . حتى ان العسكريين في رميش قبعوا في منازلهم منذ سيطرة جيش لبنان العربي على ثكنات الجنوب دون ان ياخذوا معهم حتى سلاحهم الفردي ، وفجأة اصبح لدى الانعزاليين في هذا المحور عدد من الملالات يزيد على عشرة ، موزعة في عين ابل ودبيل ورميش والملاحظ ان الملالات الموجودة بحوزتهم لا يستخدمها الجيش اللبناني ، وانما هي من نوع مستخدم في الجيوش العربية ذات التسليح السوفياتي ، هي على ما يبدو من الاليات الصالحة للاستعمال التي استولت عليها «اسرائيل» في حرب حزيران ١٩٦٧ ، وتستخدمها هي ايضا في تحركاتها العسكرية على الحدود .

وامام وضوح المساندة والدعم من قبل «اسرائيل» للانعزاليين ، بحيث لم يعد هناك حاجة لدليل ، اضطر كميل شمعون الى الاجابة على سؤال صحفي حول حقيقة موضوع تسليح الانعزاليين من قبل «اسرائيل» بالقول : « انهم مستعدون لشراء السلاح من الشيطان » (٣) دون ان يسمي «اسرائيل» بالاسم . وهو ، ايضا ، ما دفع سعيد عقل الى الاعتراف صراحة بان اسرائيل «سوف تستمر في مد الانعزاليين بالسلاح » (٤) .

ومن جهة اخرى ، فان «اسرائيل» قدمت ، ايضا ، دعما من نوع آخر الى الانعزاليين في هذه القرى ، والذي بدونه لا يمكن الاستمرار بالتحرك ، حتى ولو توفرت الامكانيات العسكرية ، فمستشفيات «اسرائيل» هي بتصرف الانعزاليين من اجل نقل الجرحى واجراء العمليات الجراحية ، وكذلك الامر بشأن التموين والوقود وغيرها من مستلزمات الاستمرار في القتال . ومن المؤكد ان هذا الدعم بكل اشكاله هو الذي سمح للانعزاليين بنقل المعركة الى الجنوب ، في ظل ضمانات الحماية عند الضرورة ، وهو الامر الذي رده اكثر من مصدر اسرائيلي بالحديث عن «مساعدة المسيحيين لانشاء دولة خاصة بهم » ومد يد المساعدة الى القرى المسيحية اذا طلب سكانها ذلك .

تطور الاوضاع بعد مؤتمري القمة في الرياض والقاهرة :

عند استفحال نشاط الانعزاليين بدأ الاهتمام بصورة جدية في حصر هذه النشاط ومنع انتشاره ، وبرز ذلك بصورة خاصة بعد انسحاب المقاومة من الجبل ودخول قوات الردع العربية بموجب قرارات مؤتمري القمة في الرياض والقاهرة في تشرين الاول ١٩٧٦ . وتمثل هذا الاهتمام برسائل قوات من الثورة الفلسطينية الى الجنوب ، كما ان

جيش لبنان العربي عزز وجوده في المنطقة ، أيضا ، بالحاق كتيبة من الجنود الذين انهوا دورتهم التدريبية حديثا .

وكان لهذا الحشد اثره الكبير في رفع معنويات الجماهير في المنطقة ، مما جعل اسرائيل تطلق التهديدات اليومية في محاولة منها لرفع معنويات الانعزاليين في القرى التي يسيطرون عليها ، الى جانب استخدام هذه التهديدات كوسيلة ضغط سياسية على مجريات الاحداث في لبنان بما يخدم مصالحها ومصالح الفئات الحليفة لها .

ومن جهة اخرى ، فقد كانت الفرصة مناسبة للمعسكر الوطني بعد مؤتمر القمة في القاهرة وصدور قرار وقف اطلاق النار ، ليوجه ضربة للقوى الانعزالية في بلدة العيشية ، التي كانت تستعد لطعن المعسكر الوطني في منطقة الريحان من الخلف ، وتشكيل حلقة اتصال بين القليعة وجزين وبقية المناطق التي يسيطر عليها الانعزاليون .

الا ان هذا التحول في الموقف لصالح المعسكر الوطني في الجنوب لم يستمر كما كان منتظرا . ان بدأت الامور تأخذ منحى خطيرا على طول الشريط الحدودي منذ مطلع كانون الثاني ١٩٧٧ ، لمصلحة المخطط الصهيوني - الانعزالي . ويبدو ان هذا التحالف تخوف من ان يؤدي تركيز قوة الثورة الفلسطينية وجيش لبنان العربي في الجنوب ، الى انهيار كامل في معنويات الانعزاليين في القرى التي يسيطرون عليها ، مقابل تحسن الموقف المعنوي لقاتلي المعسكر الوطني ، بالاضافة الى التحسن الذي طرأ على معنويات الجماهير في القرى ، فراح يعتمد سياسة تعرضية لمنع هذه التحولات واكمال المخطط الهادف الى السيطرة على طول الشريط الحدودي لتحقيق اغراض سياسية وعسكرية تخدم «اسرائيل» وتسهم في تطويق الثورة الفلسطينية في المنطقة وتشل فعاليتها العسكرية .

وهكذا ، بدأت القرى القريبة من الصدود تشهد تصعيدا عسكريا من جانب الانعزاليين ، يرافقه قصف كثيف من المدفعية الاسرائيلية . وجاءت عملية التصعيد هذه بعد دخول قوات الردع لمنطقة النبطية وتصريح بشير الجميل قائد « القوات الانعزالية » الذي جاء فيه : ان هذه القوات سوف تبدأ من الجنوب تحرير ما تبقى من « الاراضي اللبنانية المحتلة » . اذ بعد مرور اكثر من اسبوع على هذا التصريح ، قامت القوات الانعزالية في محور مرجعيون باحتلال قرية عديسة الحدودية ، التي تبعد حوالي عشرة كيلومترات عن قرية القليعة وذلك بالتقدم اليها عبر الطريق الحدودي المسيطر عليه من قبل «اسرائيل» . وكان ذلك بتاريخ ٢٣/١/١٩٧٧ .

والجدير بالذكر ، ان موقع قرية « عديسة » الجغرافي يجعلها تحت السيطرة النارية للقوات الاسرائيلية المتمركزة على مرتفع يبعد حوالي اربعمائة متر عن ساحة البلدة ، ولذلك لم تتواجد فيها قوات تابعة للثورة الفلسطينية او جيش لبنان العربي او الحركة الوطنية ، الامر الذي مكن القوات الانعزالية من السيطرة على هذه القرية دون قتال ، فاصبحت متحكمة بمحور هام للطرق يؤدي من جهة الغرب الى قرية الطيبة ، ومن الجهة الجنوبية الغربية الى قرى « رب ثلاثين » و«مركب» و«حولا» وحتى «ميس الجبل» و«بلدا» ، وبذلك اصبحت قرية الطيبة تشكل خطا اماميا في مواجهة التحالف الانعزالي - الصهيوني .

وبتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٧ . احتلت القوات الانعزالية « تلة لوبية » الكائنة

عند اول الطريق الفرعي المؤدي الى قريتي دير ميماس وكفر كلا ، دون قتال ايضا ، بعد انسحاب جيش لبنان العربي منها . وبذلك اصبحت كفر كلا ودير ميماس مطوقة من جميع الجهات باستثناء الجهة الغربية الجبلية ، التي استخدمها المسلحون الوطنيون في كفر كلا كمر للانسحاب بناء على اوامر صدرت اليهم فور احتلال الانعزاليين للتلّة لوبية ، وبذلك سقطت هاتان القريتان في ايدي القوات الانعزالية .

لقد احدث احتلال عديسة ومن بعدها « تلّة لوبية » حالة من القلق الشديد وضعف في المعنويات لدى جماهير المنطقة . ولكن هذا لا يبسرر اوامر الانسحاب التي صدرت الى المسلحين الوطنيين من ابناء « كفر كلا » فور سقوط « تلّة لوبية » ، لان مصير هذه التلّة ، على الرغم من اهميتها بالنسبة الى قريتي دير ميماس وكفر كلا ، مرتبط بقلعة الشقيف - ارنون المشرفة عليها ، وهذا يعني انه بمجرد ان تبدا مدفعية الشقيف - ارنون صب قذائفها على التلّة ، يجد الانعزاليون انفسهم مضطرين الى الانسحاب منها (وهذا ما حصل بالضبط خلال فترة لا تتجاوز الاربعة والعشرين ساعة على معرفة الثورة الفلسطينية باحتلال الانعزاليين للتلّة ، حيث اعيد احتلالها من قبل المعسكر الوطني) ولقد كان من الممكن الاحتفاظ بالقريتين بعد دعمهما ببعض القوى والوسائط ، خاصة وان الاحتفاظ بكفر كلا كمخفر امامي للوطنيين له اهميته من الناحية المعنوية ، بالنظر الى التراث الوطني والنضالي الذي تتمتع به هذه القرية .

وبتاريخ ١٧ شباط ١٩٧٧ شن الانعزاليون هجوما على بلدة الخيام ، مدعما بالاليات شارك فيه الملازم بافيتش الذي كان يتولى مسؤولية عسكرية في ثكنة الخيام بالاضافة الى عدد من ابناء البلدة المرتبطين بالاقطاع ، اسفر عن سيطرة الانعزاليين وحلفائهم على البلدة دون قتال فعلي .

وكان قد سبق الهجوم توتر استمر عدة ايام بين الوطنيين من جهة وازلام الاقطاع من جهة اخرى ، وانقسام داخل الثكنة سيطر الوطنيون على اثره على البلدة سيطرة تامة ، وهرب الملازم بافيتش ومن معه نحو القليعة .

والجدير بالذكر ان الملازم بافيتش سبق له ان شارك في المؤامرة - الهجوم على ثكنة مرجعيون الى جانب الانعزاليين في تشرين الاول ١٩٧٦ ، ومن ثم تولى مسؤولية عسكرية في ثكنة الخيام تحت امره النقيب جلبوط بعد ان اعلنت الثكنة ومعها البلدة حيادها ، والتزامها « بالشرعية » ، وذلك بموجب « اتفاق » بين ابناء الخيام « تجنبا للبلدة الخراب والدمار » . ونص الاتفاق في حينه على عدم دخول قوات الثورة الفلسطينية الى البلدة كي لا يشكل ذلك ذريعة « للانعزاليين بالتضييق عليها ومهاجمتها » .

وبسقوط الخيام ، بات من المنتظر ان يشدد التحالف الانعزالي - الصهيوني الضغط على قرية ابل السقي وذلك بقصد اكمال الخطة الهادفة الى تطويق الثورة الفلسطينية في العرقوب والغناء اتفاقية القاهرة كليا .

اما في محور بنت جبيل ، فقد اشتد التوتر ايضا ، وشمل القصف الاسرائيلي قرى الطيري وكورنين وعيناتا وبيت ياحون وياطر ورشاف بالاضافة الى بلدة بنت جبيل . كما شهد هذا المحور نزوحا كبيرا من هذه القرى بسبب كثافة القصف المدفعي .

میزان القوى الحالي .

على الرغم من التمدد الانعزالي الخطير بمحاذاة الشريط الحدودي ، فإن ميزان القوى الحالي في الجنوب بالقياس الى امكانيات الانعزاليين الذاتية وما لديهم من سلاح ، يميل لمصلحة المعسكر الوطني ، شرط ان يمتلك هذا المعسكر سياسة قتالية واضحة تسمح له باستخدام اقصى ما لديه من امكانيات في مواجهة الخصم . فقوة الانعزاليين فسي محور مرجعيون لا تتعدى الستمئة مسلح ، بينهم حوالي اربعمائة مقاتل ، اما في محور بنت جبيل فلا يتعدى عدد المسلحين الانعزاليين الاربعمائة ، ويملك الانعزاليون في محور بنت جبيل حوالي عشر ناقلات جنود (جميعها سوفياتية الصنع) بالاضافة الى عدة مدافع هاون ٨١ مم و٢٠ مم ، وعدد من الرشاشات الثقيلة والمتوسطة ، موزعة على الكماثن والحواجز وعلى متن ناقلات الجنود .

اما الاليات والمدروعات التي اصبحت في حوزة الانعزاليين في محور مرجعيون ، منذ سقوط ثكنة مرجعيون في ايديهم ، فهي حوالي ١٢ ملالة وبضعة دبابات ومصفحات ، وبضعة مدافع هاون ومدافع م/د . هذا الى جانب الاسناد المدفعي الاسرائيلي .

اما في الجانب الوطني ، فبعد الانهيار الذي حصل داخل جيش لبنان العربي ، فان قوة الثورة الفلسطينية اصبحت تشكل العمود الفقري في هذا الجانب ، فهي تملك قوة تقدر بعدة الاف من الرجال المزودين بالاسلحة الخفيفة والمتوسطة والصواريخ ومدافع الهاون المتعددة الاحجام وعدد من المدافع الميدانية ومدافع م/د . وتستطيع الاعتماد على مقاتلي الحركة الوطنية وبعض وحدات جيش لبنان العربي التي لا تزال موجودة في اقصية صور وبنت جبيل .

ان التمدد الانعزالي المدعوم من قبل «اسرائيل» وصل في اواخر كانون الثاني ١٩٧٧ الى مرحلة خطيرة من الناحية العسكرية ، فاذا استطاع الانعزاليون السيطرة على بلدة بنت جبيل ، فان ذلك يعني وقوع الشريط الحدودي بكامله من علماء الشعب حتى الخيام تحت سيطرة التحالف الصهيوني - الانعزالي . ولا يسمع ميزان القوى للانعزاليين باحتلال بنت جبيل او السيطرة عليها . ولكن الافادة من ميزان القوى تتطلب قرارا سياسيا يمكن تجسيده بمضطط ذي شقين : احدهما سياسي ويتمثل بالتحرك الايجابي على جميع الاصعدة ، بغية احداث ضغوطات على الانعزاليين لحملهم على ايقاف التعاون مع «اسرائيل» والكف عن التصعيد ، والثاني عسكري ويعتمد على الدفاع التعرضي الذي لا يمنع الانعزاليين من التمدد فحسب ، بل يمارس ضدهم أيضا عمالا تعرضية مستمرة ، تستهدف خلق حالة من الارباك بين صفوفهم ، واضعاف معنوياتهم ، الامر الذي يجبرهم على ايقاف التصعيد العسكري ريثما يستطيع الرئيس سركيس اتخاذ التدابير اللازمة لاعادة الاوضاع على الحدود الى الشكل الذي يضمن تنفيذ بنود اتفاقية القاهرة الخاصة بنشاط المقاومة في الجنوب .

١٩٧٧-٢-٢٥

الهوامش

- ١ - عدد «انصار الجيش» في رميض حوالي ١٣٠ عنصرا .
- ٢ - في بلدة عين ابل كانت اوساط واسعة من ابناء البلدة تعارض في جرها الى اتون الصراع .
- ٣ - جريدة السفير ١٠/٢٦/١٩٧٦ .
- ٤ - نشرة لبنان الصادرة بتاريخ ٨/٩/١٩٧٦ .

نقد البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هاشم عايي محسن

تمهيد :

صدرت في السادس والعشرين من شباط الماضي ، وثيقة نظرية ، باسم (البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) ، وتولى نايف حواتمة طرحها بمؤتمر صحفي نشرت الصحف البيروتية وقائعها .

وقد وصف امين عام الجبهة الديمقراطية « برنامجها » بأنه (اول برنامج سياسي شامل محدد وملموس في تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة) (١) . ونقلت جريدة النهار على لسان حواتمة قوله : ان « برنامجها » يعطي اجوبة محددة عن المهام الراهنة للثورة ويحدد الحلقة المركزية في النضال المرهلي حتى يصبح ممكنا في كل منطقة من مناطق وجود شعبنا الفلسطيني حشد القوى لتوجيه الطاقات في اتجاه الحلقة المركزية (٢٠٠) للمرة الاولى في تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة نجد انفسنا امام برنامج سياسي مترابط يسلم شعبنا بامكانات انجاز وحدة وطنية فلسطينية راسخة ووطيدة (٣٠٠) ان هذا البرنامج سيمكن شعبنا وكل الاطارات المسؤولة في صفوف الثورة من التسلمح بسلاح فكري وسياسي وتنظيمي محدد ودقيق يجعل نضالنا يصب باستمرار في الاتجاه الرئيسي من دون الانزلاق في معارك هامشية ومن دون حالات التردد واحيانا الضياع التي نجدها امام تضاييا ملموسة (٢) .

اما جريدة السفير فتقول : (وأشار حواتمة الى ان الثورة الفلسطينية تحملت طيلة السنوات الماضية مسؤولياتها تحت راية الخط الاستراتيجي العام لانجاز التحرر الوطني الفلسطيني . « الا ان هذا الخط الاستراتيجي لم يستخلص ولم يعط اجوبة محددة على المهام المباشرة للثورة ، وتحديد الحلقة المركزية للنضال المرهلي حتى يمكن لكل تواجد فلسطيني حشد قواه باتجاه تحقيقها ») (٣)

وتستطرد جريدة السفير قائلة : (وتحدث حواتمة عن اوضاع الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ والمحتلة عام ١٩٦٧ ، وبقية البلدان ، وقال : « لكل منطقة من هذه المناطق مهامها الراهنة والمباشرة التي تلتقي مع الخط الاستراتيجي العام » واضاف : « ان هذا البرنامج السياسي سيمكن كل مناضل ومقاتل في صفوف شعبنا ، والاطارات المسؤولة في الثورة ، من التسلمح ببرنامج فكري وسياسي وتنظيمي يجعل نضالنا يصبغ باستمرار في المجرى الرئيسي دون تردد او انزلاق في معارك جانبية ») (٤ - ٥) .

ان مناقشتنا للبرنامج السياسي الذي قدمه السيد حواتمة ستحاول كشف الاخطاء العديدة التي صورها البرنامج السياسي وكأنها حقائق مسلم بها . بيد اننا قبل ان نخوض

في خضم مناقشة هذه الوثيقة النظرية التي تصدر من بين صفوف المقاومة الفلسطينية، نرى من الضروري، افتتاح هذه المناقشة، بالوقوف امام ما سجله البرنامج السياسي من تصحيح لبعض الأخطاء الفكرية العديدة التي تملأ ادبيات الجبهة الديمقراطية وتطبع سائر منطلقاتها النظرية، التي كانت وما تزال مشدودة الى التراث الفكري المورجـوازي الموروث من حركة القوميين العرب، والذي يطبع ببصماته سائر مفاهيم الجبهة الديمقراطية ومنطلقاتها الفكرية! - فقبلا كانت الجبهة الديمقراطية تقف على طرفي نقيض مع موقف الماركسية - اللينينية وسائر المشيوعيين على صعيد العالم كله، بالنسبة للعديد من القضايا والمفاهيم الفكرية - إذ كانت تقول عن بروليتاريا بلداننا بانها « بروليتاريا رثة »، وتتهم الحركة الوطنية الفلسطينية، بمهادنة الانتداب البريطاني في فلسطين وعدم النضال ضده، وتصف عصرنا الراهن بأنه « عصر الاستعمار والامبريالية »، وتقول عن بروليتاريا البلدان الرأسمالية المتقدمة بانها « شريكة البورجوازية في اقتسام غنائم النهب الاستعماري »، فضلا عن الخلط الذي لا اول له ولا آخر عن الثورة الوطنية الديمقراطية في بلداننا ... اما اليوم فقد صحح البرنامج السياسي بعض هذه المفاهيم، ورغم ان عملية التصحيح هذه لم تتم وفق الاسلوب اللينيني، فانها تمثل خطوة الى امام - بيد أن الأهم من تصحيح بعض الخطأ في البديهيات النظرية، ان يمثل البرنامج نفسه خطوة الى الامام، ذلك ان البرنامج السياسي « هو دائما بمثابة راية ترفع امام انظار الجميع، وعلى اساسها ينظر العالم الخارجي الى الحزب - ولذا ينبغي في مطلق الاحوال الا يكون البرنامج خطوة الى الوراء » - (٦)، فهل يمثل البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية خطوة الى امام؟

ان صفحات « شؤون فلسطينية » لا تتسع لتفاصيل نقدنا « للبرنامج » وماخذنا عليه - لذا فاننا سنترك لكتابنا « الجواب »، تولي امر الخوض في التفاصيل، لكي نكتفي الآن بالوقوف امام بعض الموضوعات التي لم يتناولها الاخوان الذين نقدوا « البرنامج » على صفحات « شؤون فلسطينية » .

ايهما التي افتتحت عصر بزوغ الاشتراكية :

الحرب العالمية، أم ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ؟

■ يقول البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية :

(وأدت الحرب - العالمية الاولى - الى دخول النظام الرأسمالي عصرا من الانحطاط والتفسيخ المتسارع على نطاق دولي، وافتتحت عصر بزوغ فجر الاشتراكية والنهوض المطرد لنضال الشعوب المناهض للامبريالية - فقد اسفرت الحرب عن انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا القيصرية) (٧) .

اولا - يفهم من هذا الكلام، ان الحرب العالمية الاولى، هي التي ادت الى دخول النظام الرأسمالي عصر الانحطاط والتفسيخ المتسارع على نطاق دولي، وهي أي الحرب التي افتتحت عصر بزوغ فجر الاشتراكية والنهوض المطرد لنضال الشعوب ضد الامبريالية، وهي أي الحرب التي اسفرت عن انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا « القيصرية » !

ثانيا - قبل أن نبدأ بمناقشة كلام البرنامج وتصحيح اخطائه علينا أن نلفت الانتباه الى أن ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى بدأت في عهد كيرنسكي أي في روسيا البورجوازية وليس في روسيا « القيصرية » أي الاتوقراطية كما يدعي البرنامج السياسي .

ثالثا - اذا صح اعتبار الحرب هي التي أدخلت النظام الرأسمالي العالمي عصر الانحطاط والتفسخ المتسارع ، رغم ان هذا الاعتبار يحتاج الى إيضاح . ذلك ان الحرب كانت نتيجة من نتائج ذلك الانحطاط والتفسخ ، الذي بلغ درجة من التفاقم أصبحت البورجوازية معها ترى ان الحرب أنجع وسيلة لحسم تفاقم أزمته . بيد ان تلك الحرب التي توخت البورجوازية ان تنقذها من أزمته ، قد زادت طين انحطاطها وتفسخها بلة ، زيادة أصبحت معها الحرب سببا من الاسباب التي كرسحت انحطاط النظام الرأسمالي وتفسخه . نقول اذا صح مثل هذا الاعتبار ، فلا يصح اعتبار الحرب هي التي (افتتحت عصر بزوغ فجر الاشتراكية وهي التي اسفرت عن انتصار الثورة الاشتراكية . . .) ، ذلك ان الحرب العالمية لم تفتتح (عصر بزوغ فجر الاشتراكية) وانما ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى هي التي افتتحت هذا العصر ، ليس لان الحرب قامت عام ١٩١٤ ، بينما بزغ فجر الاشتراكية في عام ١٩١٧ ، بل لان الحرب العالمية الاولى هي حرب الطبقة البورجوازية التي ليس بوسعها ان تفتتح عصر الاشتراكية !

صحيح ان الحرب قد انضجت ظرفا ثوريا ملائما لبزوغ فجر الاشتراكية ، بيد ان هذا المظرف لم يكن محصورا بـ « روسيا القيصرية » وحدها ، وانما كان شاملا للعالم كله ، ومع ذلك فان فجر الاشتراكية لم يبرز في غير « روسيا القيصرية » ، الامر الذي جعل روسيا تتميز عن غيرها من بلدان العالم ، تمييزا يتضح معه ان كلام البرنامج يفتقر للدقة العلمية والموضوعية ، اذ لو كانت الحرب هي التي افتتحت (عصر بزوغ فجر الاشتراكية) ، لكان يجب ان تحدث الثورة الاشتراكية في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما ونضجا رأسماليا من روسيا « القيصرية » ! فلماذا حدثت في روسيا دون غيرها ، يا ترى ؟

ان الاجابة على هذا السؤال ، تؤكد على ان توفر المظرف الثوري لا يؤدي بالضرورة الى حدوث ثورة ، ما لم يقترن هذا المظرف بتوفر العامل الذاتي الثوري اي الحزب الثوري ايضا . ولذلك لاحظنا انه رغم ان الوضع الثوري الذي نجم عن نشوب الحرب العالمية كان وضعا عالميا ، فان الثورة حدثت في روسيا وحدها فقط . اما سبب ذلك فيرجع الى وجود الحزب الشيوعي البولشفي الثوري فيها ، ولكون هذا الحزب كان يلتزم نهجا ثوريا منذ نشوئه . وقد اشار قائده للمهمة المباشرة الملقاة على عاتق البروليتاريا الروسية ، وحددها بتحطيم أقوى حصن للرجعية الاوروبية والاسيوية معا ، اي ان لينين حدد مهمة البروليتاريا الروسية بأن تأخذ على عاتقها القيام بالثورة الديمقراطية بدلا من الطبقة البورجوازية العاجزة ، لكي تتمكن البروليتاريا من توفير الاساس المادي والتكنيكي للاشتراكية . ومنذ ذلك الحين ، اي منذ اوائل عام ١٩٠٢ ، والحزب يعمل جاهدا من اجل بلوغ هدفه واداء مهمته المحددة . وعندما نضج الوضع الثوري ابان الحرب العالمية الاولى بأدر الى انجاز المهمة ، واستلم السلطة معلنا بزوغ فجر الاشتراكية وعصر انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية .

لقد نشأ وضع ثوري عام ١٩٠٥ في روسيا ، نفسها وهتف لينين للثورة والبروليتاريا الروسية الشائرة من اعماقه ، وانشد قائلا : (بغرغ صير وبرجاء تتطلع الان البروليتاريا في العالم بأسره الى البروليتاريا في روسيا من اقصاها الى اقصاها . قاسقاط القيصرية في روسيا الذي يذاته طيقتنا العاملة ببطولة سيكون نقطة انعطاف في تاريخ جميع العمال في جميع الامم ، وجميع الدول ، وفي جميع ارجاء الكرة الارضية . وعلى كل اشتراكي - ديمقراطي ، على كل عامل مدرك ان يتذكر مبلغ عظيمة مهام النضال الشعبي

العام الملقاة الآن على كاهله . وعليه الا ينسى انه يمثل كذلك حاجات ومصالح الشعب كله ضد عدو الشعب كله . ان المثل الذي ضربه الابطال ببوليتاريو بطرسبورغ ماثل اليوم امام انظار الجميع .

عاشت الثورة !

عاشت البوليتاريا الماثرة ! (٨)

ومع هذا الحماس ، وتوفر الوضع الثوري فان الثورة لم تحدث لماذا ؟ لان الحزب في عام ١٩٠٥ لم يستكمل بعد قدراته الذاتية التي تؤهله لانجاز مهمة استلام السلطة . كان هناك وضع ثوري . وكان هناك حماس للثورة ولكن لم يكن هناك بعد للحزب القادر على استغلال الوضع الثوري ، وترجمة الحماس الى ممارسة عملية يبرز معها ويفضلها فجر عصر الاشتراكية !

(وقد نشأت في وطننا العربي اوضاع ثورية في فترات عديدة منذ اواخر الاربعينات ، بل منذ اواخر الثلاثينيات حتى الآن ، ولعل اقربها تلك التي اعقبت هزيمة ه حزينان ١٩٦٧ ، والاضاع التي نشأت في فترة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ في الاردن ، حيث تجلت ازمة الانظمة العاجزة في ذروة تفاقمها ، لقد سادت في تلك الفترات اوضاع ثورية ، بيد ان الثورة لم تحدث . لماذا ؟ لان الثورة لا تنشأ عن كل وضع ثوري ، انما تنشأ فقط اذا انضم الى جميع التغيرات الموضوعية المذكورة انفا تغير ذاتي ، واعني به قدرة الطبقة العاملة الثورية على القيام بأعمال جماهيرية قوية بحيث انها تحطم « او تصدع » الحكم القديم الذي لن « يسقط » ابدا حتى في فترة الازمات ان لم « يعمل على اسقاطه » (٩) .

واذن ، فان الطبقة العاملة الروسية بقيادة حزبها البولشفي هي التي « افتتحت عصر بزوغ فجر الاشتراكية » ، وليست الحرب البورجوازية التي لا يمكن ان تكون فاعلا لافتتاح عصر جديد كمعصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

ان برنامج الجبهة الديمقراطية يروج اوهاما ، ومعلوم ان (ترويج وهم من الاوهام على نطاق واسع ليس مفيدا ، بل انه ضار) (١٠) .

رابعا - هناك وجهة نظر مغرضة تروجها بعض فصائل البورجوازية الصغيرة ، فسي اوروبا خاصة ترويجا يستهدف التقليل ان لم نقل الحط من شأن الطبقة العاملة وقدرتها على احداث ثورتها وافتتاح عصرها . تقول وجهة النظر هذه ، ان الثورة الاشتراكية ما كان يمكن ان تتحقق لولا نشوب الحرب العالمية الاولى ، وان اتساع وطن الثورة الاشتراكية فيما بعد وقيام المعسكر الاشتراكي ما كان يمكن ان يتحقق لولا الحرب الثانية ايضا . اي ، ان اصحاب هذه الآراء المنتشرة في اوروبا ، يصورون الثورة الاشتراكية ، باعتبارها نتيجة من نتائج الحرب ، وليست حدثا تاريخيا حتميا مرتبطا بتطور الظروف الموضوعية والذاتية ونضجها للتغيير نتيجة بلوغ التناقض بين ضرورة اطراد نمو وتطور القوى المنتجة وبين تخلف علاقات الانتاج الرأسمالية السائدة ، الامر الذي يتطلب احلال النظام الاجتماعي الاشتراكي محل النظام الاجتماعي الرأسمالي الذي بات متخلفا وعاجزا عن تلبية مستلزمات اطراد التطور وتوفير حاجاته . وباختصار فان اصحاب هذه الآراء يصرون على ان هذا العصر ما يزال عصر الاستعمار والامبريالية ، وان الظروف لم تنضج بعد لحدوث الثورة الاشتراكية ولولا الحربين العالميتين الاولى والثانية ، ما كان يمكن ان تقوم الثورة الاشتراكية ، ولا كان بالتالي من الممكن ان يقوم المعسكر الاشتراكي ،

ولكن قيام الثورة الاشتراكية في كوبا وانتصار الثورة الفيتنامية والكمبودية ، مثل صفة قوية لأصحاب هذه الآراء المغرضة ، التي تروجها اليورجوازية المستترة وراء يافطات ماركسية في أوروبا ، والتي تنكر ان هذا العصر هو عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وتصر على انه عصر الامبريالية !

ان مطالعة البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لا توحي بأن « اللجنة المركزية ، للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تهدف من وراء هذه الصياغة ان تكون بوقا عربيا لترديد مثل هذه الافكار المغرضة ، ولكنه من المؤكد ان ادعاءات البرنامج السياسي ، هي امتداد لتلك الافكار التي طرحها نايف حواتمة في تقرير آب ١٩٦٨ ، وعلى صفحات مجلتي الطليعة القاهرية والحرية للبيروتية ، والتي تتناقض مع ايديولوجية الطبقة العاملة الماركسية - اللينينية التي تقول الجبهة الديمقراطية انها تلتزمها .

اننا لسنا يصدد استعراض آراء وافكار حواتمة المشار اليهما آنفا . فهذا الموضوع سيهتم به كتابنا « الجواب » الذي هو الآن تحت الطبع . ولكننا سنقف قليلا على سبيل الاستشهاد ، امام بعض تلك الآراء لكي نقارنها مع نظرة « البرنامج السياسي » واره التي تشكل تراجعا عن بعض اخطاء الجبهة الديمقراطية عامة وامينها العام على وجه الخصوص ، فماذا يقول « البرنامج السياسي » وماذا يقول السيد حواتمة ؟ :

يقول « البرنامج السياسي » :

(تلعب اليورجوازية الصغيرة بشرائحها المختلفة دورا حيويا وفعالا في النضال الوطني ضد الاحتلال والرجعية الهاشمية . وهي تشكل الاغلبية النشطة لقاعدة التحالف الوطني . وفي ظل قيادة طبقية حازمة تستطيع هذه الطبقة ان تكون احدى القوى المحركة الرئيسية والفاعلة للثورة الوطنية الديمقراطية . الا انها تمكنا من احتلال موقع الطليعة الطبقة للثورة وقيادتها نحو النصر . وتسود في صفوفها ميول الغامرة والنطرف والتراجع اليأس والمذعور والاحتجاج القصير النفس ضد واقع الاضطهاد والتشرد . ونتيجة موقعها الوسطي الرجراج بين سائر الطبقات ، فهي تعجز عن تكوين رؤية سليمة لنسبة القوى الطبقة تبني على اساسها برنامجا نضاليا صائبا يمكنها من تعبئة جماهيرية واسعة تحت قيادتها . وهي تستعيز عن هذه الرؤية بالشعارات اللفظية المتطرفة او التبشير باليأس ووضع الثورة والشعب في طريق مسدود ، وبمحاولة احلال قواها الذاتية بديلا عن التعبئة الواسعة للجماهير .

ان الطبقة العاملة بتحالفها الديمقراطي الثوري مع فقراء الفلاحين واللاجئين المعدمين وسائر الكادحين هي الطبقة الوحيدة المؤهلة لقيادة الثورة الوطنية نحو نصر حاسم « التشديد مني » ضد الاعداء . ان الاثق التاريخي المفتوح لتطور الطبقة العاملة ، والنقل الاجتماعي المتزايد الذي تحتله بين صفوف الشعب ، داخل الارض المحتلة بشكل خاص ، ومزايا الانضباط والتماسك والوحدة الداخلية التي تتحلى بها ، ومصطلحتها الجذرية في التحرر والاستقلال والعودة وانجاز كامل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وقدرتها على وعي مصالح مجموع الشعب والتقدير السليم لنسبة القوى بينه وبين اعدائه ، ان مجموع هذه الصفات جعلها اكثر طبقات الشعب ثورية وقدرة على توفير طليعة طبقية حازمة تقود الثورة الوطنية الديمقراطية دون تردد نحو نهايتها الظاهرة . ان النضال من اجل تنظيم الطبقة العاملة وتعزيز ثقلها السياسي وتمكينها من اداء دورها الموضوعي

الاستراتيجي كطليعة للثورة الوطنية هو شرط رئيسي من شروط انتصار الثورة)
(البرنامج السياسي ص ٤٠ ، ٤١) .

١ - أن اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية ، على ما يبدو لا تحي ان تعبير « الثورة الوطنية الديمقراطية » يدمج تعبيرين هما الثورة الوطنية اي الثورة السياسية ضد العدو القومي والثورة الديمقراطية اي الثورة الاقتصادية ضد العدو الطبقي . اي ان تعبير - « الثورة الوطنية الديمقراطية » يعني الثورتين في آن معا . وأن الطبقة العاملة مؤهلة لقيادة الثورتين في آن سوية وايصالهما الى نهاياتهما الحاسمة ، الامر الذي يجعل تعبير « الثورة الوطنية » لوحده لا يفي بالغرض المشار اليه . من هنا يبدو خطأ صيغة « البرنامج السياسي » :

(... المؤهلة لقيادة الثورة الوطنية نحو نصر حاسم ... الخ)

و (... كطليعة للثورة الوطنية هو شرط رئيسي ... الخ) انها صيغة ناقصة ، وخطاها انها تقصر دور الطبقة العاملة على الثورة السياسية دون الثورة الاقتصادية .

٢ - كما يبدو ايضا ، ان اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لا تدرك ان عجز البورجوازية الصغيرة عن قيادة « الثورة الوطنية الديمقراطية » ، لا يرجع الى افتقارها الى مزايا الانضباط والوحدة الداخلية والتماسك ... الخ وانما يرجع اساسا الى افتقارها لاسلوب انتاج خاص بها وايدولوجية غير الايدولوجية البورجوازية . كما ان اهلية الطبقة العاملة للثورة الوطنية الديمقراطية ، تنأتى من امتلاكها للايدولوجية العلمية اي الماركسية اللينينية ولسلوب الانتاج الاشتراكي ، وبما ان ثورة بلداننا الوطنية الديمقراطية لا يمكن استكمال انجاز مهماتها وفق طريق التطور الرأسمالي بسبب عجز اسلوب الانتاج الرأسمالي وتخلف الايدولوجية البورجوازية ، فان الطبقة العاملة تصبح ، بحكم الواقع الموضوعي ، هي الطبقة الوحيدة من بين جميع الطبقات الثورية ، المؤهلة لقيادة الثورة الوطنية الديمقراطية نحو نهاياتها الحاسمة التي تنقلها الى الاشتراكية .

٣ - اذا تجاوزنا هذه الملاحظات السريعة ، فاننا سنلاحظ ان « البرنامج السياسي » مثل تصحيحا لبعض افكار الجبهة الديمقراطية وامينها العام . فقبلا كان حواتمة يقول كلاما مغايرا تماما لما يقوله « البرنامج السياسي » . ففي مقابلته مع مجلة الطليعة القاهرية يستعرض حواتمة مواقف الطبقات في مجتمعاتنا العربية ، استعراضا يقول معه ان (الطبقة البورجوازية الصغيرة التي ترى في نفسها طاقات وطنية وثقافية وسياسية اكثر عصرية من البورجوازية الكمبرادورية تجد ان الاقطاع والبورجوازية الكمبرادورية والاستعمار قد وقفوا في وجه هذه الطبقة وحصولها على الامتيازات التي ترضيها طبقيا وثقافيا وسياسيا .

من هنا احتلت هذه الطبقة موقعا ثوريا ، قياسا الى موقع الطبقة البورجوازية الصغيرة في البلدان الاوروبية التي سرعان ما التحقت مع الطبقة البورجوازية الكبيرة ، بينما هنا مارست دورا وطنيا في البلدان المتخلفة لان هناك تناقضا جديا قائما بينها وبين الاقطاع والكمبرادور والاستعمار) (١١) .

هذه الصورة الكبيرة لمكانة وموقع ودور البورجوازية الصغيرة ، تملأ مخيلة حواتمة لدرجة لا يعود معها قادرا على رؤية اي دور ايجابي وثورى للطبقة العاملة ولحلفائها الفلاحين . يقول حواتمة :

« ان الطبقة العاملة في البلدان المتخلفة من طبيعة اصطلح عليها بالتعبير الماركسي
« بروليتاريا رثة » ، واغرقها في ايدولوجية الطبقات السائدة ، كما ابقى الطبقة
الفلاحية غارقة في الثقافة الاقطاعية الرجعية ، والعلاقات الاجتماعية الاقطاعية (١٢) .

حواتمة ينسب الى الماركسية ما هي براء منه ، نللك ان الماركسية تعني بتعبير
« البروليتاريا الرثة » ، اللصوص والسماصرة والشحادين والمومسات ، اي مجموع الفئات
التي تلعب دورا تخريبيا في المجتمع والتي يتحتم على الطبقة العاملة عندما تستلم
السلطة ان تقوم اخلاقها وتؤهلها للعمل المنتج .

ان السؤال هو لماذا يصور حواتمة الطبقة العاملة والفلاحين بهذه الصورة .

ان الاجابة على هذا السؤال ستتضح عندما نطالع كلام حواتمة التالي :

(طالما ان الطبقة العاملة هذه خصائصها وطبقة الفلاحين الفقراء ايضا هذه خصائصها ،
قمن اين ناتي بقيادة ثورية ؟ او كيف يمكن ان تكون الطبقة العاملة في موضع القيادة
الثورية بهذه الخصائص الذاتية ؟) (١٢) .

هنا بيت القصيد ، ان طالما ان الطبقة العاملة « بروليتاريا رثة » فانها لا تصلح
للقيادة ! ان مجرد طرح السؤال يكشف خلفية عدم الايمان بالطبقة العاملة وبدورها
التاريخي وبطبيعتها الثورية ، لانه ليس معقولا ان يكون حواتمة لا يعرف انه يطمس
حقيقة وجود الطبقة العاملة ودورها النضالي الثوري المشهود في كل اقطار الوطن العربي .
ولكنه اراد ان يبرر الاجابة على سؤاله : « من اين ناتي بقيادة ثورية ؟ » ، تبريرا
يقول معه ان القيادة الثورية تتمثل بطليعة منظمة وبرنامج سياسي : « لا بد من طليعة
منظمة تلتزم بهذا البرنامج وبهذه الرؤية الايدولوجية والطبقية » (١٤)

لاحظ تعبيره (لا بد من طليعة منظمة ٠٠٠) ، اي لا بد من وكيل ينوب عن العمال
« الرثا » وعن الفلاحين المغرقين بجهلهم وثقافة سادتهم الرجعية ٠٠٠ لا بد من وكيل
ووصي يقوم نيابة بقيادة الثورة . واذا حاولنا ان نستعير تعابير « اللجنة المركزية »
للجبهة الديمقراطية نفسها ، لتوجب علينا ان نقول : لا بد من « نواة ماركسية - لينينية »
اي « لجنة مركزية لجبهة ديمقراطية » تكون بمثابة « هيئة تحضيرية » لبناء الحزب الثوري
الذي يأخذ على عاتقه تقويم الاعوجاج لدى الطبقة العاملة وتحسين سلوكها واعادة
ترتيبها لكي تكف عن اللصوصية والسمنرة والشعوذة والتسول والزنى ، اي تكف عن
كونها « بروليتاريا رثة » !

اذا كانت البورجوازية الصغيرة هي الطبقة الثورية الوطنية ، بينما الطبقة العاملة
« بروليتاريا رثة » وكان الفلاحون غارقين في الثقافة الاقطاعية الرجعية ، فان الطليعة
المنظمة التي يوكل حواتمة قيادة الثورة لها لا بد ان تكون من بين ابناء البورجوازية
الصغيرة ، باعتبارها الطبقة الوطنية الاكثر ثورية من كل الطبقات !

ان هذه الافكار التي هي امتداد ، ربما لم يكن واعيا ، للافكار المغرضة التي اشرنا
اليها ، تطبع ببصماتها بعض موضوعات « البرنامج السياسي » وبعض افكاره .

خامسا - ينسب « البرنامج السياسي » اطراد نهوض نضال الشعوب المناهض
للامبريالية الى الحرب العالمية . كما فعل بالنسبة ليزوغ عصر فجر الاشتراكية وانتصار
الثورة الاشتراكية في « روسيا القيصرية » !

لا ريب في أن الحرب العالمية ، قد لعبت دورا هاما جدا في « إيقاف » الشعوب وتوعيتها . ولكن « اطراد » نهوض نضال الشعوب ضد الامبريالية لا يعود الى الحرب ، وإنما يرجع الى ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى والى الاممية الثالثة ، التي شقت لشعوب المستعمرات والتابعات طريقا للخلاص وجسدت امام انظارها نموذجه الاجتماعي على صعيد المواقع الملموس . فقد اعطت اللينينية دليلا نظريا عن امكانية تحول الثورة الوطنية الديمقراطية الى ثورة اشتراكية بدون المرور بمرحلة التطور الرأسمالي ، واعطت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، تجربة عملية ملموسة يمكن ان تيسر هذه الشعوب على هداها ، وفقا لمنهج التطبيق الخلاق للمبادئ والقواعد العامة للماركسية - اللينينية والنتائج المستخلصة من التجارب العملية للثورة الاشتراكية .

اذا كان الفضل في « يقظة » الشعوب يعود للحرب ، فإن الفضل في « اطراد » نهوض نضالها ضد الامبريالية يرجع الى ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى والى الاممية الثالثة .

ان الحرب ، قد ايقظت شعوب المستعمرات والتابعات ، يحكم حاجة الامبرياليين الى هذه اليقظة ، التي يتطلبها خوض الحرب . ولكن هذه الشعوب التي دخلت التاريخ واصبحت تفهم معنى الحياة وأن بحدود ، وتعلمت استخدام السلاح ، بفضل مشاركتها في الحرب الامبريالية ، ما كان بوسعها ان تشق طريقها المناهض للامبريالية لولا الحملة النضالية الدؤوبة المثابرة التي شنتها الاممية الثالثة ، ولسولا التجربة الثورية الملموسة التي جسدها ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى . صحيح ان هذه الشعوب قد نهضت تقاوم السيطرة الامبريالية ، بيد ان مقاومتها كانت تدور في حلقة التطور الرأسمالي المغلقة ، الامر الذي كان من شأنه ان يرتد بنضال هذه الشعوب القهقري ويحول دون اطراد نهوضه . في حين ان افق التطور الذي شقته ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، والجهود المثابرة التي بذلتها الاممية الثالثة ، قد فتحتا امام شعوبنا افقا واسعا لاطراد نضالنا وانتصار ارادتنا وثورتنا على الامبريالية وعملائها .

ان الحرب لعبت دورا كبيرا في ايقاظ الشعوب ، بيد ان ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، قد لعبت الدور الاكبر والاهم في اطراد يقظة الشعوب ونهوض نضالها . والفرق الواضح بين اليقظة واطرادها ، هو الذي تجاهله « البرنامج » ريبا عن غير وعي ، تجاهلا لم يقف معه « البرنامج » عملياته وموضوعيته ، فحسب ، وإنما طمس دور ثورة اكتوبر الاشتراكية والجهود المثابرة والثمر الذي بذلته الاممية الثالثة !

التراجع عن الخطأ فضيلة ،

ولكن وفق ، اي مقياس ،

وعلى اي اساس ؟

يقول « البرنامج السياسي » : (... واشتد نضال الطبقات العاملة الاوروبية ضد بورجوازيته الامبريالية ، واكتسب اشكالا انتقاضية متصاعدة ..) (١٥) .

كلام « البرنامج السياسي » هذا ، يشكل تراجعا عن خطأ كانت الجبهة الديمقراطية متورطة فيه . فقبلا كانت تقول ان بروليتاريا البلدان الرأسمالية المتقدمة ، طبقة مستفيدة من خيرات البلدان المستعمرة وتتقاسم الغنيمة مع البورجوازية ، الامر الذي جعل حركتها السياسية اصلحية وجعلها اي البروليتاريا طبقة مترهلة ومتخمة شأن البرجوازية بالخيرات المنهوية من بلدان اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . هذه النعوت والخصائص

المختلفة والملصقة بالطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة عامسة ، والبلدان الرأسمالية الأوروبية على وجه الخصوص ، ترد في تقرير آب ١٩٦٨ الذي قدمه حواتمة الى المؤتمر الاول للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، والذي صدر فيما بعد بكراس تحت عنوان (حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية) ، وقدم له حواتمة واحاطوه بضجة اعلامية ووصفوه بصفات لا تقل عن الصفات التي يصفون بها « برنامج سياسي » اليوم :

(فقد تمكنت برجوازية البلدان الرأسمالية من تخفيف حدة الصراع الطبقي في بلدانها ، اذ اصبحت الطبقات المستغلة - بفتح الغين - في مجتمعاتها مستفيدة من ظاهرة الاستعمار والامبريالية ، حيث تتقاسم مع برجوازية بلدانها المستغلة - يكسر الغين - فئات المائدة الجورجوازية المتخمة بفضل سياسة الاستعمار واخضاع السوق العالمية عامة وسوق البلدان المتخلفة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية خاصة لسياسة ومصالح البرجوازية الرأسمالية العالمية . ومن هنا يمكن اعطاء التحليل الملموس لتحول الحركة الاشتراكية في البلدان الرأسمالية الاستعمارية الى حركة اصلاحية ، تتمتع بالرفاه على حساب شعوب البلدان المتخلفة) - (١٦)

ان هذا الكلام وارد في تقرير آب ١٩٦٨ ، الذي قدمه حواتمة الى المؤتمر ، والذي كانت موضوعاته وافكاره العامة تكرارا لموضوعات وافكار تقرير اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب ، الصادر عن اجتماع تموز ١٩٦٤ ، بكراس تحت عنوان (الثورة العربية امام تقرير المصير) ، مع مزيد من التفصيل النظري . ان هذا الكلام يتناقض مع كلام « البرنامج السياسي » الامر الذي يشكل تراجعا عن الخطأ !

ان التراجع عن الخطأ فضيلة ، كما يقولون ، ولكن هذه الفضيلة تتضاءل قيمتها الحقيقية في حال عدم تحول التراجع الى عملية تصحيح جريئة وشاملة .

ان التراجع عن الخطأ شيء ، وتصحيح الخطأ شيء آخر . ذلك ان الاول لا يعني بالضرورة محو اثار الخطأ كلها ، وانما قد يعني التوقف عن ممارسة الخطأ نفسه ، ربما مؤقتا ، بينما يهتم الثاني ، اي تصحيح الخطأ ، ليس بالتراجع عن الخطأ والتوقف عن ممارسته ، فحسب ، بل وبمحو الاثار السلبية التي تركتها ممارسة الخطأ والوقوع به ، عن طريق الاعتراف العلني بهذا الخطأ وكشفه والتنديد به وتحمل التبعات المترتبة عليه .

ان التراجع عن الخطأ ، قد يتم بقفزة الى الوراء او الى الامام ، لا تصحح الخطأ بقدر ما تمثل عملية هروب من تحمل تبعاته ، خشية ان يقال ما يقال عن المخطئين . لذلك فان النهج اللينيني يلزم معتنقيه المؤمنين به اتباع اسلوب الاعتراف بالخطأ علنا وعلى رؤوس الاشهاد ، لكي تتم عملية كشف تام للخطأ وازالة لآثاره اينما وقعت . ويفضل عملية التصحيح الجذري هذه يقطع الطريق امام احتمال الوقوع بذات الخطأ ثانية .

من الواضح انه لا يصح علميا وموضوعيا ان توضع الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية الى جانب الطبقة البرجوازية الامبريالية . كما انه لا يصح ايضا القول ان الطبقة العاملة تتقاسم الغنيمة والخيرات المنهوبة من المستعمرات مع الامبريالية .

لا شك في ان الطبقة العاملة ومجموع جماهير شعوب البلدان الامبريالية قد اصابها شيء من الفائدة من ظاهرة الاستعمار ، اذ ارتفعت مستويات الحياة المعيشية في البلدان الرأسمالية المتقدمة واستطاعت البرجوازية ان ترشي فئات من العمال لتخلق انتهازية

نقابية عملت على تحويل حركة الطبقة العاملة النقابية الى حركة اقتصادية انتهازية ، وصحيح ايضا بأن احزاب الاممية الثانية قد اصبحت احزابا اصلاحية انتهازية ، بيد ان هذا كله لا يجعل من القول الذي يضع الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية في مستوى واحد مع البورجوازية الامبريالية ، قولاً صحيحاً ، على ما يبدو ان الجبهة الديمقراطية كانت تعتبر حالة القدر والتخلف الايديولوجي والسياسي ، هي المقياس الوحيد للثورية ! فهي تقول : انه (٠٠٠ للخروج بحركة وطنية بروليتارية فلاحية فقيرة طبقيا وايديولوجيا وسياسيا) لا بد من (السير بحركة الصراع والجدل الى نهاياتها ٠٠٠) (١٧) .

لاحظ انهم يريدونها ، حركة فقيرة طبقيا وايديولوجيا وسياسيا ، لكي تنسجم مع فقر برنامجهم وتفكيرهم !

ان الذي يتخذ من الفقر الطبقي والايديولوجي والسياسي ، مقياسا للثورية لا بد ان يحكم على الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية الغنية طبقيا وايديولوجيا وسياسيا ، بعدم الثورية !

يعترف « البرنامج السياسي » ، بأن (عصر انتصار الاشتراكية وانحيار النظام الرأسمالي - الامبريالي العالمي) قد انبثق في عام ١٩١٧ !

نقول يعترف « البرنامج السياسي » ، لان الجبهة الديمقراطية وامينها العام كانت تنكر حقيقة عصرنا وتصر على انه (عصر الاستعمار والامبريالية) (١٨) .

لقد سجل « البرنامج السياسي » تراجعاً عن الخطأ . ولا شك في ان التراجع عن الخطأ ، امر حسن ولكن الماركسي - اللينيني مطالب بأن لا يكتفي بالتراجع فقط ، وانما يتحتم عليه ان يعترف بالخطأ علنا وعلى رؤوس الاشهاد ، وان يوضح الدوافع والاسباب التي ادت للوقوع بالخطأ ، ايضا كما تتكرر معه عملية الاعتراف بالخطأ وتتجسم امام الانظار ، لكي تكون درسا وعبرة رادعة مانعة له ولسائر العاملين في ميدان الكفاح الوطني التقدمي الثوري . ويهذه الطريقة يربي نفسه وجماهيره على الصدق والصراحة والتخلي بمناقبية البروليتاريا واخلاقيتها ، التي تتناقض مع الاخلاقية البورجوازية المبنية على الكذب والنفاق . هذا هو الاسلوب اللينيني ، ومن يخشى اتباعه والتمسك به ليس بماركسي وليس بلينيني .

لا شك في ان تحديد طبيعة العصر على انه (عصر الاستعمار والامبريالية) خطأ وقعت فيه الجبهة الديمقراطية وامينها العام . بيد ان الفداحة لا تكمن في اقرار الخطأ فقط ، وانما في الخلفية الفكرية التي ادت الى الوقوع به ، لذا فان الاهم من التراجع عن الخطأ ، هو تحرير الجبهة الديمقراطية وامينها العام من هذه الخلفية التي هي تراث فكري بورجوازي صغير موروث من مفاهيم حركة القوميين العرب وشرادم اليسار الاوروبي ، ما تزال بصماته تطبع فكر الجبهة وسلوكها السياسي !

يقول لينين :

(ينبغي الشروع على الفور بالتعلم من الاخطاء المقترفة ، بتعلم كيفية تنظيم النضال تنظيميا افضل . ولا ينبغي لنا ان نخفي اخطاءنا امام العدو . ومن يخشى هذا ليس ثوريا . وبالعكس ، اذا قلنا للعمال صراحة : « اجل ، لقد ارتكبنا اخطاء » ، فان

هذا يعني ان الاخطاء لن تتكرر في المستقبل) . (١٩)

هذا هو الاسلوب اللينيني في التعامل مع الاخطاء ، فهل اتبعته الجبهة الديمقراطية وامينها العام ؟

ان الجواب على هذا السؤال كان سلبيا ، مع الاسف ، ذلك ان الجبهة الديمقراطية اقرت اخطاءها العديدة ، وتراجعت عن بعضها في (برنامجها السياسي) ولكنها لم تعترف علنا ولم تقل لنا لماذا ، كانت الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية ، شريكة للبرجوازية الامبريالية في ادبياتها السابقة ، بينما تبدو هذه الطبقة مناضلة مناضلة لنا حيثيات اصرارها السابق على ان عصرنا هو « عصر الاستعمار والامبريالية » ، ولم توضح لنا المقياس الذي اعتمدته في تحديد طبيعة العصر على انسه عصر انتصار الاشتراكية .

لا شك في ان هناك مقياسا لينينيا لتحديد طبيعة العصر . والجبهة الديمقراطية ، مطالبة ، قبل ان تدعي انها تمثل اليسار الفلسطيني ، بأن تلتزم الاسلوب اللينيني وتتبعه .

خطا صغير لكن دلالته كبيرة !

قبل ان نحاول تصحيح الاخطاء الكبيرة التي وقعت بها « اللجنة المركزية » للجبهة الديمقراطية ، علينا ان نجلب الانتباه الى خطا صغير له علاقة بموضوع بحثنا .

يقول البرنامج السياسي في اول سطر من سطره :

(مع مطلع القرن العشرين دخلت الرأسمالية العالمية مرحلتها العليا والاخيرة : مرحلة الامبريالية ، والاحتكار الدولي وتصدير رأس المال المالي . الخ) (٢٠ - ٢١) .
ويقول لينين :

(من الممكن ، بالنسبة لاوروبا ، ان يحدد على وجه الدقة تقريبا زمن حلول الرأسمالية الحديثة نهائيا محل القديمة ، انه بالضبط ، بدء القرن العشرين) (٢٢) .
لاحظ الفرق بين التعبيرين :

البرنامج السياسي يقول : (مع مطلع القرن العشرين دخلت ... الخ) .
ولينين يقول : (... زمن حلول الرأسمالية الحديثة نهائيا محل القديمة ، انه بالضبط بدء القرن العشرين) .

من التعبير الاول يفهم ان تحول الرأسمالية القديمة ، رأسمالية المزامحة الحرة ، الى رأسمالية حديثة ، الى امبريالية ، قد بدأ « مع مطلع القرن العشرين » ، لان « المدخل » وهو مصدر الفعل « دخل » يعني موضع الدخول الى الشيء ، كقولك مدخل الدار ، اي الممر الى الدار . فاذا اخذنا الفعل « دخل » ، والاسم « مع » الذي يعني ، الاجتماع والمصاحبة ، فانا سنفهم من التعبير الاول ، اي تعبير البرنامج السياسي ، ان دخول الرأسمالية مرحلة الامبريالية قد تزامن مع مطلع القرن العشرين .

اما التعبير الثاني ، اي قول لينين ، فنفهم منه ان « مطلع القرن العشرين » مثل نهاية عملية تحول الرأسمالية الى امبريالية ، وليس بدايتها .

أن مرحلة تحول الرأسمالية الى امبريالية ، قد بدأت قبل مطلع القرن العشرين بأكثر من ربع قرن، وقد استكملت عملية تحولها الى امبريالية نهائيا في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وقد حدد لينين مراحل تطور الاحتكارات والنتائج الاساسية لتاريخها على الشكل التالي :

(١ - سنوات العقدين السابع والثامن من القرن الماضي هي قمة ، ذروة تطور المزاخمة الحرة . لم تكن الاحتكارات الا حالات جنينية بالكاد تلاحظ ٢٠ - يعد ازمة سنة ١٨٧٢ اتت مرحلة تطورت فيها الكارتلات بصورة واسعة ، ولكنها ظلت مع ذلك حالات نادرة . لم تكن وطيدة بعد . انها ما تزال ظاهرة عرضية ٣٠ - نهضة اواخر القرن التاسع عشر وازمة سنوات ١٩٠٠ - ١٩٠٢ : تصبح الكارتلات اساسا من اساس الحياة الاقتصادية بأكملها . صارت الرأسمالية استعمارا « امبريالية » (٢٣) .

لاحظ ان الكارتلات أصبحت منذ اواخر القرن التاسع اساسا من اساس الحياة الاقتصادية بأكملها . ومعلوم ان الكارتلات ، تمثل اساس التمرکز وابرز مظهر من مظاهر الاحتكار ، وبما ان (الاحتكار هو اخر كلمة لـ « أحدث مراحل التطور الرأسمالي ») (٢٤) ، وبما انه اي الاحتكار اعلم اساس اقتصادي للامبريالية على حد تعبير لينين ، فان صيرورة الكارتلات اساسا من اساس الحياة الاقتصادية بأكملها في اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، تعني ان الرأسمالية قد استكملت دخولها لمرحلتها « العليا والاخيرة » ، نهائيا في بدء القرن العشرين . ويتضح ذلك بجلاء ، عندما نعلم ان تقسيم العالم الى مستعمرات بين الدول الامبريالية قد انتهى على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين (٢٥) .

مما تقدم يتضح ان هناك خطأ في تعبير البرنامج السياسي ، وان لقيادة الجبهة الديمقراطية غرض من وراء هذه المصياغة التي توحى للقارئ وتوهمه بان الرأسمالية قد بدأت دخول مرحلتها العليا والاخيرة اي الامبريالية مع مطلع القرن العشرين .

اننا لا نقصد من تصحيح هذا الخطأ وتصويبه ان يتأكد القارئ العربي من ان الامبريالية وهي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار ، قد بلغت درجة الترهل والتعفن منذ اواخر القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين ، وبما انها اي الامبريالية من الناحية السياسية ، هي نزوع الى العنف والرجعية ، فانها تبين لنا ان الرأسمالية قد فقدت قدرتها على العطاء واصبحت متخلفة وعاجزة عن تلبية متطلبات صنع الحياة الجديدة التي نتوق اليها ، وان حالة العجز التي تعانيها الرأسمالية ترجع الى ما يزيد على ثلاثة ارباع القرن . وقد زاد من عجزها وكرسه ، التغيير الجديد الذي طرأ على طبيعة عصرنا الراهن، الذي هو عصر الانتقال الى الاشتراكية . . . اننا لا نقصد ، بكل تأكيد ، من تصحيحنا لهذا الخطأ ، ان نوضح حكاية الرأسمالية للقارئ العربي . ذلك ان امر عجز الرأسمالية عن تحقيق آمال ومطامح جماهيرنا ، معروف ولا يحتاج الى توضيح . وانما توخيتم من وراء كشف هذا الخطأ الصغير ذي الدلالة الكبيرة ، امرا آخر يعتبر بالنسبة لموضوع بحثنا على درجة من الاهمية !

ان الذين يفهمون ان العدد (٦٤) هو ، ليس مجرد مجموع لـ (٦٤) واحدا ، وانما هو ايضا يمثل مربع العدد (٨) وانه يساوي ضعف العدد (٣٢) ، والقوة الثالثة للعدد (٤) والقوة السادسة للعدد (٢) . . . نقول ان هؤلاء سيتفقدون معنا على ان هذا الخطأ الصغير

له دلالة كبيرة ، وستتضح دلالاته والمقصود منه عندما نتناول تعريف البرنامج السياسي للحركة الصهيونية !

فما هو هذا التعريف ، وما هي علاقته بهذا الخطأ الصغير ذي الدلالة الكبيرة ؟

هل كانت الحركة الصهيونية عادلة وتقديمية ؟

قد يبدو هذا السؤال مثيرا للاستغراب ، نظرا لمكون نشأة الحركة الصهيونية معروفة ، كأوضح ما تكون المعركة ، لدرجة لا يجادل فيها اثنان من غير الصهاينة وحلفاء الحركة الصهيونية التي يصف لينين فكرتها بأنها تتسم بطابع رجعي جلي (٢٦) . ولكن هذا الاستغراب يتبدد عندما نطالع تعريف « البرنامج السياسي » للحركة الصهيونية ، ونتأمل مضامينه :

يقول البرنامج السياسي :

(في ظل التحول الامبريالي للرأسمالية العالمية ، وجدت الحركة الصهيونية التي نشأت في القرن التاسع عشر ، كتعبير سياسي قومي زائف عن طموح البرجوازية المتوسطة والصغيرة اليهودية ، المحرفية والصيرفية . وحتى تتفادى الاندماج في المجتمعات الرأسمالية القومية الناهضة التي كانت تهدد باسقاطها الى مصاف البروليتاريا ... وجدت فرصتها الجديدة الاولى لتحويل احلامها الطوباوية الرجعية الى وقائع استيطانية على ارض فلسطين . فلقد توافقت هذه المخططات الاستيطانية للمرة الاولى مع مصالح الرأسمال اليهودي الكبير وحاجته الى اكتساب مواقع وضمانات افضل في المنافسة على احتلال مواطن قدم للاستثمار والتصدير الى المستعمرات . كما توافقت أيضا مع حاجات الدول الاستعمارية ، وبشكل خاص بريطانيا ، الى بناء قواعد استراتيجية ثابتة تمكن من صيانة مشروعاتها الاستعمارية في المنطقة) (٢٧) .

لنتأمل في هذا التعريف للحركة الصهيونية ، ولننتذكر مناقشتنا لاول سطر من سطور « البرنامج السياسي » تحت عنوان « خطأ صغير ، لكن دلالاته كبيرة » ، ولنحاول معرفة ما يرمز اليه هذا الخطأ ، ولنتكشف مضامينه الحقيقية المقصودة والحاطة بغموض تعمدت الجهة التي صاغت « البرنامج السياسي » تكثيفه لغرض في نفسها . من تلك المناقشة لاحظنا ان الجهة التي صاغت « البرنامج السياسي » قد حرصت على الايحاء بأن عملية دخول الرأسمالية لبريطانيا امبريالية قد « صاحبت » مطلع القرن العشرين ، و « توافقت » معه ، وان هذا المقصد واضح من استعمال الفعل « دخل » والاسم « مع » الذي يعني « الاجتماع والمصاحبة » ، رغم انها تعلم ان عملية تحول الرأسمالية الى امبريالية قد استغرقت معظم زمن الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، وقد انتهت هذه العملية ، أي تحول الرأسمالية الى امبريالية ، في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كما اوضح لينين ... لنتأمل في تعريف الجبهة الديمقراطية هذا جيدا ولنرى مدى مطابقته للوقائع التاريخية الدامغة !

اولا - البرنامج وتاريخ نشأة الحركة الصهيونية .

يتضح من التعريف ان الحركة الصهيونية ، كانت موجودة قبل بدء عملية تجسول الرأسمالية الى امبريالية ، ولكنها « وجدت فرصتها الجديدة الاولى » في ظل عملية التحول الامبريالي للرأسمالية . ومما يعزز قصد « التعريف » هذا ، قول البرنامج السياسي : ان

الحركة الصهيونية « ٠٠٠ نشأت في القرن التاسع عشر ٠٠٠ الخ » ، مع انها نشأت في اواخره ، وعقدت مؤتمرها الاول عام ١٨٩٧ ، اي في وقت انتهاء عملية التحول الامبريالي للرأسمالية .

اذا استثنينا الصهاينة وحلفاءهم والمتعاطفين معهم ، فإن جميع المعنيين بتسجيل تاريخ الحركة الصهيونية ، يربطون بين نشأتها وبين عملية التحول الامبريالي للرأسمالية . ويؤكدون على انها احدى الاتجاهات الرجعية للامبريالية ، وان دعاة الصهيونية استغلوا ما تعرض له اليهود من مذابح في كل من روسيا وبولونيا ورومانيا خلال الثمانينات من القرن التاسع عشر ، اي خلال بدء عملية تحول الرأسمالية الى امبريالية ، وراحوا يوجهون المهاجرين الى فلسطين ، توجيهها مقرونا بفكرة العودة الى « الوطن » والخلص من اضطهاد اعداء السامية ، وان دعوتهم هذه قد استكملت نضجها وتحولت الى قوة تستحوذ على عقول اليهود في نهاية القرن التاسع عشر واول القرن العشرين اي ان الحركة الصهيونية المعاصرة بدأت مع بداية تحول الرأسمالية الى امبريالية ونضجت باستكمال الرأسمالية لعملية تحولها الامبريالي . ولكي يخفي الصهاينة الارتباط الوثيق بين نشأة حركتهم ، وبين تحول الرأسمالية الى امبريالية ، راحوا يستغلون تشبث « الاسباط اليهودية » بفكرة « وطن شعب الله المختار » ، استغلالا ادعوا معه ان حركتهم قديمة قدم الديانة اليهودية !

ان الهيئة الاولى التي تؤكد حداثة نشأة الحركة الصهيونية باعتبارها اتجاها سياسيا امبرياليا يربط فكرة الهجرة بفكر اقامة « الوطن اليهودي » ، تتجلى في كون « الاسباط » هي التي كانت تحمل لواء التبشير بالعودة الى فلسطين ، وليست الحركة الصهيونية التي نشأت كنتيجة لشعور ارباب الديانة اليهودية والرأسماليين اليهود بعجز « نظام الاسباط » وعدم قدرته على ضبط عملية خضوع اليهود ، وان التطورات الاجتماعية قد بدأت تجذب الجماهير اليهودية الكاسحة وتدمجها مع جماهير العمال لتشارك في النضال ضد الاستغلال الرأسمالي الذي كان الرأسماليون اليهود يشكلون قطبه الاساسي بحكم مزاولتهم لـ « الربا » واشتغالهم في الميدان المالي : التجاري والمصرفي ، منذ القدم . لذلك بدأ الفكر اليهودي يبحث جديا عن وسيلة تحقق فكرة التعاون الطبقي بين الكادح اليهودي والرأسمالي اليهودي ، فكانت الحركة الصهيونية هي الوسيلة المختلقة التي اوكلت لها مهمة القيام بما لم تعد « الاسباط » قادرة على القيام به . وقد نجحت في شق صفوف الحركة العمالية العالمية بالعمل على اضعاف الوعي الطبقي لدى المشغلة اليهود ، واقناعهم بان الرأسمالي اليهودي اقرب اليهم روحا وهدفا من العامل الروسي او الالماني ، ومجابهة اليهود بالشعوب كلها ، واثارة الشكوك وتسعير الكراهية ازاء غير اليهود ! ولو كانت الحركة الصهيونية المعاصرة موجودة قبل « الوقائع الاستيطانية في فلسطين » ، اي قبل اواخر القرن التاسع عشر ، كما يدعي « البرنامج » ، لكانت هي التي « حملت لواء التبشير بالعودة الى فلسطين ، ولقامت بتنظيم رحيل المهاجرين الاوائل واعدت الترتيبات التنظيمية اللازمة للهجرة الاولى منذ بدايتها » .

اما الهيئة الثانية ، التي تؤكد على ان الحركة الصهيونية ، اي الحركة السياسية - الامبريالية ، التي حققت عملية اغتصاب فلسطين وقيام دولة اسرائيل ، بدأت في اواخر القرن التاسع عشر ، فتتجلى في كون العامل الاول والاساسي الذي لعب دوره في هجرة الاعداد الكبيرة من اليهود ، هو المذابح التي تعرضوا لها في كل من روسيا القيصرية وبولونيا ورومانيا في العقد التاسع من القرن الماضي ، وليست الحركة الصهيونية التي

لما تزل مجرد فكرة حديثة هامشية في ذلك الوقت ، وليس كما يدعي التعريف أنها كانت « تعبيرا سياسيا » قويا عن طموح البرجوازية المتوسطة والصغيرة اليهودية ، الحرفية والصيرفية » .

وتتضح البيئة الثالثة ، من كون الغالبية الساحقة من المهاجرين اليهود خلال العقد التاسع من القرن الماضي ، قد توجهوا الى امريكا الشمالية . اما فلسطين فلم يهاجر اليها سوى عدد قليل جدا ، الامر الذي يؤكد على ان الهجرة كانت بدافع الخوف وليس بدافع الرغبة في العودة الى فلسطين ، مما يشير الى ضالة ، ان لم نقل الى انعدام المؤثر السياسي في توجيه المهاجرين .

اما البيئة الرابعة ، فيوضحها طابع العفوية وعدم التنظيم الذي طبع الهجرة الاولى (١٨٨١ - ١٩٠٤) ، في بدايتها . اذ لم تكن الهجرة الى فلسطين منظمة ولا مطبوعة بطابع سياسي ، وانما كانت عفوية ، ولكنها اي الهجرة بدأت تخضع للتنظيم والتوجيه السياسي في اواخر العقد التاسع من القرن الماضي واولئل القرن الحالي ، حيث اتسمت بالتنظيم والاعداد ، الامر الذي تطلب تأسيس الكارتل الصهيوني العالمي عام ١٨٩٨ ، لكي يتولى عملية اغتصاب فلسطين .

اما البيئة الخامسة ، فتتجلى في موقف المثقفين اليهود الروس ونشاطهم الثقافي في مجالي الادب والصحافة باللغتين الروسية والعبرية ، الهادف الى رفع مستوى وعي الجماهير اليهودية بتدريسها اللغة الروسية بغية تحريرها من هيمنة غلاة « الخيتو » اليهودي ودمجها في حياة المجتمع الروسي . هذا الاتجاه الثقافي المكثف الذي نشط بين اوساط اليهود ، كان مقدرًا له ان يدق اسفينا في « نظام الاسباط » اليالي ، وربما كان يؤدي الى انتهاء ما سمي بالمسألة اليهودية ، لولا وقوع المذابح اليهودية وطغيان فكرة الهجرة باعتبارها الحل الوحيد الضامن للنجاة من الموت الذي بات يحدث باليهود في اكثر مناطق تواجدهم كثافة . ومعلوم ان بروز فكرة دمج اليهود مع شعوب الاوطان التي يعيشون فيها ، ما كان لها ان تجد القبول الذي حظيت به لو كانت الحركة الصهيونية موجودة آنذاك باعتبارها « تعبيرا سياسيا قويا عن طموح البرجوازية المتوسطة والصغيرة اليهودية ، الحرفية والصيرفية » ، كما يدعي البرنامج في تعريفه للحركة الصهيونية .

انه لامر مؤسف حقا ، ان نضطر لاتباع اسلوب جمع البيانات بغية دحض آراء منظمة فدائية فلسطينية بخطأ رأيها وعدم سلامة نهجها ، بدلا من ان يصرف مثل هذا الجهد لمقارعة الصهيونية وحلفائها والمتعاطفين معها . وعلى كل حال فأننا نأمل ان تتولى الجبهة الديمقراطية نفسها مهمة استكمال سرد مثل هذه « البيانات » لتؤكد على ان تحديد الفترة الزمنية التي نشأت فيها الحركة الصهيونية امر مهم جدا ، وبوسعنا ان نؤكد ونكرر التأكيد على اهميته ، لماذا ؟ لان نشأة الحركة الصهيونية في اواخر القرن التاسع عشر قد توافقت وترافقت مع بدء عملية التحول الامبريالي للرأسمالية . ولا نظن ان هناك كاتبًا او مؤرخًا تقديريا لا يؤكد على ان الحركة الصهيونية ، هي احدي التعبيرات السياسية للامبريالية ، وهي منذ نشأتها كانت وما تزال في صلب الامبريالية بحكم كونها احدي المؤسسات الرأسمالية الامبريالية الاساسية الكبرى التي لعبت اضخم الادوار في صيانة الامبريالية وخدمة اهدافها . بينما يفصل « البرنامج السياسي » بين نشأة الحركة الصهيونية وبين انتهاء عملية تحول الرأسمالية الى امبريالية ، بل انه ، وبطريقة غير

مباشرة ، يطمس نهائيا وجود أية علاقة بين نشأة الصهيونية والامبريالية . ففي حين تبدو فيمنشأة الامبريالية في مطلع القرن العشرين ، فان نشأة الصهيونية تبدو سابقة حتى لفترة بدء تحول الرأسمالية الى امبريالية ! . وهذه الغربية تبدو واضحة من ادعاء « البرنامج السياسي » بأن الحركة الصهيونية ، وجدت فرصتها الجدية الاولى لتحويل احلامها الى « وقائع استيطانية على ارض فلسطين » ، وبما ان هذه «الوقائع الاستيطانية» التي يشير اليها البرنامج السياسي قد بدأت مع قيام جمعية الاليانس الاسرائيلية التي انشأها البارون ادمون روتشيلد في عام ١٨٧٠ ، والتي قامت (ببناء اول معهد زراعي قرب يافا - نيتز) . ونشطت هذه الجمعية في مدارسها الخاصة بين الجاليات اليهودية في العالم لتعليم الاطفال اللغة العبرية . وكانت اهم اعمال هذه المؤسسة الاستعمارية في فلسطين ، شراء الاراضي فيها واسكان المهاجرين القادمين من أوروبا الشرقية في مستعمرات زراعية . (٢٨)

... بما ان هذه الوقائع سابقة حتى لزمن الهجرة الاولى ، فان نشأة الحركة الصهيونية لا بد ان تكون سابقة لبدء عملية تحول الرأسمالية الى امبريالية .

هناك كتاب اسمه (احذروا الصهيونية) للكاتب السوفياتي ايفانوف ، لا اظن ان احدا من قادة المقاومة الفلسطينية ، فضلا عن سائر المعنيين بالقضية الفلسطينية لم يطالعوا . يقول هذا الكاتب .

(نشأت الصهيونية وتكونت كأيديولوجية ومنظمة في اواخر القرن التاسع عشر ، في عهد المعارك الطبقيّة الضارية للبروليتاريا العالمية ، في مرحلة انتهاء عملية تحول الرأسمالية الى امبريالية) (٢٩) .

لاحظ ان ايفانوف يربط بين نشأة الصهيونية وتكونها كأيديولوجية ومنظمة ، وبين انتهاء عملية تحول الرأسمالية الى امبريالية ، ربطا يؤكد على ان الحالتين كلتاهما تحققتا في اواخر القرن التاسع عشر ، بيد ان الصهيونية المنظمة قد بدأت « نشاطها بالتفريق والتزوير واتضح ان تاريخ منشئها الخاص لا يروقه » . فراححت الدوائر الصهيونية وانصارها يروجون بنشاط « للاستهلاك الخارجي » خرافة تقول ان الصهيونية « التي تسعى لإنشاء الدولة اليهودية » قديمة قدم العالم ان « اليهود عللوا انفسهم خلال آلاف السنين بحلم العودة الى فلسطين » . والجدير بالذكر ان هذه الخرافة لا تزال تولى في ايماننا اهتماما معيناً (٣٠) . يحاول اظهار اليهود بمظهر يخرجهم عن نطاق الزمان والمكان ، (وخارج اية علاقة بالمصير التاريخي لهذا او ذاك من اسباطهم) (٣١) .

ان المقارنة بين كلام ايفانوف وبين كلام « البرنامج السياسي » تظهر تباينا بخصوص تحديد فترة نشأة الحركة الصهيونية . وان هذا التباين الواضح ، يطرح استفهاما وجيهاً حول صاحب المصلحة في تزيف الوقائع التاريخية المتعلقة بنشأة الحركة الصهيونية .

ثانياً - تناقض بين « التعريفين » !

فيما تقدم من البحث ، تعرضنا لعملية تزيف الوقائع التاريخية الضارة بحقوق الشعب الفلسطيني ومصالحه العادلة ، ووضحنا ان هذه العملية قد طمست الترابط الوثيق بين نشأة الحركة الصهيونية وعملية تركز الاحتكارات الرأسمالية الكبرى في الكارتلات والسنديكات والتروستات العالمية ، واخفت الحقيقة القائلة ان المنظمة الصهيونية العالمية التي انبثقت عن مؤتمر آب ١٨٩٧ ، قد باشرت في ترجمة قرارات المؤتمر الصهيوني العالمي

الاول ، مباشرة تجسدت في قيام الشركة المساهمة الصهيونية العالمية ، اي التروست الاستعماري اليهودي العالمي - ونعود الآن للموضوع ، لكي نقارن بين « تعريف » البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية وبين تعريف آخر لكاتب شيوعي تجاهلته الجبهة .

لقد احاط الكاتب السوفيياتي يوري ايفانوف بنشأة الحركة الصهيونية والم بطبيعتها وتطوراتها منذ نشوئها حتى الآن ، احاطة والمما ساعدها على صياغة تعريف شامل وواضح للصهيونية - ندرج نصه فيما يلي كي يقوم القارئ بمقارنة بين تعريف الجبهة الديمقراطية للصهيونية وبين تعريف الكاتب السوفيياتي :

ان الصهيونية المعاصرة هي ايدولوجية ، ومنظمة متشعبة من المنظمات وممارسة سياسية للبرجوازية اليهودية الكبيرة التي اندمجت بالاوساط الاحتكارية في الولايات المتحدة الاميركية والدول الامبريالية الاخرى . والمحتوى الرئيسي للصهيونية هو الشوفينية النزاع الى الحرب ، والمعداء للشبيوعية (٣٢) .

لاحظ الفرق الكبير والاختلاف الشاسع بين تعريف ايفانوف وبين تعريف « اللجنة المركزية » للجبهة الديمقراطية .

يقول ايفانوف :

(وعلى ضوء اقوال ن . سوكلوف الصريحة يتضح جيدا ان الصهيونية لم تنشأ كحركة ، واكثر من ذلك كحركة شعبية ، وانما كمؤسسة رأسمالية ، وكان الشركاء في هذا الاتحاد هم رجال الاعمال الكبار في بلدان عديدة والجوالين التجاريين - الزعماء الصهاينة وتكونت الصهيونية تنظيما كمؤسسة استعمارية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاوساط الامبريالية ، يدرس حاجاتها اتحاد الصهاينة العالمي) .

وقد اتاح مثل هذا الوضع الامكانية لـ « البارون » آدمون روتشيلد لكي يصرح قبل الحرب العالمية الاولى بمدة قصيرة : (ما كان الصهاينة استطاعوا ان يتقدموا خطوة واحدة من دوني ، وما كان لاعمالهم من دون الصهاينة قيمة) . (٣٣)

بقي علينا ان نعرف ان سوكلوف هذا الذي يستشهد باقواله ايفانوف هو واحد من ابرز رجالات الحركة الصهيونية . ومع ذلك تصير الجبهة الديمقراطية على ان الحركة الصهيونية هي تعبير قومي عن البرجوازية المتوسطة والصغيرة اليهودية ومحاولة دفاع بوجه خطر الرأسمالية الكبيرة التي تهدد باسقاطها الى مصاف البروليتاريا !

(ان المركز التنظيمي والفكر الرئيسي للصهيونية ، الذي يمتلك رساميل مالية معادلة لرساميل اكبر التجمعات الاحتكارية في العالم ، هو ، حتى يومنا هذا ، المركز المؤسس عام ١٨٩٧ ، والذي يدعى « المنظمة الصهيونية العالمية » المبنية على اساس عنصرى والمستقرة في الولايات المتحدة الامريكية ، وهذه المنظمة تمارس اشرافها على التجمعات الصهيونية في اكثر من ٦٠ بلدا وتوجه نشاطها ، وان توجيهاتها تحدد طبيعة العمل في اكثر من ٦٧ بلدا من بلدان المؤتمر اليهودي العالمي - الفرع النشط للمنظمة الصهيونية العالمية - ويتفرع من هاتين المنظمتين الكبيرتين العديد من الجمعيات ، والنوادي ، واللجان المؤقتة والدائمة ، والاتحادات ، والتجمعات) . (٣٤)

لا نظن ان اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية وامينها العام على وجه الخصوص ، يجهلون ان الحركة الصهيونية ، هي مشروع امبريالي عكست مصلحة موضوعية لدى

حكاه جميع الدول الاوروبية الكبرى بدون استثناء ، كما يؤكد ايفانوف ، و حاجتهم الى ما يساعدهم على توطيد جميع القوى التي تحارب الحركة البروليتارية الاممية والتضامن الطبقي ونضال جميع الشغيلة . وان الصهيونية نشأت كمشاكة حسية في التروسست الاستعماري اليهودي والمنظمة الصهيونية العالمية ، من جانب البورجوازية اليهودية التي هي جزء من الامبريالية ، لاعادة سيطرة زعماء الاسباط اليهود (الطبقات البورجوازية حاليا) ، الضائعة على جماهير السكان اليهود ، وكبح « التقدم الاكيد - كما اشار لينين - لاندماجهم بالسكان المحيطين بهم » ، وتأمين الاحتياطات السياسية والمادية ، في نطاق كل بلد وعلى النطاق العالمي التي يمكن استخدامها لاغراض الحليف الرئيسي والشريك المخلص للصهيونية ، اي الدولة الامبريالية الاكثر جبروتا في هذه المرحلة التاريخية اي الولايات المتحدة الامريكية .

ثالثا - نظام الاسباط والحركة القومية .

ان الصهاينة عندما ينكرون ارتباط نشاة حركتهم بنشاة « الامبريالية » فانهم يهدفون الى اظهار حركتهم على انها حركة قومية لـ « الشعب » لليهودي . ومعلوم ان الوقائع التاريخية ، بقدر ما تكذب ادعاءهم بارجاع نشاة حركتهم الى عصور سابقة ، فانها تؤكد على ان الحركة الصهيونية ، باعتبارها تعبيراً سياسياً انبثقت في اواخر القرن الماضي وتجددت رسمياً في آب عام ١٨٩٧ ، حيث عقدت مؤتمرها التأسيسي الاول .

لا شك في ان هناك العديد من الجمعيات والحركات اليهودية المتي وجدت في القرن التاسع عشر وفي قرون سابقة ، بيد ان تلك الجمعيات التي كانت واجهات للديانة اليهودية التي عرفت بنظام « الاسباط » المفرق في تزمته ورجعيته والشديد في هيمنته على مختلف نواحي حياة التجمعات اليهودية في العالم ، ان كان يمسك بنواحي الدين والتعليم والمحاكم الخاصة بالطائفة اليهودية . . . ان تلك الجمعيات والحركات رغم تبشيرها بفكرة « وطن شعبي لله المختار » ، فانها لا تمثل حركة قومية بالمعنى السياسي للحركات القومية المعاصرة التي كانت تعبيراً سياسياً عن الطبقات البورجوازية الاوروبية والتي ارتبطت بوحدة اللغة والارض والاقتصاد والخصائص النفسية للشعوب الاوروبية .

ان الحركة القومية بكونها تعبيراً سياسياً عن وجود الامة المرتكزة الى وحدة اللغة والارض والاقتصاد والخصائص النفسية ، شيء يختلف كلية عن النظام الذي فرضته الديانة اليهودية والذي عرف بنظام « الاسباط » . لذلك فان « تعريف » البرنامج السياسي للحركة الصهيونية يلتقي مع ادعاء الصهاينة المتعلق بقدم حركتهم وعدم علاقة نشأتها بنشاة الامبريالية ؟

رابعا - البرنامج والنظرة الطبقيّة لليهود ؟

ان البرنامج السياسي ، حين يتجاهل اهمية تحديد الفترة الزمنية لنشاة الحركة الصهيونية ، وحين ينسبها الى القرن الماضي بشكل مطلق ، وحين يعرفها بانها تعبير سياسي قومي عن طموح البورجوازية المتوسطة والصغيرة ، ويفصلها عن البورجوازية اليهودية الاحتكارية . . . ان البرنامج السياسي حين يفعل هذا كله ، انما يطلق من اعتبار اليهود المنتشرين في بلدان عديدة من الاوطان القومية في العالم ، طبقات اجتماعية يهودية قائمة بذاتها ومفصولة عن مجتمعاتها !

ان البرنامج السياسي ، بنظرته هذه ، لا يعارض المفهوم المادي الديالكتيكي للتطور

الاجتماعي فحسب ، وانما هو يلتقي بصورة من الصور ، مع ادعاء الحركة الصهيونية التي تصور كل معتنقي الديانة اليهودية ، المنتشرين في مختلف انحاء العالم ، عاثسين خارج نطاق الزمان والمكان ، عيشا اكتسبوا معه ، حصانة ضد مؤثرات الصراع الطبقي واحكام قوانينه الموضوعية لدرجة يظهر معها مفصولين عن الواقع الذي يعيشونه ومرتبطين فقط باحلام العودة الى فلسطين . فـ « الصهيونية قديمة كقدم سبي الشعب اليهودي من ايام هدم نبوخذ نصر للهيكل » ، اي ان نشأة الحركة الصهيونية ترجع الى ما يقرب من ستة قرون قبل الميلاد !

ان البرنامج السياسي ، ينطلق من اعتبار القرن التاسع عشر ، هو القرن الذي تجلت خلاله المظاهرة القومية في بلدان اوروبا الرأسمالية ، وانطلاقا من نظرتة هذه راح يفسر نجاح الديانة اليهودية ببقاء بعض اليهود اسرى خزعبلاتها اللاهوتية ، تقسيرا اعتبر الصهيونية حركة قومية للبورجوازية المتوسطة والصغيرة اليهودية ، تفاديا لدمجها في المجتمعات الرأسمالية القومية الناهضة وردا على محاولات اسقاطها الى مصاف البروليتاريا المسحوقة .

ان الحركة القومية ، اية حركة قومية ، لا يد ان تعبر عن مصالح طبقية ، لطبقة او طبقات ، وليس لفئة من فئات طبقة معينة ، سواء كانت بورجوازية متوسطة او صغيرة . وبما ان اليهودي مثله مثل أي انسان آخر خاضع لا محالة لمؤثرات الواقع الموضوعي الذي يعيشه ، فان احساسه ومشاعره الوطنية والطبقية ، تتولد خلال عملية انعكاس هذا الواقع ، تولدا يتبلور معه وعيه لانتماؤه الوطني والطبقي ، مما يعرض مشاعره الدينية اليهودية للتكيف والملاءمة او للامتزاز والاضمحلال والتلاشي في حال تعارضها مع مشاعره الوطنية والطبقية . وقد اتضحت هذه الحقيقة امام انظار الفئة البورجوازية اليهودية الاحتكارية التي تفرض سيطرتها من خلال نظام الاسباط ، الذي بدأت مرتكزاته تنهار مع انهيار ظروف نشوئه .

خامسا - غايات توحى « التعريف » تحقيقها

ان السؤال الذي يطرح نفسه بعد توضيح عملية التزوير لوقائع التاريخ المعروفة ، هو لماذا تلجأ « اللجنة المركزية » للجهة الديمقراطية ، لهذه العملية وما هو غرضها من هذا الجهد كله ؟

اذا ادركنا ان البرنامج السياسي قد اعد ليشكل اساسا نظريا للتسوية السياسية المطروحة والمبني على اساس الاعتراف باسرائيل والتنازل للحركة الصهيونية عن فلسطين المغتصبة ... اذا ادركنا مضمون البرنامج السياسي هذا ، فاننا سندرك ان الجهة التي صاغت البرنامج قد توخّدت تحقيق ثلاث غايات ترتبط بشكل مباشر بموضوع التسوية السياسية المطروحة للقضية الفلسطينية ، وهذه الغايات هي :

الغاية الاولى : اظهار الحركة الصهيونية بمظهر قومي عادل .

ان الملمين بالجدل العنيف الذي نشب بين لينين وكاوتسكي حول « تعريف » الامبريالية، وكيف أن معارضة لينين لكاوتسكي كانت منصبة على كون الأخير هدف من تعريفه الى طرح صيغة من شأنها أن تنحرف بنضال الطبقة العاملة نحو التعاون مع البورجوازية الامبريالية والمتخلي عن قضية الثورة البروليتارية العالمية . وان ذلك الخلاف عكس اتجاهين متناقضين « الاممية الثانية والاممية الثالثة » . ان الملمين بتلك المعركة -

الفكرية - السياسية - الطبقيّة ، سيدركون ان « تعريف » شيء ما يشكل الجوهر والاساس للاتجاه والتوجه نحو الهدف المنشود انطلاقا من نقطة البدء التي يحددها « التعريف » !

ومن يطالع بأمعان وتأمل « تعريف » اللجذة المركزية ، للجبهة الديمقراطية ، سيدرك بدون عناء ان « البرنامج » بحذاقيته قد صيغ لكي يكرس نزعة « التعريف » ، ويخدم مضمونه .

ان هذا الاستنتاج الذي نستخلصه من مقارنة الوقائع التاريخية مع نصوص البرنامج السياسي ، لا يتأكد بدليل وحيد او بيينة يتيمة . فلو اعدنا مطالعة تعريف البرنامج السياسي ، وتأملنا بدقة وامعان ، لتبين لنا ان الحركة الصهيونية تبدو من خلال هذا التعريف ، حركة دفاع عن الوجود تقوم به البورجوازية المتوسطة والصغيرة اليهودية الحرفية والصيرقية ، ازاء محاولات الرأسمال الكبير لسحقها واسقاطها الى مصاف البروليتاريا . ومعلوم ان دفاع المظلوم عن وجوده عمل مشروع وعادل وتقديمي .

ان الفرق كبير على ما اظن ، بين ان تكون الحركة الصهيونية احدى ادوات الامبريالية ووسيلة من وسائل الاحتكارات الرأسمالية العالمية ، وبين ان تكون نزعة قومية للبورجوازية المتوسطة والصغيرة . اساس ظهورها يعود الى خوف هذه الفئات الطبقيّة البورجوازية الكادحة من ان تتعرض للنسحق والتحول الى بروليتاريا .

ان الحركة الصهيونية ، تبدو من خلال تعريف البرنامج السياسي ، حركة قومية مظلومة تواجه تهديدا من حركات قومية ناهضة كبرى ، باسقاطها وسحقها ، وانها ، اي الحركة الصهيونية ، لم تكن لها علاقة مباشرة مع الرأسمال اليهودي الكبير قبل صيرورة مخططات الحركة الصهيونية ، وقائع استيطانية على ارض فلسطين . اذ توافقت هذه المخططات الاستيطانية للمرة الاولى مع مصالح الرأسمال اليهودي الكبير وحاجته الى اكتساب مواقع وضمائمات أفضل في المنافسة على احتلال مواطني قدم للاستثمار والتصدير الى المستعمرات . كما توافقت ايضا مع حاجات الدول الاستعمارية ، وبشكل خاص بريطانيا ، الى بناء قواعد استراتيجية ثابتة تمكن من صيانة مشروعاتها الاستعمارية في المنطقة .

لاحظ قول البرنامج : توافقت مصالح الرأسمال اليهودي الكبير ومصالح الدول الامبريالية الكبرى مع الرأسمال اليهودي الكبير ومصالح الدول الامبريالية الكبرى مع مخططات الحركة الصهيونية ، « للمرة الاولى » حين بدأت الصهيونية تترجم مخططاتها الى وقائع استيطانية على ارض فلسطين ، اما قبل ذلك التاريخ فان الصهيونية لا تعدو عن كونها حركة قومية لفئات طبقيّة بورجوازية متوسطة وصغيرة تناضل ضد سحقها واسقاطها الى مصاف البروليتاريا !

يقول ايفانوف :

« لقد سبق ان اشار ف . ا . ليتين اكثر من مرة ببصيرته المعهودة ، في مرحلة قيام المنظمة الصهيونية العالمية ، الى ان الصهيونية تشكل تيارا رجعيًا للبورجوازية اليهودية » ، (٣٥)

وقد يذل الصهاينة جهودا متواصلة من اجل تنفيذ تحديد لينين لمضمون الصهيونية ، بيد ان الوقائع التي هي اشياء عنيدة قد جاءت مؤكدة تقدير لينين وتحديده للحركة الصهيونية التي هي متلومة رجعية فاشية من الراء والمنظمات تخدم الامبريالية ، اي انها ظاهرة طبقيّة ، تحظى بدعم اجماعي من قبل القوى الامبريالية .

يقول ايفانوف : « ان اخفاء الجوهر الطبقي الحقيقي للصهيونية ومطامعها الحقيقية ومخططاتها ، ومحو التاريخ الحقيقي لولادتها واسباب ظهورها الى النور من الذاكرة واقناع السكان اليهود في بلدان العالم بأن الصهيونية هي ما تمنوه طوال حياتهم ، ولكن دون أن يعوا ذلك تماماً . هذه هي الاهداف التي ترمي اليها الاسطورة المنتشرة حتى يومنا هذا حول ما يسمى بقديم الصهيونية » (٣٦)

اذا كان الأمر على مثل هذه الشاكلة ، فإن « اللجنة المركزية » للجبهة الديمقراطية مطالبة بالاعتراف بهذا الخطأ الفادح الذي اقترفته ، والمبادرة الى اعادة النظر بتعريفها للحركة الصهيونية ، والا فانها ستؤكد اتهامها بتزييف وقائع التاريخ بغية « اظهار الحركة الصهيونية بمظهر قومي وعادل » .

الغاية الثانية : خلق تيار فكري وسياسي مسالم *

ان سعي اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لأن توجد منافذ وجسورا للتسوية يتطلب اول ما يتطلب خلق تيار فكري وسياسي *

ان « البرنامج السياسي » ، اذن ، يستهدف خلق مشاعر « معتدلة » و « متنورة » ، باوساط « اليسار الفلسطيني » تسهيلا لـ « الحوار والتفاهم » مع الحركة الصهيونية ، لكي تكون الجبهة الديمقراطية إحدى القوى السياسية السائرة نحو « جنيف » بغية الاعتراف بإسرائيل وانهاء حالة الحرب معها ، ولست بمستبعد ذلك اليوم الذي ستقف فيه « اللجنة المركزية » للجبهة الديمقراطية مدافعة عن « الجناح التقدمي » المتمثل « للبرجوازية المتوسطة والصغيرة الحرفية والصيرفية اليهودية في الحركة الصهيونية » ، تعزيزا لمسيرتها نحو « السلام والوثام » المنتظر !

ان البرامج السياسية لا تستوحى من جو الهزيمة ولا تصاغ بالاستناد الى واقع المتراجح والانحسار الذي تعيشه حركة التحرر الوطني العربية التي تشكل المقاومة الفلسطينية جزءا منها . ذلك ان البرنامج يوضع لكي يشكل دليلا نظريا لتوجيه الكفاح الثوري وقيادته نحو اهدافه الكبرى ، « لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية » ، ولن يلعب البرنامج مثل هذا الدور ، ما لم يعبر عن طموح الجماهير الشعبية صاحبة المصلحة في التغيير الجذري ، ويجسد رغبتها وارادتها وتصميمها على تخطي واقعها المتخلف وصنع واقع افضل . ويتعبير موجز ان البرنامج السياسي بقدر ما يهتم بتصوير ما هو كائن وما ينبغي ان يكون ، فانه يهتم بتصوير طبيعبة النضال ووسيلته واسلوبه انطلاقا مما هو كائن ووصولا لما يجب ان يكون ، ولذلك فان البرنامج لا يكون وثيقة لتبرير الواقع المراد تغييره ، بل انه وثيقة ادانة لهذا الواقع المتخلف وبرهان علمي على ضرورة تغييره وتحقيق البديل الذي تنشده الجماهير الشعبية .

الحواشي :

- (١) جريدة السفير البيروتية العدد ٩٦١ في ٢٧ / شباط / ١٩٧٦ ، وراجع جريدة النهار البيروتية العدد ١٢٧٦١ في ٢٧ / شباط / ١٩٧٦ .
- (٢) جريدة النهار : المرجع السابق .
- (٣) جريدة السفير : المرجع السابق .
- (٤-٥) جريدة السفير : المرجع السابق .
- (٦) قريدريك انجلز : رسالة الى بيبل - المختارات ص ٧٨ .
- (٧) البرنامج السياسي للجبهة

ومجلة الطليعة القاهرية العدد ١١ لعام
١٩٦٩ ، ومجلة الحرية .

(١٩) لينين : خطاب دفاعا عن تكتيك
الاممية الشيوعية - م ٣ ج ٢ ص ٢٩٩ .

(٢٠-٢١) البرنامج السياسي للجبهة
الديمقراطية لتحرير فلسطين ص ٣ .

(٢٢) لينين : الامبريالية اعلى مراحل
الرأسمالية - م ١ ج ٢ ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥) لينين : المرجع
السابق ص ٣١٠ ، ٣٢٠ ، ٢٨١ على
التوالي .

(٢٦) يودي ايفانوف : احذروا
الصهيونية ص ١٥٧ .

(٢٧) البرنامج السياسي ص ٤ ، ٥ .

(٢٨) هاني الهندي - حول الصهيونية
واسرائيل - ص ٣٦ .

(٢٩ ، ٣٠ ، ٣١) ايفانوف : المرجع
السابق ص ١٠ ، ١١ على التوالي .

(٣٢) ايفانوف : المرجع السابق ص ٤ .

(٣٣) ايفانوف : المرجع السابق ص ٣٦ .

(٣٤) ايفانوف : المرجع السابق ص
١٢٤ .

(٣٥ ، ٣٦) ايفانوف : المرجع السابق
ص ٣ ، ٢٨ على التوالي .

الديمقراطية ص ١٥ .

(٨) لينين : بداية الثورة في روسيا م
ج ٢ ص ٨ .

(٩) الحرب الرابعة والمقياس العلمي
لتحديد طابع الحرب ، ص ١٠٧ .

(١٠) لينين : خطوة الى الامام خطوتان
الى الوراء - م ١ ج ١ ص ٤٢٧ .

(١١) مجلة الطليعة القاهرية العدد ١١
عام ١٩٦٩ ص ٩٢ : حوار بين الجبهة
الديمقراطية والطليعة .

(١٢) المرجع السابق .

(١٣) حواتمة : المرجع السابق .

(١٤) حواتمة : المرجع السابق .

(١٥) البرنامج السياسي للجبهة
الديمقراطية ص ٥ .

(١٦) حواتمة : حول ازمة حركة المقاومة
الفلسطينية ص ٦٢ .

(١٧) حواتمة : المرجع السابق .

(١٨) المصدر السابق ، وراجع مختلف

ادبيات الجبهة الديمقراطية التي صدرت في
تلك الفترة وخاصة كتاب حواتمة (ازمة
الثورة في الجنوب اليمني) و (حركة
المقاومة الفلسطينية في واقعها الراهن)

اسرائيليات

الاحزاب الاسرائيلية تستعد للانتخابات

رئيسا لدائرة الانتخابات في كتلة ليكود .
ثم استمرار التحالف بين حركة حيروت
وحزب الاحرار ، بعد انسحاب المركز
الحر من ليكود .

(٤) مؤتمر الاحرار المستقلين ، وتخلي
الوزير موشيه كول عن رئاسة قائمة الحزب
للانتخابات، وانسحاب عضو الكنيست هيل
زايدل من الحزب ، وانضمامه الى حزب
الاحرار في كتلة ليكود .

(٥) استمرار تعزيز و الحركة الديمقراطية
للتغيير ، التي يتزعمها يفتال يدين ،
بالمؤيدين والمنضمين من اعضاء كنيست
وكبار الموظفين ، الامر الذي بات يشكل
خطرا جديا بالنسبة لحزب العمل
والحركات الاخرى . كذلك ظهور حركة
ارئييل شارون الذي انسحب من ليكود
واسس حركة خاصة به دعيت « شالوم
تسيون » ، وقد فشلت حتى الآن المساعي
التي بذلت من اجل توحيد حركته هذه مع
حركية يدين .

(٦) دمج الحزب الشيوعي الاسرائيلي
(راجح) مع جماعة القهود السود ،
وخوض الانتخابات في قائمة واحدة ، مما
يعزز من مواقع راجح بين اليهود الشرقيين ،
بعد ان ضمن تأييد نسبة عالية من عرب
اسرائيل .

رايين مرشح حزب العمل
لرئاسة الحكومة المقبلة

افتتح مؤتمر حزب العمل في ٢٢ - ٢٧
بمضور عدد من ممثلي الاشتراكية الدولية

تشهد اسرائيل خلال هذه الفترة ، نشاطا
حزبيا مكثفا ، استعدادا للانتخابات التي
تقرر اجراؤها في ١٧ ايار المقبل . وبهذه
المناسبة عقدت جميع الاحزاب الاسرائيلية
تقريبا مؤتمراتها من اجل وضع برامجها
الانتخابية واختيار مرشحها للانتخابات
المقبلة . ويلاحظ ان المواقف السياسية
المختلفة من المناطق المحتلة والتسوية
السياسية وحل المشكلة الفلسطينية هي
الطاغية على البرامج الحزبية ، رغم
ما تبديه هذه الاحزاب من اهتمام بالوضع
الداخلي وما يعتره من مشاكل اجتماعية
واقتصادية . ويمكن ادراج هذا النشاط
الحزبي خلال الفترة الاخيرة ، ضمن
العناوين التالية :

(١) اعادة انتخاب يتسحاق رابين ، زعيما
لحزب العمل ، ومرشح الحزب لرئاسة
الحكومة المقبلة ، وذلك في المؤتمر العام
الذي عقده الحزب في اواخر الشهر
الماضي . ونشر الحزب في نهاية مباحثات
المؤتمر ، البرنامج السياسي الذي سيخوض
الانتخابات على اساسه ، ويتضمن موقفه
من مسألة التسوية والمناطق المحتلة والمشكلة
الفلسطينية .

٢ - تراجع حزب ميمام عن مطلبه القديم
الذي شغله طوال العام الماضي ، بشأن
الاستمرار في المعراج او الانفصال عن
حزب العمل وخوض الانتخابات بقائمة
منفصلة .

(٣) مؤتمر حركة حيروت التي يتزعمها
مناحيم بيغن ، وانتخاب عييز وايزمان

بينهم برونو كرايسكي مستشار النمسا ، وفيلي برانت مستشار ألمانيا الغربية السابق ، وأولوف بالم رئيس وزراء السويد السابق . وقد قام المؤتمر بمهمتين أساسيتين خلال مباحثاته التي استمرت نحو اسبوع ، انتخاب مرشح الحزب لرئاسة الحكومة المقبلة . ووضع البرنامج السياسي الذي سيخوض الحزب الانتخابات المقبلة على أساسه . وقد أسفرت المهمة الأولى عن فوز يتسحاق رابين رئيس الوزراء الحالي على منافسه شمعون بيريس وزير الدفاع ، وذلك بفارق بسيط في الاصوات (من اصل ٢٨٦٥ ممن لهم حق الاقتراع في المؤتمر صوت الى جانب رابين ١٤٤٥ . وصوت الى جانب بيريس ١٤٠٤ وامتنع ١٦ شخصا عن التصويت) . ويبدو أن وقوف رئيسة الحكومة السابقة غولدا مائير الى جانب رابين قد ساعده على الفوز ، نظرا لما تتمتع به مائير من نفوذ بين فئة كبيرة من اعضاء حزب العمل . (ر١٩ ، ٢٢٢-٢٧٧) كذلك فإن حزب ميم ، الشريك الائتلافي في المعراخ كان يرغب في فوز رابين ، وربما كان هذا هو العامل الاساسي في موافقته على البقاء في المعراخ .

مع انتخاب رابين انتهت مرحلة التنافس القوية بينه وبين بيريس ، التي استمرت فترة من الوقت وكانت تقضي على وحدة الحزب . وربما اعتقد الكثيرون بأن الامور ستعود الى مجاريها داخل الحزب . بحيث يخوض الانتخابات موحدا ، الا انه « انتهى فصل وبدأ فصل جديد يبدو انه لن يكون اقل توترا من سابقه وربما العكس . فإن الفصل الاول الذي كان حول التنافس والذي استنفد معظم وقت الحزب ، وقد انتهى وخلف وراءه صراعا داخليا سيستمر مدة طويلة ، سواء كان صراعا شخصيا او جماعيا . فقد اظهر هذا المؤتمر بما لا شك فيه ان الحزب بعيد عن الاتحاد التام . وان كل من تابع عن كثب التطورات التي وقعت في الحزب بعد بدء المنافسة يجد ان الشقاق بين بعض الرجال البارزين لم

يعد بالامكان انهائه . وربما تطفئ الانتخابات القادمة على الخلافات في الوقت الحاضر وتستمر التفتك في صفوف الحزب . فقد حصل كل من رابين وبيريس على نصف الاصوات تقريبا وظهر من ذلك ان الحزب ليس موحدا وان صوتا واحدا كان يؤثر على سير الانتخابات . وهكذا فسان رابين لم يجد في فوزه انتصارا بل خسارة . وبيريس لم يجد في خسارته هزيمة بل انتصارا . وبناء عليه فإن كل من قال بعد انتهاء المؤتمر ان كل شيء سيسير على ما يرام ، يتعاضى عن الحقيقة الفعلية . ويبدو ان العداء الكبير والقديم بين احدوت هعفودا وبين رافي وقسم ممن مياي ، قد ازداد تازما بعد هذه الانتخابات داخل الحزب « وان هذا العداء لا يعطي الاحترام المتبادل ولا يعطي الثقة ، بل العكس » (شريط الاسبوع - ر١٩ ، ٢٦-٧٧) . ويبدو الآن ان الخلاف المقبل بين بيريس ورايين سيكون حول قائمة المرشحين لانتخابات الكنيست . فقد بدأ بيريس يطالب رابين بحصته من كل شيء ، وعلى جميع مستويات الحزب والحكومة والكنيست ، وقد اجتمع الاثنان بحضور الامين العام لحزب العمل منير زارمي لبحث هذا الموضوع ، « ويبدو ان وزير الدفاع سيضع شروطه لاستمرار الحياة الطبيعية في الحزب ، في ميزان القوى الحالي . ويظهر ان بيريس يتمتع بدعم كبير من مؤيديه ، وان رابين يواجه ضغطا شديدا من معسكر بيريس ، ان يطالبونه بتقسيم كل شيء بالتساوي بالنسبة الى وزراء حزب العمل في الحكومة وفي لائحة المرشحين للكنيست وفي الدوائر الرسمية وكل مؤسسة اخرى . ويطلب معسكر بيريس جموزي بارعام ، كامين عام للحزب في المرحلة المقبلة ، وبتعيين ابا ايبارن ويتسحاق نافسون وزيرين في الحكومة المقبلة (ر١٩ ، ٢٨-٧٧) .

بالاضافة الى هذه الخلافات داخل الحزب حول المرشح لرئاسة الحكومة، والتي

إذا لم تضعوا السلام ، وحتى إذا لم تقدم الولايات المتحدة المساعدة ، هذا موقف مقابل موقف . هذا هو الموقف السياسي الذي يجب علينا انتهاجه مقابل الموقف العربي - وذلك بدون أن نقرر سلفاً كيف سنتصرف ، حتى بالنسبة إلى اليهودية والسامرة . علينا أن نجري المفاوضات ونذهب إلى جنيف مع مفهومنا وبدون شروط مسبقة ، وحسب تقديري ، لن يكون هناك أي اقتراح بالنسبة لليهودية والسامرة يستحسن بنا أن نقبله

« ان البديل الحقيقي هو حسب تقديري ان الامور يجب ان تبقى كما هي اليوم . اي عدم ضم اليهودية والسامرة وقطاع غزة . ان جيش الدفاع الاسرائيلي موجود في المناطق من أجل الدفاع عن دولة اسرائيل ولا يتدخل في حياة العرب . بيناتستمر علاقات هؤلاء مع العالم العربي ، ويحق لليهود الاستيطان في المناطق ، ولكن ليس بواسطة طرد العرب وانما في الاماكن التي يمكن استملكها . وهنا يجب ان نحاول التقليل من تدخلنا في حياة العرب .

« اي يكون هناك دولتان (يقصد الاردن واسرائيل) وبينهما منطقة يسودها وضع غريب ، غير منطقي ، ولكن الافضل بين البدائل الاخرى التي سمعتها حتى الآن» . ويمضي دايان في حديثه حول الضفة الغربية بقوله : « حسب رأبي ، يجب ان يتم التوصل ، بالنسبة لليهودية والسامرة وقطاع غزة ، الى تقسيم وظيفي ، وليس اقليميا . ولكن يجب ان نبدأ المفاوضات بدون شروط مسبقة . . . ان من يتحدث عن الانسحاب الشامل من هذه المناطق ، عليه ان يعلم ان معنى هذا الانسحاب هو اخلاء مشارف رفح ، الامر الذي سيؤدي الى خلق اتصال بين قطاع غزة والعرب الموجودين به وبين مصر ، وايضا بين القطاع وبين الاردن . وبهذه الطريقة سنسحب كل المستوطنات من غور الاردن ، وستمر الحدود قرب قلقيلية وكفار سابا .

حسنت لصالح رابين . فقد ظهرت خلال المؤتمر خلافات اخرى حول البرنامج السياسي للحزب ، قدم موشي دايان وزير الدفاع السابق تحفظاته على البرنامج السياسي ، حيث اقترح العودة الى الصيغة القديمة التي اقراها الحزب في الماضي والمتعلقة بالمناطق المحتلة . واقترح حذف الفقرة التي تتحدث عن المناطق التي يتوفر استعداد للتسوية فيها ، من البرنامج المقترح ، كذلك اقترح « عدم المساومة » على المناطق التي ستقام فيها المستوطنات الجديدة ، « وادعى دايان انه يشم من البرنامج المقترح على المؤتمر ، ان المقصود هو مشروع ألون مع ادخال تعديل طفيف عليه لا يشمل حتى الخليل » (رأ ، ٧٧-٢٠٢٤) . وقد تركز النقاش داخل المؤتمر حول الاستيطان وتحفظات دايان بهذا الشأن ، وبعد طرح الموضوع للتصويت صوتت الاكثريه ضد التحفظات (٦٥٩ صوتا ضدها مقابل ٦٠٦ معها) . وبذلك يكون دايان قد هزم مرتين في المؤتمر ، اولهما في تأييده لبيريس ، وثانيهما في عدم قبول آرائه بشأن الاستيطان . وكان دايان قد اعرب عن رأيه في مصير المناطق المحتلة في مقابلة اجرتها معه صحيفة دافار (٧٧-٢٠٢١) حيث اعلن انه يعارض أي انسحاب من الضفة بدون اخذ موافقة الشعب في انتخابات خاصة ، وانه لن يؤيد اية حكومة تنفذ هذا الامر ، كائنا من كان رئيسها .

وعرض دايان موقفه السياسي على النحو التالي : « ان العرب ينتهجون موقفا اذاريا قيطالبون بانسحاب شامل ، ودولة فلسطينية وما شابه ، ان المفتاح لجوابنا ، يجب ان يكون ، حسب رأبي انتهاج موقف اذاري مضاد بحيث نعلن ، ان القدس هي عاصمة اسرائيل ، واننا سنبقى في شرم الشيخ ، ولن نخرج من اليهودية والسامرة ، ولن نتنازل عن هضبة الجولان الخ . ويجب ان نقول للعرب اننا سنتخذ هذا الموقف حتى

كذلك ستسحب جميع الجنود من على امتداد الاردن ٠٠٠٠ (المصدر نفسه) .

ان رأي دايان هذا يمثل رأي فئة كبيرة داخل حزب العمل ، وربما اثر هذا الموقف ، رغم عدم تبني الحزب له ، على التصديق على البرنامج السياسي الاخير. الذي اقره حزب العمل في نهاية المؤتمر ، وبموجبه سيخوض الانتخابات ، ان البرنامج الجديد لا يختلف في شيء عن برنامج النقاط الاربعة عشرة الذي اقره الحزب ، برئاسة غولدا مائير ، سنة ١٩٧٣ سوى في تلك الفقرة التي تتحدث عن استعداد اسرائيل ، للانسحاب من مناطق معينة ، في حال تحقيق تسوية مع العرب . اما بالنسبة للموضوع الفلسطيني فان الحزب ما زال مصرا على موقفه القديم بشأن التفاوض مع الاردن فقط حول القضية الفلسطينية ، وليس مع اية جهة اخرى خاصة منظمة التحرير الفلسطينية .

وكانت اللجنة السياسية لحزب العمل قد اجتمعت في الاسبوع الاول من شهر كانون الثاني الماضي ، حيث تبنت في نهاية مباحثاتها موقفين اساسيين : الاول ، ان اسرائيل لن توافق على دولة ثالثة بين البحر المتوسط ونهر الاردن ، والثاني ، انه في اطار سلام حقيقي مع الاردن سيكون هناك استعداد من جانب اسرائيل لتسوية اقليمية حتى في القطاع الاردني ايضا (هارتس ، ٧٧-١-٩) وهذا ما انعكس في مقررات المؤتمر ، في الفقرة الجديدة التي تتحدث عن امكانية الانسحاب من بعض المناطق ضمن التسوية . واعلن شمعون بيريس وزير الدفاع في مباحثات اللجنة السياسية عن موقفه ، بقوله ان المبادئ الاربعة عشر مقبولة لديه ، ولا يرى اية حاجة لتبديلها . وأشار بيريس الى الخطر الكامن في تحديد الاهداف ورسم المراحل . ان هذا حسب رأيه سيؤدي باسرائيل الى مواجهة شديدة مع اصدقائها

وخاصة مع الولايات المتحدة . وحسذر بيريس من ان تصبح اسرائيل اسيرة الخداعات « ان الضمان الامني لا يكفي لامتنا » ، واصر على الحاجة الى حدود قابلة للدفاع عنها ، مؤكدا انه ليست هناك اية امكانية للدفاع عن قطاع بعرض ١٤ كم (العودة الى حدود ١٩٦٧) . واعلن وزير الدفاع كذلك انه ينبغي الحفاظ على ديناميكية الاستيطان لانه « ليس هناك فراغ . فاذا لم نستوطن فالعرب سيستوطنون » وختم بيريس حديثه بتأييده لاسلوب الخطوة خطوة لان العرب حسب رأيه « لن يقبلوا بالخارطة التي ستقترحها اسرائيل ، ونحن لسنا مستعدين للقبول باقل من السلام . ان الخطوة خطوة ستخلق جوا جديدا قسي الشرق الاوسط » (المصدر نفسه) .

حزب ميمام يقرر البقاء في المعراخ

بعد فوز رابين ، ونشر البرنامج السياسي الجديد لحزب العمل ، قرر حزب ميمام التراجع عن مطلبه القديم بشأن الانفصال عن حزب العمل ، وخسوس الانتخابات بقائمة منفصلة . وكانت اللجنة السياسية لحزب ميمام قد قدمت في اواخر السنة الماضية تقريرها الى رئيس الحكومة والى سكرتير عام حزب العمل ، حول شروط الحزب للبقاء في المعراخ ، وهي اولا : الاستعداد لتسوية بعيدة المدى على جميع الجبهات ، خاصة الضفة الغربية . ثانيا : تجسيد انشاء المستوطنات الدائمة في المناطق باستثناء المستوطنات الامنية في هضبة الجولان ومشارف رفح . ثم تحويل الموارد الاستيطانية الى الجليل . ثالثا : الاستعداد لاشراك اي جهة فلسطينية في مؤتمر جنيف تعرب عن استعدادها للاعتراف بسيادة اسرائيل . كذلك قدمت اللجنة السياسية توصية الى مؤتمر الحزب بشأن خسوس الانتخابات بقائمة منفصلة ، وذلك اذا لم يحدث تحول جذري في مواقف حزب العمل يمكن من تحقيق اتفاق مشترك بين شريكي المعراخ ، حول المواضيع السياسية

له ترشيح نفسه لهذا المنصب . وقد دخل الى المركز الجديد عمليا ، ٥٠٪ من اعضاء مندوبي المؤتمر (١٠٠٨) . وتعتبر زيادة اعضاء المركز حلا وسطا بين المجموعات المختلفة التي رغبت في الحفاظ على قوتها داخله ، وبين جهود القيادة في دمج وجوه جديدة في المركز ، امثال البروفيسور يوسف روم مدير كلية الطيران في كلية التخزين ، وشموئيل كاتس ، عضو قيادة منظمة اتسل الارهابية سابقا ، وقد اعتبر بعد حرب ١٩٦٧ من واضعي اسس حركة ارض اسرائيل الكاملة .

وعرض زعيم حركة حרות منحيم بيغن في افتتاح المؤتمر سياسة كتلة ليكود فرّع انه اذا دعيت كتلته لتأليف حكومة (في حال فوزها في الانتخابات) فسيكون اهتمامه الاول منع الحرب ، « ان حكومة كهذه من شأنها ان تردع العدوان ، وتحافظ على امن اسرائيل تحرز تقدما نحو السلام » (هارتس ، ٣ - ١٧٧) . واكن بيغن اهمية زيادة تعاضد جيش اسرائيل ، معلنا ان الليكود سيحرص على تأمين الامدادات العسكرية والانتاج الذاتي لالات الحرب . وازداد بيغن ان حكومة الليكود ستتخذ مبادرة للسلام ليس بواسطة الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، « مع الاكثريّة المعادية داخلها » . واقترح ان تطلب اسرائيل « من دولة صديقة ، لها علاقات دبلوماسية منتظمة مع اسرائيل وجاراتها ، بنقل مقترحاتنا الى الدول العربية بشأن البدء بالمفاوضات حول توقيع معاهدة سلام . بحيث تكون هذه المفاوضات مباشرة وبدون شروط مسبقة ، وغير مقيدة بصيغة حل وجدت من الخارج » . واقترح بيغن الدعوة الى مؤتمر سلام يعقد اما في عواصم الدول المعنية على التوالي ، او في مكان حيادي مثل جنيف ، وحذر من الخطر الكامن وراء اقامة دولة فلسطينية ، معلنا « ان كل من هو على استعداد لتسليم مناطق من اليهودية والسامرة الى حكم اجنبي ، فانه يضع حجر الاساس لدولة

والاقتصادية والاجتماعية . وكان صاحب هذا الاقتراح سكرتير ميام تلمي ، حيث حصل على اغلبيّة ٤٢ صوتا مقابل ٢٢ صوتا ايدوا اقتراحا مضادا تقدم به زعيم الحزب يعكوف حزان ، ويقضي بالبقاء في المعراخ حتى مؤتمر حزب العمل وتعيين المرشح لرئاسة الحكومة ، ويحدد اقتراح تلمي الذي ايده الوزير فيكتور شيمطوف ، وسكرتير هكيبوتس هارتسي نقان بيلد ، ومعظم اعضاء الكنيست من ميام ، ثلاثة شروط لاستمرار المعراخ . اولا قرار متفق عليه داخل حزب العمل بشأن الاستعداد لقبول تسوية اقليمية على جميع الجبهات ، خاصة الضفة الغربية ، وذلك من اجل تحقيق سلام في حدود آمنة ، معترف بها ومتفق عليها . ثانيا ، انتخاب مرشح لرئاسة الحكومة بحيث يدان على تحقيق هذه السياسة من خلال التماثل معها . ثالثا : استعداد حزب العمل للاتفاق مع ميام حول مقترحاته في المواضيع الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية تجاه الاقلية العربية ، وتشغيل مؤسسات المعراخ (دافار ١٧-٧٧) . وتجدر الاشارة الى ان حزب ميام كان من انصار راين في الانتخابات التي جرت لاختيار مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة ، وربما كان فوز راين عاملا مهما في تراجع ميام عن مطلبه في الانسحاب من المعراخ ، وهذا ما قرره فعلا .

بيغن : « الانتخابات المقبلة ستقرر مستقبل ارض اسرائيل »

افتتح مؤتمر حركة حרות اليمينية في ٧٧-١٣٢ في القدس حيث جرى خلال المؤتمر انتخاب مركز جديد ، من مهاته انتداب المرشحين للكنيست . ويتألف المركز الجديد من ٥٨٥ عضوا مقابل ٤٧٠ عضوا في المركز القديم . وستتوفر للمركز الجديد قوة اكبر باعتباره سيقوم بانتخاب المرشحين للكنيست بانتخابات شخصية سرية ومباشرة ، وكل عضو في الحركة يحق

فلسطينية . واعرب عن دهشته لتلك المناقشة القائمة بين اعضاء كنيسة وشخصيات وادباء ورجال فكر حول من سيسلم للعدو منطقة اوسع « (المصدر نفسه) .

واعلن بيغن كذلك في خطاب اخر امام المؤتمر ان الانتخابات المقبلة « ستعين مستقبل ارض اسرائيل » ، وعارض بعنف محاولات عرض المعراخ كداع للسلام ، والليكويد كداع للحرب . « اننا لم نقترح ابدا ولن نقترح شن حرب ، ولكن اليهودية والسامرة تحت سيادة اسرائيل ، هي الضمان لقدرتنا على الدفاع عن انفسنا في حال تعرضنا لهجوم » (دافار ، ١٦-٧٧) .

ونفى بيغن ايضا الادعاءات القائلة بان حركته فشلت ثمانى مرات في الانتخابات ولن تحقق اي نجاح هذه المرة ، فقال « على العكس ، هناك زيادة دائمة مقابل هبوط متتابع في المعراخ ، حتى توافر احتمال حقيقي لنقل المعراخ الى المكان الثاني » . (المصدر نفسه) .

ويبدو ان زعماء كتلة ليكويد غيرخائفين على مستقبل حركتهم بعد الانسحابات التي حدثت بها ، خاصة انسحاب اريئيل شارون الذي اسس حركة خاصة به دعيت «شالوم تسيون » ، وانشاب المركز الحر وعلسى رأسه شموئيل تامير وعيفا نوف وبنيامين هليفي ، وانضمامهم الى الحركة « الديمقراطية للتغيير » ، وهي الحركة الجديدة التي اسسها يغئال يدين . وتبدو العلاقات اليوم داخل كتلة ليكويد هادئة للغاية ، حيث بات عضو الكنيسة سمحا ارليخ زعيم حزب الاحرار ، شريك حركة حرور في كتلة ليكويد ، يشعر انه شريك متساو مع حرور الواقعة في ضائقة مالية صعبة . « ويمتاز حزب الاحرار فسي الليكويد بمثليه في الكنيسة وهم من الشباب والنشيطين امثال ابراهام كاتس ، يتسحاق مودعي ، يحزكيئيل بلومين ، جدعون بات ، موشي نيسيم ، بيصح جروف » .

ومن المؤكد انه سيضاف اليهم شباب اخرون في الكنيسة التاسع ، اذ ان زعماء ليكويد يعتقدون ان هناك ٩٠ مقعدا في الكنيسة المقبل ستوزع بينهم وبين المعراخ وان كتلتهم ستحظى بالاكثرية ، اي اكثر من ٤٥ مقعدا « (يثايد كوتلر - هارتس ، ١٦ - ١٢ - ٧٦) .

ويبدو ان زعماء ليكويد واثقون من الفوز هذه المرة ، ففي مقابلة مع زعيم حزب الاحرار سمحا ارليخ (المصدر السابق) ، اعلن ان « هناك فرقا بين الليكويد حتى الكنيسة الخامس ، عندما سار بيغن على رأس حركة حرور التي كانت صغيرة نسبيا واستطاعت الحصول على ١٧ مقعدا في الكنيسة كحد اقصى ، وبين الوضع بعد قيام جاحل ، حيث ارتفعنا الى ٧٧ عضوا . وكان للمعراخ انذاك ٥٨ عضوا . وابتداء من الكنيسة السادس ، وفي ثلاث دورات من الانتخابات ، تقدمنا نحو احراز توازن مع المعراخ . لذلك فان الحساب ، وكان بيغن خسر ثمانى مرات ، غير صحيح فبين شعب محافظ كشعبنا ، لا يمكن احداث ثورات ، خاصة وان الحكم القائم ينفق طوال الوقت مليارات من الليرات من الخارج ، حتى يشتري الحكم بواسطتها ، ويحصن نفسه الى درجة افساد الدولة والجمهور . والان بدأ يظهر كل هذا الفساد » .

وتحدث ارليخ عن سبب بقاء حزبه داخل الليكويد ، وعدم انسحابه واتخاذ مبادرة لتأليف وسط ليبرالي ، يكون بمثابة مؤشر الميزان بدل المبدال (الحزب الديني القومي) فقال انه لا يرى اي اساس فكري مشترك مع الداعين الى تشكيل هذا الوسط مثل الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن وحركة شينوي . « ان هذه الجماعات لم تواجه بعد الاختبار الشعبي ٠٠٠ يوجد مكان (في الخارطة السياسية في اسرائيل) لليكويد ، للمعراخ ولحزب ديني . ان جميع القوائم الصغيرة هي بمثابة فتات ليس بينها

قائمة حزبه للانتخابات المقبلة . ويعتبر كولا أحد قادة الحزب منذ قيام إسرائيل وأحد مرشحيه للكنيست والوزارة . وأعلن فيما بعد أنه مستعد في منصبه كرئيس للحزب لمساعدة رئيس القائمة والمرشحين الذين سيتم انتخابهم للكنيست ، بشرط أن يتم انتخابهم بصورة سرية دون اتفاقات مسبقة . ولا ينوي الوزير كولا إنهاء نشاطه السياسي ولكنه « قلق على مستقبل حزبه » وسيستمر في ترؤسه ، والسبب الرئيسي لتخليه عن رئاسة القائمة هو أنه من أنصار مبدأ التناوب على حد قوله « وخصوصاً في الأحزاب الصغيرة ، حيث أن هذا المبدأ شديد الأهمية » ، ولقد استقال ست مرات من الكنيست لتمكين الأعضاء الآخرين من دخول الكنيست ، الأمر الذي لم يفعله أي عضو كنيست آخر ولا حتى أي وزير في حزب آخر .

وتجدر الإشارة إلى أن عضو الكنيست هليل زايدل قد ترك حزب الأحرار المستقلين وانضم إلى حزب الأحرار ، معلناً « أن حزب الأحرار المستقلين قد وصل ، بسبب حالة موضوعية ، إلى وضع لا يستطيع فيه أن يساعد نفسه . واعتقد بأن علينا نحن أيضاً أن نتعاون مع أطر أكبر منا . » على أي حال ، لقد قدمت كثيراً للحزب . ولكن لا يكفي أن يكون للحزب أفكار جيدة بل يجب أن يكون قويا وأداة مناسبة لتحقيق الأفكار » (ر١١ ، ١-٢-٧٧) -

استمرار تعزيز حركة يدين

تمثل « الحركة الديمقراطية للتغيير » أهم تطور في الوسط الليبرالي قبيل الانتخابات ، وهي مشكلة من اندماج « الحركة الديمقراطية » التي أعلن الجنرال يفتال يدين ، وهو رئيس أركان سابق في الجيش الإسرائيلي ، عن تشكيلها في ١١-٢٢-٧٦ ، وحركة « شينوي » التي يتزعمها أستاذ الجامعة أمنون روبنتشاين (وتعني حركة التغيير ، وقد ظهرت بعد حرب ١٩٧٣) ، وقد انضم اليهما فيما بعد

عامل مشترك لتشكيل قائمة واحدة ٠٠٠ أن الناخبين يدركون اليوم أن تجمعا سياسيا كبيرا فقط يستطيع تغيير الواقع في الدولة . وهذا ما يقوي من إرادتنا للبقاء داخل الليكود » (المصدر نفسه) .

الوزير موشي كولا يتخلى عن رئاسة قائمة حزب الأحرار المستقلين للانتخابات

افتتح مساء يوم ٢٧-٢-١٩٧٧ مؤتمر حزب الأحرار المستقلين في تل أبيب ، بحضور رئيس الدولة كتسير ورئيس الحكومة رايبين ، ووزراء وأعضاء كنيست وممثلون دبلوماسيون . وأعلن الوزير موشي كولا في حفل الافتتاح أن حزبه قد سعى لإقامة مركز ليبرالي يجمع كل القوى الموجودة في وسط الخارطة السياسية بين المعراخ والليكود . ولكن هذا لم يحدث مما يشكل خسارة للدولة وللمستقبل الحكم الإسرائيلي ، وحمل كولا « الحركة الديمقراطية من أجل التغيير » مسؤولية عدم إقامة مركز ليبرالي كهذا . وأضاف كولا أيضاً أن حزبه حقق من الإنجازات بوجوده في الحكومة ، ما يفوق كل ما حققته كتلة ليكود المعارضة . (ر١١ ، ٢٧-٢-٧٧) .

وعلم فيما بعد أن خلافاً قد وقع داخل المؤتمر بشأن قضية التناوب في تولي المناصب الحزبية ومن ضمنها تمثيل الحزب في الكنيست ، ولكن مجموعة مهاجري رومانيا داخل المؤتمر والتي يمثلها عضو الكنيست يهودا شعاري وهي مجموعة كبيرة ، أعلنت بشكل إنذاري أنه إذا اتخذ قرار بشأن التناوب فإنها ستتنسحب من الحزب . ونظراً لذلك قال الأمين العام للحزب يتسحاق بركائسي أنه بسبب الإشكالات الداخلية هذه ، سيتخذ قرار بشأن التناوب على أن ينفذ ابتداء من الكنيست العاشرة (ر١١ ، ٢٨-٢-٧٧) .

كذلك أعلن الوزير موشي كولا أمام أعضاء اللجنة المركزية لحزب الأحرار المستقلين أنه قرر عدم ترشيح نفسه لرئاسة

منفتحة ، شابة ، لا التزامات لها حتى الآن ، (رأ ، ٣١-٧٧) . كذلك استقلال من حزب العمل دكتور إسرائيل كاتس عالم الاجتساع ومدير مؤسسة الضمان الاجتماعي سابقا ، والمعروف بتوصياته التي قدمها الى الحكومة الاسرائيلية لحل المشاكل الاجتماعية ، بعد ان ترأس لجنة خاصة لبحث موضوع الشباب في الضائقة الاجتماعية . وقد انضم كاتس الى حركة يدين ، معلنا انه يثس من الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية بالاسلوب الحالي ، وخاصة من فشل تطبيق التوصيات التي قدمتها لجنته سنة ١٩٧٣ (هارتس ، ١٩-٧٧) .

وكان يدين قد انتخب رئيسا « لهيئة الادارة » في « الحركة الديمقراطية للتغيير » ، بعد اندماج حركته وحركة شينوي . وقد انتخب ايضا اربع فرق للعمل : اولاً لجنة للتنظيم يترأسها مدير زوريع ، ثانياً لجنة للانظمة الداخلية يترأسها دكتور امنون رفائيل ، لجنة الاموال يترأسها مثير دي شليط ، لجنة الاعلام ويترأسها امنون روبينشتاين .

بالاضافة الى ذلك تم انتخاب رؤساء لجان في مجالات مختلفة : بروفيسور يدين - اللجنة السياسية ، شتيف فيرتهايمر - لجنة الاقتصاد ، مردخاي الغريبي لجنة الانعاش الاجتماعي ، رافي بلومنتال - لجنة شؤون الشعب اليهودي ، الحامسي موشي بن زئيف (المستشار القضائي للحكومة سابقا) - لجنة القانون والقضاء (دافار ، ٩-١٢-٧٦) .

التركيز على القضايا الداخلية

يتضمن البرنامج السياسي « للحركة الديمقراطية » التي اعلنها يدين فسي نظام انتخابات الكنيست ، وسن تشريع يضمن البنية الديمقراطية للأحزاب ، وتغيير نظام عمل الحكومة عن طريق توزيع المهام والمسؤوليات بصورة واضحة . هذا فيما

المركز الحر ، بزعامة عضوي الكنيست شموئيل تامير وعكيفا نوف ، وذلك بعد تقديم استقالتهم من الكنيست . وقد وقعت اتفاقية الاندماج بين الحركتين فسي ١٣-٧٧ بحضور بروفيسور يدين و بروفيسور روبينشتاين ورؤساء المركز الحر . وجاء في الاتفاق الموقع ان توحيد الحركتين سيكون حسب صيغة التوحيد التي تمت بين « الحركة الديمقراطية » وبيبين حركة « شينوي » . ويتم الاندماج بواسطة انضمام اعضاء المركز الحر بصورة شخصية . واعلن عضو الكنيست شموئيل تامير بعد ذلك بقوله : « ان الاندماج بين الحركتين قد وضع على الخارطة قوة مركزية تضم داخلها اعضاء من حركة العمل ، و اعضاء من المعسكر القومي اللبيرالي ، وآخرين لم يشاركوا في اي حزب في الماضي . ان جميع هؤلاء يتكثلون اليوم في حركة مشتركة برئاسة البروفيسور يغال يدين » . و اضاف تامير انه « للمرة الاولى ، منذ قيام الدولة ، يتوفر احتمال حقيقي ، بأن يؤدي التكتل الحالي الى تغيير وجه الامور في الانتخابات المقبلة » (هارتس ، ١٤-٧٧) .

بالاضافة الى انضمام اعضاء المركز الحر ، فان ظاهرة انضمام شخصيات اخرى الى حركة يدين مستمرة ، ومعظم هؤلاء من بين صفوف حزب العمل ، واصحاب مناصب رفيعة من قبل الحزب ، على غرار شموئيل طوليدانو مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية ، وقد استقال من منصبه وانضم الى حركة يدين . ومثير عميت مدير شركة « كور » وعضو في حزب العمل ، وقد اعلن عقب انضمامه الى حركة يدين انه توصل الى استنتاج بانه لا يمكن احداث تغير من الداخل (يقصد من داخل حزب العمل) . « فالجهاز مقفل ومتحجر ، وهناك مصالح ومجموعات مصلحة تعمل لحسابها . . . وانطباعي هو ان مجموعة « الحركة الديمقراطية للتغيير » هي مجموعة

بسبب عدم المسؤولية، الى وضع لا تستطيع العيش فيه ابدا . ان الشرط الاول في كل مفاوضات مع العرب هو ، ان نستطيع العيش - وليس نصف احياء او ربع احياء . ولكن ما معنى هذا وما هو المطلوب من اجل العيش - وهنا ثمة مجال واسع جدا للمناورة في المفاوضات . وبما ان الامر غير متعلق بنا ، لا ارى الآن اية فائدة من رسم خرائط . . .

١٠٠٠ واذاف يدين : « علينا الآن (كحركة) ان نركز على المواضيع ، التي نعتبر اسبادا لانفسنا ازاءها - المشاكل الداخلية ، الاجتماعية ، الاقتصادية والمعيشية . وهنا اصل الى الامور الاساسية : تغيير طريقة الانتخابات ، تغيير بنية الحكومة والنظام . . . ينبغي ان نفعل كل شيء من اجل تركيز اهتمام القيادة بما يسمى المشاكل الداخلية ، مشاكل وحقيقة المعيشة في البلد ونوعيتها . من يمر مثلا ، على محاضر الكنيست ، يتولد لديه الانطباع ان هذه الهيئة انتخبت للاهتمام بالقضايا الخارجية والامنية والمالية . كذلك اعتدنا وكانما الحكومة انتخبت للاهتمام بقضايا الخارجية والامن . لدينا اسلوب خاطيء بالنسبة لادارة الدولة . . . ان مسألة وجودنا ليست أمنية فقط وانما تتعلق بنوعيتنا ، بالدافع لدينا للعيش هنا ، (المصدر نفسه) .

يجمع المعلقون السياسيون في اسرائيل على ان قائمة يادين تشكل خطرا كبيرا على حزب العمل ، خاصة في هذا الوقت الذي يزداد فيه تدهور الوضع الاقتصادي سوءا ، وتتضاءل الهجرة ، ويزداد الفساد تفشيا ، الى درجة بدأ بها المواطن الاسرائيلي يشعر برغبة ملحة في تغيير القيادة . يجب على حزب العمل الاسرائيلي ان يدرك انه تنتظره معركة صعبة جدا ضد قائمة يغال يدين في هذه الانتخابات . ان كل ما قيل في الماضي حول جاحل وبيغن ، لا يمكن ابدا قوله بالنسبة الى يادين ، وليس بالنسبة

يتعلق بالمجال الداخلي ، اما في المجال الخارجي فقد ورد في البرنامج انه « يجب الامتناع في هذه المرحلة عن تقديم برامج نهائية ومفصلة ، لانه في المرحلة الراهنة ليس ثمة برنامج مقبول عمليا من الطرف الآخر » . ولكن البرنامج يتضمن ثلاثة مبادئ تشكل في رايه ، الاساس لاتفاقية سلام في المستقبل :

(١) دولة اسرائيل هي دولة اليهود ونظامها ديمقراطي . ويجب ان تكون ضمن حدود امانة وعاصمتها هي القدس الموحدة .

٢ - من اجل سلام حقيقي ، والمحافظة على الطابع اليهودي - الديمقراطي ، ستكون الدولة مستعدة للتنازل عن مناطق جارة اسرائيل من جهة الشرق ستكون دولة عربية واحدة ، عاصمتها وراء نهر الاردن اما اسمها ونظامها وطابعها فذلك من شأن سكانها او حكومتها .

(٣) الحد الامني من ناحية الشرق هو نهر الاردن والمناطق الواقعة الى الغرب منه والحيوية من اجل السيطرة الامنية عليه . ويقوم الاستيطان في هذه المنطقة على تخصيص كافة الموارد المالية والبشرية الضرورية لتطويره وتعزيزه (هارتس ، ٢٢-١١-٧٦) .

ويفسر يادين مبادئه هذه في مقابلة اجريت معه في ملحق صحيفة هارتس (١٧-١٢-٧٦) فيقول : « استطيع ان اعبر عن آرائي هذه في جملتين : ان دولة اسرائيل هذه التي اقيمت كمثل اعلى ، يجب ان تكون الدولة التي احب واكون سعيدا بها . عندما اكون واثقا من انها ستكون دولة اليهود ودولة ديمقراطية عندما يتحقق السلام . اي الاتكون ديمقراطية بدون اغلبية ساحقة يهودية ، ولا تكون غير ديمقراطية ولكن مع طابع يهودي . من جهة اخرى - ان دولة اسرائيل ، التي ليس لها سابقة ، والتي تعتبر من اهم الاحداث في تاريخ الشعب اليهودي ، يجب الا تصل

منظمة التحرير الفلسطينية اذا رشحت المنظمة لذلك ، لانه يعتبر ان موضوع المفاوضات اهم من اختيار الاشخاص الذين تجري معهم . واعدن ايضا انه ممن الضروري لاسرائيل التحدث الى وقدرعربي موحد يمثل اجماعا عربيا ، وانه لا يمكن عقد محادثات مع كل دولة على حدة لانه يمكن ان يطلب من اسرائيل انذاك تقديم تنازلات لكل من هذه الدول ، وفي النهاية دفع تنازل للفلسطينيين .

وبادر شارون الى التفاوض مع احزاب الوسط الاخرى ، بهدف تشكيل جبهة عريضة ، وقد فشلت مفاوضاته حتى الآن مع « الحركة الديمقراطية للتغيير » ، حيث لم يتم الاتفاق بينهما على برنامج سياسي موحد . وحدد شارون في محاضرة القاها في جامعة بار - ايلان ، المهمة الاكثر الحاحا في نظره ، وهي اسقاط الحكومة الحالية ، وتغيير النظام السياسي الى نظام رئاسي . وازاف شارون انه بحث عن ممثلين حقيقيين لحركته من كل طبقات الشعب (هارتس ، ١٤-١٢-٧٦) .

« الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة »

اعلن عن جبهة جديدة بين راجح وجماعة الفهود السود برئاسة تشارلي بيتون وكوخافي شيمش ، دعيت « الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة » . وقد اعلن عن قيام الجبهة بعد تحقيق اتفاق وقع بين راجح وجماعة الفهود السود ، حيث وعدت راجح بموجبه الفهود السود ، بوضع مرشحهم وهو شارلي بيتون في المكان الثالث في لائحة الانتخابات للكنيست وكما علم اعلنت جماعة اخرى من الفهود السود برئاسة سعدى مارتسيانو عن عزمها الانضمام الى موكيد . واعدن بيتون بعد توقيع الاتفاق ان الامر يعني « مد اليد الى القطمون والمصرارة (من الاحياء الفقيرة في القدس) في البلدة القديمة ، اي للحى الاسلامي في المدينة القديمة . اننا نشعر بان المهم هو اقامة لائحة يهودية - عربية

الى الاشخاص الذين هم في مجموعته . ان الصراع مع يغال يدين يجب ان يكون مختلفا في طابعه ودوافعه ، وفي اسلوب النقاش معه » .

« ان السؤال ليس من سيحصل على اصوات اكثر ، « الليكود » ام يدين (وهنا ايضا افضلية الليكود غير واضحة سلفا) وانما اين توجد « اصوات عاتمة » اكثر ، واقصد بهذه العبارة اولئك الاشخاص الذين لم يقرروا حتى الآن الى جانب من سيصوتوا . وليست لنا حاجة الى الاستفتاءات لكي ندرك ان عدد المتردين بين المعراخ وقائمة يدين ، اكبر جدا ، من عدد المتردين بين المعراخ والليكود ، وفي واقع اسرائيل ١٩٧٧ ، ينبغي ان تشمل في معسكر المتردين اولئك الاشخاص الذين يقولون ، انهم قرروا عدم التصويت مع المعراخ مهما حدث ، ويدين بالنسبة لهم منفذ للامل » (منير بريلي - دافار ، ٣١-١٢-٧٦) .

حركة « شالوم تسيون »

اعلن اللواء (احتياط) اريئيل شارون في ١٦-١١-٧٦ انسحابه من ليكود ، وتشكيل حركة جديدة دعيت فيما بعد باسم « شالوم تسيون » . وصرح شارون ان الهدف من وراء اقامة الحركة هو السعي لانشاء بديل حقيقي للسلطة القائمة . اما بالنسبة لموقفه السياسي فقد اعلن « ان امن اسرائيل في نظري هو العامل الحاسم في كل الاعتبارات . ولا ارى اي مكان للتنازل عن الضفة ، ومقابل ذلك ، لا ارفض أية صيغة رسمية تساهم في التقدم نحو الحل السياسي » . وانتقد شارون مشروع آلون وقال انه لا يحافظ على امن اسرائيل بمقدار ذرة ، بل بالعكس يشكل خطرا من الدرجة الاولى عليه (يديعوت احرونوت ، ١٧-١١-٧٦) .

ويجدر الذكر ان شارون كان قد صرح في الماضي انه على استعداد للتفاوض مع

سكرتير عام الامم المتحدة كورت فالدهايم، الذي يعمل من اجل عقد مؤتمر جنيف واشراك جميع فرقاء النزاع ، خاصة منظمة التحرير الفلسطينية . ودعى المؤتمر الى وضع نهاية لاحتلال المناطق ، واقامة اتحاد بين جميع قوى السلام في اسرائيل من اجل منع الحرب ، ثم اقامة قائمة « جبهة السلام والديمقراطية » لانتخابات الكنيست المقبلة ، وتصعيد النضال ضد سياسة التمييز تجاه عرب اسرائيل، (دافار ١٩-١٢-٧٦) .

حنه جريس

في اسرائيل « . و اضاف قائلا : « اننا نرى اليوم ما يحدث في الدولة ، وهناك اضطهاد معين للموقف العربي واضطهاد لموقف العمال ، وقد قررنا العمل على رفع الغبن ٠٠٠ واود ان اقتبس كلام الرفيق فيلتر الذي قال اليوم : في النهاية فهد حقيقي من سكان الاحياء الفقيرة يدخل الكنيست » (ر١٩ ، ٢-٣-٧٧) .

وعقد حزب راجح مؤتمره الثامن عشر في نهاية السنة الماضية في حيفا ، حيث اعلن في نهايته عن موقفه السياسي المتمثل في « الاستجابة فورا الى مبادرة

التركيب الاقتصادي لشرق الأردن مقدمات التطور المشوّه (١٩٢١ - ١٩٥٠) نشوء الدولة في شرقي الأردن (١٩٢١)

هكاني حوراني

القسم الثاني

١ - شرقي الأردن بعد سقوط حكومة فيصل

اثر سقوط حكومة فيصل في دمشق مر شرقي الأردن بفترة من الفوضى والغموض وفقدان السلطة . وكانت بريطانيا قد مهدت لاحتلال القوات الفرنسية لسورية ، عن طريق سحب قواتها العسكرية منها ، بما في ذلك شرقي الأردن . ومع سقوط حكومة فيصل امام الاحتلال الفرنسي اتخذ اتفاق التقسيم البريطاني - الفرنسي في سان ريمو طريقه الى التنفيذ . اما شرقي الاردن الذي كان من حصة بريطانيا ، فقد كان آنذاك خاليا من اية قوات وبلا حكومة أو جيش أو شرطة تحفظ الامن (١) ، واهم من ذلك انه كان يعاني من الفراغ السياسي .

رفض فيصل المشاركة في الاختيار الذي قامت به الحركة الوطنية السورية وبعض فلول حكومته وقواته ، حين انتقلت الى شرقي الاردن لاستجماع قواها وتنظيم صفوفها للنضال ضد الاحتلال الفرنسي (٢) . في حين سادت البلبلة القوى المحلية . فقسم من السكان ولا سيما المثقفين وسكان المدن وخاصة في شمال البلاد وجدت مستقبلها في الانخراط في النضال المناهض للاحتلال الفرنسي وفي تحرير سورية ، اما باقي المناطق فقد عانت من افتقاد زعامة وطنية ، وهي التي دانت تقليديا وتاريخيا لمركز او اكثر خارج البلاد . فالزعامات المحلية ، اتسمت بمحدوديتها وطابعها القبلي شبه الاقطاعي . ولم تمتلك اي منها ما يميزها عن غيرها ، وهي غير قادرة على مخاطبة ما يتجاوز مناطقها . ولذلك ، وبحكم الانقسام البنيوي للسلطات الى وحدات اجتماعية - اقتصادية محلية ، وبحكم انعدام تكون الطبقات على اساس اقليمي ، فقد حرمت البلاد من فرص تكون زعامة وطنية . فكان لكل منطقة نظامها الاجتماعي المحدد وبنائها الفوقي الخاص بها ، اي نظام للسيطرة والزعامة لادارة الشؤون العامة . ولقد احدث التقسيم الفعلي لسورية الطبيعية بين بريطانيا وفرنسا وانهيار حكومة فيصل

(١) راجع المحافظة ، علي : « تاريخ الاردن المعاصر ، عهد الامارة » ، الطبعة الاولى ، عمان ، ١٩٧٢ ، ص ١٦

(٢) راجع دروزة ، محمد عزة ، « حول الحركة العربية الحديثة » ، (صيدا ، ١٩٥٠) الجزء الاول ، ص ١٣٤

قلقا لدى القمم القبلية شبه الاقطاعية ، وكان هذا القلق منصبا بالاكثر على الاحتفاظ بمواقعها ، اي بسيطرتها على مناطقها .

لم يكن الفراغ السياسي في شرقي الاردن موضع قلق سكانها فقط . بل كانت هذه المسألة بالذات تهم الامبرياليين البريطانيين والفرنسية . فالاخيرة كانت معنية بأمن سورية ، وباستقرار سيطرتها عليها ، وتخشى من تحول شرقي الاردن الى قاعدة خلفية لرجال الحركة الوطنية السورية ، الذين اخذوا يشنون هجماتهم فعلا من شرقي الاردن . وكانت بريطانيا معنية باستقرار شرقي الاردن وهدوئه ، بسبب التزاماتها تجاه الفرنسيين في سورية ، ولكي لا تتهدد سياستها في فلسطين ، ان يفعل النشاط المعادي للامبريالية والصهيونية او بفعل الغزو والهجمات البدوية . وكان التركيب الاجتماعي الخاص وغير المستقر في البلاد موضع قلق رجال الكولونيات البريطانية في فلسطين (٣) ، فلم يكن ممكناً من الوجهة العملية فصل امن واستقرار شرقي الاردن عن امن واستقرار المحيط ، والعكس بالعكس .

لقد اعتبر شرقي الاردن منطقة هامة للمصالح البريطانية من الوجهة الاستراتيجية . فهي وفلسطين كانتا حلقة وصل بين مصر والعراق ، البلدان الواقعان تحت الاحتلال البريطاني . كما ارتبطت اهمية شرقي الاردن في اثره المباشر على مخططات البريطانيين في فلسطين ولهذا كان من المستحيل عمليا ، اتخاذ خطوة او سياسة محددة تجاه شرقي الاردن ، دون الاخذ بالاعتبار نتائج هذه السياسة على المحيط من جهة وعلى المصالح والاهداف البريطانية في المنطقة ولا سيما في فلسطين ، وعلى التزامات البريطانيين تجاه حلفائهم .

ورغم تلهف السلطات الكولونيات البريطانية على تأمين الاستقرار في شرقي الاردن ، الا انها لم تكن تستعجل اتخاذ سياسة محددة ونهائية للسبب او للاسباب المذكورة اعلاه . فالامر لا يتعلق بالموضع الداخلي الصرف الا في الحدود الدنيا . وربما لهذه الاسباب ايضا كانت وجهات نظر مختلف رجال الكولونيات البريطانية متباينة جدا بشأن شرقي الاردن (٤) .

(٣) راجع موسى ، سليمان « تأسيس الامارة الأردنية (١٩٢١/١٩٢٥) » ، الطبعة الاولى ، عمان ، ١٩٧١ ، ص ١٩ ، رسالة هربرت صموئيل الى اللورد كرزون وزير المستعمرات مؤرخة ٧ آب ١٩٢٠ .

(٤) كانت وزارة الخارجية ووزارة الحربية البريطانية تغارض الاحتلال العسكري لشرقي الاردن . واخذ كل من اللورد كرزون وزير المستعمرات وكلايتون ويدوز نفس الاتجاه في معارضة هربرت صموئيل المندوب السامي في فلسطين الذي كان يدعو لاحتلال عسكري ولضم شرقي الاردن الى فلسطين مباشرة .

على النقيض من وجهات النظر الداعية لضم شرقي الاردن الى فلسطين فوراً ، او الى احتلاله عسكرياً ، تمثل الاتجاه الارسخ لدى وزارة المستعمرات البريطانية في الدعوة لفصل شرقي الاردن عن فلسطين ولعدم اللجوء الى زج القوات البريطانية في شرقي الاردن . ومبكراً (أب ١٩٢٠) انصبت توجيهات وزير المستعمرات البريطاني اللورد كرزون الى المندوب السامي في فلسطين على الدعوة الى تشجيع قيام حكومات محلية بمساعدة المستشارين البريطانيين المنتدبين لهذه الغاية في انتظار موقف ثابت ونهائي من طبيعة السلطة وممن مصير شرقي الاردن .

وبهذا الصدد كتب اللورد كرزون وزير المستعمرات البريطاني الى هيرت صموئيل المندوب السامي في فلسطين :

« ان حكومة جلالته ترغب في ان تتفادى الظهور بمظهر استغلال الوضع او تقليد اجراءات الفرنسيين في سورية الشمالية . لذلك فهي تعارض احتلال شرقي الاردن احتلالاً عسكرياً . وعلى اية حال فان وزارة الحربية ترفض رفضاً باتاً ان تقدم قوات عسكرية او تتحمل مسؤولية التزامات لاحقة قد يمكن ان تتبجح في المستقبل » (٥) .

ورداً على مقترحات صموئيل الرامية لاحتلال شرقي الاردن وضمه الى فلسطين بشكل كامل اضاف يقول :

« في الوقت نفسه تدرك حكومة جلالته ادراكاً تاماً مدى الخطر الكامن في السماح لشرقي الاردن ان تنتكس وتعود الى غمار الفوضى (٥٠٠) اننا نخشى ان يؤدي دمج شرقي الاردن تحت الادارة الفلسطينية فوراً (٥٠٠) الى اعطاء المهيجين الوطنيين حجة علينا ، وتكون النتيجة ان تتبدل مشاعر هؤلاء الذين يدعون الى الحصول على مشورتنا ومساعدتنا . وعندئذ سوف نواجه احد احتمالين : اما الانسحاب واما الاحتلال العسكري الذي لا نجد انفسنا على استعداد للبحث فيه » .

ثم يقدم اللورد كرزون التوجيه التالي الى صموئيل :

« ان الخطوة الاولى يجب ان تبدأ بارسال عدد قليل من الضباط السياسيين

(٥) موسى سليمان ، المصدر نفسه ، ص ٢٢ . وكتب السير كريدي ، سكرتير وزارة الحربية الى اللورد هاردينج رسالة بتاريخ ١٨ آب ١٩٢٠ يقول فيها ان رئيس الوزراء اعسرب في حديث له مع رئيس الاركان العامّة عن معارضته الشديدة لاي اجراء اخر في شرقي الاردن يمكن ان يؤدي الى زيادة الالتزامات العسكرية التي تتطلب قوات بريطانية . المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

ذوي الكفاءة الى اماكن مثل السلط والكرك ، شريطة ان لا تكون هناك ضرورة لوجود حراسة عسكرية لضمان سلامتهم (٠٠٠) ويجب ان تقتصر واجبات هؤلاء الضباط على تشجيع الحكم الذاتي المحلي واعطاء المشورة التي يطلبها الاهلون ، وعليهم ان يساعدوا في تشكيل هيئات البلديات الادارية في المناطق « وقال ان « مثل هذه الخطرات هي المدخل لاقناع الاهالي بقوائد الارتباط بالحكم البريطاني من خلال ادارة فلسطين » (٦) .

كان هذا الحل ، اي تشجيع قيام حكومات محلية بمعونة المستشارين البريطانيين ، من شأنه ان يضمن صيغة مؤقتة للاستقرار في شرقي الاردن ، يمكن الكولونيالية البريطانية من الوفاء بما أمكن من التزاماتها تجاه الفرنسيين ، ويبقي الوضع على حاله ، مما يطمئن الزعامات المحلية على وضعها ، ويكفل مساهمتها في حفظ الامن الداخلي ، ويحول دون تنامي العداء ضد بريطانيا . وفي نهاية الامر يوفر فسحة كبيرة من الزمن لتقرير سياستها تجاه المنطقة ، دون ان تضطر الى تكبد نفقات وخسائر مادية وعسكرية كبيرة .

والواقع ان وزارة الخارجية البريطانية ، ابقت الباب مفتوحا امام سائر الاحتمالات ونبذت كل ما من شأنه ان يلزمها بتحمل تبعات قرار متسرع يصعب الرجوع عنه . فهي اذ نبذت اقتراحات هربرت صموئيل الرامية لضم شرقي الاردن الى فلسطين ، اخذت بعين الاعتبار امكانية ان يكون شرقي الاردن مجالا لتسوية التزامات بريطانيا تجاه الاسرة الهاشمية . ولذلك نرى اللورد كرزون يسأل صموئيل عن الامير زيد وامكانية قبوله بحكم منطقة شرقي الاردن . (٧)

ومن جهة اخرى كانت بريطانيا منهمكة في تثبيت اوضاعها في فلسطين والعراق . ولم تكن وزارة الحربية البريطانية مستعدة لزوج قواتها في شرقي الاردن . ولذلك رفضت اي اقتراح يمكن ان يحملها على الاضطرار لمثل هذا العمل (٨) فضلا عن ان الضم او الاحتلال يؤججان نيران المقاومة في البلاد ويوجهانها ضد بريطانيا .

كان قد بقي في شرقي الاردن عدد من الضباط السياسيين البريطانيين اثر خروج الانجليز من المنطقة ، وقد خرج هؤلاء من عزلتهم بعد معركة ميسلون ،

(٦) المصدر نفسه ص ٢٢ .

(٧) سأل اللورد كرزون في برقيته : « اين الامير زيد الان ؟ هل هناك اي احتمال ان يقب اميرا على المنطقة الواقعة بين فلسطين والحجاز الى الجنوب من خط سايكس بيكو ؟ اذا كان كذلك ، فيكون من المرغوب فيه ان نبحث معه مسألة الحدود وغيرها من المسائل . راجع موسى ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٨) راجع : دياب ، هنري ، تأسيس شرق الاردن في العام ١٩٢١ ، شؤون فلسطينية ، العدد ٥٠ / ٥١ تشرين الاول / تشرين الثاني ١٩٧٥ ، ص ٢٧١ .

واخذوا يحرضون السكان على طلب المساعدة البريطانية ويقنعونهم بمزايا التعاون مع بريطانيا (٩) . وبناء على توجيهات وزير المستعمرات البريطاني ضاعف هربرت صموئيل من اتصاله مع شيوخ وزعماء شرقي الاردن ، عن طريق المعتمدين او الضباط السياسيين . وكتب صموئيل الى فيصل في ١٦ آب ١٩٢٠ ، اي بعد خروجه من سورية ان زعماء وشيوخ شرقي الاردن قد زاروه ودعوه لاقامة ادارة بريطانية في شرقي الاردن (١٠) . ثم قام صموئيل في ٢١ آب بزيارة الى السلط حيث اجتمع بعدد كبير من وجهاء وشيوخ مناطق الاردن من اجل توضيح سياسة حكومته تجاه البلاد .

ولخص صموئيل هذه السياسة بالسعي لاقامة ادارة منفردة للمساعدة في حكم البلاد ، معتمدة على عدد قليل من المعتمدين السياسيين ورجال القضاء ، والمساعدة في تكوين قوات خاصة وتنظيم درك محلي ، والعمل على استتباب الظروف للترويج للتجارة وتقديم مساعدات لانشاء المدارس وشق الطرق وتقديم المعاونة الطبية واقامة الصلات التجارية الحرة مع فلسطين وتأسيس مصرف ، وتحسين المواصلات البريدية واقامة جهاز اداري ينتخب من قبل المواطنين . واكد على عدم رغبة حكومته في فرض خدمة عسكرية اجبارية او نزع السلاح من الاهلين ٠٠٠ الخ (١١) .

سمحت الدعوة المقدمة من هربرت صموئيل وسياسة تشجيع الحكومات المحلية في الحفاظ على الوضع القائم ، فهي قد مهدت لارساء اسس الاستقرار اكثر من قبل ، وجنبت البريطانيين التورط المباشر باحتلال اراضي شرقي الاردن ، المكلف جدا من الوجهة السياسية ومن الوجهتين المالية والعسكرية . واعطت بريطانيا فرصة ثمانية شهور ، من اجل تقرير سياستها على اسس اكثر ثباتا واستمرارية وباقل التكاليف .

ومع ذلك فان سياسة بريطانيا تجاه شرقي الاردن كانت موضع شكوك الوجهاء المجتمعين مع هربرت صموئيل . يعكس ذلك بوضوح التساؤل الذي عبر عنه عنه اديب الكايد امام المندوب السامي في فلسطين حين قال : « اننا لا نستطيع ان نفهم السبب الذي يدعو لنح منطقة شرقي الاردن ، استقلالها الذاتي في الوقت الذي تحرم فيه من ذلك سورية وفلسطين ولبنان ، مع العلم ان سكانها

(٩) سعيد ، امين ، « الدولة العربية المتحدة » (القاهرة ، ١٩٣٦) الجزء الاول ، ص ٤٤٤ / ٤٤٥

(١٠) موسى ، سليمان : تأسيس الامارة الاردنية ، مصدر سابق ، ص ٢٧

(١١) الماضي وموسى ، منيب وسليمان . « تاريخ الاردن في القرن العشرين » (عمان ١٩٥٩) ، ص ١٠١ / ١٠٢

اكثر رقيا وتقدما من سكان شرقي الاردن « (١٢) »

٢ - الحكومات المحلية (آب /١٩٢٠ / نيسان /١٩٢١)

عكست الحكومات المحلية الثلاث في كل من الكرك والسلط واريد، والحكومات والادارات المحلية الاخرى المنشقة عن الحكومات المحلية الرئيسية مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي لمناطق البلاد المختلفة . فمن الصحيح ان هذه الحكومات قد قامت بمساعدة من الضباط السياسيين البريطانيين ، لكن اهمية وقيمة هذه الحكومات تكمن جوهرها في طبيعتها الاجتماعية . فالواقع ان مساعدة هؤلاء المستشارين البريطانيين كانت الى حد كبير فنية وقانونية ، بعكس دور الكولونيالية البريطانية المتعاطف مع قيام الادارة المركزية في البلاد في عهد الامارة الهاشمية . فلا يعني مثلا واقع ان هذه الحكومات لم تكن تتمتع باعتراف دولي، او كونها تتلقى مساعدة المستشارين البريطانيين ، بل كل ما يهمننا لدى دراسة هذه الحقبة هو دلالة نشوء هذه الحكومات من وجهة نظر التطور الاجتماعي الاقتصادي المحلي ، ومن وجهة نظر تبلور القوى الاجتماعية الحديثة .

وبالفعل يظهر تركيب هذه الحكومات المحلية وموافقها ونهجها عددا من السمات البارزة الخاصة بالوضع الاقتصادي الاجتماعي لسكان الاردن آنذاك . فالسمة الابرز ، هي تفاوت درجة التطور الاقتصادي - الاجتماعي ، ومن ثم السياسي في مناطق البلاد تفاوتا واضحا ، الامر الذي يمكن ملاحظته من تركيب هذه الحكومات وسلوك ونهج وافق كل واحدة منها . فتعددية هذه الحكومات تبرز واقع تفاوت التطور الاقتصادي - الاجتماعي لمختلف المناطق ، الامر الذي يبرر تعددية البنى الفوقية . اي وجود جملة من الحكومات وليس حكومة واحدة . فلا يقتصر الامر على انقسام البلاد بين ثلاث حكومات محلية رئيسية ، بل يتعداه الى ان واقع انشقاق العديد من الحكومات والادارات المحلية الاخرى قد عكس الانقسام القبلي وشبه الاقطاعي لمناطق البلاد المختلفة . مما تسبب في قيام حكومات متطابقة مع النفوذ القبلي - شبه الاقطاعي الواقعي القائم في كل منطقة . ولذلك وصل عدد الحكومات والادارات المحلية الى ثمان وليس الى ثلاث .

ان من شأن دراسة فترة الحكومات المحلية في شرقي الاردن ان تساعد على تفسير الوضع التاريخي الذي نشأ بعد ذلك ، حيث لعبت الشروط والعوامل الخارجية دورا متعاظما ومقررا في مصير البلاد حتى الحقبة المعاصرة ، اي بكلمات اخرى ان من شأن دراسة هذه الفترة ان تساعد على الاجابة على التساؤل التالي : لماذا نجحت كل من الكولونيالية البريطانية والاسرة الهاشمية

ممثلة في الامير عبد الله في لعب الدور الرئيسي في نشوء الدولة وفي تقرير وظيفتها السياسية ، ولماذا اكتسبت هذا الدور المتعظم الذي لعبته في التطور الاقتصادي الاجتماعي لشرقي الاردن ؟

١ - حكومة عجلون

لم يحضر شيوخ ووجهاء شمال البلاد الاجتماع الذي عقده المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل في السلط . وقد فسر امتناعهم عن الحضور بالخلافات والنزاعات العشائرية مع اهالي السلط (١٣) لكن تمت مباحثات لاحقة (في ٢ ايلول ١٩٢٠) بين زعامات منطقة الشمال وبين المعتمد البريطاني الميجور سمرست في قرية ام قيس . وانتهت بما عرف بمعاهدة ام قيس ، وهي عبارة عن مطالب اهالي الشمال واجبات الميجور سمرست عليها . وقد تلاها انشاء حكومة عجلون برئاسة على خلقي الشرايري في نفس الشهر ، بعد ان كانت حكومتا السلط والكرك قد تشكلتا في آب ١٩٢٠ .

نصت مطالب اهالي الشمال الى السلطات البريطانية على قيام حكومة ذات مجلس عام يوحد البلاد ويسن القوانين ويدير الشؤون الداخلية وينظم الميزانية . وان تكون هذه الحكومة تحت قيادة امير عربي ، ومستقلة عن حكومة فلسطين . وان تتمتع بجيش وطني . وان يكون من حق الحكومة فقط تجريد السكان من السلاح . وان تمنح الاسلحة والعتاد اللازم . ونصت معاهدة ام قيس على المطالبة بحرية التجارة مع الحكومات المجاورة وبحق الحكومة ب وارداتها من الجمارك واعفاء المجرمين السياسيين من الملاحقة . ومنع الهجرة اليهودية الى البلاد او بيع الاراضي لهم . وطالبت بانتداب بريطانيا على عموم سورية تأمينا لوحدها ، بالاضافة الى بنود اخرى تتعلق بالحدود وشعار الدولة والتمثيل في الخارج . . . الخ

وافق الميجور سمرست على العديد من هذه المطالب ، فيما عدا بعض المسائل التي اعتبرها من شؤون عصابة الامم ، واهمها مسألة الانتداب البريطاني على عموم سورية . ورهن الاستجابة لعدد من المطالب الاخرى بموافقة حكومتي الكرك والسلط عليها ، وهي المطالب التي تدعو الى قيام حكومة موحدة لشرقي الاردن ، وان تكون ذات جيش وطني وامير عربي (١٤) .

(١٣) راجع رسالة المندوب السامي البريطاني في فلسطين الى اللورد كرزون في ٢٢ آب ١٩٢٠ . موسى سليمان ، تأسيس الامارة الاردنية ص ٢٨/٢٩ .

(١٤) راجع الماضي ، وموسى ، « تاريخ الاردن في القرن العشرين » ، ص ١٠٦ / ١٠٩ . النص الكامل لمعاهدة ام قيس .

ان دراسة معاهدة ام قيس في اطار تلك المرحلة تظهر بوضوح ان نضجها وتطور مطالبها ذات المضمون البرجوازي الديمقراطي ، يعود بالاساس الى ان الثائمين على صياغتها هم من بقايا العهد الفيصلي ومن المرتبطين بالحركة الوطنية السورية . مما اعطى الوثيقة طابع الاستنارة الوطنية ولا سيما تلك المطالب الخاصة بالحكومة الموحدة ومهامها وبالجيش ، وهي من جهة ثانية تعكس التطلع لربط البلاد بمجملها بالوطن السوري الام ، كما دفعها الى طرح الشعار التكتيكي الساذج وهو المطالبة بالانتداب البريطاني على عموم سورية ، فلنا منها ان مثل هذا الشعار قادر على جذب واغراء السلطات البريطانية . اما المطلب الخاص بامير عربي ، فهو يشير بوضوح الى استمرار ارتباط واضعي المعاهدة بالاسرة الهاشمية واستمرار الرهان على زعامتها للحركة القومية في سورية . وان كان يشير ايضا الى رغبتها في وجود زعيم قادر على البقاء فوق التناقضات المحلية - القبلية وشبه الاقطاعية .

وتظهر معاهدة ام قيس وعيا ميكرًا للخطر الصهيوني ، هجرة واستيطانها ، وحرصا على حماية الوطنيين السوريين والعراقيين والفلسطينيين الملاحقين من السلطات الكولونيالية . وتبدي الحرص نفسه على الحيولة دون تجريد السلطات البريطانية ، السكان من السلاح وتجعل هذا الحق للحكومة الوطنية فقط .

ويلفت الانتباه في هذه المعاهدة انها مثلما تعكس الى حد معين مستوى النضج الاجتماعي والسياسي المتقدم في شمال البلاد ، الا انها بالمقابل تعكس تناقرا واضحا مع القوى السائدة والنافذة في الريف الشمالي وفي جبال عجلون، التي لم تلبث ان انشقت عن الحكومة المركزية لشمال البلاد (حكومة علي خلقي في اربد) واسست بضع حكومات محلية منفصلة . فمن الواضح ان معاهدة ام قيس كانت تعكس الى حد كبير مطالب القوى الاجتماعية الجديدة ، ولا سيما في المدن ممثلة بالثقفين اساسا ، الذين ارتبطوا بالحركة الوطنية السورية وبحكومة فيصل . فالمطالبة بحكومة موحدة وبالارتباط بسورية ، وبجيش وطني وجملة المطالب البرجوازية الوطنية الاخرى لم تبرز لدى القوى الاجتماعية في الوسط والجنوب بالوضوح الذي عكسته معاهدة ام قيس . يفسر هذا بتطور الشمال عن باقي البلاد من حيث نضج العلاقات البضاعية والارتباط المباشر بسورية ثقافيا وسياسيا واقتصاديا . لكن انشقاق الشيوخ الاقطاعيين - القبليين عن حكومة اربد يلقى ظللا قوية حول قابلية خضوع ، لامناطق الاردن الوسطى والجنوبية فحسب ، بل واجزاء من شمال البلاد لحكومة موحدة ، تقوم على اساس وحدة السيادة الاقليمية .

تولى علي خلقي الشرابي حكومة قضاء عجلون ، والف شيوخ من القضاء

المجلس الاداري التشريعي الذي كانت مهمته مساعدة الحكومة في اعمالها (١٥) ، وكان المجلس منذ ٧ ايلول ١٩٢٠ برئاسة علي خلقي . وقد تضمن الجهاز الوظيفي لهذه الحكومة قائدا للدرك ورئيسا للمحكمة ورئيسا للبلدية وممثلين للدعاء العام ومدراء للمال والمخابرات والمدارس ومفتيا وعددا آخر من الموظفين (١٦) . وفي اواخر عام ١٩٢٠ اجريت انتخابات عامة لاختيار اعضاء منتخبين في المجلس التشريعي ، فتألف من ١٦ عضوا عن نواحي الوسطية وبني جهمة والفارات والسرو وبني عبيد والكورة ، لكن لم تجر انتخابات في ناحية الكورة بسبب انشقاقها مع جزء من ناحية بني عبيد عن الحكومة المركزية في اربد . فعين ممثلوها الثلاث تعيينا . الا ان اثنين منهم لم يحضرا اجتماعات المجلس التشريعي . اما ناحية جبل عجلون فلم تجر الانتخابات فيها ايضا بسبب انشقاقها عن حكومة اربد (١٧) .

رفضت حكومة علي خلقي في اربد العلم السوري ذا النجمة على مؤسساتها الرسمية ، واستخدمت الاوراق الرسمية الخاصة بها ، واعتمدت القوانين العثمانية .

رفض زعماء الكورة بزعامه الشيخ كليب الشريدة تبعية ناحيته الى حكومة اربد منذ البداية واستقلوا في حكومة خاصة بهم تشكلت في ١٥ ايلول ١٩٢٠ وعرفت باسم حكومة دير يوسف . ولم يلبث ان انشق جزء من ناحية بني عبيد وانضم الى حكومة دير يوسف ، فيما استمر الجزء من بني عبيد على تبعية حكومة اربد وعهد بادارة الحكومة الى نجيب الشريدة وتألف الى جانبها مجلس اشتراعي ضم شيوخ وزعماء الناحية وكان على راسهم كليب الشريدة (١٨) .

وتميزت حكومة دير يوسف بانتظام امورها ، فكانت ذات اوراق رسمية خاصة ، ذات تحصيل ضريبي منتظم ، وكانت لها قوة صغيرة من الدرك تلبس البزات الرسمية (١٩) وكانت الحكومة قادرة على فرض الامن الداخلي وعلى حماية ناحيتها من الغزو الخارجي ، وكان زعيم الناحية الشيخ كليب الشريدة

(١٥) المصدر نفسه ، ص ١٠٩ . وقد تضمن هذا المجلس ٧ اعضاء ، كل منهم يمثل ناحية من نواحي قضاء عجلون ، فيما عدا الكورة التي انفصلت عن حكومة اربد منذ البداية .

(١٦) المصدر نفسه ، هامش صفحة ١١٠ .

(١٧) المصدر نفسه . ص ١١١

(١٨) المصدر نفسه ، صفحة ١١١ .

(١٩) خله ، كامل محمود ، « التطور السياسي للملكة الاردنية ٢١ / ١٩٤٨ » (رسالة ماجستير مقدمة لجامعة القاهرة ١٩٦٩/٦٨ ، ص ٤٥/٤٦) .

يقود الحملات الرادعة للغزو ولقمع المعتدين على ناحيته (٢٠) .

قامت في ناحية جبل عجلون حكومة اخرى منشقة على حكومة اربد بزعامة الشيخ راشد الخزاعي زعيم عشيرة القريحات . وشكل تحت رئاسته « مجلس العشرة » الذي ضم زعماء وشيوخ جبل عجلون من اجل تصديق الميزانية وادارة الناحية . وعهد في ١٣ ايلول ١٩٢٠ بادارة حكومته الى علي نيازي التل . وكان لهذه الحكومة قوة خاصة من الدرك (٢١) .

وتبعت ناحية الوسطية اسميا لحكومة اربد ، لكن زعيم هذه الناحية الشيخ ناجي العزام كان مديرها الفعلي (٢٢) وفي ناحية الرمثا التي كانت موضع نزاع بين الادارة الفرنسية في سورية والسلطات الكولونيلية البريطانية ، تشكلت ادارة خاصة بزعامة فواز البركات ثم لم تلبث ان فصلت اثر مفاوضات فرنسية وبريطانية عن تبعيةها لحوران (٢٣) .

وكان قضاء جرش هو الاخر تابعا للواء حوران في عهد الحكومة الفيصلية ، وقد بقي مستقلا عن ادارة حكومة اربد ، فشكل زعماء القضاء من آل الكايد حكومة خاصة بهم تولى رئاستها احد موظفي العهد الفيصلي ، وارسلت السلطات البريطانية مفوضا عنها الى جرش للمساعدة في ادارة القضاء وليكون صلة الوصل مع هذه السلطات (٢٤) .

ب - حكومة السلط

اما في البلقاء (السلط ، عمان ، مادبا) فقد تالفت حكومة برئاسة المتصرف في العهد الفيصلي مظهر رسلان . وكانت هيئة الحكومة تتألف من مجلس للشورى الذي ينتخب اعضاؤه من ممثلي السلط (٨ اعضاء) وعمان (٣ اعضاء) ومادبا وقبيلة العدوان (عضو لكل منهما) (٢٥) وعلى الرغم من عدم

(٢٠) الماضي وموسى ، ص ١١٣

(٢١) الماضي وموسى مصدر سابق ، ص ١١٣

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ١١٣

(٢٣) خلة ، ص ٥٣/٥١ . وقد بقيت ناحية الرمثا تابعة لحوران حتى ١٥ كانون الثاني

١٩٢١ . الماضي وموسى ، ص ١١٤

(٢٤) الماضي وموسى ، ص ١١٣ .

(٢٥) ضمت حكومة السلط ممثلي الاسر المسلمة والمسيحية في السلط ، وهم من التجار واصحاب الاراضي ، وكان ممثلي عمان من ملاك الاراضي ولاسيما من الاقلية الشركسية ، اما العدوان فقد تمثلت بابن زعيم قبيلة العدوان وباحد ممثلي عشائر مادبا المسيحية . انظر اعضاء المجلس لدى الماضي وموسى ، مصدر سابق ص ١١٥ .

وجود برنامج أو أية وثيقة معلنة (كمعاهدة أم قيس) لحكومة السلط، إلا إن تركيبها وسياستها كانت تفصح عن ميولها المحلية شأنها في ذلك شأن حكومة الكرك، فهاتين الحكومتين لم تستجيبا إلى دعوة علي خلقي للانضمام إلى معاهدة أم قيس، (كانت هذه الدعوة التي وجهت في ٢ تشرين الأول ١٩٢٠) وخاصة فيما يتعلق بقبول أمير عربي وإنشاء جيش وطني ومجلس عام للبلاد (٢٦) • ويبدو أن ميول حكومة السلط المحلية قد استثمرت من قبل السلطات الكولونيالية البريطانية التي كانت تحرض على عدم الاستجابة لمثل هذا الطلب في الآونة الأولى (٢٧) • وفيما بعد اتخذ مظهر رسلان الحاكم الإداري العام للسلط موقفا غاية في السلبية من قدوم الأمير عبد الله إلى شرقي الأردن إذ كتب له «لقد بلغ الحكومة الوطنية (أي حكومة السلط) عزمكم على زيارة شرقي الأردن، فإذا كانت الزيارة مجرد السياحة فإن البلاد ستقابلكم بالترحيب، وإن كانت لأغراض سياسية فالحكومة ستتخذ كل الأساليب المانعة لزيارتكم» (٢٨) •

وعلى الرغم من أن حكومة السلط لم تشهد ظاهرة الانشقاقات المألوفة في البلاد، إلا أنها لم تكن تملك سلطة فعلية على القبائل الكبيرة ولا سيما بنسي صخر والعدوان (٢٩)، غير أن تحرك الأمير عبد الله إلى معان وبدء اتصالاته، خلقت من عمان مركزا مناوئا لحكومة السلط، ولم يلبث الأمير عبد الله أن أرسل أحد أعوانه الشريف علي الحارثي، الذي شكل فيها إدارة منفصلة عن السلط (٣٠) •

تمتعت حكومة السلط بآلية إداري متطور ضم عددا من قادة الدرك في النواحي والمدن ومحكمة للبداية ومحاسبين، وكانت الحكومة تجمع الضرائب من أهالي القرى (٣١) •

ج - حكومة الكرك

تشكلت في أيلول ١٩٢٠ حكومة محلية في الكرك أطلقت على نفسها اسم

(٢٦) موسى، سليمان، تأسيس الإمارة الأردنية، ص ٢٢، كذلك المصدر السابق ص ١١٤ •

(٢٧) الزركلي، مصدر سابق، ص ٤١، ويقول عن مجلس السلط «لم يعرف له عمل أو رأي غير قرار أبرمه بتغيير لقب المتصرف وجعله الحاكم الإداري العام» • مشيرا إلى سلطة المفوض البريطاني القوية على الحكومة •

(٢٨) الماضي وموسى، مصدر سابق، ص ١٢٧ •

(٢٩) المصدر نفسه ص ١١٧ •

(٣٠) الزركلي، مصدر سابق، ص ٤١ •

(٣١) الماضي والموسى، مصدر سابق، ص ١١٧، هامش ص ١١٧ •

« الحكومة العربية المؤابية » ، برئاسة المتصرف رفيفان المجالي ، وتشكل « المجلس العالي » من أعضاء عن الكرك والطفيلة ، كانوا في الواقع يمثلون أبرز عشائر الكرك (الشراقا والغرابا والمسيحية) وعشائر الطفيلة (٣٢) .

قامت الحكومة بإلغاء التشكيلات الإدارية التي كانت قائمة في العهد الفيصلي واستغنت عن الموظفين السابقين وأحلت محلهم موظفين محليين في أجهزتها العامة (٣٣) ، وهكذا عبرت عن طابعها المحلي الصريف وطابعها القبلي - العشيري الصارخ . فقد تقاسمت الأجهزة العليا العشائر والاسر الكيصرية والمتنفذة ، وتقاسمت دوائرها الأخرى بقية العشائر والاسر . وكانت الوظائف القضائية الفنية بأيدي ممثلي الاسر والعشائر المسيحية التي كانت ذات حظ أكبر من التعليم (٣٤) .

استمرت الحكومة بعملها ، حتى قدوم الامير عبد الله الى معان في جنوب البلاد . وكانت حكومة الحجاز قد ضمت معان اليها وعينت عليها قائمقاما (٣٥) ، كما انفصلت الطفيلة عن حكومة الكرك ، وقامت فيها حكومة خاصة بزعامة صالح العوران شيخ مشايخ قضاء الطفيلة . وضمت حكومة الأخير قاضيا ومفتيا ومدراء للبريد والبرق ووزيرا للمالية ووزيرا للصحة العامة (٣٦) . ورغم ان نفوذ الحكومة المؤابية قد انحصر بالكرك نفسها ، ورغم تطابق ادارة الحكومة مع الوزن القبلي المسائد فانها لم تنجح في كبح جماح الغزو والقتسال العشائري في نواحيها (٣٧) . والواقع ان حكومة الكرك قد فشلت أيضا في جباية الضرائب وفي حل النزاعات الداخلية بين القبائل (٣٨) وكانت سلطات

(٣٢) بعد لقاء صموئيل بزعماء شرقي الاردن في السلط ، دعا صموئيل مشايخ عدوان ووجهاء الكرك الى زيارة القدس ، ثم اوفد الميجور كلنفيل الى الكرك ، حيث عمد الى دعوة شيوخ المدينة واختير منهم أعضاء المجلس العالي . راجع القسوس ، عودة ، مذكرات مخطوطة . نهاية القسم الخاص بالحكومة العربية . راجع أيضا . الماضي وموسى ، ص ١١٧ .

(٣٣) القسوس ، كذلك الماضي وموسى ص ١١٨ .

(٣٤) المصدر نفسه . الماضي وموسى ص ١١٩ (انظر الهامش) .

(٣٥) خلة ، مصدر سابق ص ٤٥ .

(٣٦) Jarvis , C. S. The Arab Command (London 1946) P. 66

(٣٧) يعزى الى ان نزاع بين عشيرة المعايطة وعشيرة الدينبات قد اودى بنفوذ وسمعة الحكومة (راجع القسوس ، كذلك الماضي وموسى) حيث لم تستطع الحكومة ان تفصل بينهما ولا ان تلاحق المعتدين .

(٣٨) راجع : Kirkride , A. : Cracle Of Thorns (London , 1956) P. 24

الانتداب في فلسطين تسدد عجز الميزانية ولاسيما رواتب الموظفين منها . وعمدت
حكومة الكرك الى وضع لائحة قانونية متناسبة مع الوضع القبلي في البلاد بدلا
من القوانين السابقة (٣٩) .

٣ - تقييم فترة الحكومات المحلية

لم تعيش الحكومات والادارات المحلية طويلا ، فمنذ اب ١٩٢٠ عندما قامت
حكومة السلط ، وايلول ١٩٢٠ عندما قامت حكومتا اربد والكرك ، وحتى نيسان
١٩٢١ حين الف الامير عبد الله اول حكومة مركزية في البلاد . مرت الحكومات
المحلية بعمر خاطف لم يتجاوز الثمانية شهور . وكشفت حياة الحكومات المحلية
القصيرة والعاصفة عن الطابع التاريخي للبنى الاجتماعية - الاقتصادية في تلك
الفترة ، وظهرت بالتالي الشكل المناسب للسلطات السياسية ، كما ظهرت في
هذه الحكومات والادارات المحلية . ولذلك فان اهمية هذه الفترة من الناحية
الزمنية لا تقارن بالدلالات العميقة التي كشفت عنها قيام اول حكومة مركزية في
شركي الاردن .

فمن وجهة نظر الشروط المحلية للبلاد يمكن استخلاص جملة من الملاحظات حول
تجربة هذه الحكومات المحلية كمقياس لدرجة التطور الاقتصادي - الاجتماعي
في البلاد . لاسيما وان موقف البريطانيين في هذه الفترة المعبر عنه في سياسة
« انتظر لنر » او « اللاموقف » قد اطلق الى حدود معينة فعسل القوانين
الموضوعية الداخلية . واتسم سلوك السلطات البريطانية بحد ادنى من التدخل
في شؤون الاردن .

اولا : ان ظهور الحكومات المحلية هو بمثابة اعلان عن نضج اجتماعي
- سياسي في مختلف مناطق البلاد . ففي سائر المناطق تقريبا جرى الافصاح
عن الحاجة الى وجود سلطة او هيئة سياسية . اي بناء فوق ملامم عكس نفسه
في شكل الحكومات المحلية .

واذا كانت مختلف الحكومات المحلية متباينة في درجة تطورها كسلطة او
هيئة سياسية ، فان هذا قد عكس وجود تباين واضح وبيّن ، بين مستويات
تطور المناطق المختلفة ، اي ان كل حكومة او ادارة محلية كانت الشكل المناسب
مع درجة التطور الفعلي في منطقتها .

لكن بشكل عام ، حتى عند اكثر اشكال السلطة محدودية وتخلفا ، كانت
الحكومات المحلية تظهر بوضوح تفسخ العلاقات القبلية - العشائرية

وانتقالها الى علاقات شبه اقطاعية .

نجد لدى الحكومات المحلية الاقرب الى السلطة الاجتماعية القبلية ، انها كانت سلطة عامة منفصلة عن « شعبيها » ، اي قبيلتها ، فضلا عن القبائل الاخرى في منطقتها . فهي مستندة الى الارستوقراطية القبلية - شبه الاقطاعية ، اي انها باتت اقرب في تطورها نحو « الدولة » بالمعنى المحدد للكلمة . لكن نموذجا كان اقرب الى الاقطاعية المتحدرة عن الزعامة القبلية .

نلاحظ ان الحاجة الى سلطة عامة ، منفصلة ، لم يكن فقط لدى حكومة اربد والسلط ، اللتين جسدتا اكثر من اية حكومة اخرى مبدأ انصراف فئة مكرسة للحكم والادارة والسياسة ، حيث يقوم بهذه المهام موظفون متفرغون ، وانما نجد ان هذا الشرط يتحقق بشكل او باخر لدى حكومات اصغر واقل شأنًا . فلدى حكومة دير يوسف في منطقة الكورة وحكومة ناحية عجلون وحكومة جرش ، وحتى لدى حكومة الطفيلة رغم استنادها الى ارستقراطية قبلية واسر اقطاعية وشبه اقطاعية ، فقد تولى مهمات الادارة وخلافها من اعمال السلطات العامة موظفون او فئة خاصة منفصلة الى حد كبير عن هذه الاسر المتنفذة والمهيمنة . هكذا نجد لدى غالبية هذه الحكومات الخاصة جهازا اداريا وعسكريا وقضائيا وقوة قمع نظامية .

تعكس الحكومات المحلية بهذا المعنى بروز التمايز الطبقي ، وارتفاع درجة تقسيم العمل الاجتماعي وتبلور ظروف داخلية لنشوء السلطة على اساس المبدأ الاقليمي لخضوع السكان للسلطة . هذه العلامة المميزة للسلطة الحديثة عن السلطة الاجتماعية التي ترتبط بالسكان على اساس القرابة بالدم او الروابط العشيرية والقبلية .

لكن لم تكن كافة الحكومات المحلية تتمتع فعليا بحق السيادة الاقليمية في المناطق التي قامت عليها . كحكومة اربد التي يفترض ان تتمتع بسيادة اقليمية على كافة مناطق الشمال ، وفقا للحدود التي رسمتها المطالب المقدمة الى الميجور سمرست في معاهدة ام قيس . والسبب يكمن في عدم تطابق حقوقها المعلنة مع نفوذها الواقعي . ولذلك فقد اتخذ حق السيادة الاقليمية ، او خضوع السكان للسلطة على اساس المبدأ الاقليمي الى شكله الضروري ، اي قامت في كل منطقة من مناطق الشمال حكومة تمارس حقوق سيادتها الاقليمية في مناطقها .

ثانيا : تظهر هذه الفترة واقع انقسام البلاد والسكان الى مناطق ذات وحدات اجتماعية - اقتصادية . اي الى مجموعة من « المجتمعات » ، وواقع ان السكان لا يشكلون مجتمعا موحدًا . فاذا اخذنا بعين الاعتبار تفاوت مستوى التطور

الاقتصادي - الاجتماعي لمختلف المناطق وتعدد الانماط السائدة ، نجد ان البلاد لم تدخل مرحلة تشكل الطبقات على المستوى الاقليمي . فضلا عن ان الروابط القبلية والعشيرية ، كانت تتقاطع مع عملية تشكل الطبقات والفئات الاجتماعية في كل منطقة وتعرقل اكتمالها ونضجها . كما ان القمم القبلية المتحولة نحو القطاعية عززت الميول المحلية والانعزال عن بقية المناطق ولم تحمل طبيعة الانتاج الاجتماعية في كل منطقة شروط استكمال وحدة البلاد والسكان تحست لواء حكومة واحدة . فالقمم القبلية القطاعية وشبه القطاعية كانت اميل الى الانكفاء فيما كان الاقتصاد البضاعي محدود التأثير وهامشيا الى حد كبير ، ولاسيما بين المناطق الداخلية في الاردن . ولم ينشأ بعد سوق محلي ، وانما مجرد اسواق محلية وتغور للمبادلة .

وكان هذا الوضع التاريخي هو اساس انشقاق مختلف القمم القطاعية والقبلية - شبه القطاعية عن الحكومات الرئيسية ، ولاسيما في شمال البلاد ، وتشكيلها حكومات خاصة . ولهذا رفضت حكومتنا السلط والكرك الاستجابة لدعوة حكومة اربيد للعمل على تشكيل حكومة وطنية موحدة وجيش واحد تحست زعامة امير عربي . ومع اننا نعتقد ان السلطات الكولونيالية كانت تعارض وتعرض الحكومتين على رفض هذه الدعوة ، بل ربما حرضت على عدد من الانشقاقات عن حكومة اربيد . الا ان الطبيعة الاجتماعية لهذه الحكومات المختلفة تظهر اسباب نجاح هذا التحريض . وتفسر الميول المحلية الضيقة لهذه الحكومات .

لم تكن البلاد تعيش حالة انقسام فحسب ، بل كانت تعيش حالة تنافر وتناحر . فمع تنامي التمايزات الاجتماعية الداخلية في كل منطقة ، بقي الوجه الابرز للعلاقات التناحرية في العلاقات ما بين سكان المناطق المختلفة . التي تنظمها روابط عشيرية وتحالفات عشيرية وقبلية ، وفي المناطق المتطورة كالشمال ، كانت المناقسات والصراعات بين القمم القبلية - القطاعية ، تؤخر جميع السكان واساسا فلاحي كل منطقة ضد المنطقة الاخرى . ولم تكن النزاعات في شمال البلاد بسبب الغزو البدوي فقط ، بل بسبب الحروب بين القمم القطاعية ، وبين القرى المستقرة .

يفسر هذا الوضع جملة من الاحداث ، اولها ، كيف ان هذا الوضع التاريخي الانتقالي لم يبرز زعامة ترتفع الى مستوى الزعامة الوطنية ، ولماذا بقيت الزعامات المحلية ، محصورة في اطار نفوذها التقليدي . ويفسر هذا الوضع التاريخي ، ثانيا ، كيف ان الاستقطاب القائم بين سائر القرى المحلية قد مكن زعامة وافدة من ان تلعب دورا مقرا في مستقبل البلاد ، وكيف ان هذه الزعامة الموافدة ، في شخص الشريف عبد الله ، قد استفادت بالذات من وضع

الاستقطاب والتوازن العام بين مختلف الكتل الاجتماعية والجماعات والفئات الاجتماعية ، فاتخذت موقف قوة فوق « المجتمع » ، قوة فوق الصراعات المحلية (القبلية والاقطاعية) .

٤ - انهيار الحكومات المحلية ، والتسوية البريطانية - الهاشمية

لم يكن تشجيع قيام حكومات محلية في شرقي الاردن سياسة نهائية بالنسبة للكولونيالية البريطانية ، بقدر ما كان قرارا مؤقتا يستهدف الحفاظ على مساكن على الوضع القائم ، حتى يمكن البت نهائيا بمصير البلد وشكل السيطرة البريطانية فيه . وقد لعبت جملة من الاعتبارات السياسية والعسكرية والمالية دورها في تجنب تثبيت سياسة محددة تجاه هذا الجزء من المنطقة . فالقرار الخاص بشرقي الاردن لم تحددده الاعتبارات الخاصة بشرقي الاردن بقدر ما كانت تحددده المتطلبات والمصالح الاستراتيجية البريطانية في المنطقة ولا سيما في فلسطين . ولقد كان مؤتمر الشرق الاوسط في القاهرة (اذار ١٩٢١) هو المكان الذي اتخذت فيه السياسات الاكثر ثباتا تجاه المنطقة ومنها شرقي الاردن .

غير ان سياسة اللاقرار بالنسبة لشرقي الاردن كانت تجابه بتحديات جدية وجديدة قبل ان ينعقد المؤتمر المذكور . فالحكومات المحلية ، فضلا عن تضعفها لاسباب داخلية ، كانت تتعرض للانحيار تحت تأثير عوامل غير محلية . فلقد ازدادت اعداد الوطنيين السوريين المناهضين للاحتلال في البلاد ، التي باتت اراضيها قواعد اسناد وتنظيم للعمليات المعادية للفرنسيين (٤٠) . ولم يجد هؤلاء الوطنيون دعما وحماية لهم من السكان فقط وانما من بعض الحكومات المحلية ولا سيما حكومة اربد . وهكذا لم تعد الحكومات المحلية وسيلة البريطانيين المفضلة من اجل الحفاظ على الامن والاستقرار في شرقي الاردن . فالدماء الجديدة التي اخذت تنبض في شرقي الاردن باتت تشكل خطرا على مشاريع البريطانيين وخططهم بالنسبة للبلاد ، فضلا عن احراجها للالتزامات البريطانية تجاه امن الانتداب الفرنسي في سورية (٤١) .

ومن جهة ثانية ، كان ثمة عامل خارجي جديد هو قدوم عبدالله من الحجاز نحو معان في جنوب الاردن ، الامر الذي لم يلبث ان قوض التقاف السكان حول حكومة الكرك ، ومكانة هذه الحكومة نفسها . ولم يلبث ايضا ان ضعضع نفوذ حكومة السلط ، وانتهى سيطرة الاخيرة على عمان ، وزاد من استقلالية

(٤٠) راجع موسى ، سليمان ، تأسيس الامارة الاردنية . مصدر سابق ، ص ٤٦ .

(٤١) راجع دياب ، هنري ، المصدر سابق ، ص ٢٧٧ .

القبائل النافذة عن هذه الحكومة (٤٢) .

وإذا كان البريطانيون لم يروا في شخص عبدالله تجسيدا معاديا لسياستهم في البلاد ، فإن المشكلة قد نشأت من واقع ان زحف عبدالله نحو معان ثم فيما بعد الى عمان لم يمكن تبريره ممكنا امام السكان بدون تغطية مناسبة . وكانت هذه التغطية من وجهة نظر البريطانيين مزعجة وغير ملائمة للالتزاماتهم نحو الفرنسيين . فقد تقدم عبدالله تحت شعار تحرير سورية ودعى الى استنهاض الهمم من اجل هذه المهمة . فبغض النظر عن مدى جدية هذه الدعوة ، فانها تضمنت دفعة اقوى للنشاط المعادي للفرنسيين في البلاد وزادت من التقاف السكان من حول الوطنيين السوريين العاملين في شرقي الاردن (٤٢) . وكان من شأن هذه الخطوة الدراماتيكية من عبدالله ان حسنت مواقفه في المساومة مع البريطانيين ، الذين كانوا يتفاوضون مع فيصل على عرش العراق ، وكانوا حريصين على الوصول الى تسوية مع حلفائهم الهاشميين في المنطقة . كما ساعدت حركته هذه على استقطاب الوطنيين السوريين من حوله وعلى تغيير نظرة السكان نحوه ، فهو يتقدم تحت شعار الحرر ، وليس الغازي ! (٤٤) .

كان تقدم عبدالله نحو معان في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٠ في فترة تاريخية دقيقة بالنسبة الى الكولونيالية البريطانية ، فمع استنزاف سياسة اللاقرار نفسها ، ومع اتجاهها الى اعطاء نتائج معاكسة ، حيث ازداد النشاط الوطني المعادي للفرنسيين في سورية ومع ازدياد تآكل الحكومات المحلية ، وتزايد شكوى الضباط السياسيين من عدم قدرتهم على ضبط الاوضاع ، اعطت حركة عبدالله هذه دفعة كبيرة لحركة انهيار النفوذ المعنوي للبريطانيين

(٤٢) راجع ، موسى ، سليمان ، المصدر السابق ص ٥٠ ، تقرير الميجور كامب الضابط البريطاني في السلط (١ تشرين الثاني ١٩٢٠) ، راجع في نفس المصدر تقرير هربرت سموثيل الى اللورد كرزون حول لقائه مع عوني عبدالهادي ، وعن المصاعب التي سببها زحف عبدالله نحو شرقي الاردن ، ص ٨٩/٧٨ .

(٤٣) ادت حركة عبدالله هذه الى تحرك العناصر الوطنية السورية المطاردة من الفرنسيين علنا في شرقي الاردن ، وقيامهم بنشاط سياسي واسع .

(٤٤) في بيان عبدالله (٦ كانون اول ١٩٢٠) المعنون « الى كافة اخواننا السوريين ، شرح اسباب قدمه ، داعيا الى الثورة على الفرنسيين » وقال : « كيف ترضون بان تكون العاصمة الاموية مستعمرة فرنسية ، فان رضيتم بذلك فالجزيرة لا ترضى وستاتيكم غضبي » المهم انه وعد في نهاية منشوره بالعودة الى الجزيرة بعد تحرير سورية « يوم تزوح عدوكم عن بلادكم وعلى هذا اليمين بالشرف » راجع مذكرات الملك عبدالله ، (عمان ، ١٩٦٥) ص ١٥٥ .

ولسياسة السيطرة غير المباشرة (٤٥) .

وخارجيا كان البريطانيون منهمكين في تأمين سيطرتهم في وجه المعارضة الوطنية في العراق وفرنسطين . كما حاست فرنسا تضغط عليهم من اجل اتخاذ سياسة حازمة في شرقي الاردن . وكنت خطوة عبدالله هذه تعني بالنسبة للسياسة الكولونيالية البريطانية ضرورة اخذ وجود عبدالله في الاردن بالاعتبار ، بعد المركز المعنوي الذي بدأ يحتله في ترتيباتهم تجاه المنطقة وفي اثناء تسوية الالتزامات البريطانية تجاه الهاشميين .

وفي معان ، المنطقة التي جرى ضمها في وقت سابق الى الحجاز ، بقي الامير عبد الله فترة كافية من الزمن ، تمكن خلالها ، تحت شعار تحرير سورية من جس نبض مختلف القوى الاجتماعية والقبلية ومن نسج تحالفاته الاولية (٤٦) ، وتمكن ايضا من تنظيم ضغوط غير مباشرة على البريطانيين ، من خلال اضعاف الحكومات العربية ونفوذها ، ومن خلال تنظيم مظاهر التأييد له ، ولا سيما من بعض القبائل والتجار وبعض ملاكي الاراضي . ومن خلال رسله ورجاله الذين كانوا يؤججون مخاوف البريطانيين بشعاراتهم الديقماغوجيية (٤٧) ، وانضمت في هذه الاثناء عمان الى مناطق الشمال كقاعدة مناهضة للفرنسيين ، وظهر فقدان النفوذ البريطاني اكثر فأكثر . ثم تقدم عبدالله في مطلع اذار ١٩٢٦ الى عمان ، وكان على مؤتمر الشرق الاوسط في القاهرة ان يأخذ هذه الحقيقة بالاعتبار .

على الرغم من ان مؤتمر الشرق الاوسط كان حافلا بالمناقشات المستفيضة لجملة من البدائل السياسية الخاصة بالوضع في شرقي الاردن ومن بينها فكرة الاحتلال العسكري والمواجهة . الا انه كان من الملاحظ ان فكرة التعاون مع عبدالله والاعتماد عليه في حكم شرقي الاردن كانت تراود العديد من رجال وزارة المستعمرات ، حتى بين اكثرهم عداء لعبدالله (٤٨) فقد كان واضحا امام المؤتمر ان سائر تحركات عبدالله قد اظهرت بكل جلاء انها لا تكن ابي عداء للسياسة البريطانية ومصالحها ، بل على العكس تكن الود والصدقة تجاهها .

(٤٥) موسى ، سليمان ، مصدر سابق ص ٥٠ ، ٦١ ، ٧٩ .

(٤٦) ارسل عبدالله الشريف علي الحارثي الى عمان وهناك استقطب زعماء البلدة والقبائل ولا سيما بني صخر وكان قبل ذلك قد استقبل من زعماء عشائر الكورك والجنوب . كما كتب الى شيوخ وزعماء المناطق المختلفة داعيا اياهم لمقابلته .

(٤٧) كان رسل عبدالله يدعون الاستعداد لاستئناف الزحف الى الشمال ، ابي سورية ، كما زعموا انهم يتسقون مع مصطفى كمال في تركيا في العمل ضد الفرنسيين . راجع موسى ، سليمان ، المصدر نفسه ص ٦١ . كذلك راجع موسى والماضي في تاريخ الاردن في القرن العشرين ، مصدر سابق ص ١٣٩ .

(٤٨) راجع دياب ، هنري ، مصدر سابق ص ٢٨٢ .

وكان مفهوما ان سائر خطوات عبدالله تستهدف تحسين مواقعه كمرشح قوي للمفاوضة معه على حكم شرقي الاردن . وتستهدف دفع الانجليز للالتقاء به في منتصف الطريق (٤٩) ، ولذلك فقد توصل تشرشل وزير المستعمرات الى اقتراح صيغة للاتفاق مع عبدالله شبيهة بالاتفاق مع فيصل بشأن العراق . وكان تشرشل يرى صلة متبادلة وتأثيرا متبادلا للتسوية مع الهاشميين في البلدين . و اشار الى ان المساومة البريطانية الهاشمية بصدد العراق تقدم نموذجا للحلول المنشودة بالنسبة لشرقي الاردن . وقال « وفي الحقيقة لم نجد بديلا لتلك السياسة » (٥٠) .

والواقع انه قبيل انعقاد المؤتمر كانت دائرة الشرق الاوسط في وزارة المستعمرات قد اعدت مذكرة تتضمن اشارة واضحة الى ان شرقي الاردن هو موضع النظر في التسوية البريطانية مع الهاشميين (٥١) ولقد دخلت مسألة التعاون مع عبدالله لانشاء ادارة في البلاد ، كأحد العناوين الرئيسية في مؤتمر الشرق الاوسط . اما الكيفية التي بحثت فيها مسألة الادارة والتعاون مع عبدالله فقد نظر اليها من زاوية الامن الامبريالي الذي كان مرغوبا فيه لتعزيز الاقسام البريطاني الفرنسي للمنطقة من جهة ولتأمين عملية الاستيطان في فلسطين من جهة ثانية .

وكانت هاتان النقطتان من الامور التي يجب ان لا تغيب عن بال رجال وزارة المستعمرات كما قال المندوب السامي في فلسطين . لقد عبر هربرت صموئيل عن ذلك بوضوح وقوة ، ف اشار الى ضرورة الحيلولة دون انطلاق حملة عسكرية ضد الفرنسيين من اراضي شرقي الاردن التي هي مركز هذا الهياج والتحريض . كما اشار الى دور شرقي الاردن في « الجدل » المنتظر بصدد الصهيونية في فلسطين والمحتمل استمراره لسنوات . ثم قال « ان قيام ادارة سيئة في شرقي الاردن سوف يترك تأثيرا مباشرا على فلسطين لان تلك الادارة

(٤٩) المصدر نفسه ص ٢٨٠/٢٨١ .

(٥٠) موسى ، سليمان ، المصدر نفسه ص ٩٦ .

(٥١) تقول مذكرة دائرة الشرق الاوسط ما يلي :

« بما ان نهر الاردن كان يمثل الحدود الغربية لولاية دمشق قبل الحرب ، فان فلسطين وشرقي الاردن ليسا في وضع متماثل . . . ولما كانت فلسطين موضع عناية بريطانيا لاقامة وطن قومي لليهود فقد كانت شرقي الاردن هي موضع النظر في التسوية البريطانية - الهاشمية . لذا تقول المذكرة : « . . . واذا كان هناك قصد للوفاء بالوعود البريطانية . فان هذا النظام (اي في شرقي الاردن) يجب ان يكون ذا صبغة عربية ، ونعتقد ان من الافضل تركيز ذلك النظام تحت رئاسة حاكم عربي مقبول من لدن الحكومة البريطانية، شريطة ان يعمل في المسائل المهمة بموجب مشورتها . . . » ، راجع المصدر السابق . ص ٩٥ .

لن تكون ضمانة ضد حدوث غارات من وراء نهر الاردن (٥٢) .

ان البحث عن كيفية تلبية المتطلبات التي تملها المصالح البريطانية الحيوية قد قادت الى اقرار الاتفاق مع عبدالله . ولخص لورنس الموقف القائم انذات واساس هذا الاتفاق على النحو التالي : «في الوقت الحاضر لا يملك الشريف عبدالله ولا نملك نحن القوة الكافية للاحتفاظ بشرقي الاردن دون مساعدة الطرف الاخر» (٥٣) ، وهكذا كان لا بد من قيام تعاون يؤمن للطرفين القوة الكافية لتأمين سيطرتهم معا على البلاد . فمع اقرار سياسة التعاون مع الشريف عبدالله لاقامة حكومة مركزية فسي شرقي الاردن ، عمل المؤتمر على وضع تدابير وخطط لتأمين سيطرة عسكرية قوامها قوة بريطانية «لساعدة القوات المحلية في حفظ الامن الداخلي ولاخمد اية حركات معادية للحكومة» ، واعداد مطارات تسهل مساندة الطيران لمهمات القوات الارضية ، وتشكيل قوات محلية لحفظ الامن الداخلي (٥٤ - ١) .

لقد ادرك الكولونيلون البريطانيون ، انه حتى مع ضمان التزام عبدالله بالاتفاق معهم ، الا انه كان واقعا تحت ضغط التزاماته المعلنة وتحالفاته مع الوطنيين السوريين . ولذلك كتب تشرشل الى رئيس الوزراء البريطاني يلخص نتائج مؤتمر الشرق الاوسط : « ٠٠٠ ان عبدالله مهما كانت نيته طيبة لا يستطيع ان يكبح جماح قومه عن العمل لازعاج الفرنسيين ، بل ومجاريتهم ، الا اذا وضعنا هناك قوة عسكرية بريطانية تكون من القوة بحيث تكبح جماحه هو وتعاضده في الوقت نفسه » وتابع « انك تستطيع ان تلاحظ ان هذا الاتجاه السياسي هو جزء لا يتجزأ من سياستنا العامة التي تقوم على الصداقة والتعاون مع الاشراف (الهاشميين) ، وسوف تلاحظ ايضا كيف تتوافق هذه السياسة مع الخطة التي نحاول السير عليها فسي العراق » (٥٤ - ب) .

بين ٢٨ و ٣٠ اذار ١٩٢١ تم اجتماع تشرشل بعبد الله في القدس وهناك تم وضع الاتفاق التفصيلي مع عبد الله وتحددت مهمات السلطة وطبيعتها . وفي الجلسة الختامية لاجتماعه مع عبد الله ، لخص تشرشل مقترحاته بالطلب من عبد الله البقاء في البلاد لمدة ستة اشهر لاقامة حكم محلي « يعاونه خلالها ضابط سياسي بريطاني يعمل بصفة رئيس مستشارين له ، ويساعده في توطيد الامن والنظام » . وينظم إيرادات البلاد على اسس راسخة ، كما يقدم لعبد الله قدرا

(٥٢) المصدر نفسه ، ص ٩٦ .

(٥٣) المصدر نفسه ، ص ٩٨ .

(١٥٤) المصدر نفسه ، ص ٩٨ .

(٥٤ ب) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .

من التعضيد بالمال والقوى العسكرية في حدود الحاجات الضرورية (٥٥) ومقابل ذلك فإنه « سوف يطلب من الامير ان يضمن عدم قيام هياج ضد الفرنسيين وضد الصهيونية في البلاد ، وان يتعاون تعاوننا كاملا في توطيد اسباب الهدوء والامن والاستقرار تحت الانتداب البريطاني ، وسيطلب منه ايضا ان يمنح كل مساعدة من اجل شق الطريق الصحراوية شرقا الى العراق ، تلك الطريق التي ستكون ذات فائدة للبريطانيين والعرب على السواء ٠٠٠ » (٥٦) .

اما الامير فقد اجاب بالقبول ، وانه « لا يشترط سوى ان تتوفر عناصر الثقة بين الطرفين » . وكرر استعداده للالتزام بكافة الشروط (٥٧) ، ان ذلك كان بوسع تشرشل ان يكتب لرئيس الوزراء البريطاني في هذا الصدد : « ان هذا الترتيب افضل ما يمكن التوصل اليه » فهو « لا يكلف سوى نفقات ضئيلة ولا ينطوي على تعقيدات » (٥٨) .

منذ ١١ نيسان ١٩٢١ حينما تشكلت اول حكومة مركزية للبلاد وعلى امتداد بضع سنوات (حتى عام ١٩٢٤) كان يتنازع السلطة في شرقي الاردن اتجاهان رئيسيان ، اولهما سعي الكولونيالية البريطانية الى تنفيذ اتفاق عبد الله تشرشل في القدس . اي تحويل السلطة الى جهاز كولونيالي بغلاف عربي - محلي . والثاني سعي حزب الاستقلال الذي كان اعضاءه يشكلون الوزارة الاردنية حتى عام ١٩٢٤ والوطنيين الاردنيين الملتفين حوله الى الحفاظ على استقلال السلطة وتمكين البلاد من التحول الى قاعدة لتحرير سورية من الانتداب الفرنسي (٥٩) .

(٥٥) المصدر نفسه ، ص ١١٩

(٥٦) المصدر نفسه ، ص ١١٩ .

(٥٧) المصدر نفسه ، ص ١١٩ .

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ١٢٨ . لنلاحظ ان هذه الصيغة تتفق مع نهج تشرشل الذي كان يسعى الى تأمين سلام واستقرار رخيص التكلفة بالنسبة لبريطانيا . راجع دياب ، هنري ، مصدر سابق ص ٢٨١ . وكان تشرشل قد كتب الى رئيس الوزراء البريطاني بعيد مؤتمر الشرق الاوسط ، ان السياسة الجديدة التي اتبعت في المنطقة سوف تؤدي الى تخفيض النفقات في العراق وفلسطين من ٣٠ مليون جنيه في السنة الى ثمانية ملايين جنيه راجع موسى ، سليمان ، المصدر نفسه ص ١٠٢ .

(٥٩) كان حزب الاستقلال القوة السياسية المنظمة الوحيدة في البلاد . وكان بحكم موقفه المناهض للاحتلال الفرنسي لسورية يحظى بدعم وتعاطف شعبي في شرقي الاردن . لكن نهجه السياسي انتهى الى الاخفاق في شرقي الاردن واضطر في النهاية الى اخلاء مواقعه الممتازة في البلاد . كمن الخطأ الجوهرية في سياسة حزب الاستقلال في كونه قد بالغ في الثقة في تحالفه مع الامير عبد الله . وفي كونه راهن على حياد البريطانيين او سكوتهم عن نشاطه المناهض للفرنسيين انطلاقا من شرقي الاردن . كما ان هذا الحزب البرجوازي القومي لم يتمكن من اجل انجاز مهماته (بتحرير سورية من الاستعمار) من تبني سياسة تلبى مصالح ←

وكان من الطبيعي ان يتسبب هذان الاتجاهان المتناقضان بالمزيد من الصراع والاضطراب وان يسما السلطة بطابع متناقض . اما الامير عبد الله فقد سعى الى وضع نفسه فوق هذا الصراع وبمناى عنه . سيما وانه لم يملك السلطة الفعلية لتحديد وجهته ، ولان التحديات المحلية لزعامته كانت تشكل خطرا مباشرا . ففي اواخر نيسان ، اي بعد نحو اسبوعين فقط من تأسيسه اول حكومة له وقع تمرد الكورة بزعامة الشيخ كليب الشريدة واستمر عاما كاملا (٦٠) ، والواقع انه فضلا عن التحديات المحلية التي واجهته ، فانه لم يكن واثقا بعد من تثبيت اتفاهه مع تشرشل ، وكان تفريطه بتحالفه مع الاستقلاليين ، يعني قفزة في الفراغ بالنسبة له .

سعى عبد الله منذ البداية لتأمين اساس سيطرته من خلال تخويله حق انشاء قوة مسلحة قوامها ٤٠٠٠ رجل وتوفير بعض الآليات العسكرية وتأمين المساعدة المالية له (٦١)، لكن البريطانيين رفضوا اعطائه حق تشكيل قوة كبيرة . وارسلوا

→ الجماهير في شرقي الاردن ولفها من حوله ، وتغافل عن اهمية جذب القوى والزعماء المحليين المناهضين للانجليز . لكن الحزب تعامى عن المهمات المطلوبة محليا ، والتي كان يمكن ان تساعده على الحفاظ على مواقفه في البلاد لمواصلة النضال ضد الفرنسيين . وثانيا اتخذ الحزب موقعه الى جانب الامير في وجه الزعامات المحلية ، مما افقده الدعم الداخلي . وساعد هذا النهج الانجليز والامير فيما بعد على التخلص منه . كما ساعدت سياسته على تسهيل بحث نكرة اقليمية ضده ، حين انطلقت من بعض الزعماء المحليين شعارات من نوع رفض التضحية بالاردن في سبيل تحرير سورية . وشعار « الاردن للاردنيين » . . . ومن المفارقة المحزنة ان « يعيد » التاريخ نفسه في شكل اخر ، حين تجاهلت المقاومة الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٧ ان للجماهير الاردنية مصالحها ومطالبها الخاصة ومهامها الوطنية الديمقراطية الداخلية ، واكتفت بالتعامل معها - اي مع الجماهير - الاردنية - ببرنامج وطني فلسطيني - يكفل لها في احسن الاحوال التعطف والتضامن ، والى حين ، وهكذا اضطرت المقاومة الفلسطينية ان تخرج من الاردن ، بعد ان رفعت الرجعية الاردنية في وجهها شعار رفض مشروع « الوطن البديل » المزعوم . وهكذا فسى الحاليتين استثارت الرجعية المحلية مخاوف وذعر الجماهير على مصالحها من خطر وهمي .

(٦٠) بدأ عصيان الكورة بحادث قتل احد جنود مفرزة ارسلت للمساعدة على جباية الضرائب وتعداد الاغنام في المنطقة . لكن هذا الحادث العرضي تسبب بالتمرد ، لان الشيخ كليب الشريدة الزعيم المرموق في منطقتة اراد الاحتفاظ بمكانة مميزة له وان ترتبط مديرية ناحية الكورة بعمان مباشرة، الامر الذي رفض من قبل الحكومة . فكان المناخ مهيئا للانفجار بين الزعامة الاقطاعية - القبلية والسلطة المركزية الحديثة .

راجع تفاصيل التمرد لدى الماضي ، وموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ، مصدر سابق ، ص ١٥٦ - ١٦٤ .

(٦١) راجع موسى ، سليمان ، تأسيس الامارة الاردنية ، ص ١٢٤ .

قوة لحماية بعض الطائرات قرب عمان ، واوكلت الى الكابتن فردريك بيك قيادة القوة السيارة التي لم تكن تزيد عن ١٠٠ جندي وضابط (٦٢) .

استخدمت الضغوط المالية منذ تشكيل اول حكومة في شرقي الاردن ، واستقالت هذه الاخيرة في ٢٣ حزيران ١٩٢١ بسبب عدم حصولها على حصة البلاد من الجمارك مع فلسطين وعدم تقديم اية مساعدة مالية (٦٣) ، وكانت قد وعدت بمساعدة مالية قوامها ١٨٠ الف جنيه ينفق منها ١٢٠ الف جنيه على القوات المسلحة ، عن طريق الكابتن بيك مباشرة . الامر الذي رفضته الحكومة ، وتسبب بالمزيد من الاربك ، وتقدم تشرشل الى الامير عبد الله بطلب مباشر لعزل رئيس الحكومة المتهم هو وحكومته بدعم النشاط المناويء للفرنسيين . وطلب تكليف رجل آخر معروف باعتداله . والا فان الحكومة البريطانية تجد نفسها في حل من تعهداتها ومساعداتها (٦٤) ، فعلا استسلم الامير للضغط وقبل استقالة رشيد طليح . وشكلت حكومة جديدة برئاسة مظهر رسلان الذي وافق على اشراف الكابتن بيك على الانفاق العسكري ، وشكلت قسوة عسكرية قوامها ٧٥٠ رجلا (٦٥) .

في هذه الاثناء كان يتجاذب الادارة الكولونيلية تياران ، احدهما يرمي لتجديد الاتفاق مع عبد الله والآخر كان ميالا الى انهاءه والبحث عن حل آخر . وقد توصل لورنس موافق تشرشل الى عمان الى عدد من التوصيات اهمها ، الابقاء على ادارة عبد الله دون الاعلان عن ذلك رسميا . واخراج عدد من السوريين وتخفيض الاعانة الى الامير ونشر بيان يستثنى شرقي الاردن من المواد المتعلقة بالتعهدات البريطانية تجاه الحركة الصهيونية في فلسطين . وتوجيه دعوة للامير لزيارة لندن (٦٦) ، وافق تشرشل على هذه التوصيات وابلغ المندوب

(٦٢) كان لورنس وصموئيل قد اوصيا بتحويل الامير حق انشاء قوة من ٧٥٠ رجلا ووضع اربع سيارات مصفحة في عمان ودفع ٥ الاف جنيه شهريا الى الامير . وقد وافق تشرشل على تشكيل قوة من ٧٥٠ رجلا بالاضافة الى ٥٠٠ شرطي . المصدر السابق ، ص ١٢٤-١٣٥ ورفض تشرشل طلبا من عبد الله في ١٤ ايار ١٩٢١ لزيادة قواته ، اي بعد انفجار عصيان الكورة . راجع دياب ، هنري ، مصدر سابق ص ٢٨٥ .

(٦٣) راجع نص استقالة رشيد طليح من رئاسة مجلس المشاورين لدى الماضي وموسى ، مصدر سابق ، ص ١٦٥ .

(٦٤) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ . راجع ايضا موسى ، سليمان ، تأسيس الامارة الاردنية ص ١٣٥ - ١٣٩ .

(٦٥) راجع الماضي وموسى ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

(٦٦) راجع هنري دياب ، مصدر سابق ص ٢٨٦ - ٢٨٧ . كان صموئيل ولورنس ممثلا هذين الاتجاهين ، فالاول كان يعارض بقاء الامير على رأس حكومة شرقي الاردن والثاني يوصى بذلك مع مزيد من التشديد اذائه لاختصاعه اكثر . راجع تأسيس الامارة الاردنية ص ١٤٠-١٤٧ تقارير وتوصيات لورنس وصموئيل بصدد مستقبل الامارة .

السامي في فلسطين بهذه الموافقة (٦٧) .

تمكنت حكومة الامير عبد الله من قمع الاضطرابات في جنوب البلاد ومن السيطرة على منطقة الكورة في تموز ١٩٢٢ ، بمساعدة القوات البريطانية والمحلية (٦٨) ، وتقدمت الحكومة البريطانية بطلب لتعديل صك الانتداب على فلسطين وشرقي الاردن ، واستثنيت الاخيرة من احكام تصريح بلفور وصداق مجلس عصبة الامم على هذا الطلب (٦٩) .

سعت حكومة الامير عبد الله الى اقرار اتفاق مع بريطانيا لعقد معاهدة بهدف انتزاع الاعتراف بحكمه على البلاد . واعلان بريطانيا عن القبول به كسياسة دائمة . كما سعت لقطع الصلة مع حكومة فلسطين واقامة صلة مباشرة مع الحكومة البريطانية (٧٠) . لكن زيارة عبدالله للندن في هذا الشأن لم تتوصل الى نتيجة فعاد الى عمان ، واستمر رئيس حكومته الركابي في المفاوضات مع ممثلي الحكومة البريطانية . وفيما بعد ابلغ كلايتون الركابي ان الاعتراف باستقلال الاردن ليس واردا الان ، وان المعاهدة بين بريطانيا وشرقي الاردن يمكن ان تعقد على اساس الاعتراف بحكومة نيابية مستقلة في شرقي الاردن مع تحويل الامير عبد الله السلطة التنفيذية المعطاة لبريطانيا بموجب صك الانتداب ، ومع اتاحة المجال لقيام بريطانيا بالتزاماتها كدولة منتدبة (٧١) .

في ١٠ ايار ١٩٢٣ ارسلت وزارة الخارجية البريطانية نص تصريح يتعلق بموقفها من شرقي الاردن (٧٢) ، وفي ٢٥ ايار جاء وفد من هربرت صموئيل

(٦٧) المصدر نفسه ص ١٤٣ .

(٦٨) قاد حملة اخمد عصيان الكورة فريدريك بيك قائد القوة السيارة ، وساعده الطائرات الانجليزية التي لقت ١٧٧ قنبلة على قرى المنطقة يومي ٥ و ٧ تموز ١٩٢٢ .

راجع الماضي وموسى ، مصدر سابق ص ١٧٩ - ١٨٢ . كذلك راجع موسى ، سليمان ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ .

(٦٩) المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

(٧٠) المصدر نفسه ، ص ١٥٢ - ١٥٦ (تقرير السير جلبرت كلايتون عن محادثاته مع عبد الله) .

(٧١) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

(٧٢) يقول التصريح الموجه من وزارة الخارجية البريطانية الى معتمدها في جدة : « شريطة موافقة مجلس عصبة الامم ، فان حكومة جلالته البريطانية ، سوف تعترف بوجود حكومة مستقلة في شرقي الاردن تحت حكم سمو الامير عبد الله بن الحسين على ان تكون الحكومة دستورية وان تمكن حكومة جلالته البريطانية من ايفاء التزاماتها الدولية المتعلقة بتلك البلاد ، عن طريق معاهدة تعقد بين الحكومتين » . راجع ، موسى ، سليمان ، مصدر سابق ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

المندوب السامي في فلسطين وجلبرت كلايتون السكرتير العام لحكومة فلسطين الى عمان واعلن الاتفاق الذي تضمن « اعتراف حكومة جلالة الملك بوجود حكومة مستقلة في شرقي الاردن برئاسة سمو الامير عبد الله بن الحسين شرط موافقة جمعية الامم على ذلك . وان تكون حكومة شرقي الاردن دستورية تمكن حكومة جلالة الملك من القيام بتعهداتها الدولية » (٧٢) .

لم يلبث ان تعرضت الحكومة الى تحد كبير مع تمرد سلطان العدوان وزحفه على رأس قوة كبيرة نحو عمان في اوائل ايلول ١٩٢٣ . وبمساعدة الطائرات الانجليزية والياتها امكن احباط التمرد والزحف نحو عمان (٧٤) ، لكن الحكومة استقالت وحلت اخرى محلها . لقد انتهى قمع التمرد الى تعزيز سلطة الانجليز حيث عين اللواء بيك باشا في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٣ قائدا للجيش الاردني . وقام الاخير باجراءات تطهير للقوات المسلحة من العناصر الاستقلالية والوطنية . وكانت هذه خطوة نحو تطهير اشمل لجهاز الحكومة . وهدد بيك بتدخل عسكري بريطاني مباشر اذا لم تنفذ سياسته الرامية الى اخراج الوطنيين السوريين (٧٥) . وفي نيسان ١٩٢٤ اتخذت السلطات البريطانية خطوة ابعد حين اعلنت عن قطعها الاعانة المالية عن الحكومة بحجة عدم ثقتها بالادارة المالية (٧٦) كما

(٧٢) المصدر نفسه ، ص ١٦٣ .

(٧٤) تضمنت حركة العدوان مضمونا اجتماعيا وسياسيا اعمق من تمرد كليب الشريدة فسلطان العدوان زعيم نافذ لمنطقة البلقاء وليس لقبيلته فقط ، وقد اختلط في تمرد زحفه على عمان عدة اسباب ذاتية وموضوعية ، منها انزعاجه من خطوة شيوخ بني صخر الاعداء التقليديين لدى الامير ، واعفائهم من الضرائب ، الامر الذي يعني ان التحالف بين الامير وبني صخر موجه ضده . ومنها وجود نقمة شعبية تولى رفع مطالبها سلطان العدوان بتشكيل مجلس نيابي واشراك ذوي الكفاءة من الاردنيين في المناصب العامة . وعزل مظهر رسلان الخاضع لارادة الانجليز . وقد سعى الامير الى تجنب مواجهة العدوان بالقوة فدعا الى عمان ، لكن سلطان العدوان حضر على رأس قوة من الف خيال مشهريين سيوفهم ومنشدين اناشيد حماسية . وبعد ان اختلى الامير الى سلطان وعد بتلبية مطالبه وبزيارة حسابان مقر زعيم العدوان . وفعلا اعيد تشكيل الحكومة واخرج مظهر رسلان وعين علي خلقي الشرايري وهون اهل البلاد ، وتضمن برنامج الحكومة تلبية لمطالب العدوان . وفي الوقت نفسه اعد الامير لمواجهة سلطان فاعرض عن زيارته ، فعاد سلطان العدوان الى الزحف ثانية الى عمان في ٦ ايلول ١٩٢٣ . واسهم في هزيمة الهجوم ، خروج الطائرات البريطانية الى الجو وتحرك سيارة مصفحة بريطانية . وسوء تنظيم الهجوم والفوضى التي اصابته المهاجمين بعد الاشتباك الاول : راجع الماضي وموسى ، مصدر سابق ص ٢١٠ - ٢١٨ .

(٧٥) موسى ، سليمان ، تأسيس الامارة الاردنية ، ص ١٦٨ .

(٧٦) راجع الكتاب الموجه من ريدر بولارد عن الحكومة البريطانية الى الملك حسين في جده بخصوص الوضع في الاردن ، في تأسيس الامارة الاردنية ، مصدر سابق ، ص ١٧١ .

اتخذت من عمليات السوريين ضد القوات الفرنسية في آب ١٩٢٤ ، مبرراً لفرض اجراءات تحد من الاستقلال الرمزي الذي تتمتع به الحكومة، وقدمت انذاراً يتضمن عدداً من المطالب اهمها : فرض الرقابة البريطانية على مالية الحكومة بشكل كامل، اخراج المتهمين بالتحريض على مقاومة الفرنسيين من البلاد ، الغاء نيابسة العشائر واخضاع القوات المحلية لاشراف قائد القوات البريطاني وتوقيع اتفاقية تسليم المجرمين مع سورية (٧٧) ، وقد قبل الامير هذه المطالب بدون تردد . وابلغ المندوب السامي في فلسطين حكومته بان الامير قد قبل بالمطالب وبخروج اعضاء حزب الاستقلال الرئيسيين من البلاد والرقابة المالية وتسليم المجرمين الى حكومة سورية (٧٨) .

اما الامير فقد خطب في اركان الحكومة وزعماء البلاد شاجبا اعمال العصابات ضد فرنسا (٧٩) ، نفذت الطلبات المقدمة من بريطانيا بالكامل ، وخرج اعضاء حزب الاستقلال من الاردن . وانفض التحالف المؤقت بينهم وبين الامير لصالح التحالف البريطاني - الهاشمي .

٥ - طبيعة الدولة في الاردن ووظيفتها :

انطلاقاً من عرضنا التاريخي ، يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات الاساسية حول ظروف وشروط تشكل الدولة في الاردن . ومن ثم طبيعة الدولة ووظيفتها ، واخيراً اثر ذلك على التركيب الاقتصادي الاجتماعي للبلاد والمكانة التي حظيت بها من حيث اثرها ودورها في الحياة الاقتصادية لشرقي الاردن .

(٧٧) راجع المطالب البريطانية المقدمة في انذار اب ١٩٢٤ لدى الماضي وموسى ، مصدر سابق ص ٢٤١ .

(٧٨) راجع بلاغ الحكومة بصدد ابعاد زعماء حزب الاستقلال الصادر في ٢١ آب ١٩٢٤ . الماضي وموسى ، مصدر سابق ص ٢٤٢ . كذلك راجع تأسيس الامارة الاردنية ، ص ١٧٢ .

(٧٩) مما قاله الامير في حلقاء الامس : « ان الامم لا تصل غاياتها الا بالعقل ، والعقل يكون النظام ، والنظام هو الذي يوصل الى الغاية المنشودة اما الذين ينصاعون الى الفوضى ولا يدخلون البيوت من ابوابها فيسلكون غير طريق الحق والنظام ، هؤلاء ليسوا الا خضرا على بلادهم مهما حاولوا تبرير اعمالهم (١٠٠) اننا لا نريد ان تجني هذه البلاد ذلاً بسوء تصرفات اولئك العابثين ، وطلب الى السلطان عدم مساعدة الوطنيين السوريين وقال : « ان الذين يشجعون رجال العصابات او يقلبون حمايتهم في هذه المنطقة انما يخونون انفسهم وبلادهم . نحن لا نريد ان تكون خطراً على غيرنا . الدنيا بيت واحد : والامم المتمدنة قد توحدت مصالحها حتى اصبحت كعائلة واحدة . اذا اختل النظام هنا ، اختل هناك » راجع الماضي وموسى ، مصدر سابق ٢٤٢ - ٢٤٤ . كذلك راجع بصدد اخراج الاستقاليين ص ٢٤٥ - ٢٤٨ من المصدر نفسه .

ان اولى الاستنتاجات التي نحن بصددنا هي محاولة تقديم تفسير علمي لنشوء الدولة في شرقي الاردن وتبيان الخاصية التاريخية الاصلية نوعا لعملية تشكيلها، من حيث هي نتاج وضع تاريخي ومتطلبات ملموسة فرضتها ظروف وشروط محلية وخارجية معا .

١ - الشروط الداخلية واثرها في تشكل الدولة :

لا يمكن تجنب الاستنتاج من مقارنة ظروف شرقي الاردن في مطلع العشرينات مع باقي اقطار المشرق العربي ، ان شرقي الاردن ، كان اقل البلدان استعدادا من حيث درجة نضوج الاساس الموضوعي الداخلي لقيام جهاز الدولة . فهذا الاستنتاج قد ورد بدهاءة على لسان احد الوجهاء المحليين اثناء اجتماع المندوب السامي بزعماء شرقي الاردن في السلط (في ٢١ آب ١٩٢١) ، وكان بذلك يبحث عن مبرر قيام السلطة او الحكومات المحلية من زاوية مصالح الكولونيالية البريطانية . وليس من زاوية درجة التطور الداخلي للبلاد (٨٠) .

واذا حاولنا ان نعيد صياغة هذا الاستنتاج بلغة علم التاريخ - الاجتماعي ، فاننا نلاحظ انه فيما تبرز الدولة وتتشكل في المجتمعات الطبقية التناحرية وفي ظل انعدام المساواة الاجتماعية وبروز الطبقات الاجتماعية المرتبطة بالملكية . وفيما تنشأ الدولة في المجتمع بسبب حاجة الطبقة السائدة اقتصاديا لها كاداة قمع في وجه الطبقات الاضعف ومن اجل كبح جماح الاغلبية . وفيما تظهر الدولة كنتاج لمجتمع معين عند درجة معينة من تطوره ، وليس كقوة مفروضة على المجتمع من خارجه ، نجد في حالة الاردن ان الدولة قد تشكلت في ظل غياب الوحدة الاجتماعية ، وعدم تشكل السكان في الاردن كمجتمع بعد . حيث تتعدد انماط انتاجه وتنوع علاقات هذا الانتاج ، وحيث لا نجد تشكيلا اجتماعيا - اقتصاديا واحدا * .

ومثلما لم يتشكل المجتمع كوحدة داخلية اقليمية للسكان ، لم تتشكل داخله الطبقات على اساس اقليمي ، اي كطبقات موحدة في عموم البلاد . وبالتالي لم يبرز التطور الاجتماعي للدولة كاداة بيد الطبقة السائدة اقتصاديا ، فهذه الطبقة لم تكن ، شأنها شأن الطبقات المسودة والمظلومة ، قد تشكلت بعد .

غاية ما في الامر ان البلاد مثلما عرفت انماط انتاجية متعددة ، فقد عرفت طبقات وفئات مرتبطة بها ، لكن انعدام سيادة نمط رئيسي يعينه افقد فرص ظهور طبقات رئيسية مرتبطة بنمط الانتاج الرئيسي هذا على اساس اقليمي . فضلا عن

(٨٠) راجع حديث اديب الكايد للمندوب السامي في مطلع هذا الفصل .

* راجع الفصل الاول من هذه الدراسة في شؤون فلسطينية ، العدد ٦٣-٦٤ (شباط / اذار) ١٩٧٧ . ولا سيما الجزء المتعلق بالبنى الاجتماعية . ص ١٧٤/١٦٣ .

تشابك العلاقات الاجتماعية الحديثة - الطبقة - مع العلاقات ما قبل الطبقة التي ما زالت تحتفظ بحيوية وتأثير كبيرين .
ومثلما لا يمكن الحديث عن طابع طبقي للدولة عند قيامها في شرقي الاردن ، فانها قد برزت لا كقوة مفروضة على « المجتمع » من داخله ، بل تحت تأثير قوى وشروط خارجية .

اي ان الشروط الاجتماعية - الاقتصادية الاساسية الداخلية التي تبرز الحاجة الى نشوء وقيام الدولة لم تكن متوفرة في شرقي الاردن آنذاك . فالشروط الداخلية هي الاساس في قيام الدولة ، اية دولة ، وهي بالنسبة لشرقي الاردن لم تحتسب (وفقا لقوانينها الداخلية البحتة) تشكل الدولة ، ولم يعكس قيامها فعل الضرورة التاريخية من وجهة النظر الداخلية . فالقوانين الموضوعية الداخلية حين عبرت عن ضرورتها التاريخية من وجهة نظرها ، عبرت عنها في شكل حكومات محلية وليس في شكل حكومة واحدة مركزية ، اي في صورة « دول » وليس في صورة دولة واحدة .

هذا اولا ، لكن المهم هو تفسير قيام الدولة مع ذلك ، فاذا كان الاساس الموضوعي الداخلي لم يسمح بقيام دولة مركزية ، فكيف قامت ولماذا نجحت في فرض نفسها ؟

ان السبب يكمن في ان حالة استقطاب وتوازن القوى المحلية ، وعجز كل منها عن ان يسود ويهيمن خارج بقعته ، قد ساعدت على بروز امكانية واقعية لنشوء مركز جذب وتوازن بين هذه القوى المحلية ولنشوء جهاز للسيطرة من الخارج يلعب دور الحكم المنزه عن التناقضات الداخلية ، دور الكايح والمल्प لها .

لقد وجد وضع تاريخي في شرقي الاردن عجزت فيه القوى المحلية ان تبرز من بين صفوفها زعامة وطنية تجمع بيدها القوة اللازمة لفرض نفسها من جهة وللموازنة بين سائر الكتل والقوى الاجتماعية والعشائرية من جهة ثانية ، ولم تكن اية قوة اجتماعية بقادرة على فرض نفسها وسلطتها على المستوى الاقليمي ، فتقدمت الزعامة من الخارج . فمثلما تنشأ الحاجة الى الدولة في المجتمعات الطبقة من اجل تلطيف الصراع بين الطبقات ، تقدمت الزعامة من الخارج كي تقوم بما تعجز عن القيام به القوى المحلية . اي دور الزعامة والحكم الذي يضع نفسه فوق التناقضات بين المناطق وسائر المنظومات الاجتماعية والعشائرية فيها .

هكذا نلاحظ انه في الوقت الذي لم تنشأ فيه الشروط الداخلية المناسبة لتشكيل الدولة ، فان حالة استقطاب القوى الداخلية افسحت المجال امام نشوء جهاز مركزي للسلطة من الخارج . ووفرت امكانية لعب العوامل والشروط الخارجية دورا مقرررا في شكل وطبيعة السلطة وفي ادائها لموظفتها .

ب - الشروط والمظروف الخارجية من حيث اثرها في تشكيل الدولة •

اذا كانت الدولة تتشكل عند مستوى معين من التطور الاجتماعي الداخلي لبلد ما ، وتعكس هذا المستوى ، فان السلطة او جهاز السيطرة الذي تشكل في شرقي الاردن عام ١٩٢١ لم يكن دولة ولم يتمتع بمواصفات الدولة وفق الشروط الكلاسيكية لتسوء الدول • فما هي طبيعة السلطة المركزية التي نشأت ؟

الدولة في شرقي الاردن تشكلت ، لا كتعبير عن مستوى التطور الداخلي المناسب للمجتمع ، ولا كقوة طبقية ، وانما تحت تأثير الشروط الخارجية ، وهذا ليس استثناء بين البلدان المستعمرة الا في جوانب معينة • فالدولة في المستعمرات واشباه المستعمرات ، (حتى مع الاخذ بالاعتبار تنوع خصائصها الكبير) تشكل بصورة رئيسية تحت تأثير القوانين الخاصة بالتربول او المركز الاستعماري الذي تتبعه ، اكثر مما تعكس فعل القوانين الداخلية للبلد المستعمر • فهي - اي الدولة - تقوم تحت تأثير البرجوازية الاستعمارية ، ولذلك فانها ، بحكم طبيعتها وسماتها هذه ، تنفصل عن التركيب الاجتماعي - الاقتصادي ، وتسودها قوانين وسمات ليست من الطبيعة الاجتماعية السائدة في البلد المستعمر • ويفسر حمزة علوي هذه العملية بقوله ان البرجوازية الاستعمارية مضطرة من اجل تنفيذ مهمة خاصة بالوضع الكولونيالي الى انشاء جهاز دولة يسمح لها بممارسة سيطرتها على كافة الطبقات الاجتماعية في المستعمرة • ويستطرد ليلاحظ ان البناء الفوقي في المستعمرات « متضخم في نموه » بالمقارنة مع البناء التحتي الاقتصادي ، ذلك ان قاعدته كامنة في الدولة الغربية الاستعمارية (٨١) •

ان التمييز بين الدولة في المجتمعات الطبقية والتي حققت ثورتها البرجوازية الديمقراطية واستقلالها ، حيث هي - اي الدولة - اداة بيد الطبقة السائدة ، وبين الدولة في المجتمعات المستعمرة ، حيث ظهرت بالاكتر لا كأداة بيد طبقة محلية سائدة وانما بوصفها جهازاً اقامه المستعمر او البرجوازية الاستعمارية ، هو الذي يفسر الاختلاف الجوهرى بين طابع الدولة بمعناها الكلاسيكي وطابع الدولة في البلدان المستعمرة ، كما يساعد على تفسير الفوارق الموضوعية - التاريخية في طبيعة الدولة ودورها بالنسبة لجموعتين متباينتين من المجتمعات •

من هنا يمكن القول ان الدولة في شرقي الاردن قد نشأت وتكونت تحت تأثير الامبريالية البريطانية ، كجهاز كولونيالي • وان طبيعتها لم تتحدد آنذاك بوصفها تعبيراً عن طبقة محلية سائدة ، ولا في كونها اداة طبقية محلية لقمع الطبقات المسودة • وانما بوصفها اداة بيد الكولونيالية البريطانية مفروضة من فوق المجتمع • من الخارج •

(٨١) راجع حمزة علوي « الدولة في المجتمعات الحديثة الاستقلال » ، ترجمة اسرة الحرية ، مجلة الحرية اللبنانية ، العدد ٦٠٢ ، ١/١/١٩٧٣ •

لكن هذا التفسير ، على صحته في نهاية الامر ، اي تكون الدولة كجهاز كولونيالي ، يتسم بالعمومية ولا يظهر الخصائص الاصلية للدولة في شرقي الاردن واختلافها عن اي جهاز كولونيالي آخر في المشرق العربي آنذاك او في البلدان المستعمرة عموماً . الامر الذي يطمس الفوارق في وظائف هذه الاجهزة وفي سماتها . فالدولة في شرقي الاردن قد ظهرت لا كجهاز كولونيالي مباشر ، لا كأداة كولونيالية بحتة . ولم تكن الفئة المكرسة لاعمال الادارة والسياسة في الدولة بريطانية او كولونيالية صرفاً . ثم ان طابع الدولة لم يتسم منذ البداية بطابع كولونيالي مطلق ، بل اتسم بذلك فقط اثر صراع مع الفئة المكرسة للادارة التي كانت في غالبيتها من الاستقاليين او من العناصر الخاضعة لتاثير حزب الاستقلال السوري ، والتي حاولت لسنوات (حتى عام ١٩٢٤) ان تحافظ على درجة معينة من الاستقلالية للدولة عن السيطرة والسياسة البريطانية . وحتى بعد هزيمة الاستقاليين وخروجهم من البلاد ، كانت الخاصية الاصلية لطابع الدولة في شرقي الاردن تنبع من ارضية الاتفاق البريطاني - الهاشمي ، اي من حاجة الكولونيالية البريطانية الى ادارة البلاد ، بشكل غير مباشر عبر حاكم وحكومة عربية . الامر الذي تطلب من بريطانيا « التنازل » طوعاً عن جزء من « حقوقها » - كدولة منتدبة على الاردن - لصالح الامير وحكومته ، اي اقتراضها ضرورة لعب الامير عبد الله وحكومته دوراً محدداً في اداء الدولة في الاردن لوظيفتها في خدمة المصالح الامبريالية البريطانية . وقد اتخذت الشراكة البريطانية - الهاشمية في السنوات الاولى طابع التفويض بجزء من صلاحيات البلد المستعمر في ادارة شؤون شرقي الاردن للامير عبد الله ، الذي كان عليه في الوقت نفسه الالتزام بتعهداته تجاه شركائه البريطانيين والعودة اليهم في المسائل المهمة (٨٢) .

وبكلمات اخرى فان الدولة في شرقي الاردن قد نشأت ليس فقط تحت تاثير كولونيالي مطلق ومباشر ، وانما تحت تاثير معين للدور الذي لعبه الامير عبد الله ، وقيل به البريطانيين لانهم كانوا يتجنبون السيطرة المباشرة والاحتلال المباشر للبلاد . ونظراً لحاجتهم المبكرة لحاكم عربي متعاون ، ولان الامير عبد الله هو الذي تقدم ليكون هذا الحاكم ، وبسبب استفادته من ظروف البلاد وانقسامها الاجتماعي ، فقد اخذ البريطانيون هذا الوضع بعين الاعتبار ، الامر الذي يفسر لقاءهم مع الامير في منتصف الطريق . فكما قال لورنس ، لا تستطيع بريطانيا ولا الامير السيطرة على البلاد بدون مساعدة الطرف الاخر .

من ناحية اخرى ، فان الحركة الوطنية السورية ، كانت طرفاً ثالثاً في عملية بناء السلطة في الاردن . فالحركة الوطنية السورية ، وبشكل خاص حزب

(٨٢) التنازل الذي اقدمت عليه بريطانيا تجاه الامير عبد الله شكلي في النهاية . لكن له اثر داخلي لا يمكن اهماله . المهم ان هذا « التنازل » هو بمثابة تكليف له بالاشرف على اعمال الحكومة بالنيابة عنها ، ولكن تحت رقابتها . وبما لا يخل بتعهدات بريطانيا تجاه عصبة الامم - راجع نص التصريح الخاص بذلك الوارد في هذا الفصل تحت هامش رقم (٧٧) .

الاستقلال ، اتخذت من شرقي الاردن قاعدة خلفية في النضال ضد الانتداب الفرنسي ، بوصف البلاد جزءا من البلاد السورية ، واستنادا الى دعم السكان ولا سيما في الشمال من الاردن ، الذين كانوا يرون مستقبلهم مرتبطا بتحرير سورية ووحدتها . ومع دخول عبد الله الى الاردن دخل في تحالف مع الوطنيين السوريين .

فالامير كان بحاجة الى تحالفه مع حزب الاستقلال منذ البداية كورقة ضاغطة في مساومته مع البريطانيين ، كما كان بحاجة اليهم في مواجهة الزعماء المحليين للبلاد ومن اجل كسب قاعدة اجتماعية محلية ملتزمة بالحركة الوطنية السورية في نضالها ضد الفرنسيين . وقد ظل بحاجة لحزب الاستقلال ليس فقط لصعوبة تنصله سريعا من تعهداته المعلنة الخاصة بتحرير سورية ، وانما لان رجالات الحزب كانوا بمثابة الفئة المهيئة لتشكيل جهاز سلطته في البلاد ، فمنها كانت تتشكل فئة السياسيين والاداريين والعسكريين الذين شرعوا في بناء جهاز الدولة والجيش .

وكان حزب الاستقلال لطبيعته البرجوازية يراهن على امكانية استمرار التحالف مع الهاشميين وعلى امكانية تحييد البريطانيين في نضالهم ضد الاحتلال الفرنسي لسورية ، فضلا عن حاجتهم لمركز ممتاز في البلاد عبر جهاز الدولة والجيش اللذين وظفا في خدمة هذا النضال .

اما السلطات البريطانية ، فقد كانت تجد في الوطنيين السوريين الخطر الاكبر على استقرار البلاد وامنها . وبما انها قد نبذت الاحتلال العسكري للبلاد ، فلم يكن امامها سوى الاعتماد على تحالفها مع الامير من اجل اضعاف مركز الوطنيين السوريين ومن ثم طردهم نهائيا . لكنها وهي تدرك صعوبة تحقيق اهدافها هذه بالسرعة المطلوبة ، فقد كانت تستخدم الاسلحة التي بين يديها ، مثل المساعدة المالية ، والتطهير التدريجي للقوات من نفوذ السوريين ، وبناء قوة عسكرية خاضعة لها كليا تكون مؤهلة لضرب السوريين وطردهم من البلاد نهائيا . كما وثق رجال السلطات الكولونيالية صلاتهم مع الزعامات التقليدية ولا سيما مع بني صخر ، وعملوا على تنمية التناقض بين هذه الزعامات المحلية ورجالات حزب الاستقلال (٨٢) .

(٨٢) اورده ابرامسون رئيس المعتمدين البريطاني في تقرير له بتاريخ ٩ حزيران ١٩٢١ ما يلي : قبل بضعة ايام عقد مثقال الفايز ورفيقان المجالي وعدد من الزعماء العرب الاخرين اجتماعا في عمان توصلوا فيه الى اتخاذ قرار بايقاف دخول السوريين الى اراضي شرقي الاردن . وقد ذهب مثقال الى سمو الامير بصفته ناطقا باسم اولئك المجتمعين وقال له : انه اذا لم يتخذ رشيد (طليح) والسوريون الاخرون موقفا اكثر رزانة ، واذا لم يوجهوا مزيدا من الاهتمام لتحسين الاوضاع في شرقي الاردن ، فان اولئك الزعماء سوف يطلبون من سموه ان ينحيه عن مناصبهم . اما اذا لم يستجب ، فان الزعماء سيعملون على تنحية السوريين بانفسهم ، ولم يقل ابرامسون ان البريطانيين هم وراء التحريض على الوطنيين السوريين . راجع موسى ، سليمان ، مصدر سابق ص ١٦٥-١٦٦ .

وعلى الرغم من الاستعداد المعلن للامير (امام البريطانيين) للتخلص من الحركة الوطنية السورية ، الا انه لم يكن قادرا فعليا على انجاز هذه المهمة . فالامير على الرغم من جذبه بعض القوى المحلية حوله ، الا انه لم يثبت اركان سلطته بعد ، ولم يحظ باعتراف الزعامات المحلية للبلاد ، لذلك كان مضطرا للحفاظ على تحالفه مع رجالات حزب الاستقلال الذين كانوا يضمنون له بناء جهاز الدولة والجيش ، ويؤمنون له تغطية وطنية مقبولة محليا . فضلا عن ان نفوذ الحزب وتأثيره شكلتا ضمانا له .

وفعلا لم يستطع الامير ان يتخلص من حلفائه الوطنيين السوريين ، الا بعد ان نجح في قمع عدد من التمردات والانتفاضات المسلحة ضده ، ولا سيما عصيان كليب الشريدة في الكورة ، الذي استمر عاما كاملا ، وتمرد سلطان العدوان الذي زحف بقواته نحو عمان . لقد استخدم الامير قواته العسكرية التي كانت تحت ادارة رجالات حزب الاستقلال ضد هذين التمردين ونجح في اضعاف نفوذ الحزب ورجالاته لدى القوى المحلية . وبعد ان كان الامير يظهر بمظهر المستقل عن صراع الوطنيين السوريين والسلطات البريطانية اضطر عام ١٩٢٤ الى الانحياز جهارا الى جانب الكولونيلالية البريطانية عندما وافق على مطالبها الخاصة باخراج الاستقلاليين من شرقي الاردن . وبعد ذلك اتخذ التحالف البريطاني - الهاشمي في شرقي الاردن طابعا متكاملا ومنسجما .

ج - الخلاصة :

اولا : برزت الدولة منذ البداية كنتوء خارجي بالنسبة للتركيب الاجتماعي - الاقتصادي المحلي ، وليس كمحصلة للتطور الداخلي . وساعد على قبولها محليا ، ليس كونها اداة بيد قوة اجتماعية - محلية سائدة في البلاد ، بل كونها اتت في ظروف تطلبت قوة وسيطة ما بين الجماعات والكتل الاجتماعية والعشائرية في البلاد ، وفي ظروف استقطاب وتوازن القوى المحلية . وساعد الامير وحكومته على لعب هذا الدور في البداية الطابع الوطني للفئة المشكلة للحكومة ودعم حزب الاستقلال والتفاف اقسام هامة من السكان من حول هذا الحزب . ومع ذلك بدأ واضحا ان الامير لم يكن قادرا على كسب ولاء الزعامات المحلية منذ البداية . وهو ما يبرزه تمرد كليب الشريدة في الكورة في اواخر نيسان ١٩٢١ . كما ان اخلال الامير بالتوازن الدقيق بين القوى المحلية ، وانحيازه لبني صخر قد تسبب في تمرد قبيلة العدوان عليه وزحفهم نحو عمان . وفيما بعد ، لعب العنصر الامبريالي دوره في حماية السلطة .

ثانيا : برزت الدولة منذ البداية كدولة هجين ، متنافرة العناصر ، منعقدة الانسجام ، فهي محصلة لوحدة متناقضة بين الكولونيلالية البريطانية والهاشميين ممثلين بالامير عبد الله وحزب الاستقلال السوري ، حيث شكل الاخير الفئة

الرئيسية التي امدت الدولة بالكوادر والموظفين والسياسيين وهي التي بنت جهاز الدولة وقوات القمع . في حين امدت الكولونيالية البريطانية الامير بالمعونات المالية الضرورية لبناء الدولة والجيش . وحتى عام ١٩٢٤ لم تكتسب الدولة صفتها الاكثر اصالة ، اي كجهاز كولونيالي بغلاف عربي - محلي . بل بقيت متنافرة العناصر غربية الطابع . متقلبة ، غير متجانسة ، الى ان استقرت على قاعدة التحالف البريطاني - الهاشمي ، ونبذ الطرف غير المؤتلف مع هذه القاعدة ، اي حزب الاستقلال ومجموعة الوطنيين السوريين .

ثالثا : ظلت الدولة في الاردن ، الى فترة طويلة مفتقدة الى صلتها بالتركيب الاجتماعي الاقتصادي ، بوصفها اداة في يد الامبريالية وجهازا كولونياليا . لكن تميز هذا الجهاز بهيمنة فئة مستقلة عن المجتمع على الدولة وباحتكارها لها . فهي من جهة فئة غير محلية وهي من جهة ثانية غير كولونيالية صرف . وانما تتشكل من فئة محترفة من السياسيين والموظفين والضباط ، الذين شكلوا نواة البرجوازية الليبروقراطية المرتبطة مصالحيا مع الامبريالية البريطانية .

فضلا عن الامير واسرته واقاربه ، كانت الفئة الحاكمة مكونة من عدد محدود من الشخصيات التي تتناوب الحكم بالاعتماد المباشر على دعم الامير وممثلي الكولونيالية البريطانية . ان استقلال عناصر جهاز الدولة عن التركيب الاجتماعي الداخلي وتماسه المباشر مع السيطرة الكولونيالية يلمس من واقع تعاقب ثمانيني عشرة وزارة بين ١٩٢١-٤-١١ وحتى ١٩٤٦-٥-٢٥ ، تولى رئاستها ثمانية اشخاص فقط ، لم يكن من بينهم احد من شرقي الاردن (٨٤) وفي نفس الفترة كان عدد الاشخاص الذين تولوا مناصب وزارية ثمانية واربعين ، كان من بينهم سبعة عشر وزيرا شرق اردني بينما كان الباقيون (٣١ وزيرا) من فلسطين ، سورية ، الحجاز ، العراق ، لبنان ، ووزيران من الجنسية البريطانية !! (٨٥) .

وفي فترة السنوات العشر الاولى من تأسيس الامارة (١٩٢٣ / ١٩٣٣) تولى ٣٥ سياسيا محترفا ١٥٥ منصبا حكوميا هاما ، فيما تولى ١٥ شخصا منهم ٩٦ منصبا وزاريا (٨٦) .

ان استقلال الفئة المكرسة للسياسة والادارة والقمع (اي الجهاز الليبروقراطي او نواته) عن المجتمع وعن القوى المنتجة المحلية ، وارتباط هذه الفئة بالكولونيالية البريطانية قد حدد سلفا اطار تطورها كجزء من الطبقة الحاكمة ، في

(٨٤) راجع المحافظة ، علي ، مصدر سابق ، ص ٩٠ .

(٨٥) المصدر نفسه ، ص ٩٠ ، راجع ايضا « الوزارات الاردنية في خمسين عاما (١٩٢١ / ١٩٧١) » منشورات وزارة الثقافة والاعلام الاردنية (عمان ، كانون الثاني ١٩٧١) ص ٢١/٥ .

(٨٦) راجع : خلة ، كامل محمود ، مصدر سابق ، ص ٣٦٦ .

اطار طفيلي - بيروقراطي يعتاش من خدمة الامبريالية ويحرص على استمرار ارتباط البلاد بالتبعية لها .

وايعا : برز التناسب بين مضمون وجوهر الدولة كجهاز كولونيالي ، وشكلها ووظائفها من خلال اعتمادها اساسا على الدعم المالي البريطاني منذ اللحظة الاولى لقيامها وليس على الموارد المالية المحلية . الامر الذي يفسر ويبرر فرض الرقابة والاشراف المالي الكامل على انفاق الدولة .

وفق معطيات غير كاملة ارتفعت نسبة التمويل البريطاني من ٢٧.٧٪ من واردات موازنة الدولة في الاعوام ١٩٢٥/٢٤ - ١٩٣٩/٣٨ الى ٧٥.٣٪ عام ١٩٤٤/٤٣ . هذا مع العلم ان تمويل الحكومة البريطانية لموازنة شرقي الاردن لم يكن التمويل البريطاني الوحيد ، اذ كان الانفاق البريطاني المباشر على الجيش وعلى عدد آخر من المؤسسات لا يدرج ضمن مساهمة بريطانيا في الموازنة الاردنية (٨٧) .

ويفسر ارتفاع الاعتماد على الدعم المالي البريطاني للموازنة ، واقع ان هذا الدعم والموارد المالية الاخرى للدولة موظفة للانفاق على اهداف تخدم المصالح الاستراتيجية والامنية البريطانية . فالمعطيات المتوفرة وغير الكاملة عن الانفاق على القوات العسكرية في البلاد تشير الى انها كانت توازي ٢٨٪ من نفقات الدولة لعام ١٩٢٤ ، ارتفعت لتصل الى ٣٦٪ عام ١٩٣٧ ثم الى ٧٤٪ من نفقات الدولة لعام ١٩٤٦/٤٥ . اما الانفاق على الخدمات الحيوية للسكان كالتعليم والصحة وعلى الزراعة، فلم يتجاوز عشر الموازنة العامة في الفترة بين الحربين العالميتين (٨٨) .

ان تعاضم موارد الدولة وتعاضم نفقاتها ، لا يقارن بالنمو الاقتصادي المحدود للقطاعات الانتاجية في البلاد ، الامر الذي يبرر وصف تطور جهاز الدولة ونمو ايراداته ونفقاته بوصفه جهازا كولونياليا . وبوصف الدولة جهازا ممولا من الخارج ، عن طريق تصدير رؤوس الاموال الحكومية اليه ، كاستثمار او قطاع « اجنبي » بالنسبة للبلاد .

خامسا : لم يكن ممكنا ان تستمر الدولة والفتنة الحاكمة في الاعتماد على توازن القوى المحلية وعلى العنف ، ولم يكن ممكنا الابقاء على طابع الدولة طابعا

(٨٧) راجع المحافظة ، علي « العلاقات الاردنية - البريطانية » دار النهار - بيروت

١٩٧٢ ، ص ٩٨ . راجع :

Konikoff . A, Trans Jordan , an Economic Survey , Jerusalem , 1946 P. 95 .

(٨٨) راجع كونيكوف ، المصدر نفسه ص ٩٧ ، كذلك راجع : هرشلاغ ، ز ، ي مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط ، دار الحقيقة (بيسروت ١٩٧٢ ، ص ٢٢٢/٢٢١) .

كولونيايا - خارجيا دون قوة اجتماعية تستند اليها . والا يصبح انفجار التناقض بين الدولة والبنى الفوقية المحلية الاخرى محتوما . ولذلك لجأت الكولونياية البريطانية والفئة الحاكمة في السلطة الى جملة من الخطوات التي ترمي الى طمس الطابع الخارجي - الكولونيالي المباشر للدولة من خلال السعي الى تكوين قاعدة اجتماعية لها . وكان ابرز هذه الخطوات .

١ - لحم البنى الفوقية القبلية والاقطاعية ودمجها في الدولة . وذلك من خلال شراء ذمم الشيوخ بالاعطيات والرواتب ، وعن طريق اعفائهم من الضرائب ومنحهم اراضي واسعة من املاك الدولة ، ومن خلال تشكيل المجلس التشريعي الذي تعاقب على عضويته عدد محدود من الاسر والزعامات النافذة . فقد قدمت خمس عشرة اسرة او عشيرة نافذة في البلاد خمسين عضوا للمجالس التشريعية الخمسة ، والتي بلغ عدد اعضائها ثمانين عضوا (٨٩) .

ب - مسح وفرز وتقسيم الاراضي المشاعية ، اي تحطيم الملكية المشاعية والاساس المادي للولاء والعصبية القبلية والعشيرية . وتوفير اسس افضل لنمو الملكية الخاصة ولا سيما ملكية الاراضي الواسعة ، ولنمو العلاقات البضاعية .

ج - نظام الضرائب وفتح السوق المحلي على السوق الخارجي ، الامر الذي مهد لقيام حاجات الاعتماد على السوق والانتاج له وللارتباط بالدولة عن طريق الضرائب (٩٠) .

على ان دمج المقم العشائرية والاقطاعية وملاكي الاراضي والتجار بالدولة عن طريق الاجراءات المارة لا يعني انتهاء الوضع الاستقطابي الداخلي ، فقد جرى توزيع حصص ومنافع الارتباط بالسلطة بشكل يحفظ هيمنة السلطة على الجميع من جهة ويضمن تراتبا في المواقع بين هذه القوى المحلية . ففي المجالس التشريعية المتعاقبة تمتعت بعض القبائل والاسر والاقليات الاثنية والدينية بحصص ثابتة من

(٨٩) راجع ، المحافظة ، علي ، مصدر سابق ، ص ٧٤ .

(٩٠) سنأتي على شرح الاساليب الاقتصادية التي اتبعت في تمزيق الاساس الاقتصادي للولاء العشائري القديم ، وفي لحم البنى القبلية والاقطاعية الفوقية ودمجها مع الدولة في الفصل الثالث الخاص بالتركيب الاقتصادي (قطاع الزراعة) .

المقاعد . بغض النظر عن الوزن النسبي لهذه القوى (٩١)، وبفضل هذه الاجراءات تشكلت للدولة قاعدة اجتماعية متنافرة التركيب ، لكنها ذات مصلحة مشتركة في استمرار ارتباط الدولة بالامبريالية .

٦ - الدولة كاداة كولونيالية في خدمة المصالح الاستراتيجية للامبريالية واثرها على التركيب الاقتصادي *

قمنا في الفصل الاول من هذه الدراسة ، بعرض الجوانب المختلفة للتركيب الاقتصادي - الاجتماعي لشرقي الاردن في نهاية العهد العثماني وحتى الحرب العالمية الاولى، بهدف ابراز المستوى المتخلف للقوى المنتجة التي كانت عليه البلاد اذ ان عشية تطورها الكولونيالي . كما بينا من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية ضعف المقدمات الموضوعية القائمة ائذاك للتطور والنهوض الوطني ، الامر الذي سهل على الكولونيالية البريطانية تنفيذ سياستها وتوطيد اسس نمط سيطرتها وتطويرها التبعية لاقتصاد شرقي الاردن .

كما ان الفصل الثاني من هذه الدراسة ، المكرس لتشكيل الدولة في الاردن ، قد تناول هذه المسألة التاريخية الهامة بالنسبة لمستقبل شرقي الاردن والمنطقة ، مفسرا اولاً، عبر فترة الحكومات المحلية وثانياً عبر عملية تشكيل الدولة المركزية في الاردن، الدور الخاص الذي لعبته الظروف والشروط الخارجية في تشكيل الدولة ، في ظل ضعف المقدمات الموضوعية الداخلية لقيامها ، وطبيعة الانقسام البنيوي للبلاد اجتماعيا واقتصاديا . ولقد كانت عملية تشكيل الدولة في الاردن ، كجهاز كولونيالي مغلف بغلاف محلي - عربي هي العامل الرئيسي الثاني في التمهيد لنمط خاص من التطور التبعية والذي كان عماده الرئيسي الانفاق والمساعدات الخارجية على جهاز الدولة والجيش .

وعلى الرغم من اننا سنعود الى دراسة قطاع الدولة (الادارة العامة والدفاع

(٩١) من مراجعة تركيب المجالس التشريعية الخمسة التي تعاقبت على البلاد من ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٤٧ يمكن ملاحظة وجود نظام حصص ثابتة للعشائر والاقليات الاثنية (الشركس) والمسيحيين ، فضلا عن ثبات تمثيل القمم القطاعية - القبلية في المناطق الاخرى ، وبخول التجار كممثلين عن عمان بصورة خاصة . ففي هذه المجالس نلاحظ ثبات نسبة تمثيل البدو وبني صخر والحويطات او بدو الشمال والجنوب ، بعضو واحد لكل قبيلة . وتمثيل الشركس بعضوين ، وتمثيل المسيحيين بعضو من عجلون واخر عن السلط وثالث عن الكرك . كما تم الحفاظ على هذه الحصص مع تشكيل المجلس النيابي منذ اواخر عام ١٩٤٧ .

راجع : المحافظة ، علي ، مصدر سابق ، الملحق رقم (٤) ، ص ١٩٥ . كذلك تقرير صادر عن مجلس الامة الاردني يتضمن قائمة بالمجالس التشريعية ومجالس النواب والاعيان (ستانس ، غير مؤرخ) .

كقطاع اقتصادي في الفصل الرابع من هذه الدراسة ، كما سندرس الجوانب المختلفة لتطور الدولة في الفصل الختامي . الا اننا سنفرد بعض الملاحظات حول الاثر الاقتصادي العام للدولة كجهاز كولونيالي في خدمة المصالح الاستراتيجية للامبريالية البريطانية .

ان فهم اهداف السيطرة الكولونيالية في شرقي الاردن يقود الى فهم شكل السيطرة والى فهم اداتها (الدولة كجهاز كولونيالي مغلف بغلاف محلي وعربي) والى فهم الدور الذي لعبه هذا الجهاز في اعادة تشكيل الاقتصاد الوطني باتجاه اضعاف قطاعاته الانتاجية (قطاعات الانتاج المادي) وتضخيم نمو قطاعاته الخدمائية ، وباتجاه صبغ الاقتصاد الوطني ككل بطابع مفرط في التشوه والتبعية للسوق الرأسمالي العالمي . وبالتالي تعميق التبعية للامبريالية وتأبيدها .

ان الفريد والاصيل في نموذج السيطرة الكولونيالية في شرقي الاردن ، ان الامبريالية البريطانية لم تستهدف من سيطرتها الانتفاع من ثروات البلاد وخاماتها الطبيعية ، اي ان غاية هذه السيطرة لم تكن النهب الاستعماري للثروات الطبيعية ولا الاستنزاف والاستثمار التقليدي لها . فهذه كانت غاية ثانوية بالنسبة لهدف السيطرة الاساسي وهو الانتفاع من مركز البلاد الاستراتيجي لغايات اقتصادية وسياسية وعسكرية خارجها . وبكلمات اخرى كان النمط الخاص من التطور التبعية للاقتصاد الاردني حصيلة سيطرة كولونيالية تستفيد من موقع الاردن الاستراتيجي اساسا لغايات النهب والسيطرة والنفوذ في خارج الاردن وليس فيه . لذا لعب الاردن بالنسبة للكولونيالية البريطانية دور المحطة ورأس الجسر والقاعدة ولم يلعب دور البلد مصدر الخامات للمتروبول البريطاني ، كما هي حالة المستعمرات تقليديا .

وما دامت حاجة الكولونيالية البريطانية للاردن هي حاجة الى موقع استراتيجي ، فان الاهتمام الرئيسي به قد انصب على بناء جهاز الدولة والجيش وجملة الاجهزة الكفيلة بتأمين الهدوء والاستقرار لهذه السيطرة . كما طسورت قطاعات خدمتية رديفة قررتها ايضا حاجات الكولونيالية العسكرية والسياسية مثل المواصلات البرية والمواصلات السلكية واللاسلكية والمطارات الحربية ، وجزئيا السكك الحديدية .

اي ان اتجاه الاهتمام الرئيسي للامبريالية البريطانية كان منصبا على بناء ادوات السيطرة وخاصة جهاز الدولة والجيش . ففي النهاية تميزت خاصية السيطرة البريطانية في البلاد لافي كونها تعتمد على القوات البريطانية ، ولا على السيطرة المباشرة ، وانما بالاعتماد على جهاز ذي غلاف محلي - عربي وعلى قوات محلية .

ولما كانت وظيفة هذه الاداة (جهاز الدولة والجيش) ليس فقط تأمين الاستقرار

الداخلي ، وانما ايضا ضمان الاستقرار والامن لمناطق الاقتسام البريطاني الفرنسي في فلسطين وسورية ، وضمان الاستيطان الصهيوني في فلسطين ، فقد كانت وتاثر نمو هذا الجهاز اكبر مما يمكن ان تقاس بالحاجات المحلية البحتة .

وعلى اساس تطور جهاز الدولة والمقطاعات المرتبطة به ، المرفوع اكثر فاكثر الى مستوى القطاع الاقتصادي الاول ، نمت قطاعات التجارة والبنوك والتأمين والانشاءات والخدمات الخاصة ، في حين شهدت القطاعات الاقتصادية التقليدية تراجعاً كبيراً ، اذ تحطم تقريباً الاقتصاد الرعوي واصبح ثانوياً ، كما تراجعَت المكانة النسبية للقطاع الزراعي بعد ان كان يشكل القطاع الاقتصادي الاول .

اما قطاعات التعدين - المناجم فلم تكن تحظى الا باقل اهتمام . وتطورت الصناعة والحرف ببطء شديد وظلت ذات مكانة هامشية .

ان احد المؤشرات الابرز على فداحة عواقب هذا النمط الخاص من التطور التبعي هو تعاظم دور ومكانة الدولة كمؤسسة ممولة من الخارج لغايات تعزيز السيطرة الاستراتيجية في المنطقة ولغايات تنفيذ سياستها . ففي اقل من ربع قرن (من ١٩٢٥/٢٤ الى ١٩٤٩/٤٨) زادت واردات الدولة الحالية نحو ستين مرة . كل ذلك بفضل التمويل البريطاني للانفاق على الدولة والقوات والخدمات الاخرى ، حيث وصلت نسبة التمويل البريطاني منذ منتصف الاربعينات الى ٧٥٪ من واردات الدولة المالية .

وبنفس المؤشيرة كانت تتصاعد نسبة الانفاق العسكري حتى وصلت حصة هذا الانفاق في منتصف الاربعينات الى قرابة ٧٥٪ من النفقات العامة للدولة .

اما المؤشر الثاني على عواقب التطور المشوه الذي ارسته السيطرة البريطانية فهو تنامي التجارة الخارجية ، التي هي تجارة استيراد اساساً ، وارتفاع العجز التجاري مع الخارج الذي كان يوازي قبل الحرب الثانية (وبالذات عام ١٩٣٦) قيمة ثلثي المستوردات الخارجية الى ما يوازي ٨٥٪ عام ١٩٤٨ .

والمؤشر الثالث على عواقب التطور المشوه والرتث هو في السمة الخدمائية - التجارية لتطور القطاعات الحديثة التي نشأت وتطورت في ظل السيطرة الكولونيالية . فمن دراسة طبيعية اعمال الشركات والمنشآت المرخصة في البلاد نجد ان غالبيتها العظمى كانت تتعاطى اعمال التجارة والخدمات في حين تمثل المؤسسات الصناعية والحرفية مكانة هامشية جداً ، ان في عددها او في رؤوس اموالها او في عدد العاملين لديها . يكفي ان نشير هنا الى انه في نهاية المرحلة التي تغطيها الدراسة (١٩٥٠/٢١) كان عدد الشركات التي تتعاطى الاعمال الصناعية لا يزيد عن ١٦٨ شركة من مجموع الشركات المسجلة والبالغة ٨٧٧ شركة ، اي ان نصيب الصناعة من مجموع الشركات المسجلة لم يزيد عن ٩٪ تقريباً .

أما حصة المحلات والمؤسسات الحرفية والصناعية الآلية فلم يتجاوز ٢٤٤ مؤسسة من بين ٥٨١٣ مؤسسة ، أي ٤.١٪ منها . في حين توزعت بقية الشركات والمؤسسات على أعمال التجارة والخدمات المختلفة .

إن السياسة الكولونيالية البريطانية قد أرسدت نموذجا خاصا من التطور التبعي في الأردن ، فإذا كانت اقتصاديات البلدان التابعة قد انتهت ببروز فرع اقتصادي قائد ومسيطر على الاقتصاد كاستخراج النفط أو أحد المعادن أو المحاصيل الزراعية وتصديرها فإن بريطانيا قد جعلت من جهاز الدولة والجيش ما يقوم بمقام القطاع الاقتصادي الرئيسي والمسيطر ، ومن حوله ويفضل تطوره كانت تنهض قطاعات اقتصادية أخرى كالتجارة والخدمات المختلفة . وبسبب هذا النمط من التطور المشوه كانت تتراجع القطاعات الإنتاجية التقليدية وبسببه لم يكن ثمة فرص لتطور الصناعة أو أي قطاع إنتاجي حديث في البلاد . إذ إن هذه القطاعات كانت ذات أهمية هامشية ، وهي تنمو بضعف شديد وفق حاجات هذا الاقتصاد الممول من الخارج ، والذي لا يحتاج إلى قاعدة إنتاجية محلية .

كانت السيطرة الكولونيالية وفق النموذج الكولونيالي التقليدي حتى مع اعتمادها مبدأ تطور فرع إنتاجي واحد تنتهي إلى خلق قطاع اقتصادي حديث يحيط بهذا الفرع ، إلى تطوير معين للقوى المنتجة وإلى خلق طبقة عاملة حديثة تعمل في هذا الفرع الإنتاجي وفي القطاعات الحديثة المحيطة به (بعض الصناعات والموانئ والمرافق الحديثة . الخ) ، لكن نمط التطور الخاص بالأردن لم يكن يقود إلى هكذا وضع . فالسيطرة الكولونيالية في الأردن لم تكن تحتاج حتى لوجود قوات عسكرية كبيرة في البلاد (كما في العراق أو فلسطين مثلا) لأن الدولة والقوات المحلية كانت تقوم مقامها . وبالتالي لم تكن بحاجة حتى إلى إيجاد مؤسسات يضطر إليها أي وجود عسكري كبير من ورش التصليح والصيانة ، والمشاغل التي تزود القوات بالاحتياجات الضرورية . وهكذا لم تتكون في البلاد طيلة عقود ثلاثة من السيطرة البريطانية ومن نشوء الدولة في الأردن المقومات المادية للنهوض الاقتصادي وللتحرر الوطني .

إن عددا من السمات الخاصة بالتطور الكولونيالي للبلدان المستعمرة كانت ضعيفة أو معدومة في الأردن :

– فالأردن لم يشهد مثلا نمو قطاع اجنبي كبير في مجالي استخراج الخامات المعدنية وغير المعدنية والزراعة ، على الرغم من وجود هذه الخامات ، بينما عملت الشركات الاجنبية أساسا في التعهدات وشق الطرق والتجارة وعلى نطاق ضيق ومحدود في الصناعة (صناعة التبغ ، استخراج الفوسفات) .

– لم يشهد الأردن تطورا في القاعدة الهيكلية الأساسية Infrastructure التي من شأنها ربط البلاد بالشبكة المناسبة من الطرق والمواصلات الداخلية ومن

استثمار المياه للطاقة والري وحتى الميناء الوحيد للبلاد لم يطور إلا بحدود دنيا .
ان التطور الذي حصل على القاعدة الهيكلية الاساسية قد تم في مجالات محدودة
ذات طرق الاستراتيجية (طريق حيفا - بغداد) ومن انابيب البترول ، والمواصلات
السلكية والملاسلكية . . وقد املته الحاجات العسكرية والاستراتيجية فقط .

- لم تعرف القوى المنتجة تطورا جديا . فتدمير الاشكال القديمة للانتاج لم
يكن يعمل لمصلحة قطاعات انتاجية حديثة، اجنبية او محلية، وانما املته اعتبارات
سياسية خاصة باخضاع السكان ذوي الروابط الاجتماعية والانتاجية القديمة .
ولذلك فان فائض الايدي العاملة من السكان المدمرين اقتصاديا لم يجد مشاريع
انتاجية بديلة في البلاد بل كان مضطرا للبحث عن عمل في المشاريع المؤقتة في المدن
ولدى مشاريع الدولة (شق الطرق ومد الانابيب واعمال البناء) او للهجرة والعمل
في البلدان المجاورة ولا سيما في فلسطين ، وبالتالي لم تعرف القوى المنتجة تطورا
فعليا . ولم تنشأ المقدمات اللازمة لتكون الطبقة العاملة . كما ان ضالة انفاسق
الدولة على الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة والري والزراعة لم تساعد على
تطوير القوى المنتجة او على تجديدها واعادة تأهيلها . فظلت الامية منتشرة بنسب
عالية ، كما كان عدد المدارس والطلبة محدودا للغاية ، اما الكادرات العاملة في
الخدمات العامة والاجتماعية (الاطباء ، الصيادلة ، المعلمين ، الموظفين الفنيين)
فقد كانت في غالبها من غير الاردنيين .

وبكلمات اخرى ، اذا كانت الامبريالية من اجل قيامها بالتهب في البلدان التابعة
والمستعمرة تضطر - لغايات نهبها للثروات - الى اقامة قاعدة مادية - تقنية
للانتاج في بعض القطاعات واذا كانت من حيث لا تريد ، تنتهي الى خلق شروط
وظروف مناسبة لتطوير معين للقوى المنتجة ، فان الاردن لم يشهد هذه الظاهرة .
لان الدولة هي الاستثمار الرئيسي للامبريالية البريطانية ، ولان تصدير الاموال
الى البلاد كان في شكل تصدير اموال حكومية موظفة بشكل رئيسي في الانفاق
على الدولة . وبهذا المعنى يمكن الحديث عن جهاز الدولة ، الجيش في الاردن
كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي ، وهي قطاع مقابل للقطاع الاقتصادي الاجنبي
المخاص في البلدان المستعمرة ، الذي يتحول الى قطاع رئيسي موجة مسيطر على بقية
القطاعات الاقتصادية . ولقد لعب جهاز الدولة مثل هذا الدور بالنسبة للقطاعات
التقليدية والحديثة على حد سواء . ويسبب هذه الخاصية فان البلاد مثلما عرفت كل
العواقب المدمرة للسيطرة الكولونيالية ، فانها لم تشهد ثمار الدور والعاقبة
الاضطرارية للامبريالية في البلدان المستعمرة والتابعة، ونعني مساهمتها من حيث
لا تريد في توفير مقدمات تطور القوى المنتجة المحلية . الامر الذي يوضح
الاساس التاريخي - الموضوعي لاستمرار الاردن في وضع التبعية تجاه الامبريالية
والسوق الراسمالي العالمي ، والذي يفسر استمرار لعب الفئات الحاكمة والمهيمنة
على جهاز الدولة دورا متناقضا مع حاجات القوى المنتجة - اي الطبقات الوطنية
- ويفسر حرصها ، حتى اليوم ، على استمرار الارتباط بالامبريالية .

مجلة دولابك الخليج ودولة الجزيرة العربية



فصلية علمية تعنى بشؤون الخليج والجزيرة العربية
السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية العلمية

رئيس التحرير
الدكتور محمد الميحي

صدر العدد الأول في كانون ثاني "يناير" ١٩٧٥

تصل أعدادها إلى أيري نحو ٧٥,٠٠٠ قارئ
توزع في ٣٧ بلداً في أميركا وأوروبا وآسيا وأفريقيا

محتوي كل عدد على حوالي ٣٠٠ صفحة
من القطع الكبير
تشتمل على

- مجموعة من الأبحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأفكار عدد من كبار الكفاءات
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي بحث في المناهج الخمسة للمنظمة
- أبحاث ذاتية: تقارير ووثائق ودراسات بيئية وجغرافية
- ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية

ثمن العدد: ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج

لاشتراكات: للأفراد سنوياً ديناراً كويتياً في الكويت / ٩,٥٠٠ دينار في البلدان العربية

١٥ دولاراً أميركياً في الخارج - بالبريد الجوي

- لشركات والمؤسسات والرواثر الرسمية: ١٢ ديناراً في الكويت / ٤٠ دولاراً أميركياً في الخارج

لعنوان: جامعة الكويت / بونغ ص ١٧٠٧٢ هاتف ٨١٦٨٠٧ / ٨١٦٧٩٩ / ٨٢١٧٢٠

جميع المراسلات توجهه باسم رئيس التحرير